دراسات في الإعلام

الجزء الثاني

مستقبل التعليم الجامعي

رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي

د. عواطف عبد الرحمن

بحث جماعي



مستقبل التعليم الجامعي

رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي

الجزء الثاني

بحث جماعي

د. عواطف عبد الرحمن

الباحث الرئيسي

2014

الكتاب: مستقبل التعليم الجامعي
رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي

المؤلف: د. عواطف عبد الرحمن "بحث جماعي"

الطبعة الأولي : 2014

رقم الإيداع: 13204/3201

الغلاف: محمد السيد

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة
ت 27954529 - 27921943 فاكس 27947566
email: info@alarabipublishing.com.eg
www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

عبد الرحمن، عواطف

مستقبل التعليم الجامعي : رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي / عواطف عبد الرحمن. – ط1 – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2014
- ص؛ سم. "بحث جماعي"

1- الصحافة المصرية
2- الجامعات والكليات - مصر 071.962

فريق العمل الجماعي

الباحث الرئيسي:

أ.د. عواطف عبد الرحمن أستاذة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

المنسقون:

1- د. أمل السيد (الباحث المناوب) أستاذ مساعد بقسم الصحافة – كلية الإعلام

2- د. هناء فاروق	مدرس بقسم الصحافة – بكلية الإعلام
3- د. شيم عبد الحميد	مدرس بقسم الصحافة – بكلية الإعلام
4- د. نرمين الأزرق	مدرس بقسم الصحافة – بكلية الإعلام
5- د. محمد الباز	مدرس بقسم الصحافة – بكلية الإعلام
6- د. أميمة عمران	أستاذ مساعد بكلية الآداب – جامعة أسيوط
7- د. عزة عبد العزيز	أستاذ مساعد بكلية الآداب – جامعة سوهاج
8- د. نهلة إبراهيم	مدرس بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية

الباحثون:

د. شيرين سلامة	مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة
د. منار فتحي	مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة
د. إيمان حسني	مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة
د. سحر مصطفي	مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة

جامعوا المعلومات (التطبيق الميداني)

فريق جامعة القاهرة:

1- نيرمين الصابر	مدرس مساعد بقسم الصحافة
2- سماح الشهاوي	مدرس مساعد بقسم الصحافة

3- خالد زكي المعيد بقسم الصحافة

4- أسماء أبو زيد المعيدة بقسم الصحافة

5- وسام هندي المعيدة بقسم الصحافة

6- أسماء رمضان المعيدة بقسم الصحافة

7- بسمة عبود المعيدة بقسم الصحافة

8- أميرة عز الدين المعيدة بقسم الصحافة

9- ريهام عاطف المعيدة بقسم الصحافة

10- هند عبد الرحمن المعيدة بقسم الصحافة

11- شيماء مازن المعيدة بقسم الصحافة

12- عزة إبراهيم باحثة

13- علا عصام باحثة

14- مني سراج باحثة

15- إيمان راشد باحثة

فريق جامعات الصعيد:

1- حنان موسي مدرس مساعد بقسم الإعلام – جامعة أسيوط

2- ريهام فاروق مدرس مساعد بقسم الإعلام – جامعة سوهاج

3- شيماء نبيل باحثة بكلية الآداب – جامعة سوهاج

4- رشا محمد أحمد باحثة بقسم الإعلام – جامعة أسيوط

5- شيرين كدواني باحثة – جامعة أسيوط

فريق جامعة الاسكندرية:

1- رويدا طلب باحثة / طالبة دكتوراه بقسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة الإسكندرية

2- إيمان الشرقاوي مدرس مساعد بقسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

العمليات الاحصائية:

أ. عماد شلبي الباحث بالمركز القومي للبحوث (إجراء المعاملات الاحصائية)

أ. غادة السيد	مسئول المركز الإعلامي بالكلية
أ. سوزان عبد السلام	منسق الشعبة الإنجليزية بالكلية
أ. خالد مصطفي	مدير إدارة الإرشاد والتسجيل بالكلية
أ. محمود سعيد	موظف بإدارة الإرشاد والتسجيل بالكلية
أ. فاطمة ناجي	موظفة بإدارة الحسابات بالكلية
أ. ميادة صادق	منسق شعبة الصحافة الالكترونية

السكرتارية المالية والإدارية:

أ. ياسمين حمدان

أ. رانية عبد الحميد

أ. عائشة صبحي

طباعة البحث:

أ. مصطفي محمود أبو الأنوار

إطار العمل الجماعي

أولاً: المرحلة الاستطلاعية:

عقد الفريق البحثي ثلاثة وعشرين اجتماعاً برئاسة أ.د. عواطف عبد الرحمن الباحث الرئيسي خلال الفترة من 7 نوفمبر 2009 حتي 29 أغسطس 2010 حيث تم تكوين الفريق البحثي والذي يضم المنسقين الرئيسيين للمرحلة الأولي من البحث والتي تم تنفيذها في مرحلة سابقة حيث تم تقسيم الفريق البحثي إلي مجموعات عمل علي النحو التالي:

- د. أمل السيد د. شيم قطب	**(مجموعة أساتذة الجامعات)**
- د. هناء فاروق د. محرز غالي	**(مجموعة الطلاب)**
- د. نرمين الأزرق د. محمد الباز	**(مجموعة الصحفيين)**
- د. منار فتحي	**(مجموعة الإداريين)**
- د. شيرين سلامة	**(برامج التعليم المفتوح)**
- د. أميمة عمران	**رئيس قسم الإعلام بجامعة أسيوط كمنسق للبحث في جامعة أسيوط وجامعات الصعيد**

وقد تم خلال هذه الاجتماعات إدارة المناقشات حول الجوانب النظرية والمنهجية المتعلقة بتحديد العينات وتصميم الاستمارات والمقابلات والجوانب الإجرائية للبحث حيث تم تحديد عينة الجامعات التي ستخضع للدراسة وذلك بعد الوقوف علي خريطة الجامعات المصرية وتحديد معايير وضوابط الاختيار من بينها.

كما تم الاتفاق علي تحديد عينة الصحفيين بعد وضع الضوابط العامة لاختيار هذه العينة، وكذلك مناقشة الخطوط العامة للدراسة الاستطلاعية وكيفية إجرائها، مع مناقشة كل الجوانب المالية مع المسئول الإداري والمالي للبحث: أ. ياسمين حمدان حيث تم مناقشة تعديل نسب المكافآت وأوجه الصرف في البحث نظراً لطبيعته الميدانية وطبيعة الظواهر التي يدرسها.

كما تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة تقارير الإنجاز التي يقدمها المنسقون المسئولين عن الفرق البحثية بشكل دوري للوقوف علي المعوقات والسلبيات وتذليلها والتعرف علي النتائج أولاً بأول والبدء في الإعداد لمرحلة الدراسة الاستطلاعية.

أجرت المجموعة البحثية بإشراف الباحث الرئيسي عدة جلسات للعصف الذهني لوضع المحاور الأساسية للدراسة الاستطلاعية بأبعادها المختلفة (الصحفيين – أعضاء هيئة التدريس – الإداريين – الطلاب – وحدات وإدارات الجودة والتعليم المفتوح).

كذلك أجري الفريق البحثي عدة جلسات فرعية للعصف الذهني لاختيار عينة الدراسة الاستطلاعية سواء علي مستوي الجامعات أو الكليات.

تم تصميم استمارتين للاستبيان لإجراء الدراسة الاستطلاعية علي عينة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي وقع عليها الاختيار (القاهرة – أسيوط – المنصورة – مصر للعلوم والتكنولوجيا)، كما تم تصميم إستمارتي مقابلة مقننة لدراسة كل من الإداريين والصحفيين ومسئولي وحدات وإدارات الجودة بالجامعات والكليات المختارة، كما جري تحكيم هذه الاستمارات من قبل عدد من الخبراء والمتخصصين لاستكمال الجوانب المنهجية.

استكمل الفريق البحثي مراجعة الاستمارات منهجياً وتعديلها في ضوء مقترحات التحكيم وإعدادها في شكلها النهائي القابل للتطبيق، مع تقسيم الفريق البحثي إلي مجموعات بحيث تكون كل مجموعة مسئولة عن شق في الدراسة الميدانية وذلك علي النحو التالي:

الدراسة الاستطلاعية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس أشرفت عليها د. أمل السيد الأستاذ المساعد بقسم الصحافة وضمت:

- د. شيم قطب (مدرس) جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
- د. أميمة عمران (أستاذ مساعد بجامعة أسيوط) جامعة أسيوط
- د. أمل السيد جامعة القاهرة + جامعة المنصورة

بالإضافة إلي عدد من الباحثين وهم:

- خالد زكي (معيد بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)
- أسماء أبو زيد (معيدة بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- وسام هندي (معيدة بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- بسمة عبود (معيدة بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- ياسمين صلاح (معيدة بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- أسماء رمضان (معيدة بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- عزة جمال (باحثة)

- مني سراج (باحثة)

- شيماء محمد (باحثة)

- علا عصام (باحثة)

- حنان موسي (باحثة – جامعة أسيوط)

أما الدراسة الاستطلاعية الميدانية للطلاب في الجامعات محل الدراسة فقد أشرف عليها كل من:

- د. هناء فاروق (مدرس بقسم الصحافة)

- د. محرز غالي (مدرس بقسم الصحافة)

وشارك في الجزء الميداني مجموعة من الباحثين هم:

- خالد زكي (المعيد بقسم الصحافة)

- علا عصام (باحثة)

- شيم عيسي (باحثة)

- حنان موسي (باحثة – جامعة أسيوط)

- رشا موسي (باحثة – جامعة أسيوط)

أما الدراسة الاستطلاعية للصحفيين فقد أشرف عليها كل من:

- د. نرمين الأزرق (مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

- د. محمد الباز (مدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام جامعة القاهرة)

ومعهم مجموعة من الباحثين هم:

- سماح الشهاوي (مدرس مساعد)

- أسماء رمضان (معيدة)

- ريهام عاطف (معيدة)

- عزة إبراهيم (باحثة)

وقد أشرفت علي الدراسة الاستطلاعية الخاصة بالإداريين:

- د. منار فتحي (مدرس بقسم الصحافة)

ويشارك معها المجموعة التالية:

- د. أميمة عمران (جامعة أسيوط)

- أسماء رمضان

- خالد زكي

- مني سراح

- علا عصام

- شيرين كدواني (جامعة أسيوط)

أما الدراسة الاستطلاعية عن وحدات الجودة فقد أشرفت عليها:

- د. أمل السيد (أستاذ مساعد) ومعها:

- خالد زكي

- عزة إبراهيم

كما أشرفت علي الدراسة الاستطلاعية في برامج التعليم المفتوح:

- د. شيرين سلامة (مدرس بقسم الصحافة) ويشارك معها المجموعة التالية:

- د. أميمة عمران (جامعة أسيوط)

- أميرة عز الدين (معيدة بقسم الصحافة)

- إيمان راشد (معيدة بقسم الصحافة)

- بسمة عبود (معيدة بقسم الصحافة)

- حنان موسي (جامعة أسيوط)

- ياسمين صلاح (معيدة بقسم الصحافة)

- رشا مرسي (جامعة أسيوط)

- شيماء مازن (معيدة بقسم الصحافة)

نظم الباحث الرئيسي أ.د. عواطف عبد الرحمن ومشرفي المجموعات البحثية دورة تدريبية خلال الفترة من 12 – 13 إبريل 2010 لتدريب الباحثين المشاركين في الفريق البحثي تناولت الدورة عدة موضوعات عن الصحافة المصرية المعاصرة، وبحوث الرأي العام والجمهور ودورها في صنع القرارات ووضع السياسات، وأدوات جمع البيانات في الدراسات الميدانية وكيف يمكن تحقيق الضبط المنهجي لها، ثم قضايا التعليم الجامعي من (المنظور التربوي)، والدراسات المسحية واشكالياتها، ثم قضايا التعليم الجامعي "رؤية إعلامية" وهي عرض لنتائج الجزء الأول من هذه الدراسة والتي قدمت بعنوان: "اتجاهات الصحافة المصرية إزاء قضايا التعليم العالي في مصر"، وقد شارك في هذه الدورة التدريبية كل الفريق البحثي، كما قدم الموضوعات نخبة من أساتذة الإعلام والتربية هم:

أ.د. ليلي عبد المجيد أستاذ الصحافة بكلية الإعلام

أ.د. نجوي كامل أستاذ الصحافة بكلية الإعلام

أ.د. راجية قنديل أستاذ الصحافة بكلية الإعلام

أ.د. إلهام عبد الحميد أستاذ المناهج بمعهد البحوث التربوية – جامعة القاهرة

د. هناء فاروق المدرس بقسم الصحافة بإعلام القاهرة

قام الفريق البحثي في إطار المجموعات البحثية بتطبيق إستمارات الدراسة الإستطلاعية وقد استغرقت هذه المرحلة ما يقرب من شهرين داخل الجامعات محل الدراسة، كما قام المشرفون علي المجموعات البحثية بمراجعة الاستمارات بعد جمعها وملء بياناتها واستبعاد

الاستمارات غير الصالحة واستكمال بيانات ومعلومات المقابلات المقننة. وقد تم إقرارها بعد مناقشاتها مع الباحث الرئيسي.

حدد الفريق البحثي بإشراف الباحث الرئيسي الخطة الإحصائية التي سيتم علي أساسها تحليل بيانات الاستبيانات الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئات التدريس داخل الكليات والجامعات المحددة والاتفاق مع أ. "عماد شلبي" الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لإعداد المعاملات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

قدم مسئولوا المجموعات البحثية تقارير للمؤشرات الأولية للنتائج في إطار كل مجموعة تم عرضها علي الباحث الرئيسي ومناقشتها مع الفريق البحثي داخل الاجتماعات الدورية التي كان يعقدها الفريق البحثي.

قام مسئولوا المجموعات البحثية بإعداد التقارير التفصيلية الخاصة بنتائج الدراسة الاستطلاعية في كل المجموعات وعرض هذه التقارير علي هيئة البحث والباحث الرئيسي ومناقشتها.

تم البدء في مسح التراث العلمي والدراسات السابقة التي تناولت أولاً دراسات القائم بالاتصال، وثانياً الدراسات التي قدمت عن صورة الجامعة والتعليم الجامعي وأساتذة الجامعة ومشكلات التعليم الجامعي في مصر، ويتعلق المحور الثالث بدراسات الجمهور وقد أشرف علي هذه المرحلة:

- د. نرمين الأزرق

وشارك معها:

- سماح الشهاوي
- ماري منصور
- عزة إبراهيم

ثانياً: المرحلة الامبريقية - الميدانية:

الاجتماعات الدورية لفريق البحث:

عقد الفريق البحثي اثنين وعشرين اجتماعاً برئاسة أ.د. عواطف عبد الرحمن "الباحث الرئيسي" خلال الفترة من 14 يناير حتي 31 سبتمبر 2011 مع ملاحظة توقف العمل خلال فترة الثورة المصرية وما تلاها من أحداث أدت إلي إغلاق الجامعات المصرية حتي منتصف مارس 2011.

ومع استئناف العمل في البحث تم تعديل الاستمارات الميدانية للدراسة في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية وبدأ توزيع العينات الفعلية للدراسة داخل الجامعات المصرية مع توفير كافة المعلومات عن أعداد أعضاء هيئات التدريس والطلاب والجهاز الإداري داخل هذه الجامعات المختارة والتي تمثلت في جامعات (القاهرة – عين شمس – حلوان – إسكندرية – 6 أكتوبر وسوهاج – كذلك تم تحديد العينات داخل هذه الجامعات بعد وضع الضوابط العلمية والمنهجية التي تكفل دقة التمثيل النسبي لهذه العينات للمجتمعات الأصلية بالنسبة للطلاب والأساتذة.

في الوقت نفسه تم تحديد عينة الطلاب والأساتذة بالنسبة لبرنامج التعليم المفتوح في الجامعات التي وقع الاختيار عليها، كما تم تحديد محاور للمقابلات الخاصة بعينة من الجهاز الإداري داخل الجامعات المصرية لاستكمال جوانب الدراسة، كما تم توسيع عينة الصحفيين الذين ستشملهم الدراسة الميدانية لتشمل قيادات صحفية، وصحفيين مسئولين عن تغطية قضايا التعليم الجامعي في الصحف المصرية.

وبعد إقرار الشكل النهائي لاستمارة الدراسة الميدانية طلاباً وأساتذة تم التطبيق الميداني في جامعات العاصمة بالتنسيق مع منسقي البحث داخل الجامعات الإقليمية في الصعيد والإسكندرية لمتابعة العمل الميداني وقد توزع العمل علي النحو التالي:

1- د. أمل السيدالباحث المناوب

والمشرف علي مجموعة الأساتذة بجامعات البحث

- د. شيم قطب (جامعة القاهرة + حلوان + 6 أكتوبر + عين شمس + التعليم المفتوح)

- د. أميمة عمران جامعات الصعيد : (أسيوط وسوهاج)

- د. نهلة إبراهيم (جامعة الاسكندرية)

2- د. هناء فاروق المشرف علي التطبيق الميداني لمجموعات الطلاب في جامعات (القاهرة – حلوان – عين شمس – 6 أكتوبر + جامعات الصعيد + اسكندرية)

بالتعاون مع

- د. أميمة عمران (جامعات الصعيد)

- د. نهلة إبراهيم (جامعة اسكندرية)

- د. إيمان حسني (المشاركة في تصميم استمارة الميداني)

3- د. منار فتحي (الإشراف علي إجراء مقابلات مع مجموعة من الإداريين بجامعة القاهرة)

4- د. محمد الباز + د. نرمين الأزرق

(الإشراف علي إجراء المقابلات الميدانية الخاصة بالصحفيين في الصحف المختارة)

ومن الهيئة المعاونة شارك في التطبيق الميداني للاستمارات كل من:

- نيرمين الصابر مدرس مساعد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- سماح الشهاوي مدرس مساعد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- خالد زكي معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- أسماء أبو زيد معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- ياسمين صلاح معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- وسام هندي معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- شيماء مازن معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- أسماء رمضان معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- هند عبد الرحمن معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- بسمة عبود معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- ريهام عاطف معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- أميرة عز الدين معيـــد بقسم الصحافة - جامعة القاهرة.

- عزة إبراهيم   باحثة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة.

- إيمان راشد   باحثة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة.

- مني سراج   باحثة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة.

- شيماء إبراهيم   باحثة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة.

ومن جامعة الاسكندرية:

- رويدا طلب   باحثة بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

- إيمان الشرقاوي   مدرس مساعد بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

ومن جامعات الصعيد:

- ريهام فاروق   مدرس مساعد بقسم الإعلام جامعة سوهاج.

- شيماء نبيل   باحثة.

وقد استغرق التطبيق الميداني للدراسة ما يقرب من أربعة شهور نظراً لاتساع نطاق البحث وكبر حجم العينة، ثم تمت مراجعة كافة الاستمارات مراجعة مكتبية وإجراء المعاملات الإحصائية لاستخراج النتائج الكمية حيث استغرقت هذه العمليات ما يقرب من شهرين حتي تمت كتابة التقارير النهائية الخاصة بالمرحلة الامبريقية وذلك في نهاية شهر ديسمبر 2011.

كما نظم الفريق البحثي حلقة نقاشية في 2012/1/31 لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها بحضور عدد من الصحفيين المسئولين عن تغطية قضايا التعليم الجامعي في الصحف المصرية، ومشاركة نخبة من الأساتذة الممثلين لجامعات العاصمة (القاهرة – حلوان وعين شمس) وجامعات الصعيد (أسيوط وسوهاج) وجامعة الإسكندرية وقامت أ.د. عواطف عبد الرحمن (الباحث الرئيسي برئاسة الحلقة النقاشية حيث عرضت النتائج النهائية للبحث وأدارت النقاش حول الشهادات الواقعية التي قدمها الأساتذة والرؤي المختلفة التي طرحها الصحفيون عن أوضاع التعليم الجامعي وعلاقاتها بالجامعات المصرية.

كما عرض المنسقون نتائج الدراسة الامبيريقية – الميدانية الخاصة باتجاهات الجامعات والطلاب إزاء قضايا التعليم الجامعي. وشاركت الهيئة المعاونة من المعيدين والمدرسين المساعدين في تنظيم الحلقة النقاشية والمناقشات التي دارت فيها، وتولت د. شيم عبد الحميد اعداد تقرير شامل عن وقائع هذه الحلقة.

الإطـــار المعــرفـي للدراسة

تمهيد

التراث العلمي عن الصحافة والجامعات

الجامعات المصرية (التاريخ والاستمرارية)

الصحافة والجامعات قضايا وتحديات (منظور معاصر)

الجامعات المصرية - التحديات الراهنة

تمهيد

يشكل كل من التعليم الجامعي والصحافة المصرية نسقين متميزين في المجتمع المصري يخضعان لمجمل القوانين والتوجهات السياسية والاجتماعية التي حكمت مسيرة المجتمع خلال الحقبة الزمنية التي تقرب من قرنين بالنسبة للصحافة المصرية وقرن كامل بالنسبة للتعليم الجامعي. وقد بدأ التفاعل والتأثير والتأثر بين هاتين المنظومتين (الصحافة والجامعات) منذ كانت الجامعة حلماً يراود النخبة الوطنية في مصر. إذ لعبت الصحافة المصرية دوراً مهماً وحاسماً في تبني مشروع إنشاء الجامعة المصرية منذ بدايات القرن العشرين وتابعته بالمساندة والتأييد حتي أصبح مشروع الجامعة حقيقة واقعية وانجازاً وطنياً غير مسبوق. ومنذ نشأة الجامعة وحتي اليوم توالي اهتمام الصحافة المصرية بشئون الجامعات وقضاياها العلمية والإدارية ومشكلاتها وانجازاتها وأزماتها وصراعاتها مع السلطة السياسية ومعاركها من أجل الحفاظ علي استقلالها العلمي والمالي والإداري.

ولم يتوقف هذا الاهتمام الصحفي المتواصل تجاه التعليم الجامعي سواء خلال الحقبة الليبرالية في ظل النظام الملكي أو خلال المراحل المختلفة لثورة يوليو والتي شهدت منذ قيامها 1952 حتي الألفية الثالثة ثلاث نظم للحكم تفاوتت في توجهاتها وسياساتها وممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكنها استمدت شرعية وجودها في السلطة من ثورة يوليو. ويلاحظ أن القيادة السياسية لثورة يوليو قد حرصت منذ بدء انفرادها بالسلطة بعد أزمة مارس 1954 استبعادها للخيار الديمقراطي وتبنيها للسياسة الأحادية القائمة علي الانفراد بصنع القرارات الوطنية من خلال التنظيم السياسي الواحد. هذا التوجه الذي يجسد جوهر فلسفة الحكم لدي قيادات وحكام ثورة يوليو إلا أنه اتخذ أشكالاً متباينة في الواقع المعاش إذا أفصح عن نفسه بوضوح في السياسات الناصرية واختلف جذرياً خلال الحقبة الساداتية التي شهدت بداية التعددية الحزبية سياسياً وصحفياً والانفتاح الاقتصادي ثم جاءت فترة مبارك التي تعد امتداداً للحقبة الساداتية مع ازدياد نفوذ رجال الأعمال والمستثمرين وظهور الصحف الخاصة.

وقد انعكست تجليات هذا التوجه الاحادي الذي ظل السمة الغالبة للسلطة الحاكمة علي أدوار ووظائف ورسالة كل من الصحافة والجامعات. إذ تم احتوائهما وتعبئة كل منهما لمساندة ودعم النظام السياسي وخدمة أهدافه وتحقيق الضبط والاستقرار الأمني اللازم لاستمرار سيطرة النظام علي مجمل الأوضاع في المجتمع. وقد تم ذلك علي حساب الرسالة المجتمعية المفترضة لكل من الصحافة والجامعات وأصبح الطابع التعبوي التنفيذي التابع للسلطة الحاكمة سمة بارزة لكل من هاتين المنظومتين وتوارت رسالة الجامعة ودورها في إنتاج المعرفة العلمية ونشر التفكير العلمي وبث روح النقد والتجدد الفكري والثقافي في المجتمع المصري. وهذا يماثل ما حدث للصحافة المصرية التي حوصرت بترسانة محكمة من القوانين والتشريعات عدا اختراقات الأمن ورجال الأعمال والمستثمرين والتداعيات السلبية للحقبة النفطية الخليجية كل هذه الأمور حالت بين الصحافة وبين أداء رسالتها النقدية ودورها في كشف ونقد كافة أشكال القهر السياسي والظلم الاجتماعي وسوء الإدارة.

التراث العلمي عن الصحافة والجامعات

في ضوء رصد واستقراء ما اتيح لنا الاطلاع عليه من الدراسات السابقة التي تم إجرائها عن التعليم الجامعي قضاياه واشكالياته والاستراتيجيات المطروحة لتعديل مساره والنهوض به تبين أن غالبية هذه الدراسات تمت في إطار البحوث التربوية الاجتماعية وأن القليل منها قد اجري كجزء من دراسات وبحوث تاريخ الصحافة المصرية ولذلك تم عرض الدراسات السابقة من خلال محورين رئيسيين هما:

أولاً: الدراسات التي طرحت قضايا التعليم الجامعي في أطرها التربوية والاجتماعية.

ثانياً: الدراسات التي اهتمت بالتأريخ لقضايا التعليم في إطار علاقتها بالصحافة المصرية.

المحور الأول: التراث العلمي في مجال قضايا التعليم الجامعي:

- دراسة محمد سمير السيد: التعليم العالي المصري، تقويمه واتجاهات مستقبله (1972)[1]

يهدف هذا البحث إلي دراسة وتقويم عدد من مشكلات التعليم العالي المصري بجانب تحديد الاتجاهات المستقبلية لهذا النوع من التعليم. وقد اعتمد هذا البحث علي الطريقة التحليلية في دراسة عدد من المشكلات المتمثلة في أهداف ووظائف التعليم العالي والعلاقة بين الدراسات النظرية والعملية، والنقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس.

وانتهي البحث إلي أن الفاقد في التعليم العالي المصري يؤثر تأثيراً بالغاً علي موارده المالية، وأن النسبة العامة للفاقد الطلابي بالكليات النظرية أعلي من مثيلاتها في الكليات العملية، بالإضافة إلي وجود نقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي المصري. ويلاحظ أن هذا البحث أشار إلي أن التدفق الطلابي علي هذا النوع من التعليم النظري أخذ في الزيادة علي الرغم من قصور الأجهزة العلمية والمباني عن مواكبة هذا التدفق الطلابي.

- دراسة محمد شفيق زكي حول "هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للعمل بالخارج، 1982"[2]

استهدفت الدراسة التعرف علي الدوافع والأسباب المختلفة التي تدفع بعض أعضاء هيئة التدريس للإقدام علي الهجرة للعمل بالخارج وكشف الآثار المختلفة لهذه الهجرة علي كل من التنمية والتعليم الجامعي في المجتمع المصري.

وقد انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: زيادة معدلات هجرة أساتذة الجامعات المصرية للخارج نتيجة لتدني الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية، إضافة إلي ضعف الامكانات الفنية والتكنولوجية المتاحة لهم في جامعاتهم. وقد انتهت الدراسة إلي أن هجرة المثقفين والعلميين المصريين إلي الخارج قد نتج عنه تخلف تربوي كبير وتراجع أوضاع التعليم الجامعي في مصر باعتبار أن هجرة هذه العقول نوع من الخسارة العلمية والفنية الهائلة التي تعد رصيداً وطنياً حيوياً نحن في أمس الحاجة إليه.

---

(1) محمد سمير السيد حسانين: التعليم العالي المصري تقويمه واتجاهات مستقبله، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 1972).

(2) محمد شفيق زكي: هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للعمل بالخارج – دوافعها وآثارها، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس 1982.

- دراسة محمد سكران إمبابي "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم العالي في مصر، 1983"[(1)]

وقد إستهدفت هذه الدراسة تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية لأساتذة الجامعات المصرية، والكشف عن الإشكاليات والثغرات التي تهدد ممارسة الحرية الأكاديمية، وبيان حقوق وواجبات أساتذة الجامعات المصرية، والتعرف علي أهم مظاهر الخلل في منظومة الحريات الأكاديمية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلي أن هناك عدة مستويات للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية أهمها: الحريات التي يمكن أن يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في تحديد موضوعات البحوث والدروس وحق إجرائها، ونشر وتدريس نتائجها، وقد انتهت الدراسة إلي أن الدساتير المصرية لم تنص أو توضح صراحة هذه الحريات، وأنه لا توجد حتي الآن وثيقة رسمية في الجامعات المصرية تعترف بحقوق أعضاء المجتمع الجامعي. كما انتهت الدراسة إلي أن ثمة قيود ومصادر تضر بالحريات الجامعية أهمها تدخل النظام السياسي في شئون الجامعات وكذلك تأثير القوي الدينية والإجتماعية والمجالس الجامعية.

- دراسة المجالس القومية المتخصصة (1980) بعنوان: هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر[(2)]

تختص هذه الدراسة بمراحل تطور التعليم الجامعي المصري منذ نشأته حتي الوقت الحاضر، وكذا التعديلات الجوهرية التي تناولت الهياكل التنظيمية للجامعات وما يترتب علي هذه التعديلات من آثار سلبية علي العملية الإدارية وعلي نوعيات ومسارات التعليم الجامعي وعلي مستوي الخريجين. وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة الوصف والتحليل بجانب الطريقة التاريخية لبعض النواحي. وقد خلصت الدراسة إلي أن التعليم الجامعي المصري يعاني من عدة مشكلات وهي: زيادة عدد طلاب الجامعات المصرية بمعدلات تفوق الإمكانات المتاحة، واتسام التعليم الجامعي المصري بالتوسع في الدراسات التقليدية وعدم العناية الكافية بالدراسات الحديثة التي تساير متطلبات التطور، وأن النمو المتزايد لطلاب المرحلة الجامعية

(1) محمد سكران إمبابي: الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم العالي في مصر، دكتوراه كلية التربية، جامعة عين شمس، 1983.

(2) المجالس القومية المتخصصة: سلسلة دراسات مصر حتي عام 2000، الدراسة رقم (6): هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر، (القاهرة، 1980).

الأولي يفوق الإمكانات المتاحة، وقد أدي ذلك إلي التأثير علي نوعية هذا التعليم مما استتبع بالضرورة قصور إدارة التعليم الجامعي عن تحقيق الأهداف المنوطة بهذا النوع من التعليم.

- دراسة شاكر محمد فتحي بعنوان: "دراسة مقارنة لبعض مشكلات إدارة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية"(1984)[1]

تتناول هذه الدراسة المشكلات الناجمة عن الزيادة في أعداد طلاب التعليم العالي ببلاد العالم الثالث مع الإشارة بصفة خاصة إلي تايلاند، كما تتناول المشكلات الإدارية لجوانب القبول والمقررات الدراسية ونظم الامتحانات لمواجهة هذه المشكلات في الجامعات الإنجليزية والأمريكية. وتتبع هذه الدراسة طريقة المشكلات ودراسة التربية المقارنة لما لهذا الأسلوب من قيمة في الدراسات المقارنة.

وأسفرت الدراسة التحليلية الخاصة بسياسة التعليم الجامعي في دول الدراسة عن وجود مشكلات إدارية مشتركة تكتنف إدارة التعليم الجامعي وجوانب القبول والمقررات الدراسية والامتحانات والجامعات المصرية ومن هذه المشكلات: قصور وظيفة التخطيط في التعليم الجامعي المصري، استئثار المستويات الإدارية العليا في الجامعات المصرية بالسلطة، وعدم استقلال الجامعات المصرية من الناحية الإدارية.

- دراسة مرفت صالح (1984) بعنوان: "دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد في التعليم العالي في ضوء بعض التجارب العالمية (إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية)[2]

تحددت مشكلة هذا البحث في الأسئلة الآتية:

1- إلي أي مدي تمثل جامعاتنا المصرية نمطاً واحداً من الهيكل الجامعي وكيف يمثل هذا الوضع أحد العوامل الداعية للتجديد في التعليم العالي ككل؟

---

(1) شاكر محمد فتحي: دراسة مقارنة لبعض مشكلات إدارة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1984).

(2) مرفت صالح ناصف: "دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد في التعليم العالي في ضوء بعض التجارب العالمية، (إنجليزا والولايات المتحدة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1984).

2- إلي أي حد يحتاج التعليم العالي في مصر إلي إعادة النظر في أنماطه وتخصصاته ومؤسساته لتتلائم مع أوضاع المجتمع المصري في الوقت الحاضر ويتمشي مع استراتيجية التنمية المرسومة.

وانتهت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها: إن مصر بحاجة ملحة وشديدة إلي التجديد في التعليم العالي والجامعي بها حيث شهدت في العقدين الأخيرين تطورات اجتماعية وسياسية وتعليمية تدعوها لذلك منها الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والنمو الكمي في أعداد الطلاب بقدر يفوق الطاقة الاستيعابية للجامعات. وأصبح بالضرورة تطوير التعليم العالي والتجديد فيه وذلك بطرح نماذج وأشكال جديدة من التعليم العالي كالجامعة المفتوحة.

- دراسة ميرفت صالح ناصف حول "أشكال التجديد في التعليم العالي في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية، 1984"[(1)]

وسعت الدراسة إلي الإجابة علي مجموعة تساؤلات مركزية تمثلت في: إلي أي مدي تمثل جامعاتنا المصرية نمطاً واحداً من التعليم وإلي أي حد يحتاج التعليم العالي في مصر إلي إعادة النظر في أنماطه وتخصصاته ومؤسساته ليتلاءم مع أوضاع المجتمع المصري في الوقت الراهن من خلال إجراء دراسة مقارنة بين نمط التعليم الجامعي في مصر ومثيليه في انجلترا والولايات المتحدة.

وقد انتهت الدراسة إلي أن التعليم الجامعي في مصر لا يخرج عن نمط واحد هو التعليم النظامي المركزي، وأن برامجه ومناهجه ومقرراته لا تتواكب مع التطورات الاجتماعية والسياسية والتعليمية التي يشهدها العالم المعاصر، إضافة إلي عدم قدرتها علي مواجهة متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير التعليم العالي في مصر واستحداث أنماط جديدة منه كالجامعة المفتوحة وكليات المجتمع أسوة بالنماذج العالمية المستقرة والفاعلة في الدول المتقدمة.

(1) ميرفت صالح ناصف: أشكال التجديد في التعليم العالي في مصر في ضوء بعض التجارب العلمية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1984.

- دراسة تيسير عبد الجابر: "دور التعليم عن بعد في تحقيق ديمقراطية التعليم في الوطن العربي" (1987)[1]

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم عن بعد في إقامة وتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم، وقد اختار الباحث لهذا الفرض تناول أوضاع ومشاكل التعليم في البلدان العربية بالوصف والتحليل وكيف يمكن أن ترتبط هذه الأوضاع بتحقيق ديمقراطية التعليم. ولقد توصلت الدراسة إلي وجود: فجوات ضخمة في الوضع التعليمي في الوطن العربي الراهن، وأن ديمقراطية التعليم عملية صعبة وتكاد في بعض الدول العربية أن تكون مستحيلة في ظل الأعداد المتزايدة من الأميين والمتسربين من النظام التعليمي. ولذا فتحبذ الدراسة التوجه إلي التعليم عن بعد كأحد الصيغ الحديثة المقننة التي يمكن أن تساعد في الاقتراب بخطي أوسع من ديمقراطية التعليم.

- دراسة يوسف سيد محمود حول "دور الجامعة في تنمية القيم المرتبطة بالعلم لدي طلابها، 1988"[2]

سعت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدي قيام التعليم الجامعي بمصر بدوره المنشود في تنمية القيم المرتبطة بالعلم لدي الطلاب.

وقد انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن التعليم الجامعي في مصر لا يؤدي دوره المنوط به كما ينبغي في تنمية القيم العلمية لدي طلابه، حيث انتهت النتائج إلي وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بممارسة هذا الدور التنموي أهمها نمط الثقافة المحلية للطلاب وزيادة نفوذها وتأثيرها، بالإضافة إلي الظروف والمتغيرات المجتمعية ذاتها والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود سياسات بحثية وتربوية واضحة للجامعات المصرية، وغياب قيم التحديث والقيم العلمية عن منظومة الأداء الجامعي، وفشل الإدارة الجامعية في

---

(1) تيسير عبد الجابر: دور التعليم عن بعد في تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، بحث منشور ضمن أعمال الندوة التي نظمها منتدي الفكر العربي بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة عن التعليم عن بعد، عمان: 1987) ص ص77-101.

(2) يوسف سيد محمود: "دور الجامعة في تنمية القيم المرتبطة بالعلم لدي طلابها، دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التربوية جامعة القاهرة، 1988".

توجيه الجامعة للقيام بهذا الدور إضافة إلي الصراع الفكري بين التيارات الفكرية والعلمية في خارج الجامعة وانعكاسها السلبي علي منظومة التعليم الجامعي في مصر.

- دراسة محمد طه حنفي حول "مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية، 1991"[(1)]

وقد استهدفت الدراسة تحديد حجم ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من مصر، وتحديد الآثار المترتبة علي هجرة الكفاءات العلمية وتحليل المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في مصر. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج يأتي علي رأسها زيادة معدل هجرة الكفاءات العلمية من مصر إلي الخارج، عاماً بعد عام، خاصة أساتذة التخصصات النادرة، للدرجة التي جعلت مصر تحتل المكانة الأولي في العالم من حيث هجرة كفاءاتها العلمية إلي الدول المتقدمة.

وقد انتهت الدراسة إلي أن ثمة آثار سلبية قد ترتبت علي هجرة الكفاءات العلمية من مصر أهمها انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلي أعداد الطلاب بنسبة تفوق المعدلات العالمية، سواء نوعية الخريجين، تضاعف الأعباء علي الكفاءات الباقية في أوطانها، كما توصلت الدراسة إلي أن التعليم العالي يعاني من عدد من التحديات تتمثل في نقص امكانات البحث العلمي بالجامعات ومراكز البحوث، عدم تمتع الجامعات ومراكز البحوث العلمية بكامل استقلالها الأكاديمي.

- دراسة عبد الفتاح جلال حول "جودة مؤسسات التعليم العالي وفاعليتها، 1993"[(2)]

وقد سعت هذه الدراسة إلي الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه إلي أي مدي استطاعت مؤسسات التعليم العالي في مصر تحقيق الجودة التعليمية المنشودة من خلال التركيز علي دراسة فلسفة التعليم العالي ونظم القبول بمؤسساته المختلفة، ومدي ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع ومتطلباته. وقد توصلت الدراسة إلي وجود خلل كبير في أداء مؤسسات التعليم العالي من منظور معايير الجودة الشاملة، يتجلي ذلك في عدم الإتفاق علي

---

(1) محمد طه حنفي: مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1991.

(2) عبد الفتاح جلال: جودة مؤسسات التعليم العالي وفاعليتها، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 1993، ص ص173-204".

فلسفة موحدة ومحددة للتعليم العالي، وعدم وضوح أهدافه ووظائفه، وعدم التوازن بين الكيف والكم في سياسات التعليم الجامعي، بالإضافة إلي فشل نظم قبول الطلاب بالجامعات المصرية في تحقيق التوازن بين رغبات وقدرات الطلاب وبين مجموع الدرجات المعمول به كمعيار وحيد للقبول، وقد انتهت الدراسة إلي عدم وجود ضوابط لجودة التعليم الجامعي في مصر الأمر الذي ترتب عليه ضعف مستوي الخريجين وعدم قدرتهم علي مواكبة احتياجات سوق العمل.

- دراسة عبد العليم عبود (1994) بعنوان: "قياس اتجاهات الدارسين وأعضاء هيئة التدريس نحو برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة"[1]

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي مدي وجود توافق بين دوافع ونوعية الدارسين لبرنامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة وبين فلسفة وأهداف نظام التعليم عن بعد ودرجة رضا الدارسين للبرنامج عن عناصر العملية التعليمية.

واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات واشتملت عينة الدراسة علي 315 مفردة تم توزيعها علي البرنامجين واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس. وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج ومنها: التوصل إلي وجود توافق بين دوافع ونوعية الدارسين ببرنامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة وبين فلسفة وأهداف نظام التعليم عن بعد. وأكدت الدراسة أن درجة الرضا الكلي للدارسين ببرنامج التعليم المفتوح تزيد علي درجة عدم الرضا.

- دراسة إيمان توفيق صيام (1995) بعنوان: "الجامعة المفتوحة نظام لتطوير التعليم الجامعي في مصر"[2]

تناولت الدراسة واقع التعليم العالي والجامعي في مصر والصعوبات التي تواجهه من خلال تحليل بعض تجارب الدول العربية والأجنبية في مجال إنشاء الجامعة، وواقع التعليم الجامعي المفتوح في مصر وأهم مشكلاته.

---

(1) عبد العليم محمد عبود: "قياس اتجاهات الدارسين وأعضاء هيئة التدريس نحو برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة" حلقة نقاش حول التعليم المفتوح من 29-31 أكتوبر، (جامعة القاهرة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، 1994).

(2) إيمان توفيق صيام: "الجامعة المفتوحة، نظام لتطوير التعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية التربية بدمياط، 1995).

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وقد شملت عينة الدراسة 118 من الدارسين في المستوي الثالث والرابع بمركز التعليم المفتوح بجامعتي القاهرة والإسكندرية ببرنامج معاملات مالية تجارية وبرنامج مال وأعمال و65 من الدارسين في المستويين الثالث والرابع بمركز التعليم المفتوح ببرنامج استصلاح الأراضي الصحراوية، 126 من الدارسين في المستوي الثالث والرابع ببرنامج تأهيل معلمي الحلقة الأولي من مرحلة التعليم الأساسي للمستوي التعليمي بكلية التربية بدمياط والمنصورة – بجامعة المنصورة.

وتوصلت الدراسة إلي أنه: لا توجد عمليات توجيه وإرشاد فردية عند اختيارهم للبرنامج الدراسي بل يجتمع جميع الدراسين مع أحد أعضاء هيئة التدريس بالمركز ليعرف الدارسين بنظام التعليم بالمركز. ولا توجد لقاءات دورية ومنتظمة مع أعضاء هيئة التدريس (يوم الجمعة من كل أسبوع) كذلك أفادوا بأنه لا يتسع الوقت دائما لدي عضو هيئة التدريس لأن يتناقش مع الدارسين أو يجري حوار معهم.

- دراسة نجوي يوسف (1995) بعنوان: "تخطيط التعليم الجامعي المفتوح في مصر"[1]

هدف هذا البحث إلي تحديد مدي حاجة المجتمع المصري للأخذ بنمط التعليم الجامعي المفتوح والأهداف التي يرجي تحقيقها منه وذلك في ضوء تقويم ما تم تنفيذه من برامج ومقارنة ذلك بما حدث في دول أخري. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك جوانب ضعف وقصور متعددة في هذه التجربة، فبرامج التجارة والزراعة لم تحقق أهدافها في توسيع فرص التعليم الجامعي وتخفيف الضغط علي مؤسسات التعليم العالي وأيضاً لم يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق المختلفة في الجمهورية.

- دراسة محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد حول: "تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر. دراسة مقارنة"(1995)[2]

تهدف هذه الدراسة إلي الوقوف علي واقع الجامعات الإسلامية بالنسبة لبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر في هذه الجامعات، وتحديد أوجه القوة والضعف في هذه البرامج،

---

(1) نجوي يوسف إبراهيم: "تخطيط التعليم الجامعي المفتوح في مصر"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، 1995).

(2) محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر. دراسة مقارنة، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي" الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل" في الفترة من 10/31 – 1995/11/2، القاهرة، جامعة عين شمس، 1995.

واقتراح العوامل التي تسهم في تحسينها.

وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج، أهمها: إن أكثر الأهداف تطبيقاً هي التي تتسم بأهم الأدوار الحيوية لجامعة دول العالم الإسلامي، فيما يخص الإسهام في الدعوة إلي الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونشر الوعي الإسلامي في البيئة المحلية بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، والتعاون مع جميع المؤسسات ذات العلاقة بهذا الأمر. وإن أقل الأهداف تطبيقاً هي التي ترتبط بإعداد الأفراد لعمل في أعمال لم يعدوا لها أصلاً، وإتاحة فرص التدريب التحويلي لهم، وإتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية علي تحقيق أهدافهم. وقصور دور الجامعات فيما يتعلق بالمرأة، وتنمية قدراتها ومهاراتها بما يناسب فطرتها ووظيفتها وفق التصور الإسلامي.

كما توصلت الدراسة إلي قصور دور الجامعات في تزويد الأفراد، والهيئات بالخبرات التي تعينهم علي تعرف المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية بعامة، وبيئتهم المحلية بخاصة، والإسهام في استشراف الحاجات المستقبلية للمجتمع. ومن أهم مقترحات الدراسة، أن تعمل الجامعات علي إيجاد قنوات مستمرة للتواصل فيما بينها من ناحية، وبينها وبين مؤسسات المجتمع الأخري وفق خطة مرسومة ذات أهداف محددة، بصفة خاصة المؤسسات الإعلامية. وأن توجه الجامعات عناية خاصة نحو حصر مشكلات البيئة والمجتمع وصولاً إلي تشخيص أسبابها، وإيجاد الحلول لها.

- دراسة زينب عبد النبي أحمد محمد، حول: دور جامعة قناة السويس في خدمة المجتمع المحلي (1996)[1]

تهدف هذه الدراسة إلي تحديد الدور الذي تقوم به جامعة قناة السويس في مجال خدمة المجتمع وتحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه تحقيق هذا الدور، ووضع رؤية مستقبلية لما يجب أن تكون عليه وظيفة جامعة قناة السويس في خدمة مجتمعها المحلي.

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج ، كان أهمها: ضعف الدور الذي تقوم به وحدات الجامعة في مجال خدمة المجتمع. وضعف التمويل الكافي لوضع الخطط وتنفيذ

(1) زينب عبد النبي أحمد محمد: دور جامعة قناة السويس في خدمة المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة في مكتبة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996.

البرامج الخاصة بخدمة المجتمع في الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة. وضعف جدوي البرامج، والأنشطة التي تقدمها وحدات الجامعة. وعدم توافر الخطط، والبرامج التي تستند علي الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع، ومؤسساته، وأولوياته المقترحة. وضعف قنوات الاتصال والتواصل بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع المحلي التي تحيط بها. وعدم إعلام المراكز المعنية بخدمة المجتمع عن أنشطتها، ومشروعاتها تجاه مجتمعها المحلي وندرة تنوع أنشطة ومجالات خدمة المجتمع بها، ومتابعتها لهذه الأنشطة. وقلة توافر الإمكانات المادية، والبشرية اللازمة لقيام الوحدات بدورها المنشود.

- دراسة عنتر لطفي محمد، فاطمة عبد القادر حسن حول: "دور الجامعة في خدمة المجتمع دراسة تطبيقية علي بعض كليات جامعة الإسكندرية" (1996)[1]

تهدف الدراسة إلي تحديد الجوانب الرئيسية للوظيفة الثالثة للجامعة، وهي خدمة المجتمع، وتحديد الدور المتوقع من بعض كليات الجامعة، فيما يتعلق بدورها في خدمة المجتمع، ومعرفة أوجه وعوامل القصور في وظيفة هذه الكليات، والتوصل إلي بعض المقترحات التي يمكن من خلالها علاج المشكلات التي تحول بين الجامعة وقيامها بدورها إزاء المجتمع.

وقد خرجت الدراسة ببعض النتائج أهمها:

- إن أعضاء هيئة التدريس يرون أن وظيفة الجامعة الأساسية تتمثل في القيام بالتدرس، تليها وظيفة البحث العلمي، ثم وظيفة خدمة المجتمع، مما يفسر إهمال الجامعة لهذا الدور وغيابه ضمن أنشطتها، بل وعدم اقتناع الأعضاء بأهميته.

- يعد مركز خدمة المجتمع كوحدة ذات طابع خاص من أكثر المؤسسات الجامعية أداءً لوظيفة خدمة المجتمع، يليه كلية الزراعة، ثم كلية التربية، ثم كلية التجارة التي جاءت في نهاية الترتيب من حيث القيام بدورها في هذا المجال، بالرغم من أنها من أوائل الكليات التي أنشئت بجامعة الإسكندرية.

---

(1) عنتر لطفي محمد، فاطمة عبد القادر حسن: "دور الجامعة في خدمة المجتمع. دراسة تطبيقية علي بعض كليات جامعة الإسكندرية"، مجلة التربية والتنمية، السنة الرابعة، العدد العاشر، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1996.

- إن هناك العديد من العوامل التي تحول دون قيام الجامعة بوظيفتها في خدمة المجتمع، من أهمها عدم وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية هذا الدور وكيفية القيام به، وكذلك انشغالهم بأعمال تزيد من دخلهم المادي، بالإضافة إلي أعبائهم التدريسية، والبحثية.

- قلة الموارد المالية المخصصة لأنشطة خدمة المجتمع، وانخفاض الاعتمادات المالية المخصصة لأداء تلك الوظيفة.

- انفصال الجامعة عن المجتمع، وعدم وجود المراكز البحثية ذات الصلة القوية بمشكلات المجتمع.

- الذاتية المفرطة في اختيار موضوعات الأبحاث بغض النظر عن المصلحة العامة وخدمة المجتمع.

- عدم تزويد عضو هيئة التدريس بالوسائل التي تمكنه من القيام بوظيفته في خدمة المجتمع.

- دراسة أحمد ربيع عبد الحميد: "دور الجامعة خدمه المجتمع - دراسة مطبقة علي جامعه المنصورة"(1996)[(1)]

تهدف في هذه الدراسة إلي تعرف نوع الخدمات التي تقدمها جامعة المنصورة لمؤسسات المجتمع المحلي، وتعرف دور الجامعة في مواجهة مشكلات المجتمع، ووضع تصور مقترح شامل لما ينبغي أن تكون علبه الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها:

- إن هناك ضعف في التعاون بين الكليات بصفة عامة مع مؤسسات المجتمع في مجال البحوث، كما إن الكليات تواجه عدة صعوبات في مجال إجراء تلك البحوث لصالح المؤسسات،من أبرزها عدم تقدير مؤسسات المجتمع لقيمة البحث العلمي، وعدم كفاية الميزانيات اللازمة لإجرائها.

- محدودية نشاط الكليات في مجال الاستشارات التي تقدمها لمؤسسات المجتمع، وكذلك تفضيل المؤسسات الكبري بالمجتمع الاستعانة بالمستشارين وبيوت الخبرة الأجنبية.

---

(1) أحمد ربيع عبد الحميد: "دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع . دراسة مطبقة علي جامعة المنصورة"، مجلة التربية، العدد 58، كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة، 1996.

- إن معظم الكليات بالجامعة تقدم دورات تدريبية لأبناء المجتمع كل في مجال تخصصها، وإن ضعف الإمكانيات المالية يعد المعوق الأول في الحد من التوسع في تقديم هذه الدورات بها.

- إن معظم الكليات ليس لديها خطط، أو برامج لتوعية أبناء المجتمع، وخاصة الفئات الأقل حظاً من التعليم، حيث إنهم الأكثر احتياجاً للتوعية، ولخدمات الجامعة في هذا المجال، وإن أهم الصعوبات التي تواجهها الكليات في هذا المجال تمثلت في انشغال أعضاء هيئة التدريس بأنشطتهم التقليدية (التدريس والبحث) وضعف الإمكانيات المالية لتنفيذها.

- إن معظم كليات الجامعة ليس لديها خطط مستقبلية للتطوير، أو للنهوض بالخدمات في كل المجالات التي تناولتها الدراسة.

- دراسة سوسن عبد الحميد مرسي حول: "تحليل إتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميه البيئة"(1998)[1]

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو أبعاد الدور المفترض للجامعة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومدي فاعلية الأنشطة الجامعية، ومدي ارتباطها بقضايا التنمية وخدمة المجتمع، والصعوبات التي تواجهها في هذا الخصوص، ومجالات التطوير المطلوبة لزيادة فاعلية الجامعة في النهوض بدورها في خدمة المجتمع.

وقد خلصت الدراسة لبعض النتائج، كان من أهمها:

- أن أغلب القيادات الجامعية ليس لديها إدراك متكامل بالأبعاد المختلفة لدور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- عدم تقدير القيادات المجتمعية السياسية والتنفيذية لدور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة وعدم توافر الوعي الكافي لديهم بأبعاد دورها في هذا المجال.

- تؤكد غالبية القيادات الجامعية علي عدم ملاءمة البيئة الإدارية، والتنظيمية للجامعة للنهوض برسالتها في هذا المجال، وذلك لعدة أسباب من أهمها، المركزية الشديدة، والروتين، وتداخل الاختصاصات.

---

(1) سوسن عبد الحميد مرسي: "تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 15، فرع جامعة الأزهر للبنات، القاهرة، 1998.

- القصور في رفع وعي وقدرات الهيئة التدريسية بدور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- نقص الإمكانيات والاعتمادات المالية المتاحة للعمل في هذا المجال.

- عدم ربط معايير تقويم الأداء الجامعي بجهود خدمه المجتمع وتنمية البيئ- عدم التخطيط والإعداد الجيد للمؤتمرات، والندوات العلمية المرتبطة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعزوف وحدات المجتمع عن المشاركة بها، نظراً لعدم ارتباط الفعاليات بالمشكلات التطبيقية.

- قصور دور الإعلام الجامعي في توضيح دور الجامعة في مجال خدمه المجتمع وتنمية البيئة.

- دراسة نجده إبراهيم سليمان حول "رؤية مستقبلية لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي في مصر، (1998)"[1]

وقد سعت الدراسة إلي تقويم الجودة في التعليم العالي في مصر في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدمة، وقد انتهت الدراسة إلي أن مؤسسات التعليم العالي في مصر لا تطبق معايير ضمان الجودة في التعليم مقارنة بالتجارب العالمية نتيجة لضعف الموازنة المخصصة للتعليم العالي ونتيجة لزيادة أعداد الطلاب مقارنة بأعضاء هيئة التدريس، وضعف الإمكانات الفنية والتكنولوجية.

وقد توصلت الدراسة إلي طرح تصور مستقبلي لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي يستند إلي أن المجتمع الأكاديمي هو المنوط به المحافظة علي الجودة وتعزيزها مع ضرورة تطبيق مفهوم التقويم الخارجي للجودة علي التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي، كما توصلت الدراسة إلي أن تقويم وضمان الجودة يحتاج من الجامعات والكليات والأقسام إلي تنفيذ العديد من الجوانب أهمها: إنشاء جهاز مستقل علي أعلي مستوي لتقويم الجودة تابعاً للجامعات ويدار ذاتياً، تخصيص حوافز مالية للجامعات والكليات التي تحقق ضمان الجودة، جعل التقويم جزءاً من سياسة تطوير الجامعة.

(1) نجده إبراهيم سليمان: رؤية مستقبلية لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي في مصر، دراسة مقدمة في المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة عين شمس، 1998.

- دراسة أسامة محمود قرني عبد ربه حول "التخطيط لوحدة جامعية متخصصة في خدمة المجتمع بمحافظة بني سويف"(1999)[1]

تهدف هذه الدراسة إلي رصد طبيعة العلاقة بين الجامعات، ومجتمعاتها المحلية، وتعرف مجالات عمل الجامعة في خدمة المجتمع، وحصر لأهم احتياجات المجتمع المحلي بمحافظة بني سويف، ووضع تصميم تنظيمي وتخطيطي لإنشاء وحدة متخصصة في خدمة المجتمع المحلي بمحافظة بني سويف.

وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج، أهمها:

- توجد فجوة كبيرة بين احتياجات المجتمع بمحافظة بني سويف، وما تقدمه الجامعة من خدمات.

- تفتقر كليات جامعة القاهرة فرع بني سويف إلي الكثير من الإمكانيات المادية ، والبشرية التي تعينها علي أداء دورها في خدمة المجتمع.

- إن كليات الفرع لا تقدم أي مساعدات بحثية لأفراد، أو مؤسسات المجتمع المحلي باستثناء بعض الجهود الفردية من قبل أعضاء هيئة التدريس بكليات الفرع، وبالمثل في مجال الاستشارات، ومجال تقديم الدورات التدريبية، فهي تعد محدودة جداً.

- ضعف دور الكليات في مجال توعية، وتثقيف أبناء المجتمع المحلي، واقتصارها علي بعض الجهود غير المنظمة وذلك نظراً لعدم توافر خطط لديها في هذا المجال.

- من أفضل الوسائل التي يمكن أن تساعد كليات الجامعة ببني سويف علي تأدية وظيفتها في خدمة المجنمع، هي إنشاء وحدة متخصصة لذلك.

- توصلت الدراسة بالفعل بأسلوب التخطيط الاستراتيجي إلي تحديد أهداف وحدة جامعية متخصصة في خدمة المجتمع المحلي ببني سويف، وتحديد أنشطتها الرئيسة، والهيكل التنظيمي لها، واللجان الموجودة بها، وكذلك خطوات وزمن إنشائها.

---

(1) أسامة محمود قرني عبد ربه: التخطيط لوحده جامعية متخصصة في خدمة المجتمع بمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة في مكتبة كلية التربية، جامعة القاهرة فرع بني سويف، بني سويف، 1999.

- دراسة مراد صالح مراد حول "مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، 1999"[(1)]

وقد تناولت هذه الدراسة مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري ومحاولة تحديد هذه المؤشرات في ضوء مفهوم الجودة في التربية. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق مفهوم الجودة في التعليم الجامعي المصري يستلزم الإستناد إلي نماذج معيارية في تحديد مواصفات الطلاب والخريجين وفي تحديد مواصفات أعضاء هيئة التدريس والمناهج الدراسية والإدارة الجامعية.

وانتهت الدراسة إلي غياب المؤشرات والنماذج المعيارية عن أداء معظم الكليات، وغياب الضوابط الموضوعية التي تضمن تطبيق مفهوم الجودة في التعليم الجامعي المصري نتيجة لضعف الامكانات المادية وقصور الإدارة الجامعية، وفي الجانب المقابل انتهت الدراسة إلي أن ثمة مؤشرات دالة علي إمكانية تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي المصري أهمها: التنوع والتباين بين الجامعات، مواصفات وخصائص أعضاء هيئات التدريس.

- دراسة نجده إبراهيم سليمان حول "رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والإلتحاق وتحقيق جودة التعليم العالي في مصر، 1999"[(2)]

وقد سعت هذه الدراسة إلي وضع رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والإلتحاق في مؤسسات التعليم العالي، وسُبل توحيد الجودة والإلتحاق في التعليم العالي. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة إعادة النظر في تصميم المناهج والبرامج الدراسية بحيث تأخذ في اعتبارها تطبيق معايير الجودة الشاملة ومفاهيمها، يضاف إلي ذلك تأكيدها علي أن تطبيق مفاهيم الجودة يتطلب إعادة النظر في سياسات القبول بالجامعات المصرية، لأن هذه السياسات تأخذ بالمنظور الشعبي الجماهيري الذي يعلي من قيمة التوسع في الإلتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي علي حساب الجودة، والأخذ بالمنظور التكاملي الموحد للجودة والالتحاق الذي يهتم بمسألة دمج القيم المضافة والمعايير إلي مقاييس المخرجات

---

(1) مراد صالح مراد: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي من 22 إلي 24 مايو 1999، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر 1999.

(2) نجده إبراهيم سليمان: رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والإلتحاق وتحقيق جودة التعليم العالي في مصر، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي 22-24 مايو، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999.

والمدخلات، وانتهت الدراسة إلي ضرورة زيادة التوجه نحو إصلاح التعليم العالي وإشراك مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال في هذه العملية.

- دراسة المجالس القومية المتخصصة حول "أوضاع التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، 2000"[(1)]

وقد سعت هذه الدراسة لرصد التحديات التي تواجه التعليم الجامعي والعالي في مصر، وبيان مدي قدرته علي ملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة، محلياً وإقليماً وعالمياً. وقد انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن الإدارة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي تعاني من كثير من مظاهر الخلل والقصور التي تحول بين هذه المؤسسات وبين تطبيق معايير الجودة الشاملة، أهمها نمطية الإدارة وعدم توافر الكادر البشري المؤهل لإحداث التغييرات المطلوبة، وتوصلت الدراسة إلي أن الإرتقاء بمستوي التعليم الجامعي يتطلب إنشاء آلية للتقويم الداخلي للجودة في كل كلية أو معهد، تكون مسئولة عن ضمان الجودة ومراقبتها داخل المؤسسة التعليمية، يضاف إلي ذلك ضرورة تكوين جماعات خبرة تضم كبار العلماء والمفكرين ورجال الأعمال والنقابات المهنية والجمعيات العلمية بحيث يناط إليها مسئولية إعداد المرجعيات والمعايير القياسية لضمان الجودة في التعليم الجامعي في مصر.

- دراسة البنك الدولي حول "التعليم العالي في الدول النامية: المخاطر والوعود، 2000"[(2)]

وقد استهدفت الدراسة الكشف عن مدي قدرة الدول النامية علي التنافس في مجال التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة أو مواجهة المستقبل من خلال الإجابة علي عدد من التساؤلات أهمها: ما دور التعليم العالي في دعم وتحسين عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وما العقبات الرئيسية التي يواجهها هذا النوع من التعليم في الدول النامية، وما أفضل الطرق للتغلب علي هذه العقبات.

وقد انتهت الدراسة إلي أن التعليم العالي يُعد من أهم وسائل الحراك الإجتماعي في دول العالم الثالث، لأنه يُعد الوسيلة الرئيسية في نشر المعرفة والتطبيقات العلمية في مختلف

---

(1) المجالس القومية المتخصصة: أوضاع التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة 27، القاهرة، المجالس القومية، 2000.

(2) البنك الدولي: "التعليم العالي في الدول النامية: المخاطر والوعود"، 2000.

المجالات، الأمر الذي يسهم في إعداد وتنمية الكوادر البشرية التي تلعب الدور الرئيسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. كما توصلت الدراسة إلي أن التعليم العالي في الدول النامية يواجه العديد من التحديات التي تقف حائلاً أمام تطويره والإرتقاء به أهمها: عدم الربط بين سياسات التعليم العالي وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وانخفاض الدعم السياسي والمالي بالتعليم العالي، إضافة إلي ضعف مستوي البنية التحتية من المعامل والتجهيزات وغيرها.

- دراسة شادية عبد الحليم متولي حول "تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي، (2001)"[(1)]

وقد سعت الدراسة لتحديد المعايير التي يجب أن تتوافر في الأداء التدريسي لمعلمي التعليم العالي، والتعرف علي مدي توافر تلك المعايير في الأداء التدريسي من خلال تطبيق الدراسة علي 42 عضو من أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي و1133 من الطلاب.

وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك مجموعة من المعايير الخاصة بالأداء التدريسي أهمها: التعامل مع الطلاب باحترام متبادل، تقبل الحوار مع الطلاب، القيام بدور القدوة للطلاب، المناقشة بموضوعية، موضوعية تقويم أداء الطلاب ودقته وشموله، وقد انتهت الدراسة إلي وجود قصور كبير في أداء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية خاصة فيما يتعلق بالتفاعل مع الطلاب ومناقشتهم بموضوعية، وتوافر المعايير الموضوعية الخاصة بتقويم أدائهم، حيث انتهت النتائج الإجمالية إلي سيطرة الطابع الأحادي علي المحاضرات وميول أعضاء هيئة التدريس نحو فرض تصوراتهم دون اتباع آليات الإقناع المعروفة.

- دراسة علي عبد القادر علي حول "أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل، (2001)"[(2)]

وقد سعت هذه الدراسة إلي استكشاف أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وعوائد رأس المال البشري بالإستناد إلي مفهوم التنمية البشرية الذي يفترض أن البشر هم الثورة الحقيقية للأمم، وأن

---

(1) شادية عبد الحليم متولي: "تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي – دراسة ميدانية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2001".

(2) علي عبد القادر علي: أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

التنمية البشرية تعني في الأساس بتوسيع خيارات البشر، بالدرجة التي تمكنهم من التحرر من حالة الإستسلام لمسارات مستقبلية تفرضها عليهم ظروفهم الطبيعية والسياسية والإجتماعية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلي أن الإستثمار في مجال التعليم يؤدي إلي زيادة معدل التنافسية في الأسواق، ويؤدي إلي زيادة تطوير قدرات ومهارات الأفراد بما يسهم في النهاية في تنمية رأس المال البشري، كما انتهت الدراسة إلي أن ارتفاع مستوي التعليم في الدول النامية قد يؤدي إلي زيادة معدلات البطالة في الأسواق.

- دراسة حسن شحاته: "التعليم الجامعي بين النظرية والتطبيق"(2001)[1]

اهتمت هذه الدراسة ببحث آليات إصلاح التدريس والتقويم الجامعي، وركزت الدراسة علي عملية التعليم والتقويم الجامعي في كلية البنات بالمملكة العربية السعودية واهتم السؤال الرئيسي بالبحث في واقع التعليم والتقويم الجامعي في كليات البنات بالرياض ومستقبله كما تراه عضوات هيئات التدريس والطالبات واستخدمت الدراسة المنهج الامبيريقي والمنهج النقدي، وشمل مجتمع البحث الذي استخدمت فيه أداة الاستبيان 120 عضواً من أعضاء هيئات التدريس و350 طالبة وبأساليب المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها تلاشي الفروق بين أعضاء هيئات التدريس اللاتي أنجزن بحثين علميين أكاديميين أو تربويين وبين هؤلاء اللاتي لم تنجزن أية بحوث علمية ويشير ذلك إلي أن البحث العلمي الذي أنجز لا علاقة له بأمور التربية ولم يوظف لخدمة عمليتي التعليم والتقويم الجامعي بل إن الغاية من هذه البحوث كان التأهيل للترقية إلي وظيفة علمية جامعية أعلي وليس لتحسين أو تطوير التدريس والتقويم الجامعي ومن النتائج التي أوضحتها الدراسة أيضاً أن اهتمام أعضاء هيئات التدريس بالوظيفة التعليمية أمدهن بخبرات ميدانية ثرية في مجال التعليم الجامعي مما جعل لآرائهن وزناً واضحاً في مقترحات تطوير التدريس مقارنة بأعضاء هيئات التدريس المنشغلات بالبحث العلمي وطالبت هذه المقترحات بتطوير التدريس في ضوء تحليل أوراق الإجابة وتقويم التدريس في ضوء آراء الطالبات وإقامة حلقات بحثية وتخصيص جائزة عن البحوث المتميزة.

---

(1) حسن شحاته: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001).

- **دراسة خورام خان حول "التعليم العالي في باكستان نحو برنامج للاصلاح، (2002)"**[(1)]

وقد استهدفت هذه الدراسة طرح تصور لإصلاح نظام التعليم العالي في باكستان من خلال رصد أهم التحديات والاشكاليات التي تواجه منظومة التعليم العالي، وتقديم مقترحات ورؤي بديلة لإصلاح الأوضاع القائمة. وقد انتهت الدراسة إلي أن ثمة تحديات ومشكلات تواجه خطط إصلاح التعليم العالي في باكستان يأتي علي رأسها اضطلاع الدولة بمسئولية إصلاح التعليم العالي في مقابل تهميش دور الجامعات والمراكز البحثية الاستراتيجية وتدخل الدولة في شئون التعليم والجامعات وضعف استقلالها، وانتهت الدراسة إلي أن التعليم العالي في باكستان يتطلب برنامج إصلاح متطور يستند علي فلسفة فصل الإدارة والحكومة عن وضع سياسات التعليم العالي، وفصل الإدارة الجامعية عن الحكومة وتحرير الجامعة علي المستوي الإداري من هيمنة سلطة الدولة.

- **دراسة فرانك فيشر وآخرون "استخدام الإنترنت في تطوير التعليم الجامعي، (2002)"**[(2)]

وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف علي قواعد تصميم برامج التعليم علي المستوي الجامعي باستخدام شبكة الإنترنت، وإلي أي مدي توفر هذه الشبكة بيئات حقيقية تسهم في دعم البناء والتكوين المعرفي للطلاب والأساتذة، بالإضافة إلي دورها في تسهيل الوصول إلي محتويات المصادر من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وقد انتهت الدراسة إلي أن استخدام شبكة الإنترنت في التعليم الجامعي يوفر بيئة حقيقية للتعلم تؤدي إلي توفير الوقت في عملية التعليم، كما توصلت الدراسة إلي أن استخدام شبكة الإنترنت بما تتيحه من إمكانات التفاعلية وتعدد مصادر المعلومات يسهم في بناء التكوين المعرفي للطلاب ويساعدهم علي اكتساب مهارات أفضل علي مستوي التفكير والرؤية. كما توصلت الدراسة إلي أن استخدام شبكة الإنترنت بما تتيحه من امكانات التفاعلية وتعدد مصادر المعلومات يسهم في بناء التكوين المعرفي للطلاب ويساعدهم علي اكتساب مهارات أفضل علي مستوي التفكير والرؤية. كما إنتهت الدراسة إلي أن توظيف شبكة الإنترنت في التعليم الجامعي أدت إلي إثراء عملية الإشراف عن بعد علي الرسائل الجامعية.

---

(1) خورام خان: التعليم العالي في باكستان نحو برنامج للإصلاح، 2002.

(2) فرانك فيشر وآخرون: استخدام الإنترنت في تطوير التعليم الجامعي، جامعة ميونخ، ألمانيا، 2002.

- دراسة وليد المعاني حول "التعليم العالي في الأردن رؤية مستقبلية، (2002)"[1]

وقد سعت هذه الدراسة إلي الكشف عن أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن مع تقديم رؤية بديلة لتطوير الأوضاع القائمة. وقد انتهت الدراسة إلي أن التعليم العالي في الأردن يواجه العديد من التحديات أبرزها النقص الحاد في مصادر التمويل والموازنات المالية المخصصة للتعليم الجامعي، اضافة إلي تدني مستوي الخريجين وضعف مستوي المناهج والبرامج الدراسية ومعايير الجودة والإعتماد، بالإضافة إلي تراجع الإهتمام بالبحث العلمي وإهماله.

وقد انتهت الدراسة إلي أن إصلاح أوضاع التعليم العالي في الأردن يتطلب ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجه للانفاق علي التعليم العالي، بالإضافة إلي ضرورة إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية وتطبيق نظم ومعايير الجودة والإعتماد الدولية، بالإضافة إلي ضرورة تطوير السياسات البحثية وتطوير منظومة البحث العلمي.

- دراسة محمد منير مرسي بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه"(2002)[2]

وتناولت الدراسة تاريخ الحياة الجامعية من حيث النشأة والسمات والمناهج وأساليب الدراسة المستخدمة وإدارة الجامعة، ثم عمدت الدراسة إلي تحليل الواقع الجامعي وذلك بتحليل عدة قضايا تضمنت أزمة التعليم الجامعي، والوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة وحرية الجامعة واستقلالها والنظم الجامعية بما تشمله من خطط دراسية ومقررات تعليمية وطرق التقييم للطلاب وطرق التدريس الجامعي، كما قارنت الدراسة بين الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم الجامعي بين الدول الأوربية المختلفة والدول العربية.

---

(1) وليد المعاني: التعليم العالي في الأردن – رؤية مستقبلية، ورقة مقدمة لمؤتمر رؤية مستقبلية للتعليم في الأردن، عمان، 2002.

(2) محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، (القاهرة: عالم الكتب، 2002).

وأوضحت الدراسة أن الحرية والاستقلالية هما الأساس لتعليم جامعي فعال ومتميز سواء حرية البحث العلمي واستقلال الباحثين وكذلك الاستقلال الإداري والمالي للجامعة وأن الركيزة الأساسية لتقدم الجامعة هو اهتمامها بالبحث العلمي وبأعضاء هيئات التدريس الذين يقومون بالجهد البحثي وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتنسيق بين الجامعات العربية والربط بين التخصصات والاحتياجات الفعلية وتصحيح هيكل التعليم الجامعي وزيادة الانفاق النسبي علي التعليم الجامعي.

- دراسة أحمد الكواز حول "السياسات الإقتصادية ورأس المال البشري، (2002)"[(1)]

وقد استهدفت هذه الدراسة بحث العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري بالتطبيق علي عدد من الدول العربية تمثلت في الكويت وعمان والأردن وموريتانيا والمغرب واليمن، من خلال دراسة كيفية تأثر رأس المال البشري بسياسات التكيف الهيكلي.

وقد انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة إعادة النظر في النماذج المستخدمة في مجال تقييم سياسات إعادة الهيكلة الإقتصادية، بحيث تتضمن بشكل واضح التأثيرات المحتملة علي التعليم ورأس المال البشري. كما انتهت الدراسة إلي ضرورة تهذيب سياسات الخصخصة في قطاع التعليم بحيث لا ينتج عن هذه السياسات مستقبلاً تحديد نوعية التعليم حسب الحالة المادية للمتعلم: التعليم الراقي لمن يملك، والمتدني لمن لا يملك.

- دراسة المكتب الإقليمي للتربية باليونسكو حول "دور التعليم الخاص في ضمان جودة العملية التعليمية، (2003)"[(2)]

وقد تعرضت هذه الدراسة للجهود الكبيرة التي يقوم بها اتحاد الجامعات الآسيوية في تطوير وتجويد العملية التعليمية في جامعات اليابان وكوريا وسنغافورة. وأكدت الدراسة إلي أن الجامعات الخاصة في هذه الدول تلعب دوراً متزايداً في تلبية الإحتياجات التعليمية للطلاب، وما يتطلبه ذلك من تطوير في المناهج والمقررات وطرق التدريس، في ضوء ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات. وانتهت الدراسة إلي ضرورة زيادة التوجه نحو التعليم الجامعي الخاص نتيجة لعجز الحكومات وحدها عن الوفاء بتحديات المتغيرات الإقتصادية

(1) أحمد الكواز: السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

(2) اليونسكو: دور التعليم الخاص في ضمان جودة العملية التعليمية، باريس 2003.

والمالية للجامعات، مشيرة إلي أهمية التحول من النظام المركزي في التخطيط واتخاذ القرارات إلي لامركزية التخطيط والتنفيذ في الإختصاصات الإقتصادية والإدارية والتعليمية.

- دراسة منظمة اليونسكو حول "الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي في المعلومات والإتصالات علي جودة التعليم العالي، (2003)"[(1)]

وقد سعت الدراسة إلي التعرف علي الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي علي نوعية أدوات وضوابط الجودة المستخدمة في التعليم العالي من خلال التركيز علي الإستراتيجيات الخاصة بتعلم الطلاب، ووضع المناهج ومحتوياتها، وإعادة توجيه وتخطيط البرامج والسياسات التعليمية. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن التطورات السريعة في ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات قد أثرت علي النظام التعليمي ككل من مدخلات وعمليات ومخرجات، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير طرق التدريس والإستراتيجيات الخاصة بتعلم الطلاب من خلال زيادة التفاعلية وزيادة التوجه نحو تجويد الأداء، إلا أن الدراسة في الجانب الآخر قد توصلت إلي أن هذه التطورات التكنولوجية قد أدت إلي زيادة عجز الدعم المالي العام عن مواجهة المطالب التعليمية للجامعات في ظل هذه التطورات العلمية السريعة، وأن هناك ثغرة كبيرة بين ما يتحقق من عمل وبين الجودة المنشودة.

- دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حول "دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم الجامعي والعالي، (2005)"[(2)]

استهدفت الدراسة توصيف واقع التعليم الجامعي الخاصي في مصر ومقارنته بواقع التعليم الجامعي الحكومي والكشف عن أهمية التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر. وقد انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها عدم كفاءة العملية التعليمية في الجامعات المصرية خاصة الحكومية نتيجة لعدم قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية علي استيعاب

---

(1) اليونسكو: الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي في المعلومات والإتصالات علي جودة التعليم العالي، ورقة مقدمة في الإجتماع السنوي، بانكوك، 2003.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، القاهرة، 2005.

الزيادات المطردة في إعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات سنوياً، الأمر الذي يشكل ضغطاً علي تلك المؤسسات ويحول دون استمرار اهتمامها بالكيف وجودة الأداء.

كما انتهت نتائج الدراسة إلي أنه بالرغم من قيام الدولة بمنح القطاع الخاصة حزمة من الحوافز التي تضمن مشاركتهم في الإستثمار في مجال التعليم الجامعي والعالي مثل الإعفاءات الضريبية ومنحه الأراضي بأسعار رمزية، إلي جانب المساهمة في تمويل موازنات مؤسسات التعليم الخاص إلي أن تتمكن من توليد إيرادات ذاتية تكفل لها القيام بدورها بشكل اقتصادي، فإن دور القطاع الخاص في مصر لا يزال محدوداً في تطوير العملية التعليمية نتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة للتعليم الجامعي الخاص في مصر.

كما انتهت الدراسة إلي أن التعليم الجامعي الخاص في مصر يواجه العديد من التحديات أهمها: ارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية في الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية وبما يفوق قدرات غالبية الأسر المصرية، عدم وجود جهة اعتماد للحكم علي مدي جودة التعليم الجامعي الخاص ومدي تلاءم المقررات الدراسية مع الإحتياجات الفعلية لسوق العمل، اعتماد الجامعات الخاصة بشكل كبير علي الكوادر وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية لعدم وجود كوادر خاصة بها حتي الآن.

- دراسة سلامة عبد العظيم حسين حول "الإعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، (2005)"[(1)]

وقد سعت هذه الدراسة إلي التعرف علي آليات تطبيق نظم الجودة في التعليم الجامعي، وانتهت إلي مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة زيادة التوجه نحو تطبيق مفاهيم ومعايير الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالي من خلال إعادة النظر في البنية التنظيمية للكليات والمعاهد الجامعية والعمل علي تطوير الوظائف والهياكل الإدارية بحيث تتوافق مع متطلبات نظم الجودة الشاملة كمطلب أساسي أولي في تطبيق هذا المفهوم علي التعليم الجامعي، وانتهت الدراسة إلي ضرورة زيادة موارد التعليم الجامعي وضبط الإنفاق وترشيده،

---

(1) سلامة عبد العظيم حسين: الإعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2005.

وإعمال مبدأ المحاسبة عن المسئولية والتقييم المؤسسي الشامل والمراجعة المالية كأحد المداخل لضمان الجودة التعليمية.

- دراسة أحمد حسين الصغير بعنوان: التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤي المستقبل(2005)[1].

اهتمت هذه الدراسة بتحليل التحديات التي تواجه الجامعات العربية في الألفية الثالثة والتي قسمها إلي تحديات مجتمع المعرفة وتحديات مجتمع التعليم وتتمثل في التنمية المهنية وتقييم الأداء في الشراكة بين الجامعات والمخرجات الجامعية وعمدت الدراسة إلي توصيف قضية التمويل في التعليم الجامعي والمخرجات الجامعية وتحليلها فحددت مفاهيم التمويل ومبرراته وأخلاقياته وقارنت بين اتجاهات تمويل التعليم الجامعي بين التمويل الحكومي العام والتمويل الخاص والتمويل المختلط كما قارنت بين كلفة الجامعة وحجم الانفاق.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك حاجة ملحة للبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم الجامعي في الدول العربية لعدة أسباب منها التقدم التكنولوجي وحاجة الجامعات العربية لزيادة الإنفاق لمواكبة التقنيات المعاصرة وارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العربي في مقابل عجز مصادر التمويل الحكومية عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي المتزايدة مع وجود حالة التضخم وارتفاع الأسعار وأوضحت الدراسة عدة مقترحات لمقابلة ذلك منها استثمار أملاك الجامعات وتقديم خدمات استشارية وتوجيه البحوث لخدمة قطاعات المجتمع المختلفة.

- دراسة وفاء أحمد أبو زيد حول "دور الجامعة في تنمية المجتمع، (2005)"[2]

سعت هذه الدراسة إلي التعرف علي الدور الذي تقوم به الجامعات في سبيل خدمة وتنمية مجتمعاتها بالتطبيق علي الأدوار التي تقوم بها جامعة القاهرة وفروعها. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن الجامعات المصرية تقوم بدور مهم في خدمة المجتمع يأتي في مقدمة هذه الأدوار إجراء البحوث العلمية التطبيقية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع بالإضافة إلي دراسة كافة متطلبات المجتمع والتي يمكن للجامعة الإسهام

---

(1) أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، (القاهرة: عالم الكتب، 2005).

(2) وفاء أحمد أبو زيد: دور الجامعة في تنمية المجتمع – دراسة حالة لجامعة القاهرة، دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2005.

فيها، بالإضافة إلي تقديم الإستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع، وعقد الدورات والمؤتمرات المرتبطة بقضايا المجتمع والبيئة. وانتهت الدراسة إلي غموض مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع وتنمية البيئة لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، الأمر الذي يحد من دور أعضاء هيئات التدريس في هذا الصدد.

- دراسة رباب السيد عبد العزيز (2005) بعنوان: تقييم دور قناة التعليم العالي في خدمة العملية التعليمية: دراسة ميدانية علي عينة من الأساتذة والطلاب[1].

تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التعرف علي مدي إقبال وحجم تعرض طلاب التعليم الجامعي لبرامج قناة التعليم العالي وتحديد أوجه الاستفادة منها ودراسة آرائهم ومقترحاتهم بصددها، وكذلك استطلاع آراء أساتذة الجامعات المصرية في هذه البرامج والمحاضرات ومقترحاتهم لتحقيق الاستفادة المثلي منها في العملية التعليمية مما يستوجب إجراء دراسة ميدانية لتقييم الدور التعليمي لهذه القناة سواء من ناحية البرامج التعليمية الأكاديمية أو الإثرائية بما يفيد في التخطيط المستقبلي لهذه التجربة الوليدة في مجال التعليم الجامعي في مصر. وتوصلت الدراسة إلي ارتفاع نسبة استفادة الطلاب من المحاضرات المقدمة في القناة بنسبة (93.6%)، حيث مثلت هذه المحاضرات بديلاً عن الدروس الخصوصية بالنسبة لـ (62.5%) من الطلاب و(73.4%) من الأساتذة.

وقدمت نتائج الدراسة الميدانية عدداً من المقترحات لتطوير القناة من عدة جوانب. فمن جانب المضمون اقترحوا تقديم محاضرات في: تعليم اللغات (40.5%) والعلوم السياسية (22.5%) وتطبيقات الليزر (19%). ومن ناحية طريقة تقديم المحاضرات اقترحوا وجود تفاعل بين الطالب والأستاذ (56.4%) وتقديم تخصصا علمية جديدة (23%) وتطوير أساليب عرض المحاضرات (20.5%). بالإضافة إلي تطوير الجوانب الفنية من خلال: عرض التجارب المعملية (53.2%) ثم استخدام المادة الفيلمية (45%)، ثم تقديم الأمثلة التطبيقية (37.7%) . وأيضاً تطوير القناة من خلال: الإعداد والتقديم والإخراج الجيد وزيادة

(1) رباب السيد عبد العزيز: تقييم دور قناة التعليم العالي في خدمة العملية التعليمية: دراسة ميدانية علي عينة من الأساتذة والطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005).

ساعات البث كما اقترح الأساتذة بالإضافة إلي ذلك أن تعبر القناة عن المجتمع واحتياجاته وان تغطي كافة الكليات العملية والنظرية.

- دراسة عبد المطلب السيد إسماعيل حول "ضوابط جودة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية، (2005)"[1]

وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف علي واقع التعليم بجامعة قناة السويس في ضوء ضوابط الجودة الشاملة كنموذج لدراسة الحالة، وانتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن التعليم الجامعي في مصر – حالة جامعة قناة السويس – لا تطبق معايير الجودة الشاملة نتيجة مجموعة من التحديات التي تواجه هذه المنظومة التعليمية أهمها ضعف الموازنة المخصصة للإنفاق علي التعليم الجامعي في مصر، وضعف مستوي المناهج وعدم قدرتها علي مواكبة المستجدات العالمية، إضافة إلي غالبة الطابع التقليدي علي طرق التدريس المستخدمة. وقد انتهت الدراسة إلي ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة علي منظومة التعليم الجامعي في مصر من خلال تطوير المناهج وطرق التدريس، وتعظيم الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في العملية التعليمية، مع العمل علي تطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس، وزيادة الإنفاق علي البحث العلمي في الجامعات المصرية.

- دراسة إبراهيم الدسوقي عوض اللـه حول "تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر، (2007)"[2]

وقد سعت هذه الدراسة إلي رصد وتحليل واقع التعليم الجامعي في مصر، والتعرف علي المتغيرات المحلية والعالمية والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج جاء في مقدمتها: أن التعليم الجامعي – رغم سياسات التوسع الكمي الكبير فيه – يعاني من كثير من المشكلات والتحديات أهمها زيادة التهافت علي التعليم الجامعي في مقابل عدم قدرة الجامعات علي استيعاب الزيادات المضطردة في أعداد

---

(1) عبد المطلب السيد إسماعيل: ضوابط جودة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة لجامعة قناة السويس، 2005.

(2) إبراهيم الدسوقي عوض اللـه: تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2007.

الراغبين في الإلتحاق بالتعليم العالي، يضاف إلي ذلك عجز التمويل وانخفاض معدل الإنفاق القومي علي التعليم الجامعي، وكذلك تراجع قيمة البحث العلمي واقتصاره علي تحقيق الأهداف الخاصة بالترقية العلمية لأعضاء هيئات التدريس.

كما انتهت نتائج الدراسة إلي ضعف محتوي البرامج والمقررات الدراسية، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل وخطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للدولة، وانتهت الدراسة إلي أن التقدم العلمي والتكنولوجي والعولمة بتجلياتها الإقتصادية والاجتماعية أهم المتغيرات العالمية والمحلية التي تؤثر علي سياسات التعليم الجامعي.

- دراسة رفعت عارف الضبع صورة الأستاذ الجامعي في الصحافة العربية(2010)[1].

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف علي الصورة الإعلامية لقضايا الأستاذ الجامعي في الصحافة العربية ومدي ملاءمتها للواقع الذي يعيشه وترتيباً علي ذلك هدفت الدراسة لحصر أكثر الفنون الصحفية تناولاً لقضايا أساتذة الجامعة سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي والوقوف علي التغطية الصحفية للموضوعات والقضايا المتعلقة بأساتذة الجامعة عينة الدراسة وكذلك الإطلاع علي دور الصحف في تشكيل صورة عن أساتذة الجامعة من وجهة نظر الأساتذة عينة الدراسة (وهم 440 شخصاً من أساتذة الجامعة قراءة الصحف في الوطن العربي وقد تم تقسيم مفردات العينة بنظام التساوي بين الذكور والإناث والريف والحضر والجامعات الخاصة والجامعات الحكومية)، كما هدفت الدراسة لتوضيح مدي حقيقة ما تقدمه الصحف العربية عن أساتذة الجامعة لواقعهم من وجهة نظرهم وماهية الآثار السلبية للصورة المقدمة عن أستاذ الجامعة مع توضيح اتجاهات أساتذة الجامعة نحو مهنتهم.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة الوصفية علي منهج المسح وأداة الاستبيان لقياس اتجاهات أساتذة الجامعات نحو الصحف، وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة أساتذة الجامعة الحريصين علي متابعة ما ينشر عنهم وبخاصة في الصحف العربية الرسمية وجاءت قضية تدني رواتب أساتذة الجامعة كأهم قضية بالنسبة لهم ورأوا أن الصحف لا توليها الاهتمام الكافي يليها – من حيث عدم اهتمام الصحف بها كما يري أساتذة الجامعة – جهود أساتذة الجامعة في التدريس ثم في

(1) رفعت عارف الضبع: صورة الأستاذ الجامعي في الصحافة العربية: دراسة ميدانية في ضوء نظرية الغرس الثقافي، بحث منشور في المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الثالث، والرابع ابريل – سبتمبر، 2010.

بناء المجتمع يلي ذلك أهمية رسالة أستاذ الجامعة بصفة عامة ثم جهود أستاذ الجامعة التربوية وأخيراً جهود أستاذ الجامعة في حل مشكلات طلابه وجامعته.

ولقد جاء الشعور بعدم الرضا الوظيفي – كما أوضحت نتائج الدراسة من أهم الآثار السلبية للصورة المقدمة في الصحف عن أستاذ الجامعة يليها الإحباط نتيجة الصورة السلبية التي تقدمها عنه الصحف يليها الشعور بعدم التقدير لدور أستاذ الجامعة والتقليل من شأنه يليها الندم علي كونه أستاذاً جامعياً. واقترحت الدراسة لذلك أهمية وجود سياسة للصحيفة تجاه أستاذ الجامعة حتي تسهم في تهيئة المناخ الإعلامي والثقافي للتغيير من أجل تقدم المجتمع وتحسين الظروف المحيطة بالأستاذ الجامعي علي أن تعتمد سياسة الصحيفة علي عدة أسس من أهمها أن يكون للعلماء والخبراء المتخصصين في مجالات التربية والتدريس دور في صياغة ورسم سياسة الصحيفة وأن يكون هناك تنسيق وتكامل بين جهود كافة الصحف وأن توضع قائمة بأولويات المشكلات والقضايا الخاصة بأستاذ الجامعة والتقييم الدوري المستمر لما ينشر بواسطة الخبراء والمتخصصين وألا تلجأ الصحافة إلي التشهير بأساتذة الجامعة أو أي شئ من شأنه أن يحقر صورة أستاذ الجامعة وهيبته واحترام الطلاب له.

ثانياً: دراسات المحور الثاني:

ويشمل هذا المحور مجموعة من الدراسات التي عنيت بدراسة تطور قضايا التعليم كإحدي القضايا الإجتماعية والوطنية في تاريخ الصحافة المصرية(*).

وقد توصلت هذه الدراسات إلي مجموعة من النتائج أهمها:

1- جاءت قضايا التعليم في مقدمة القضايا الإجتماعية التي اهتمت صحف التيارات السياسية والفكرية المصرية بتناولها ورصد مختلف تطوراتها عبر الفترات الزمنية المختلفة، حيث انتهت نتائج هذه الدراسات إلي أن الصحافة المصرية بمختلف تياراتها قد قدمت معالجات وتصورات نقدية لقضايا التعليم السائدة في الفترات الزمنية المختلفة والمتمثلة في

(*) هذه الدراسات هي:

(1) سهير اسكندر: موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية في الفترة من 1946-1954، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1995.

(2) سناء جلال عبد الرحمن: صحافة الأحرار الدستوريين، 1922-1951، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1991.

(3) عزة عوض بدر، مجلة الثقافة، 1939-1952، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1990.

(4) نجوي حسين خليل: القضايا الإجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتي قيام ثورة يوليو 1952، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986.

(5) إبراهيم المسلمي، صحافة الحزب الوطني، 1900-1953، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1985.

(6) هادية نصار، فكري أباظة صحفياً، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1985.

(7) محمد سعد إبراهيم، أمين الرافعي صحفياً ودوره في الحركة الوطنية، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1983.

(8) سهير اسكندر، جريدة المصري وموقفها من القضايا الوطنية 1936-1946، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1982.

(9) أميرة محمد العباسي، موقف الصحافة الحزبية تجاه أهم القضايا السياسية والإجتماعية بمصر، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1979.

(10) نازك فرج حبيب، صحافة مصر الفتاة 1936-1953، ماجستيرغير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1979.

(11) نجوي كامل، محمود عزمي الصحفي، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1981.

السياسات التعليمية وفشل الحكومة في تطبيق سياسات تعليمية ناجحة وقضايا مجانية التعليم، وإنشاء الجامعة الأهلية ومناهج التعليم وغيرها من القضايا.

2- تأثرت المعالجات الصحفية لقضايا التعليم في مصر بتوجهات السياسة التحريرية للصحف والإنتماء الحزبي والإيديولوجي والطبقي للأحزاب التي تصدرها، ففي الوقت الذي لعبت فيه صحيفة الأحرار الدستوريين دوراً كبيراً في معالجة قضايا التعليم باعتباره أحد أهم أدوات الإصلاح الاجتماعي بمختلف مجالاته، اتساقاً مع البرنامج الحزبي الذي وضع قضية التعليم موضعاً لائقاً يتفق مع الدور التنويري الذي لعبه الحزب، ركزت صحافة مصر الفتاة علي قضية مجانية التعليم وإلغاء نظام المركزية في التعليم وركزت صحف الكشكول والثقافة بالدعوة إلي إصلاح مناهج التعليم وتحديثه ونبهت إلي أهمية دور الجامعة في حياة المجتمع وطالبت بالتوسع في التعليم المجاني.

3- حرصت مجموعة من الصحف المهمة في تاريخ الصحافة المصرية مثل المؤيد والكشكول والثقافة والمصري والأهرام وغيرها من الصحف علي إعطاء أهمية كبيرة لقضايا التعليم ويتمثل ذلك في تقديم مختلف الآراء، وطرح المناقشات حول قضايا التعليم، بحيث جاءت معالجتها بمثابة المرآة والتي عرضت لمختلف التطورات والتي شهدها التعليم خلال مختلف الفترات والتي عبرت عنها تلك الصحف كما يلي:

(أ) صحيفة (المؤيد) والتي اهتمت بقضية التعليم باعتبارها قضية هامة من قضايا الإصلاح الاجتماعي وقد اهتمت المؤيد بقضية التعليم كما نادت بتعميم التعليم ومجانيته في المراحل الابتدائية والثانوية ودعت كذلك إلي إنشاء المدارس الأهلية وإنشاء وزارة أهلية للمعارف كبديل لنظارة المعارف التي يسيطر عليها الإنجليز، كما لعبت صحفية (المؤيد) دوراً هاماً في مشروع الاكتتاب لإنشاء الجامعة الأهلية عام 1908 .

(ب) جريدة (الكشكول المصور): وقد نال التعليم اهتمام (الكشكول) فهاجمت الاتجاه الاستعماري والذي جعل من التعليم آلة لتخريج الموظفين، بل وهاجمت وزارة سعد عام 1907 لأنها لم تتوسع في مجانية التعليم خصوصاً في القسم الثانوي بدعوي قلة المال وطالبت (الكشكول) بتحديد سنوات الدراسه في كل مرحلة وانتقدت الصحيفة ظاهرة المدارس الأهلية وحالتها السيئة، كما تبنت (الكشكول) قضية تعليم الفتاة.

(ج) مجلة (الثقافة): والتي اهتمت بمعالجة القضايا الثقافية والاجتماعية المثارة في المجتمع وفي مقدمتها التعليم حيث اهتمت بمناقشة قضاياه وكيفية إصلاحه في المجتمع علي اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الاجتماعي وانطلقت علي صفحات مجلة (الثقافة) الدعوة إلي مجانية التعليم وإصلاح مناهجه وربط الحياة الدراسية للطلاب بالحياة الاجتماعية والدعوة إلي التعليم الريفي وتوحيد مستوي المدرسة القومية ونبهت (الثقافة) إلي أهمية دور الجامعة في حياة المجتمع كما لفتت الأنظار إلي التعليم التأهيلي وضرورة إضافة التخصصات النوعية في مراحل التعليم المختلفة.

(د) صحيفة (المصري): اهتمت بالتعرض لمجموعة من قضايا التعليم المثارة خلال فترة الدراسة مثل مجانية التعليم والتصدي للمقولة الخاطئة والتي أرجع أصحابها انتشار البطالة في المجتمع المصري إلي نشر التعليم والتوسع فيه في مختلف مراحله، وأكدت (المصري) علي أن السبب الحقيقي وراء البطالة هي سيطرة الأجانب علي الشركات ومن ثم عدم توفير فرص العمل للمصريين، وطالبت (المصري) بتقديم برنامج واسع لإصلاح التعليم وإن تكون السياسة التعليمية سياسة تعزيز وليس تعجيز في سبيل إتاحة التعليم كمرفق حيوي للفئات المحرومة منه، كما حرصت (المصري) علي نشر آراء الطلبة حول السياسة التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بالتضارب والتخبط في قوانين التعليم المختلفة.

4- أوضحت كذلك دراسات هذا المحور أن قضايا التعليم جاءت في دوائر اهتمام عدد من الصحفيين الذين عنيت هذه الدراسات بالتأريخ لهم من أمثال عبد الله النديم وأمين الرافعي وفكري أباظة ومحمود عزمي وغيرهم، حيث قدم هؤلاء الصحفيون مجموعة من المعالجات النقدية لقضايا التعليم، كما أخذوا علي عاتقهم البعد التنويري للعملية التعليمية من خلال مجموعة الرؤي والأفكار المختلفة التي طرحوها وذلك وفقاً لانتماءاتهم الفكرية والسياسية وذلك علي النحو التالي:

(أ) عبد الله النديم: اهتم اهتماماً كبيراً بقضية لغة التعليم فأشار إلي محاولة الإنجليز للقضاء علي اللغة العربية كلغة للتعلم والتدريس باللغة الإنجليزية، ولم يتوان النديم عن معارضته للمدارس الأوروبية والتي أقيمت في البلاد عقب الاحتلال والتي أولت اهتمامها بتدريس اللغات الأجنبية كما اشترط النديم مجموعة من المعايير والتي يسمح علي أساسها

للطالب بالسفر في البعثات العلمية والتي جاء في مقدمتها إجادة الطالب للغة العربية حتي لا يعود من البعثة شخصاً أجنبياً لا مصري.

(ب) أمين الرافعي: والذي لعب دوراً مهماً في تاريخ الحركة الوطنية المصرية من خلال مواقعه الصحفية المتعددة وكان من أهم صراعاته الصحفية ذلك الجدل الدستوري الذي دار بينه وبين هيكل حول المادة الدستورية التي تنص علي تبعية المعاهد الدينية للقصر وكذلك حق الملك في تعيين شيخ الأزهر، واعتبر الرافعي أن هذه التبعية لا تخدم سوي مصالح الإنجليز لرغبتهم الحقيقية في بقاء السياسة الخارجية والجيش والمعاهد الدينية بمنأي عن سلطة الأمة ليتمكنوا من إثارة الخلاف بين الشعب والملك بما يحقق مصالحهم الخاصة.

(ج) فكري أباظة: والذي اتخذ مواقف رافضة لمجانية التعليم وبخاصة الجامعي باعتبارها السبب الرئيسي في ظاهرة البطالة، كما اهتم بمناقشة المشكلات التي ترتبت علي إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام 1944 مثل تكدس الفصول وعدم كفاية المدرسين وذلك كنتيجة لزيادة الإقبال علي هذا النوع من التعليم مما أدي إلي هبوط وضعف مستواه كما طالب فكري أباظة بالاستعاضة عن التعليم الجامعي بالتعليم الفني بشقيه (الزراعي / الصناعي) علي اعتبار أن التعليم الجامعي تعليم كمالي يمكن الاستغناء عنه.

(د) محمود عزمي: والذي ربط بين الاهتمام بشئون التعليم وتطويره وبين رفع المستوي الثقافي للشعب خصوصاً بعد إنشاء الجامعة الأهلية عام 1908 وإرسالها أول بعثة علمية إلي أوروبا تضم 11 طالباً، وأكد علي ضرورة استقلال التعليم الجامعي وحريته كما تبني محمود عزمي دعوة جريئة في ذلك الوقت تتعلق بمدينة التعليم بمعني عدم تعليم الدين في المدارس وطالب بأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وبالمجان لجميع أطفال الدولة، وشجع فكرة وجود مدارس أهلية. كما دعا إلي ضرورة تدريس اللغات الأجنبية في المدارس وأرجع تأخر التعليم الأزهري وعدم تطوره إلي بقاء طرق البحث والدراسة فيه كما كانت عليه خلال العصور الوسطي دون تحديث.

5- انتهت نتائج الدراسات السابقة إلي أن معالجة قضايا التعليم والدعوة إلي إصلاحه والنهوض به قد ارتبطت بأقلام عدد من الكتاب يأتي علي رأسهم أمين الرافعي وفكري أباظة ومحمود عزمي، حيث دافع هؤلاء الرواد عن استقلال التعليم عن السلطة والمصالح

الإنجليزية وطالبوا بالتوسع في مجانية التعليم وتطوير مناهجه وتحديثها، بالإضافة إلي مطالبتهم المستمرة بإرسال البعثات العلمية إلي أوروبا لضمان الإستفادة من التطورات التي يشهدها مجال التعليم هناك.

6- ربطت تلك الدراسات بين التطورات السياسية التي شهدها المجتمع المصري وتطور قضايا التعليم مثل الإهتمام بالحديث عن تأثير الممارسة الحزبية علي حركة التعليم في مصر، وانتهت هذه الدراسات إلي أن التجربة الليبرالية في مصر 1923-1952 لم تحقق التربية السياسية الملاءمة التي تساند النهضة التعليمية نتيجة الإنشغال في الصراعات الحزبية التي سادت هذه المرحلة.

- دراسة ماجدة عبد المرضي (2003) عن "موقف الصحافة المصرية من قضايا التعليم"[(1)]

استهدفت رصد وتحليل وتفسير أوجه التباين والتشابه في مواقف الصحافة المصرية – التي تنتمي إلي مختلف الاتجاهات والتيارات - من قضايا التعليم المثارة خلال الفترة الزمنية من 1923-1951 مثل: مجانية التعليم واستقلال الجامعة وحرية البحث العلمي، وكذلك رصد وتحليل وتفسير مجموعة العوامل المؤثرة في اتجاهات التيارات الصحفية المدروسة نحو هذه القضايا، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي واعتمدت علي أسلوب التحليل التاريخي (الوثائقي).

وتوصلت الدراسة إلي أن جميع تيارات الصحافة المصرية قد اعتمدت في معالجتها لقضايا التعليم علي أقلام كبار مفكري ومثقفي الفترة المدروسة مثل طه حسين ومحمد حسين هيكل والمازني وعبد القادر حمزة والعقاد ومحمود عزمي وغيرهم الأمر الذي كان له أكبر الأثر في مناقشة قضايا التعليم كأحد أهم القضايا الاجتماعية بالإضافة إلي إثراء الحياة الثقافية المصرية.

كما توصلت الدراسة إلي أن الصحف المصرية قد اهتمت علي اختلاف تياراتها بقضايا التعليم المثارة خلال الفترة الزمنية من 1923-1951 وأبرزتها علي صدر صفحاتها الأولي وتفوقت في ذلك الصحافة الوفدية وصحافة الأحرار الدستوريين وكذلك صحيفة الأهرام.

---

(1) ماجدة عبد المرضي، موقف الصحافة المصرية من قضايا التعليم في الفترة من 1923-1951، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2003).

وأظهرت الدراسة اعتماد الصحافة المصرية كذلك علي بعض أسماء الاختصاص في القضايا المطروحة مثل نشر آراء أولياء الأمور في قضايا مثل قضية تخفيض المصروفات في الثلاثينيات.

- دراسة علي عجوة (1986) عن "دور العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي"[1]

وهدفت التعرف علي النموذج الأمثل لممارسة العلاقات العامة في الجامعات، وتحديد الأهداف التي يجب أن تحققها والجماهير التي تهتم بها، والأساليب والرسائل التي تضمن التأييد المستمر من جانب هذه الجماهير للجامعات والمعاهد العليا.

وتوصلت الدراسة إلي أن أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الجامعي هي الحرية العلمية، الدعم المالي واختيار الطلاب.

- دراسة السيد بهنسي حسن (1986) عن "العلاقات العامة في الجامعات المصرية"[2]

واستهدفت التعرف علي الأهداف والوظائف التي تسعي أجهزة العلاقات العامة في الجامعات المصرية إلي تحقيقها، والكشف عن الجوانب الإدارية والتنظيمية التي تنظم عمل أجهزة العلاقات العامة في الجامعات المصرية، والتعرف علي المشكلات التي تواجه أجهزة العلاقات العامة في الجامعات المصرية، والوسائل الاتصالية التي تستخدمها هذه الأجهزة وذلك من خلال المسح الشامل لجميع أجهزة العلاقات العامة في الجامعات المصرية.

وتوصلت الدراسة إلي: وجود أجهزة متفرغة للعلاقات العامة في جميع الجامعات، انخفاض درجة وعي الإدارة العليا بالجامعات للأهداف التي تسعي العلاقات العامة إلي تحقيقها، عدم الاهتمام بإجراء البحوث في أجهزة العلاقات العامة بالجامعات المصرية بسبب: عدم تقدير الإدارة العليا لدور العلاقات العامة، عدم وجود مخصصات مالية كافية، عدم وجود الفنيين اللازمين لإجراء البحوث، وعدم تعاون الجامعات مع إدارات العلاقات العامة.

---

(1) علي عجوة، دور العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1986.

(2) السيد بهنسي حسن ، العلاقات العامة في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام، 1986).

- دراسة فرانك فيشر وآخرون، "استخدام الإنترنت لتطوير التعليم الجامعي، 2002"[(1)]

وتقدم الورقة قواعد تصميم برامج التعليم علي المستوي الجامعي باستخدام شبكة الإنترنت. وتتضمن هذه القواعد توفير بيئات ملائمة بالصوت والصورة ودعم بناء التكوين المعرفي، بالإضافة إلي جعل التفكير من خلال الرؤية الديناميكية، وتسهيل الوصول لمحتويات المصادر من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTs. وهذه القواعد يتم استخدامها في بيئات تعليم MUNICS والتي يتم تصميمها لمساعدة دارسي علوم الحاسب الآلي لتطبيق ما يتم دراسته في المحاضرات علي المشاكل المعقدة في العالم الحقيقي. وقد تم مناقشة وتكوين تقرير عن النتائج العامة لدراسة تقييم نموذج MUNICS. علي سبيل المثال تمت مناقشة مشكلة عدم إلمام الطلبة بمصادر المحتويات الإضافية ومنها الاستخدام غير الكافي لنظم المساعدة Help Systems المتاحة في تطبيقات برامج الحاسب الآلي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أهمية دور يوفر التعليم باستخدام شبكة الإنترنت لبيئات مناسبة للتعليم، مما يؤدي إلي توفير الوقت في عملية التعليم. كما يساعد التعليم باستخدام شبكة الإنترنت علي بناء التكوين المعرفي. ويساعد التعليم باستخدام شبكة الإنترنت علي خلق تفكير أفضل من خلال الرؤية الديناميكية. وتقديم دعم مرن بالإشراف عن بعد.

- دراسة جورون كوليت، الإنترنت وتطوير التعليم: دراسة توضيحية لأثر استخدام الإنترنت في مؤسسات التعليم العالي في آسيا، 2002[(2)]

يعد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTs، خاصة أثر الإنترنت علي قطاع التعليم العالي. حيث تستخدم حالياً ICTs في الجامعات والمؤسسات في كل أنحاء العالم لأغراض البحث والتدريس والتعليم، ومن ثم يعتبر سهولة الاتصال بالإنترنت ذو ضرورة قصوي في هذه الحالة. لذلك تهدف هذه الدراسة إلي معرفة إلي أي مدي يتم استخدام الإنترنت في قطاع التعليم العالي في كل من آسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، كذلك معرفة المستخدمين الأوائل للانترنت كأداة لنشر الأبحاث والتعليم داخل قطاع التعليم. ومن ثم تحاول هذه الدراسة تقييم مدي أهمية ICTs للباحثين في الدول محل الدراسة.

---

(1) Frank Fischer, Pamela Troendle & Heinze Mandl, University of Munich, Germany, 2002.

(2) Dr. Jeroen de Kloet, International Institute of Infonomics, 2002.

تعليق عام علي الدراسات السابقة:

لا شك أن التراث العلمي السابق في مجالي قضايا التعليم الجامعي، والصحافة وقضايا التعليم الجامعي، قد ساهم في تكوين قاعدة معرفية مهمة حول أهم قضايا التعليم الجامعي في مصر، علي صعيد التحديات والإشكاليات التي تواجه هذه المنظومة، وآفاقها المستقبلية من جانب آخر، الأمر الذي أثري الإطار المعرفي لهذه الدراسة، وساهم في بلورة حدودها، بما أتاح في النهاية لفريق البحث القدرة علي مقارنة نتائج الدراسة التطبيقية الراهنة بقضايا وواقع التعليم الجامعي في مصر، وبالتالي الخروج برؤية تحليلية وتفسيرية لطبيعة العلاقة بين الصحافة وقضايا المجتمع عامة، والصحافة وقضايا التعليم الجامعي خاصة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فإن تحليل الدراسات السابقة في المجالين سالفي الذكر، قد أسفر عن عديد من جوانب الخلل والقصور التي شابت أداء هذه الدراسات نفصلها كما يلي:

أ – علي صعيد دراسات الصحافة وقضايا التعليم الجامعي (التراث العلمي المباشر في مجال التخصص):

أسفرت نتائج تحليل هذا التراث عن غلبة الطابع التاريخي علي الدراسات التي تناولت الصحافة وقضايا التعليم الجامعي في مصر، حيث يوجد ما لا يقل عن 20 دراسة تاريخية سواء مباشرة أو غير مباشرة عنيت تتناول معالجة الصحافة المصرية لهذه القضايا في المراحل التاريخية المختلفة بدءاًً من نهايات االقرن التاسع عشر وحتي نهاية الخمسينيات من القرن الماضي دون أي محاولة تذكر لتتبع هذه القضايا من خلال دراسة تطورية تصل الماضي بالحاضر، لمعرفة مدي التطور أو التراجع الذي لحق بمنظومة التعليم الجامعي وقضاياه علي مدار الفترات الزمنية المختلفة.

في مقابل ذلك انتهت نتائج المسح إلي ندرة الدراسات الآنية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الصحافة وقضايا التعليم الجامعي في مصر بالرغم من أن عدد من هذه الدراسات قد تم اجرائه في بدايات الألفية الجديدة، الأمر الذي يكشف عن قصور واضح في هذا المجال، ويفرض مسئولية كبيرة علي الدراسة الراهنة لسد هذه الفجوة العلمية التي تحتاج إلي عدد كبير من الدراسات تستكمل

ما بدأته هذه الدراسة خاصة ما يتصل بدراسة القائمين بالإتصال في مجال التعليم، وقارئيه صفحات التعليم وعلاقة القارئ المصري بها، وغيرها من دراسات تثيرها الدراسة الراهنة.

ب- أما علي صعيد الدراسات الخاصة بقضايا التعليم الجامعي، والتي تنتمي لمنظومة الدراسات التربوية، وحقل دراسات التعليم، فقد أسفر تحليل هذا التراث العلمي عن وجود كثير من جوانب الضعف والقصور في تناول هذه القضايا تتمثل فيما يلي:

استغراق هذه الدراسات في تناول القضايا الفنية مثل طرق التدريس وأساليب التقويم، وكيفية إعداد المقررات الدراسية، واغفال كثير من القضايا الحيوية مثل قضية الحريات الأكاديمية والسياسات البحثية لمنظومة التعليم العالي والمراكز البحثية، وكذلك قضية استقلال الجامعات وموازناتها المالية، وأثر هذه الإشكاليات علي جودة التعليم الجامعي، والمنظومة البحثية بمختلف أبعادها وعناصرها.

كما انتهت نتائج تحليل هذه الدراسات إلي إغفالها القضايا والإشكاليات التي تواجه العنصر البشري من الأساتذة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية بالرغم من كونها وقود النهضة والحداثة، خاصة فيما يتعلق بمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ومستوي تأهيلهم، وتأثير هذه العوامل علي كفاءة آدائهم التعليمي والبحثي، الأمر الذي يكشف عن دوران هذه الدراسات في فلك أجندة أولويات المؤسسة الرسمية.

وتنسحب هذه المسألة أيضاً علي إغفال هذه الدراسات لعنصر غاية في الأهمية من عناصر منظومة التعليم الجامعي، وهو الطالب أو متلقي الخدمة التعليمية، حيث تشير النتائج إلي غياب هذا العنصر بدرجة كبيرة عن خريطة البحوث العلمية نتيجة لوجود نوع من النظرة الفوقية، التي تعتبر هذا العنصر مجرد عنصر هامشي بالرغم من كونه الركيزة الأساسية في منظومة التعليم عامة والتعليم الجامعي علي وجه الخصوص.

كما يلاحظ علي هذه الدراسات غلبة الطابع الوصفي نتيجة لاستخدامها ما يطلق عليه في تخصصهم العلمي (المنهج الوصفي) دون أي محاولة لتجاوز مرحلتي الرصد والوصف إلي التحليل والتفسير والنقد، وتوظيف المناهج والمداخل النقدية التي تسمح بإمكانية دراسة قضايا التعليم الجامعي في سياق مجتمعها وليس بمعزل عنه.

ومن المؤشرات السلبية التي أسفر عنها تحليل هـذه الدراسـات ابنهارهـا بـالنماذج العالميـة في تطـوير التعلـيم العالي خاصة المنظورات الغربية الخاصـة بقـضية ضـمان الجـودة والإعـتماد في التعلـيم الجـامعي، والإضـفاء بهـذه النماذج الغربية، وطرحها كحلول بديلة لإشكاليات الواقع الراهن في مجال التعليم الجامعي دون مراعاة لخـصوصية هذه النماذج العالمية، ودون جهد يذكر لطـرح نمـاذج محليـة وطنيـة لتطـوير التعلـيم الجـامعي وضـمان جودتـه وقدرته علي مواكبة التطورات العالمية.

الجامعات المصرية (التاريخ والاستمرارية)(*):

كانت بداية التعليم العالي في مصر مبكراً مع إنشاء المدارس العليا في مطلع القـرن التاسـع عـشر بدايـة مـن المهندسخانة (1816) ثم الزراعة (1823) فالطب والطـب البيطـري منـذ (1827) والـصيدلة (1829) والمحاسـبة (1837) خلال فترة حكم محمد علي لمصر وحلمه في بناء الدولة المصرية الحديثة. وهي مسيرة عادت للتواصـل في عهد إسماعيل مع إرسال المزيد من البعثات وإنـشاء مـدارس عليـا أضـافت إلي الموجـود كإنـشاء دار العلـوم (1872) وأول مكتبة عامة ومدرج تلقي فيه المحاضرات علي يد (علي مبارك) وهي (دار الكتب الخديوية) منـذ عام (1870) في تجربة لو قدر لها الاستمرار لكانت النواة الأولي لقيام الجامعة المـصرية بمـا حققتـه مـن تواجـد مكاني وتواصل علمي بين الأساتذة والطلاب في تلك الفترة المبكرة.

وشهد مطلع القرن العشرين مطالبات بنظام تعليمي وطني بعد ما شهدته سنوات نهاية القرن الثـامن عشر من ركود في حركـة النهـضة التعليميـة تـسببت فيهـا سياسـات الاحـتلال الانجليـزي انبعثـت الحركـة الوطنية من جديد ليكون عام (1908) الافتتاح الرسمي للجامعة الأهلية المصرية التـي اختـير الأمـير أحمـد فؤاد رئيساً لها وتـسلمتها وزارة المعـارف في ديـسمبر 1923 لتـضم جامعـة حكوميـة جديـدة ويبـدأ تـاريخ التعليم العالي الحكومي في مصر منذ عام 1925 بإنشاء الجامعة المصرية (القاهرة حالياً).

(*) إعداد: أ.د. عواطف عبد الرحمن (الباحث الرئيسي)
د. أمل السيد (الباحث المناوب)
د. شيم عبد الحميد (مدرس بقسم الصحافة)

ثم يتوالي إنشاء الجامعات حيث تلت جامعة القاهرة جامعة فاروق الأول (الاسكندرية حالياً عام 1942)، ثم جامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) عام 1950، وبعد قيام ثورة يوليو 1952 بدأت الدراسة في جامعة أسيوط أول جامعة في صعيد مصر منذ عام 1957.

وتنفيذاً لفكرة نقل التعليم الجامعي إلي الأقاليم لتوطين الطلاب في أقاليمهم والحد من الاغتراب والهجرة الداخلية تم إنشاء فرع لكلية الطب جامعة القاهرة في المنصورة وفرع آخر لكلية الطب جامعة الإسكندرية في طنطا ثم أعقب ذلك بفترة يسيرة إنشاء فرع لجامعة القاهرة في المنصورة وفرع آخر لجامعة الإسكندرية في طنطا وثالث لجامعة عين شمس في الزقازيق.

ثم شهد عام 1969 إنشاء جامعتي شرق الدلتا في المنصورة ووسط الدلتا في طنطا واعقبهما إنشاء جامعة عرابي في الزقازيق ثم رؤي بعد ذلك أن تتم تسمية الجامعات بأسماء أقاليمها فأصبحت الجامعات الثلاث هي جامعة المنصورة وطنطا والزقازيق علي الترتيب.

وتعد الفترة التي تلت ثورة يوليو 1952م مرحلة إزدهار حقيقي للتعليم في إطار سياسات سعت إلي توفيره لطبقات من ذوي الدخل المحدود ليصبح التعليم العالي مجانياً منذ عام 1961 ليحصل الكثيرون علي فرص متكافئة من التعليم.

وفي عام 1980 رؤي ضم المعاهد العليا التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي إلي الجامعات وأن يتم تجميع المعاهد العليا في مدن القاهرة في جامعة تكنولوجية أطلق عليها جامعة حلوان وان يكون لها فرع في مدينة الإسكندرية يضم الكليات القائمة بها إلا أن التطبيق أسفر بعد ذلك أن أخذت هذه الجامعة صبغة باقي الجامعات فكان أن رؤي ضم كليات فرع جامعة حلوان بالإسكندرية إلي جامعة الإسكندرية[1].

ويرجع تاريخ إنشاء جامعة الإسكندرية إلي عام 1938 في عهد الملك فاروق وكانت الجامعة تضم كلية الآداب وكلية الحقوق ثم تلي ذلك إنشاء كلية الهندسة 1941 وسميت جامعة فاروق في عام 1942 وأعقب ذلك إنشاء أربعة كليات جديدة هي الطب والتجارة والعلوم والزراعة وبعد قيام ثورة يوليو 1952 تم تغيير اسم الجامعة إلي مسماها الحالي (جامعة الإسكندرية) وأضيف إليها المزيد من الكليات مثل التمريض والصيدلة وطب الأسنان

(1) كليات ومعاهد التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، 2007م.

والتربية. وآخر كلية تم إنشائها في الجامعة كانت كلية السياحة والفنادق عام 1983 وفي سبتمبر 1989 ضمت الجامعة كليات ومعاهد تابعة لجامعة حلوان بالإسكندرية وهـي التربيـة الرياضيـة للبنـين، التربيـة الرياضية للبنات والفنون الجميلة وكلية الزراعة بمنطقة سابا باشا.

وتعد جامعة عين شمس ثالث أقدم جامعة مصرية تأسست في يوليو 1950 تحت إسم جامعة إبراهيم باشا تشاركت مع الجامعتين السابقتين جامعة القاهرة (فؤاد الأول) وجامعة الإسكندرية (فـاروق الأول) في إنجاز رسالة الجامعات واحتوت الطلـب المتزايـد مـن شـباب التعلـيم العـالي وشـملت عـدد مـن الكليـات والمعاهد الأكاديمية. وبعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 كان الاقتراح أن تكـون أسـماء الجامعـات المـصرية لهـا جذور ومعالم تاريخية في البلاد هكذا في فبراير 1954 تغير اسم الجامعة إلي هليوبوليس وبعد ذلك تغـير في السنة نفسها إلي اسمها الحالي عين شـمس الاسـم العـربي لهليوبـوليس أو(أون) التـي كانـت أقـدم جامعـة تأسست منذ 5000 سنة مضت واشـتهرت بعلـوم الهندسـة والفلـك والطـب، وتتـضمن الجامعـة 15 كليـة ومعهدين عاليين حالياً.

في عام 1950 كان هناك فقط ثمان كليات: كلية الآداب، الحقوق، التجارة، العلوم، الهندسة، الطـب، الزراعـة وكلية البنات. وفي عام (1969) كلية التربية أصبحت الكلية التاسعة في الجامعة وفي 1973 أصبحت كلية الألـسن الكلية العاشرة في الجامعة، كلية التربية النوعية في 1998، التمـريض في 1980، معهـد الطفولـة في 1981، معهـد البيئة في 1982.

أمـا جامعـة أسـيوط فهـي رابـع جامعـة مـصرية مـن حيـث تـاريخ الإنـشاء بعـد القـاهرة وعـين شـمس والإسـكندرية وأول جامعـة في صـعيد مـصر. يعـود تـاريخ إنـشائها إلي العـام 1949 عنـدما تقـدمت لجنـة الإحتفالات القومية بوزارة المعارف (بمناسبة الذكري المئوية لوفاة محمد علي الكبـير) بمـشروع لإنـشاء جامعـة بمديرية أسيوط يطلق عليها اسم جامعة محمد علي وأقر مجلـس الـوزراء هـذا المـشروع وصـدر بـه المرسـوم بقانون رقم 156 لسنة 1949 وقد نص ذلك المرسوم علي فترة تحضير تتراوح بـين أربـع وسـبع سـنوات لإعـداد الإمكانات اللازمة لإفتتاح الدراسـة كـما نـص عـلي أن تتكـون الجامعـة مـن الكليـات الآتيـة: الآداب، التجـارة، الحقـوق، الزراعـة، الطـب، العلـوم، الهندسـة، إلا أن المـشروع لم يخـرج إلي حيـز الوجـود إلا بعـد قيـام ثـورة

يوليو 1952 حيث أعيد في أواخر 1955 بعث مشروع جامعة أسيوط فأوفدت له البعثات العلمية وأعيدت دراسة المشروع لوضعه موضع التنفيذ.

وبدأت الدراسة بالفعل في كليتي العلوم والهندسة في أكتوبر 1957 وتضم جامعة أسيوط كلية العلوم منذ (1957) الهندسة (1957) والزراعة (1959) والطب البشري (1960)، الصيدلة (1961) الطب البيطري (1961) والتجارة (1963) والتربية (1966) والحقوق (1975) والتربية الرياضية (1981) والتمريض (1982) التربية بالوادي الجديد (1993)، الخدمة الإجتماعية (1995)، الآداب (1996) والحاسبات والمعلومات (2001)، وكانت جامعة أسيوط تضم فروعاً لها بالمنيا (1970) وسوهاج (1971) وأسوان (1973).

انفصلت هذه الفروع تباعاً عن جامعة أسيوط مكونة جامعات مستقلة حيث استقلت الكليات الموجودة بالمنيا بالقانون رقم 93 لسنة 1996 كما استقلت الكليات التابعة لجامعة أسيوط في فروع سوهاج وقنا وأسوان وأصبحت تكون جامعة جنوب الوادي بالقرار الجمهوري رقم 22 لسنة 1995.

أما جامعة المنصورة فقد بدأت الدراسة بكلية الطب بها عام 1962 كفرع لجامعة القاهرة ثم انشأت جامعة شرق الدلتا بالقانون رقم 49 لسنة 1972 وتم تعديل المسمي إلي جامعة المنصورة عام 1973 وهي الجامعة السادسة من حيث النشأة بين جامعات الجمهورية الثلاث عشر وتضم (5527) عضو هيئة تدريس وتضم كلية الطب منذ عام 1963، رياض الأطفال 2007، الصيدلة 1971 الهندسة 1974، التجارة 1973، الحقوق 1973، التربية 1994، السياحة والفنادق 2006، طب الأسنان 1998، الزراعة 1973، الحاسبات والمعلومات 1996، العلوم 1968، التمريض 1994، الطب البيطري 1995، التربية الرياضية 1995، الآداب 1978، التربية النوعية بالمنصورة والتربية النوعية بميت غمر وفرع منية النصر والمعهد الفني للتمريض ورياض الأطفال 2007.

أما جامعة الزقازيق والتي كانت بدايتها كفرع لجامعة عين شمس في العام الجامعي 1970/69 ثم صدر قرار بتاريخ 74/4/14 بإنشائها كجامعة مستقلة تحتوي علي الكليات الستة التي كانت تتكون منها الجامعة أثناء انتسابها لجامعة عين شمس كفروع لها وهي كالتالي: التجارة والزراعة والطب البيطري والطب والتربية والعلوم وتحتوي الآن (32) كلية ومعهد وأكثر

من 600 قسم علمي وتضم (5000) عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه وحوالي (5200) مدرس مساعد ومعيد ومركزها الرئيسي في مدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية.

وفي السبعينيات تأسست أيضاً جامعتي سوهاج 1971 بمحافظة سوهاج وجامعة المنيا بالقرار الجمهوري 93 لسنة 1976 وكانت جامعة سوهاج قد بدأت بكلية التربية سنة 1971 وكانت تابعة في ذلك الوقت لجامعة اسيوط ثم لجامعة جنوب الوادي حيث انفصلت عن جنوب الوادي رسمياً عام 2006.

كما بدأت جامعة المنيا بكلية الآداب التي أنشئت عام 1970 كأحدي فروع جامعة أسيوط بالمنيا حتي استقلت جامعة المنيا عام 1976. كما بدأت جامعة الوادي كفرع من جامعة أسيوط في أكتوبر 1970 وتم فصل الجامعة في 2 يناير (1995) ويقع حرمها الرئيسي في مدينة قنا وتخدم أكبر نطاق جغرافي في مصر (500 كلم طولاً و200 كلم عرضاً حتي ساحل البحر الأحمر).

وفي 2006 صدر القرار الجمهوري 126 بإنشاء جامعة كفر الشيخ ومقرها مدينة كفر الشيخ بعد أن كانت فرعاً لجامعة طنطا منذ عام 1983 وبدأ العمل بها كجامعة مستقلة اعتباراً من العام الدراسي 2007/2006.

كما صدرت العديد من القوانين التي تنص علي إنشاء هيئات ومجالس للإشراف علي الجامعات منها المرسوم الملكي بالقانون رقم (496) لسنة 1950 الذي ينص علي إنشاء مجلس أعلي للجامعات المصرية برئاسة وزير المعارف العمومية بهدف التنسيق بين الجامعات فيما يختص بالدراسة والامتحان والدرجات الجامعية وإنشاء كراسي الأستاذية ومعادلة الشهادات الأجنبية والترقيات الأكاديمية وغير ذلك من الأمور.

ثم صدر القرار الجمهوري بقانون رقم (508) لسنه 1954 بإنشاء المجلس الاعلي للجامعات يشكل من أعضاء كلهم جامعيون (مديرو الجامعات ووكلاؤها وعضو عن كل جامعة يختاره مجلسها وثلاثة من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي). وعقد المجلس الأعلي للجامعات أولي جلساته بتاريخ 2 أكتوبر 1954 وقد ضم كل من جامعات القاهرة، الإسكندرية، عين شمس، ورأس الاجتماع الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسي رئيس جامعة القاهرة. وأعيد تنظيم المجلس الأعلي للجامعات بعدة قوانين متتالية هي القانون رقم 345 لسنة 1956، والذي أتبعه القرار الجمهوري رقم 184 لسه 1958 والقوانين المنظمة المتتالية.

ولدعم ولتعزز تبعية الجامعات المصرية للسلطة السياسية صدر القانون رقم 49 لسنة 1972 لتنظيم الجامعات، وقد نص في مادته رقم (12) علي أن يكون للجامعات مجلس أعلي يسمي المجلس الأعلي للجامعات مقره القاهرة يتولي تخطيط السياسة العامة للتنظيم الجامعي والبحث العلمي والتنسيق بين الجامعات في أوجه أنشطتها المختلفة.

تم تعديل نص المادة (18) من قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم 142 لسنة 1994 لتصبح علي النحو التالي:

يشكل المجلس الأعلي للجامعات برئاسة السيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي وعضوية كل من:

1- رؤساء الجامعات، وفي حاله غياب رئيس الجامعة يحل محله أقدم نوابه.

2- خمسة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي، والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلي للجامعات.

3- أمين المجلس الأعلي للجامعات.

عقد المجلس منذ نشأته عام 1954 وحتي الآن عدد (513) اجتماعاً بحث خلالها العديد من الموضوعات والقضايا الجامعية، كما شارك أيضاً بالرأي في مختلف قضايا العمل الوطني باعتباره أحد المؤسسات الفاعلة علي المستوي القومي.

اتسعت مؤسسات التعليم العالي المصرية خلال العام 2007/2006 لتشمل 32 جامعة حكومية وخاصة بها 418 كلية ومعهد بالإضافة لجامعة الأزهر وتضم 64 كلية فضلاً عن الكليات التكنولوجية (45 معهداً) والمعاهد العليا الخاصة (158 معهداً) وغيرها من مؤسسات التعليم العالي[1].

ويشير تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلي تطور أعداد الجامعات الحكومية من ثلاثة عشر جامعة في عام 1999 إلي ثمانية عشر جامعة في العام 2009 بزيادة خمس

---

(1) موقع المجلس الأعلي للجامعات Scuc Suprme council of universities، 2009.

جامعات خلال عشر سنوات بينما بلغ عدد الجامعات الخاصة عام 1999 جامعتين فقط وتطور العدد خلال السنوات العشر حتي عام 2009 إلي أربعة عشرة جامعة.

وتشير التجربة المصرية إلي منظومة تتضمن (32) جامعة بين الحكومية والخاصة "ثمانية عشرة جامعة حكومية وتسعة عشر جامعة خاصة - تتوزع فروعها وكلياتها ومعاهدها علي نطاق جغرافي واسع وتضم العاصمة وحدها 4 جامعات هي عين شمس وحلوان والقاهرة وبنها بالإضافة إلي المحافظات مثل الإسكندرية وأسيوط والدقهلية والمنيا والإسماعيلية وقنا وسوهاج والفيوم وبني سويف والشرقية وأسوان وبورسعيد والغربية وكفر الشيخ والمنوفية وفروع للجامعات[1] بعدد من المحافظات بخلاف جامعة الأزهر، ويوضح الجدول التالي توزيع كليات ومعاهد التعليم الجامعي علي محافظات الجمهورية:

---

(1) وزارة التعليم العالي، إحصاءات، 2009، 2010م.

جدول رقم (1)

توزيع كليات ومعاهد التعليم الجامعي علي محافظات الجمهورية*

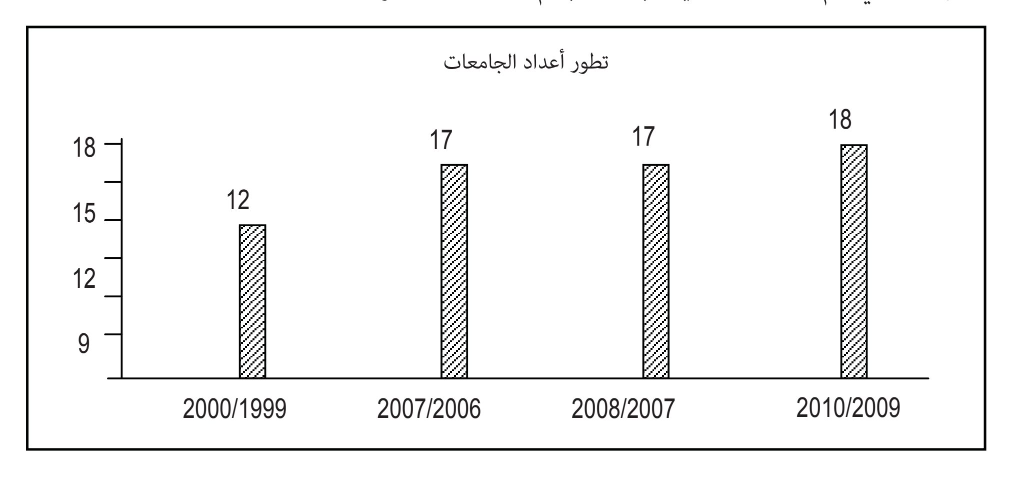
مسلسل	المحافظة	الجامعة	كليات جامعية	معاهد دراسات عليا	الإجمالي
1	القاهرة	جامعات عين شمس وحلوان والقاهرة وبنها	37	3	40
2	الجيزة	جامعتي القاهرة وحلوان	18	4	22
3	بني سويف	جامعة بني سويف	12	0	12
4	الفيوم	جامعة الفيوم	14	0	14
5	الإسكندرية	جامعة الاسكندرية	18	3	21
6	البحيرة	فرع جامعة الإسكندرية بدمنهور	8	0	8
7	مرسي مطروح	فرع كليتان تابعتان لجامعة الإسكندرية	2**	0	2
8	أسيوط	جامعة أسيوط	15	2	17
9	الوادي الجديد	كلية تابعة لجامعة أسيوط	1	0	1
10	الغربية	جامعة طنطا	13	0	13
11	كفر الشيخ	جامعة كفر الشيخ	9	0	9
12	الدقهلية	جامعة المنصورة	17	0	17
13	دمياط	فرع جامعة المنصورة	8	0	8
14	الشرقية	جامعة الزقازيق	15	4	19
15	القليوبية	جامعة بنها وعين شمس	14	0	14
16	المنيا	جامعة المنيا	17	0	17
17	المنوفية	جامعة المنوفية	19	3	22
18	الاسماعيلية	جامعة قناة السويس	13	0	13
19	بورسعيد	جامعة بورسعيد	9	0	9
20	السويس	فرع جامعة قناة السويس	6	0	6
21	شمال سيناء	كليات تابعة لجامعة قناة السويس	2	0	2
22	قنا	جامعة جنوب الوداي	13	0	13
23	سوهاج	جامعة سوهاج	10	0	10
24	أسوان	فرع جامعة جنوب الوادي	6	0	9
25	البحر الأحمر	كلية تابعة لجامعة جنوب الوادي	1	0	1
26	جنوب سيناء		0	0	0
27	محافظة الأقصر	2 كلية تابعة لجامعة جنوب الوادي	2	0	2
	الإجمالي	18 جامعة و5 فروع	299	19	316

* بخلاف جامعة الأزهر.

** بخلاف فرعي كليتين تابعتين لجامعة الإسكندرية بمحافظة مرسي مطروح.

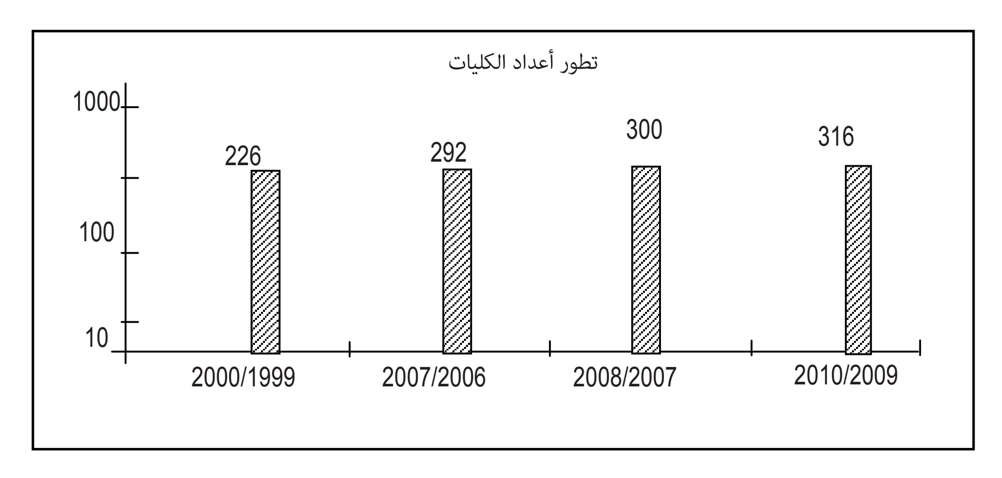
تطور أعداد الجامعات المصرية الحكومية

ويظهر الشكل التالي تزايد أعداد الجامعات المصرية الحكومية، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الجامعات في عام 2010/2009 قياساً بعددها بعام 2000/1999 نحو 50%.



شكل رقم (1)

ويوضح الشكل التالي تزايد أعداد كليات الجامعات المصرية، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الكليات في عام 2010/2009 قياساً بعددها بعام 2000/1999 نحو 19%.



شكل رقم (2)

وكانت الجامعة الأمريكية قد تأسست منذ عام 1919 كأول جامعة خاصة في مصر وفي إطار حرص الدولة علي التوسع في التعليم الجامعي والعالي الخاص صدر القانون رقم 101 لسنة 1992 بإنشاء الجامعات الخاصة وإزداد عددهم حتي بلغ 16 جامعة خاصة عام 2007/2006 ثم ليصل العدد إلي 19 جامعة خاصة خلال 2010/2009.

وقد ساهم عدد من المتغيرات في التوسع في التعليم الجامعي الخاص في مصر كالمتغيرات العالمية (الثورة العلمية والتكنولوجية، ثورة المعرفة والمعلومات والعولمة وتحدياتها والتكتلات الاقتصادية والتحولات الديمقراطية بالإضافة إلي المتغيرات المحلية التي بدأت مع الانفتاح الاقتصادي وتزايد الطلب الاجتماعي علي التعليم الجامعي وتراجع كفاية التمويل الجامعي، وهناك أكثر من نمط للجامعات الخاصة في مصر هي:

أولاً: الجامعات الخاصة المصرية: (جامعة 6 أكتوبر – جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة وللآداب – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – جامعة مصر الدولية – الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات – جامعة سيناء – جامعة فاروس – جامعة النهضة – جامعة المستقبل).

ثانياً: جامعات خاصة ذات تمويل مشترك (مصري / أجنبي): الجامعة الألمانية – الجامعة البريطانية.

ثالثاً: جامعات أجنبية[1] فقد بلغ عدد الجامعات الخاصة في عام (2000/1999) 4 جامعات (6 أكتوبر – أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب – مصر للعلوم والتكنولوجيا ومصر الدولية).

بينما في العام 2009/2008 أصبحت الجامعات (19): جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب – مصر للعلوم والتكنولوجيا – مصر الدولية – الجامعة الفرنسية – الألمانية – الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات - الأهرام الكندية – البريطانية – المستقبل – الدلتا النهضة – النيل – الكندية – فاروس – المصرية الروسية – العربية المفتوحة – المصرية للتعليم الالكتروني – سيناء – الأمريكية، وتوضيح الجداول التالية هذا التطور.

(1) محمود سلام محمد الهايشه، التعليم والاتجاهات المعاهد، الحوار المتمدن، العدد 3152، 2010/10/12م.

جدول رقم (2)

المؤشر	1999	2009
أعداد الجامعات الحكومية	13	18
أعداد الجامعات الخاصة	2	14
أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية	1168795	1918299
أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية	-	59852
أعداد الخريجين بالجامعات والمعاهد العالية الحكومية والخاصة	262551	425931
الحاصلون علي درجة الماجستير	5142	8976
الحاصلون علي درجة الدكتوراه	2812	4480

المصدر: مؤشرات التطور في قطاع التعليم، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

http:/www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=1000

جدول رقم (3)

بيان إحصائي بتطور التعليم الجامعي الحكومي

خلال الأعوام 1999/2000 – 2006/2007 – 2007/2008 – 2009/2010

البيان	1999/2000*	الرقم القياسي	2006/2007	الرقم القياسي	2007/2008	الرقم القياسي	2009/2010	الرقم القياسي
عدد الجامعات	12	100	17	142	17	142	18	150
عدد الكليات	266	100	292	110	300	113	316	119
عدد أعضاء هيئة التدريس	30486	100	40726	134	41933	138	42256	139
عدد معاوني هيئة التدريس	18885	100	30069	159	30850	163	30318	116
عدد الطلاب المقبولين بمرحلة الدرجة الجامعية الأولي	200586	100	326516	163	297161	148	275141	137
عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الدرجة الجامعية الأولي	1175655	100	1415687	120	1430185	122	1366490	116
عدد الخرجين بمرحلة الدرجة الجامعية الأولي (2008/2009)	210190	100	254585	130	235855	112	278036	132
عدد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا	106370	100	130114	122	132988	125	220827	208
عدد الخرجين بمرحلة الدراسات العليا (2008/2009)	27481	100	42366	154	40520	147	56349	205
موازنات الجامعات بالمليون جنيه)	4399	100	7570	172	8198	186	10322	235
عدد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية	107097	100	126766	118	126280	118	106299	99

* سنة الأساس 1999/2000 (100%).

جدول رقم (4)

بيان إحصائي

بتطوير التعليم بالجامعات الخاصة(*)

في السنوات 2000/1999 – 2006/2005 – 2008/2007 – 2010/2009

البيان	2000/1999*	الرقم القياسي	2006/2005	الرقم القياسي	2008/2007	الرقم القياسي	2010/2009	الرقم القياسي
عدد الجامعات	4	100	9	225	14	350	19	475
عدد الكليات	32	100	51	159	91	284	108	338
عدد أعضاء هيئة التدريس	631	100	2525	400	1562	248	1595	253
عدد المقيدين بمرحلة البكالوريوس والليسانس	10912	100	33338	306	49846	457	71715	657
عدد الخريجين بمرحلة البكالوريوس والليسانس (2009/2008)	670	100	5988	894	5976	892	6936	1035

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية:

ويمثل أعضاء هيئة التدريس حجر الزاوية في المسيرة الجامعية ويناط بهم تحقيق عدد من الأدوار التي تعد وظائف أساسية للجامعة تتحدد في[1]:

(*) المصدر: الإدارة العامة لشئون الجامعات، سنة الأساس 2000/1999

عدد الجامعات يشمل فرع الجامعة العربية المفتوحة

* أعداد الخريجين في العام الجامعي 2006/2005 يمثلون الجامعات الآتية: 6 أكتوبر – أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب – مصر للعلوم والتكنولوجيا – مصر الدولية.

* أعداد الخريجين في العام الجامعي 2008/2007 يمثلون الجامعات الآتية: 6 أكتوبر – أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب – مصر للعلوم والتكنولوجيا – مصر الدولية – الجامعة الفرنسية.

* أعداد الخريجين في العام الجامعي 2009/2008 يمثلون الجامعات الآتية: 6 أكتوبر – أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب – مصر للعلوم والتكنولوجيا – مصر الدولية – الجامعة الفرنسية – الجامعة الفرنسية – الألمانية – الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات – الأهرام الكندية - البريطانية.

(1) د. محمد عبد الفتاح شاهين، التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمرحلة لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004.

1- التعليم وإعداد القوي البشرية.

2- البحث العلمي.

3- خدمة المجتمع.

حيث لا يمكن للجامعة أن تؤدي وظائفها وتحقق أهدافها بصورة فعالة بمعزل عن توفير القوي البشرية المؤهلة والموارد المالية اللازمة لذلك تعمد الجامعات إلي تحديد أدوار ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس فيها ويتعدي دور عضو هيئة التدريس إلي التأثير في شخصيات الطلاب من خلال البرامج والنشاطات العلمية التي يحرص علي تنفيذها كما يختلف دوره بإختلاف حجم الجامعة ومسؤولياتها وتباين الأنظمة التي تستند إليها في تحديد فلسفتها وأهدافها وتتركز أدواره في مجالات التدريس والبحث العلمي والتأليف والترجمة وتقديم خدمات للمجتمع المحلي من خلال المراكز والمؤسسات المتخصصة، كما أنه يمارس أدواراً إدارية من خلال مشاركته في اللجان المختلفة في الجامعة وتقديم المشورة لمؤسسات الدولة والطلاب.

كانت أول هيئة تدريس في الجامعة الأهلية – التي تم افتتاحها من 21 ديسمبر 1908 – مكونه من خمسة أساتذة (مصريين ومستشرق إيطالي وأستاذين احدهما انجليزي والآخر فرنسي الجنسية) وبدأت الدراسة في الجامعة الأولي علي هيئة محاضرات يعلن عنها يومياً في الصحف وتلقي في قاعات متفرقة مثل قاعة مجلس شوري القوانين ونادي المدارس العليا ودار الجريدة، واتخذت مكاناً في سراي (نستور جناكليس) وهو المكان الذي تشغله الجامعة الأمريكية حالياً.

بدأت الجامعة - التي تم إنتخاب الأمير السابق (أحمد فؤاد) رئيساً لها - عامها الأول بتدريس التاريخ القومي وآداب اللغتين الانجليزية والفرنسية وكان الأستاذان المصريان فيها هما المرحومان (أحمد زكي باشا) شيخ العروبة و(أحمد كمال باشا) شيخ الأثريين المصريين.

وفي العام التالي للجامعة إنضم إلي هيئة التدريس سبعة من الأساتذة ثلاثة مصريين وهم (حفني بك ناصف) لتدريس آداب اللغة العربية و(إسماعيل حسنين بك) لتدريس الطبيعة و(صابر باشا صبري) لتدريس الرياضيات بالإضافة إلي المستشرق الأستاذ (ناليف)

والأستاذ (بوفيلين) لتدريس الأدب الفرنسي والأستاذ (سيسون) لتدريس الأدب الانجليزي ومدرساً للاقتصاد السياسي هو الأستاذ (مارتان)[1].

وفي عام 1910 تنوعت الدراسات في الجامعة وكثر اساتذتها المصريون والمستشرقون منهم الشيخ (محمد الخضري بك) الذي كان فتحاً جديداً في تدريس مادة التاريخ الإسلامي، حيث ربط في محاضراته بين التاريخ الإسلامي والتاريخ العام و(إسماعيل رافت بك) أحد علماء الجغرافيا ووصف الشعوب والدكتور (ليتمان) أستاذ اللغات الشرقية بجامعة استراسبورج والذي تولي رئاسة قسم الآداب بالجامعة المصرية ويعتبر مؤسساً الدراسات السريانية بها. كما استقر الأمر علي تنظيم محاضرات للسيدات في الجامعة القديمة وأختير لهذه المهمة أربع سيدات وهن، الآنسة (كوفرير) الفرنسية والتي كانت تدرس التربية والأخلاق وعلم النفس والسيدة (رحمة صروف) اللبنانية وكانت تدرس التدبير المنزلي والسيدة (لبيبة هاشم) وكانت تدرس التربية بالإضافة إلي الرائدة (نبوية موسي) والتي كانت تدرس العلوم العصرية[2].

وكانت الجامعة التي بدأت كمشروع اجتمع عليه نخبة من أصحاب الرأي في مصر قد بدأت تواجه مصاعب مادية في السنوات الأولي لنشأتها فيما يعد امتداداً لظروف النشأة الصعبة التي لم يرتح لها الإنجليز أولاً ولم تشجعها الحكومة المصرية ثانياً. فقد رأي الانجليز علي لسان (دانلوب) مستشار وزارة المعارف آنذاك أن مصر أحوج إلي التعليم الأوَّلي من التعليم العالي ودعا إلي إنشاء الكتاتيب مؤيداً من اللورد كرومر المعتمد البريطاني في ذلك الوقت إلا أن اللجنة التحضيرية للجامعة تكونت بوكالة كل من (سعد بك زغلول وسكرتارية قاسم بك أمين وأمانة صندوق حسن بك سعيد) وعضوية مصطفي بك كامل الغمراوي ومحمد بك عثمان أباظة ومحمد بك راسم وحسن بك جمجوم وحسن باشا السيرفي واخنوخ افندي فانوس وزكريا افندي نافعة ومحمود بك الشيشيني) عام 1906 وبدءوا يكتتبون غير أن حركة التبرع النقدي ركدت عام 1907 بسبب الضائقة المالية في تلك السنة.

---

(1) وثائق الجامعة، مجلة المصور، تاريخ الجامعة المصرية، عدد 1951/2/26
http://www.cu.edu.eg/Arabic/General infor/history.defult

(2) وثائق الجامعة، مجلة المصور، تاريخ الجامعة المصرية، عدد 1951/2/16
http://www.cu.edu.eg/Arabic/General infor/history.defult

وساهم الشعب المصري بمختلف طبقاته في الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية التي افتتحت رسمياً في 31 ديسمبر 1908 بالقاعة الكبري لمجلس شوري القوانين) مجلس الشيوخ الآن.

وفي مقابل الضائقة المالية التي عانت منها الجامعة في سنواتها الأولي اكتتبت الأميرة السابقة (فاطمة هانم إسماعيل) في 2 يوليو 1913 بـ661 فداناً بالدقهلية و22 ألف جنيه هي ثمن ما تبرعت به من حلي وستة أفدنة ببولاق الدكرور حيث يوجد الآن المتحف الزراعي.

وقد زادت سنوات الحرب العالمية الأولي من معاناه الجامعة التي انتقل مبناها إلي (سراي محمد صدقي) بميدان الأزهار بشارع الفلكي اقتصاداً للنفقات وتسببت أحداث الحرب الأولي والقيود التي صاحبتها في عجز الجامعة عن استقدام كبار الأساتذة الأجانب وكانت الجامعة قد توسعت في برامجها بعد سنة 1909 فلم تكتفي بالتاريخ والجغرافيا والآداب بل ادخلت علوم (الاقتصاد السياسي والمالية العامة والاقتصاد الزراعي والعملة وأعمال البنوك) فلما عجزت عن استقدام أساتذة لهذه المواد أثناء الحرب عطلتها. ولكي تتمكن الجامعة من إعداد نواه لهيئة التدريس بها بادرت بإرسال بعض طلابها المتميزين إلي جامعات أوروبا للحصول علي إجازة الدكتوراه والعودة لتدريس العلوم الحديثة بها. وكان علي رأس هؤلاء المبعوثين كل من (طه حسين، منصور فهمي، وأحمد ضيف) كما أنشأت الجامعة مكتبة تحوي نفائس الكتب التي اهديت لها من داخل البلاد ومن خارجها.

وفيما بين الأعوام من 1920 إلي 1923 بدا بوضوح أن مستقبل الجامعة أصبح في الميزان بسبب تقصير الحكومة في معاونتها وإنصراف الطلبة عنها وكان أعضاء بعثاتها الأولي يعودون إلي مصر شيئاً فشيئاً من هؤلاء (طه حسين ومحمد كامل حسنين والسيد كامل ومحمد توفيق الساوي ومحمود عزمي ومنصور فهمي وحسن فؤاد الديواني ومحمد والي) والتحق معظمهم بوظائف الدولة ولم يقتصر علي التدريس منهم في الجامعة إلا العدد القليل.

ورأي مجلس إدارة الجامعة أن خير ما ينقذها هو تسليمها للحكومة لتديرها وزارة المعارف مع المحافظة علي شخصيتها ومناهجها ورسالتها وكان وزير المعارف إذ ذاك أحمد زكي أبو السعود باشا وكان قد أوقف الإعانة السنوية التي كانت الحكومة تدفعها وقدرها 2000 جنيها[1].

(1) تاريخ الجامعة، المصور 1953/11/2

وقد فكرت الحكومة منذ عام 1917 في إنشاء جامعة حكومية وتكونت لجنة قدمت تقريرها النهائي لوزير المعارف سنة 1921 وأشارت اللجنة بضم المدارس العليا القائمة إلي الجامعة فضمت (مدرستي الحقوق والطب) إلي الجامعة في 12 مارس 1923 وتم الاتفاق عام 1923 علي إدماج الجامعتين علي أن تكون الجامعة القديمة نواه لكلية الآداب وأن تكون مستقلة في إدارتها وتنظيم كلياتها.

وفي 11 مارس 1925 صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة الحكومية بإسم "الجامعة المصرية" تتكون من أربع كليات هي: الآداب، العلوم، الطب، الحقوق) علي أن تكون الدراسة باللغة العربية ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة لغة أجنبية. وتكونت هيئة التدريس في تلك الفترة من بضع عشرات من الأساتذة[1].

وقد بدأت الجامعة في 11 مارس 1925 في وضعها الرسمي بوصفها مؤسسة عامة من مؤسسات الدولة في صورة بسيطة اقتصرت فيها علي ضم مدرستين عاليتين لهما تاريخ قديم هما (مدرستا الحقوق والطب) وأنشأت كلية للعلوم بينما كلية الآداب هي في الواقع حبل الصلة بين الجامعة في وضعها الأول وهي مؤسسة أهلية والجامعة في وضعها الجديد.

أفادت الجامعة كثيراً بتولي الدولة شئونها ورعايتها فاستقدمت في الفترة الأولي من بدء حياتها الجديدة نخبة مختارة من الأساتذة الأجانب ممن اشتهروا في الأوساط الجامعية في أوروبا وتكونوا في ظل الحياة الجامعية العريقة واستعانت بهم الجامعة في تنظيم أمورها ووضع مناهج الدراسة فيها فتعاونوا مع أساتذة الجامعة من المصريين وكان لهذا التعاون ثمار طيبة.

وفي 12 أغسطس عام 1935 ادمج معهد الهندسة والزراعة العليا والتجارة والطب البيطري في الجامعة المصرية واعتبرت المدارس الثلاث الأولي كليات[2]. ومنذ عام 1928 بدأت الجامعة في إنشاء مقار لها دائمة في موقعها الحالي الذي حصلت عليه من الحكومة تعويضاً عن الأرض التي تبرعت بها الأميرة (فاطمة) ابنة الخديوي إسماعيل للجامعة[3].

---

(1) أ.د/ السعيد مصطفي السيد، كلمة مدير جامعة القاهرة في الاحتفال بالعيد الخمسين للجامعة، وثائق للجامعة.

(2) تاريخ الجامعة، المساء، 1959/9/19

(3) تاريخ الجامعة، روزاليوسف بتاريخ 1956/10/22م

وازداد عدد الخريجين من جامعة القاهرة مع غيرها من جامعات الجمهورية التي أنشأت تباعاً وأفادت الجامعة كثيراً من تعديل التشريعات الجامعية تعديلاً حقق للجامعات استقلالاً كبيراً خاصة في شئونها المالية وعدل كادر هيئة التدريس تعديلاً من شأنه تحسين وضعهم المادي وقد خرجت الجامعة من كلياتها المختلفة في الفترة من 1925 إلي 1958 عدد (50285) في درجات الليسانس والبكالوريوس في كلياتها المختلفة.

والجامعة التي أصبحت منذ 1953 جامعة القاهرة بدلاً من (فؤاد الأول) أصبح مجلس الجامعة فيها ينتخب مديرها ووكيلها وسكرتيرها بدلاً من التعيين. ويعين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط فيه أن يكون قد شغل أحد كراسي الأستاذية بإحدي الجامعات المصرية[1]. وفي عام 1958 وصل عدد أساتذة الجامعة إلي 224 أستاذاً و326 أستاذاً مساعداً و447 مدرساً و560 معيداً موزعين علي أحد عشرة كلية هي (الآداب والحقوق والتجارة والعلوم والطب وطب الأسنان والصيدلة والهندسة والزراعة والطب البيطري ودار العلوم).

أي أن أعداد هيئة التدريس في الجامعة المصرية الذي كان يضم عشرات في الأعوام 1925 و1926 وصل في نهاية الخمسينات إلي ما يزيد علي الألف من هيئة التدريس وخمسمائة من المعيدين في كليات الجامعة المختلفة.

فقد جاء في تقرير لمدير الجامعة في ذلك الوقت د. كامل مرسي أن عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في عام 1957 قد بلغ (1419) عضواً ما بين أستاذ ومساعد أستاذ ومعيد وأن هذا العدد أقل مما تستلزم حاجة الدراسات بهذه الكليات وأن نسبة الأساتذة إلي الطلبة أقل من نظرائهم في الجامعات الأجنبية وأن عدد الأساتذة الذين تركوا التدريس والتحقوا بالوظائف العامة بلغ في جميع الكليات 12 أستاذاً و12 مساعد أستاذ و41 معيد[2].

وكان أول قانون لتنظيم الجامعة المصرية الذي صدر عام 1927 وعدل في الأعوام 1933 و1935 ينص علي أن الجامعة (تدير أموالها بنفسها) ويقوم علي إدارتها مدير الجامعة (يدير الجامعة ويمثلها أمام المجالس الأخري) ومجلس إدارة الجامعة (ويختص بالجوانب المالية والانشائية) ومجلس الجامعة ويختص بالجوانب (العلمية والإدارية).

---

(1) من موقع الويكبيديا جامعة القاهرة ar.wikipedia.org/wiki/

(2) تاريخ الجامعة، هيئة التدريس، آخر ساعة عدد 1958/3/18.

وكانت ثورة يوليو 1952 قد بدأت في تطهير الجامعة من جميع المعارضين لها في الرأي عبر حملة واسعة ومدروسة استمرت ما يزيد علي نصف قرن[1] وظهرت سيطرة البيروقراطية والهيئة الأمنية المباشرة علي أجواء التعليم الجامعي وبرامجه خاصة بعد دخول الأمن إلي حرم الجامعات في منتصف الخمسينات. وتأسيس القطاع الجامعي للاتحاد الاشتراكي وهكذا نجحت ثورة يوليو في تعبئة الطلاب وأساتذة الجامعات لصالح القيادات السياسية للثورة[2].

وقد ظل التعليم الجامعي منذ نشأته إلي أوائل الستينات حكراً علي أبناء الطبقة العليا من المجتمع المصري بإستثناء بعض الطلاب المتفوقين الذين ينتمون إلي الطبقات الشعبية حتي تحققت مجانية التعليم الجامعي بالكامل منذ عام 1962 والتي سمحت لمختلف الشرائح الاجتماعية أن تلتحق بالتعليم الجامعي وازدادت فرص نمو أعداد طلاب الدراسات العليا والمنضمين إلي العمل الجامعي.

وشهدت فترة حكم الرئيس السادات توجهات مغايره علي مختلف الأصعدة وفي السنوات الأولي لحكمه صدر قانون 49 لعام 1972 الذي ضمن أن تشارك الكليات التي لديها أكثر من عشرة أساتذة في اختيار العمداء وهو القانون الذي تم تعديله بإلغاء الإنتخاب منذ العام 1994[3]. إلا أن المؤسسات الجامعية شهدت أكثر من صدام مع القيادة السياسية وخاصة بعد تصاعد نفوذ المؤسسة الأمنية داخل الجامعات في فترة السبعينيات.

وشهدت فترة مبارك منذ عام 1981 تراجعاً متواصلاً عن دعم الدولة للخدمة التعليمية متمثلة في إعادة المصروفات لبعض المستويات الدراسية مثل الدراسات العليا وبعض نظم الإنتساب الموجه والتعليم المفتوح والتوسع في تأسيس المدارس الخاصة ومدارس اللغات الخاصة بالإضافة إلي ظهور الجامعات الأجنبية وتشجيع التوسع في التعليم الجامعي الخاص والأجنبي[4].

وقد تدرجت أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية تصاعدياً ليزداد العدد بنحو ما يقترب من (عشرة آلاف عضو هيئة تدريس) ومثلهم من الهيئة المعاونة خلال

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن، أزمة القيادات الجامعية، رؤية بديلة، الأهرام 2011/9/4

(2) د. عواطف عبد الرحمن، استقلال الجامعات بين الوهم والحقيقة، الأهرام، 13 أغسطس 2011م.

(3) د. أيمن هلال محمود منسي، مأخذ هذا النظام، جريدة الأهرام، عدد 28 يوليو 2011.

(4) د. عواطف عبد الرحمن، استقلال الجامعات بين الوهم والحقيقة، الأهرام، 13 أغسطس 2011م.

السنوات من عام 1999/98 إلي 2009/2008. حيث أن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات كان يبلغ في عام 1999/98 (29717) وازداد هذا العدد ليبلغ في عام 2009/2008 (39226)[1] ما بين أستاذ ومساعد أستاذ ومدرس بينما كان عدد أعضاء الهيئة المعاونة عام 1999/98 يبلغ (18060) وارتفع هذا العدد ليصل في العام الدراسي 2009/2008 إلي (27397) ما بين مدرس مساعد ومعيد.

أي أن زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس خلال عشرة سنوات بلغت 9 آلاف عضو وخمسمائة (9509) وان الزيادة في أعداد الهيئة المعاونة كانت متقاربة (تسعة آلاف) أيضاً وثلاثمائة (9337) خلال نفس الفترة.

وتزايدت نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حيث بلغت الأعداد خلال عام 2000/1999 (30.486) لتزيد خلال خمس سنوات لتصل إلي (40.726) وتحديداً في العام (2007/2006) بما يزيد علي عشرة آلاف عضو هيئة تدريس خلال خمس سنوات ثم وصل العدد إلي (41.933) خلال العام الذي يليه (2008/2007) ثم (42.256) في العام الذي يليه (2009/2008) أي بما يقترب من ألف عضو هيئة تدريس سنوياً.

وبالنظر إلي إجمالي الجامعات الحكومية فقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بها عام (2000/1999) (49.371) ليصل الرقم إلي (70.795) خلال العام (2007/2006) بزيادة إجمالية تزيد علي 20 ألف عضو هيئة تدريس في خمس سنوات ثم (72.783) في العام الذي يليه (2008/2007) ثم 73.574 في العام (2010/2009) واحتلت جامعة سوهاج أعلي نسبة حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس بها في عام (2010/2009) (1760) قياساً بعددهم عام (2000/1999) نحو 96% واحتلت جامعة أسيوط المركز الثاني بنسبة زيادة قدرها 58% ثم جاءت جامعة المنيا في المركز الثالث بنسبة زيادة قدرها 56%.

---

(1) بيان بتطور أعداد أعضاء هيئة التدريس في جامعات مصر ومعاونيهم وتطور الميزانية خلال الأعوام من 1998 إلي 2009م، المجلس الأعلي للجامعات.

. of universities/Egypt/copyright 2009www.supreme council

وفي الجامعات الخاصة خلال عام (2010/2009) سجلت جامعتا السادس من أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا الأعداد الأكبر لأعضاء هيئة التدريس حيث يبلغ العدد في الأولي (991) والثانية (814) ثم جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (M.S.A) التي بلغ العدد بها (761) عضو هيئة تدريس وتليها جامعة مصر الدولية (540) ثم الجامعة الأمريكية (410) عضو هيئة تدريس ثم فاروس (303) فالبريطانية (248) ثم الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات (214) عضو هيئة تدريس تليها جامعة سيناء (197) ثم جامعة المستقبل (Future) (167) ثم النهضة (121) ولم يصل العدد إلي مائة في جامعات مثل المصرية الروسية (84) الأهرام الكندية (76)، الفرنسية (38) والنيل (47) عضو هيئة تدريس.

بينما تطور عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة من (631) عام (2000/1999) إلي (2525) عام (2006/2005) ثم (1562) في العام (2008/2007) لتقترب من هذا العدد أيضاً في العام (2010/2009) لتكون (1595).

المحور الثاني الجامعة والعلاقة بالسلطة السياسية (منظور تاريخي نقدي):

إرتبطت سياسة التعليم الجامعي وما قبل الجامعي في مصر بالمنظور والانتماء الاجتماعي للقيادة السياسية ففي ظل الحكم الملكي ومنذ أن انشأ محمد علي نظام التعليم الحديث كانت السياسة التعليمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في مجملها بالحاكم الفرد فقد انشئ نظام التعليم الحديث بتوجيهات محمد علي ولخدمة مصالحه وطموحاته في التوسع والاستقلال بمصر عن الباب العالي في الاستانة واستمر نظام التعليم كجزء لا يتجزأ من سلطة الوالي يقرر سياساته ويحكم أوضاعه في عصر النظام الملكي حتي قيام ثورة يوليو. وقد تجسد ذلك في تسمية الجامعة المصرية باسم جامعة الملك فؤاد الأول وجامعة الاسكندرية باسم جامعة فاروق الأول. وامتد تأثير تلك السياسة وشمل جامعة أسيوط عند بداية التفكير فيها باسم جامعة محمد علي وجامعة عين شمس باسم جامعة إبراهيم باشا الكبير.

وهكذا نلحظ منذ بداية نشأة التعليم العام الجامعي علي وجه الخصوص ارتباطه بالحاكم وتوجهاته السياسية ورؤيته الاجتماعية. وقد استمرت سياسة التعليم في خدمة فلسفة الحكم واقتصرت في ظل الاحتلال البريطاني علي اعداد الموظفين المطلوبين لتنفيذ سياسة الاحتلال والقيام بالوظائف الإدارية المختلفة. وفي مواجهة الاحتلال وتنامي الحركة الوطنية وبروز الدعوة لإصلاح التعليم وسعت النخبة الوطنية لإنشاء الجامعة المصرية في مستهل القرن العشرين ثم قامت ثورة 1919 وما ترتب عليها من بروز للطبقة الوسطي في مصر في مقابل طبقة كبار الملاك الزراعيين وأرباب الصناعة الذين استأثروا بالتعليم بما في ذلك التعليم الجامعي بينما اقتصر التعليم الالزمي والأولي علي طبقة الفلاحين والعمال والفقراء من أهالي الريف.

وقد تأثرت السياسات التعليمية في مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد المد الوطني المطالب بالاستقلال وانتشار افكار العدالة الاجتماعية وظهرت فكرة التوسع في التعليم الجامعي بإنشاء جامعة الاسكندرية (فاروق الأول) عام 1942 وجامعة عين شمس (ابراهيم باشا) عام 1950.

هذا وظل نظام التعليم وسياساته مثار صراع اجتماعي متواصل بين النخبة الحاكمة والغالبية العظمي من أبناء وبنات الشعب المصري وطلائعهم المستنيرة. واستمر هذا الصراع حتي قيام ثورة يوليو حيث شهد التعليم في إطار توجهاتها أكبر قدر من النمو الكمي وأتيح

لقطاعات كبيرة من طبقات الفلاحين والعمال وذوي الدخل المحدود فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي الذي كان قد أصبح مجانياً منذ عام 1951خلال حكم الوفد تأثراً برؤية كل من نجيب الهلالي وزير المعارف ومستشاره طه حسين وكلاهما كان يؤمن ويسعي إلي تحقيق ديموقراطية التعليم ثم التعليم الجامعي الذي أصبح مجانياً عام1961 في إطار توجهات السياسة الناصرية التي سعت إلي إذابة الفوارق بين الطبقات وعززت ذلك بقوانين التأميم وملكية الدولة لمصادر الإنتاج وإدارة الخدمات الصادرة عام 1961.

ومع تحقيق المجانية الكاملة للتعليم الجامعي عام 1962 استطاعت جميع الشرائح الاجتماعية الحصول علي فرص متكافئة من التعليم حيث أصبحت القدرة علي التعلم والتحصيل العملي هي المعيار الأساسي وليس القدرة المالية علي شراء خدمة التعليم للتمتع بحق التعليم الجامعي وهنا يجدر الإشارة إلي تأسيس مكتب التنسيق عام 1953 باعتباره أهم المؤسسات التي اعتمدت عليها سياسة القبول بالجامعات.

وقد شهدت الحقبة الناصرية صدور أربعة قوانين لتنظيم التعليم الجامعي شملت كل من قانون 1954، 1956، 1961،1958. واستهدفت جميعاً إحكام تبعية الجامعات للسلطة السياسية. وترسيخ دورها في دعم النظام السياسي ففي عام 1954 صدر قانون موحد رقم 508 لإعادة تنظيم الجامعات المصرية بحيث يكون وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلي للجامعات بحكم منصبه وترتب علي ذلك حل المجلس الاستشاري للجامعات الذي كان يقوم بالتنسيق بين الجامعات الثلاث منذ صدوره عام1950 حيث كان لكل جامعة قانون مستقل ينظم شئونها الإدارية والعلمية وتبع ذلك إنشاء المجلس الأعلي للجامعات.

وفي عام 1958 صدر قانون رقم 184 لتنظيم شئون الجامعات الذي أكد علي تبعية الجامعات لوزير التربية والتعليم وأن تكون رئاسة المجلس الأعلي للجامعات لمدير جامعة القاهرة ويحل محله في حالة غيابه أقدم مديري الجامعات. وفي عام 1961 أنشئت وزارة التعليم العالي وأصبح وزيرها رئيساً للمجلس الأعلي للجامعات واستمر هذا التنظيم المؤسسي للجامعات سارياً حتي اليوم ولا شك أن استقلال الجامعة الذي تمتعت به منذ أن كانت مؤسسة أهلية عام 1907 ثم حكومية عام 1925 قد أخذ يتناقص مع القوانين اللاحقة التي استهدفت تطوير المؤسسة الجامعية من خلال إحكام السيطرة عليها بالإجراءات التنظيمية والبيروقراطية وقد ترتب علي هذه السياسة بروز التناقض والصراع بين استقلال الجامعة ورسالتها ودورها في تطوير المجتمع وبين كونها مؤسسة حكومية ينحصر دورها في خدمة

أهداف النظام السياسي وتعزيز استمراريته وأسفر ذلك عن فقدان الجامعة لاستقلالها الفكري والمهني وانحسار دورها ورسالتها في نشر التفكير العلمي وترسيخ قيم العمل الوطني الديمقراطي وإشاعة روح العدل الاجتماعي.

ولقد شغلت الجامعات وقوانينها وتعديلاتها موقع الصدارة في أجندة القيادة السياسية لثورة يوليو. وإذا كانت الحقبة الناصرية قد شهدت صدور القوانين الأربعة السالفة الذكر والتي تمثل نقطة تحول فارقة في تاريخ التعليم الجامعي فقد تم استكمالها خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي في فترة حكم السادات بصدور القانون 49 لعام 1972 وهو رابع قانون يصدر بشأن تنظيم الجامعات المصرية والذي ألغي ما سبقه من قوانين رغم احتفاظه بالنص الذي يشير إلي دور الجامعة في المجتمع الاشتراكي وإحتوي علي العديد من الايجابيات والسلبيات. ومن أبرز إيجابياته النص علي تأسيس الصناديق المستقلة للوحدات ذات الطابع الخاص لتوفير التمويل الذاتي لها في محاولة ربط الجامعة بالمجتمع من خلال ما تقدمه من خدمات علمية. وتدور أبرز سلبيات هذا القانون حول نظام تعيين وترقية أعضاء هيئات التدريس فقد أصبح التعيين والترقي شبه آلي رغم وجود لجان علمية دائمة مما أدي إلي الترهل المهني وغياب الإبداع العلمي وسيادة النمطية الوظيفية. ولا يزال هذا القانون معمولاً به مع بعض التعديلات التي أجريت علي المواد 13، 14، 18 بخصوص إعادة تشكيل المجلس الأعلي للجامعات. وتم استحداث وظيفة ثالثة تربط بين الجامعة والمجتمع وهي مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وأصبح للجامعات ثلاثة نواب وللكليات ثلاث وكلاء للعميد وكذلك المادة 43 التي تنص علي أن العمادة بالتعيين المباشر من رئيس الجامعة.

ويلاحظ أن هناك بعض نصوص القانون 49 لعام 1972 لا يطبق رغم أهميتها في رفع مستوي الأداء المهني لأساتذة الجامعات منها المادة (5) من القانون التي تنص علي تكوين دوائر علمية من الأقسام المتماثلة والمادة (95) التي تحدد واجبات أعضاء هيئات التدريس. ومن أبرز النصوص المعوقة للأداء الجامعي المادة (18) التي حددت تشكيل المجلس الأعلي للجامعات والمادة (68) التي تنص علي تعيين المدرسين دون إعلان والمادة (83) التي تنص علي جواز نقل أعضاء هيئة التدريس إلي وظائف عامة خارج الجامعة بقرار من وزير التعليم العالي. كما تم تعديل المادة (43) لتصبح العمادة بالتعيين المباشر من رئيس الجامعة.

المحور الثالث: الصحافة والجامعات.. قضايا وتحديات (منظور معاصر):

شغلت الجامعات والصحافة موقع الصدارة لدي القيادة السياسية لثورة يوليو وانعكس ذلك الاهتمام في نصوص الدساتير والقوانين المنظمة لكل من التعليم الجامعي والعمل الصحفي.

بالنسبة للجامعات: جاءت البداية بصدور دستور 1956 الذي نص علي أن (التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة وأن التعليم مجاني في مراحله المختلفة وأن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة في حدود القانون). كما أكد دستور 1964 هذه المبادئ وأضاف إليها التعليم الجامعي مشيراً إلي أن الدولة مطالبه بتوفير التعليم باعتباره حقاً لجميع المصريين ليس فقط عن طريق إنشاء المدارس وإنما أيضاً عن طريق إنشاء الجامعات. كما نص علي مجانية التعليم في مدارس الدولة والجامعات علي السواء. أما الدستور الدائم الصادر 1972 فقد نص في المواد من 18 – 21 علي إلزامية التعليم الابتدائي وعلي مبدأ المجانية في جميع مراحل التعليم ونص في المادة 18 علي الزام الدولة بضمان استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي بما يحقق الربط بين التعليم واحتياجات المجتمع. كذلك أكدت مواثيق الثورة التي تشمل الميثاق الوطني وبيان 30 مارس وينتميان إلي الحقبة الناصرية وبرنامج العمل الوطني وورقة أكتوبر وينتميان إلي الحقبة الساداتية علي اعتبار التعليم حقاً عاماً تكفله الدولة للمواطن المصري بالمجان في كل المراحل. واتفقت هذه الوثائق الأربعة علي اعتبار التعليم حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي الميثاق الوطني والدولة الحديثة (بيان 30 مارس) وبناء الدولة العصرية (برنامج العمل الوطني وورقة أكتوبر). وفي إطار هذه التوجهات لثورة يوليو شهد التعليم أكبر قدر من النمو الكمي في مختلف مراحله أتاح لأبناء الطبقات الشعبية فرصة واسعة للالتحاق بالتعليم الجامعي الذي أصبح مجانياً منذ عام 1961 حيث أصبحت القدرة علي التعليم والتحصيل العلمي هي المعيار الأساسي وليست القدرة المالية علي شراء خدمة التعليم ويبرز هنا دور مكتب التنسيق الذي تأسس عام 1953 وأعتمد علي معدل الدرجات التي يحصل عليها طلاب الثانوية العامة كمعيار للقبول بالجامعات.

ومن الثابت تاريخياً أن الجامعة المصرية ظلت منذ نـشأتها وحتـي أوائـل الـستينات حكـراً عـلي أبنـاء الطبقات العليا في المجتمع المصري باستثناء بعض الطلاب المتفوقين الـذين ينتمـون إلي الطبقـات الـشعبية. ومع تحقيق المجانية الكاملة للتعليم الجامعي عام 1962 استطاعت جميـع الـشرائح الاجتماعيـة الحـصول علي فرص متكافئة من التعليم تطبيقاً للتوجهات الناصرية التـي إعتمـدت عـلي التعلـيم كوسـيلة أساسـية لإذابة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ولتحقيق الحراك الاجتماعي فيما بينها.

وإذا كانت هذه السياسة تمثل الوجه المضئ لثورة يوليو في مجـال التعلـيم عمومـاً والتعلـيم الجـامعي علي وجه الخصوص إلا أنها انطوت علي جوانب أخري غير مضيئة تمثلت في سيطرة البيروقراطيـة والهيمنـة الأمنية المباشرة وغير المباشرة علي أجواء التعليم الجـامعي وبرامجـه خـصوصاً بعـد دخـول الأمـن إلي حـرم الجامعات في منتصف الخمسينات وتعيين وحدات الاتحاد الاشـتراكي بالكليـات وتأسـيس القطـاع الجـامعي للاتحاد الاشتراكي وبهذه الإجراءات وغيرها نجحت ثورة يوليو في تعبئة الطلاب وأسـاتذة الجامعـات لـصالح القيادة السياسية للثورة خصوصاً بعد أن تلقت الجامعات أول درس في الانصياع في إطـار مـا عـرف بحركـة التطهير حيث تم اعتقال وإبعاد العديد من الأساتذة والطلاب الذين طـالبوا بعـودة الديموقراطيـة ورجـوع الجيش إلي ثكناته عام 1954. كما قامت السلطة السياسية باستقطاب بعض أساتذة الجامعات للدفاع عـن النظام الحاكم.

هذا وقد تعددت القوانين التي اصدرتها السلطة السياسية من أجل إعـادة صـياغة المنظومـة الجامعيـة وفي الوقت نفسه إحكام السيطرة عليها بالقانون والإجراءات التنظيمية والبيروقراطية ومنذ تلـك اللحظـة بـدأ صراع الأدوار في الجامعة بين موقفها كمؤسسة حكومية وبين رسالتها في إنتاج المعرفة العلمية وتطوير المجتمـع حيـث حوصرت التوجهات النقدية وأصحاب الرؤي المخالفة للقيادة السياسية داخل الجامعات وأصبح الهدف الأساسي للسلطة السياسية ضمان الاستقرار الجامعي. ومنذ ذلك التاريخ أصبح اشتغال الطلاب الجامعيين بالسياسة عملاً غير مشروع إلا في الحدود التي يرسمها النظام الحاكم والتي تعني الولاء المطلق لهذا النظام وتوجهاته وسياساته.

وبانتهـاء الفـترة الناصريـة ومجـئ الـسادات إلي الـسلطة عـام 1970 بـرز عـلي الـساحة المـصرية نظـام اقتـصادي – اجتماعـي مغـاير جـذرياً للتوجهـات الاشـتراكية التـي تميـزت بهـا

الحقبة الناصرية. إذ بدأت حركة التحول من الاقتصاد الموجه إلي الانفتاح والاقتصاد الحر حيث استعاد كبار الملاك ورجال الأعمال والمال نفوذهم الاقتصادي وهيمنتهم علي صنع القرارات الوطنية وكان لذلك انعكاساته السلبية والايجابية علي كل من خريطة التعليم الجامعي والصحافة المصرية.

وقد اسفر هذا التحول عن مزيد من التوجه إلي النظام الرأسمالي والاندماج في الاقتصاد العالمي وفي هذا السياق تم إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحرير الاقتصاد المصري من قيود القطاع العام والاعتماد علي القطاع الخاص في 80% من مشروعات التنمية. وقد تزامن مع هذه التطورات بروز الحقبة النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 وكان لذلك انعكاساته علي مجمل الأوضاع المجتمعية ولعل أبرز نتائجها تدفق الهجرة المصرية إلي بلاد النفط في إطار تشجيع الدولة. وإذا كانت الجامعات المصرية قد شهدت في تلك الفترة نمواً ملحوظاً في أعداد الطلاب فضلاً عن التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية في طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية خلال الفترة من 1972-1979 إلا أن القرار السياسي الخاص بالتوسع في هذه الجامعات الإقليمية كان له آثاره السلبية التي تمثلت في التعجل في إصدار قرارات الإنشاء دون الاستعداد الكافي سواء بإقامة المباني اللائقة أو بتوفير أعضاء هيئات التدريس ومتطلبات البحث العلمي. مما جعل هذه الجامعات الإقليمية تعتمد كلياً في البداية علي الانتدابات من الجامعات الأقدم في القاهرة والإسكندرية وعين شمس. ولا تزال الجامعات الإقليمية تعاني من هذه القصورات البنيوية حتي اليوم فضلاً عن غياب دورها في تنمية المعرفة العلمية بسبب اقتباسها واعتمادها علي المقررات الدراسية في الجامعات الأم.

أما حقبة مبارك (1981) فقد شهدت تراجعاً متواصلاً في دعم الدولة للخدمة التعليمية. وقد تجسد ذلك بالنسبة للتعليم الجامعي في إعادة المصروفات في مستوي الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير ودكتوراه) وذلك خلافاً للنص الدستوري الذي يؤكد مجانية التعليم في مختلف مراحله (المادة 20 من دستور1971) علاوة علي الصيغ التعليمية التي ابتكرها المجلس الأعلي للجامعات والتي يتحمل فيها الطالب تكلفة تعليمية وتتمثل فيما عرف بنظام الانتساب الموجه والتعليم المفتوح والانتساب العام وهي صيغ تعكس معايير الاقتصاد الحر وتستند إلي نصائح وتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تزعم أن العائد

الاقتصادي للاستثمار في التعليم الأساسي أعلي من التعليم الثانوي وهذا أعلي من التعليم الجامعي وبالتالي فإن عائد التعليم العالي قد يكون عائداً سلبياً.

وفي إطار هذه التطورات التي بدأت منذ الانفتاح ظهرت توجهات التوسع في تأسيس المدارس الخاصة ومدارس اللغات الخاصة والتي توجت عام 1992 بإصدار القانون 101 لعام 1992 بإنشاء الجامعات الخاصة وتم تنفيذ هذا القانون عام 1996 بإنشاء أربع جامعات خاصة هي: جامعة 6 أكتوبر وجامعة 6 أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وجامعة مصر الدولية. وتم وضع لائحة تنفيذية لهذه الجامعات ويلاحظ أن معظم هذه الجامعات تفتقر إلي هياكل تعليمية مستقلة بل لا تزال معتمدة علي إعارة وانتداب أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية. ويضاف إلي الجامعات الخاصة ظهور الجامعات الأجنبية البريطانية والفرنسية والألمانية والكندية والتي يعتمد التعليم فيها علي لغة دولها. وإذا كان المبرر الرسمي المعلن لتشجيع التوسع في التعليم الجامعي الخاص والأجنبي هو التخفيف من الضغوط علي الجامعات الحكومية واستيعاب الطلب المتزايد علي التعليم الجامعي إلا أن ذلك لم يتحقق حتي الآن فلا يزال أعداد الملتحقين بالجامعات الخاصة والأجنبية محدوداً بسبب رسومها الباهظة واستخدامها للغات الأجنبية في التدريس. ويبدو أن إمكانياتها الحالية لا تسمح باستيعاب أعداد أكبر للالتحاق بها. ولا شك أن هذا التباين في مسارات التعليم الجامعي بين الحكومي والخاص والأجنبي قد أسفر عن زيادة الفجوة الطبقية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وأدي إلي تآكل تكافؤ الفرص بين الخريجين حيث لم يثبت أن الجامعات الخاصة والأجنبية تقدم تعليماً أفضل لطلابها بل من المحتمل أنها تتيح لهم فرصاً أفضل للعمل.

وعلي الضفة الأخري أولت القيادة السياسية لثورة يوليو إهتماماً خاصاً للصحافة بدأ في إشراف عبد الناصر شخصياً علي تعيين رؤساء التحرير والمسئولين عن إدارة المؤسسات الصحفية وإزدياد العنصر العسكري بين القيادات الصحفية إذ برز لأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية دور الضباط في العمل الصحفي حيث تولوا الإشراف علي تحرير وإدارة الصحف الناطقة باسم الثورة. وقد ظلت الرقابة مفروضة علي الصحف المصرية منذ قيام الثورة وحتي صدور دستور 1956 حيث نصت المادة 45 علي كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً لمصالح الشعب وفي حدود القانون. والغريب أن يتواكب قرار إلغاء الرقابة مع إنشاء مكتب للرقابة علي المطبوعات بوزارة الإرشاد القومي وقد كان يمارس

سلطاته من خلال استدعاء رؤساء التحرير وتزويدهم بالتعليمات بصورة ودية. وقد شهدت المرحلة الناصرية أبرز حدث في تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة متمثلاً في صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو 1960. وقد حدد هذا القانون بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية. إذ أبقي علي تبعية الصحف للاتحاد القومي سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور واشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومي وتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية. ولم تكتف المذكرة التفسيرية للقانون بإبراز ضرورة سيطرة الدولة علي وسائل الإعلام من ناحية الملكية بل أشارت إلي ضرورة ضمان التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف والصحفيين للتنظيم السياسي القائم آنذاك. وهنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة والقوانين والقرارات التالية له مثل قانون المؤسسات الصحفية الصادر عام 1964 الذي استهدف تحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس إدارات الصحف التي تم تحجيمها تماماً بصدور قرار آخر عام 1966 ويشترط ضرورة ابلاغ قرارات رؤساء مجالس إدارة الصحف إلي وزير الدولة ولا تصبح نافذة إلا بعد الموافقة عليها. ويتناقض هذا القرار مع قانون المؤسسات الصحفية الذي منح رؤساء مجالس إدارات الصحف سلطات واسعة ويضاف إلي ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكي. ولم تكتف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التي حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود ممارسة المهنة وصيغة التعامل مع مفردات الواقع السياسي والاجتماعي بل سمحت لنفسها التدخل في تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلاً من ترك مهمة اختيارهم للصحفيين أنفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية.

وقد حرصت القيادة السياسية لثورة يوليو في جميع المواثيق والتصريحات التي صدرت خلال حقبة الستينات علي إبراز حرصها علي ضمان حرية الصحافة وإنكار وجود رقابة علي الصحف والواقع أن الرقابة لم تلغ بل أصبحت رقابة ذاتية يمارسها الصحفيون تحت إشراف رؤساء التحرير وقد اعترف عبد الناصر بذلك في احدي تصريحاته في أغسطس 1966 عندما أشار إلي أنه لا توجد رقابة علي الصحف وان رؤساء التحرير هم المسئولون.

ولم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديموقراطية التي اقترفتها السلطة السياسية ضد الصحافة والصحفيين وكان أبرزها نقل بعض الصحفيين من مؤسساتهم الصحفية إلي مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام 1964-1966. وقد كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء عن موقفها الحقيقي من الصحافة ونظرتها إليها باعتبارها قطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها المتميزة في الإعلام والتنوير والتوعية وتشكيل الرأي العام.

ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزيمة يونيو 1967 التي كانت لها آثارها المباشرة علي الصحافة المصرية حيث طرحت العديد من التساؤلات الجوهرية حول الدور الحقيقي للصحافة وهل هي أداة للتنوير وتزويد المواطنين بالحقائق أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق؟! وقد سمحت السلطة في هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير لامتصاص حالات السخط والغضب العارم التي اجتاحت الرأي العام المصري والتي تصاعدت بعد صدور الأحكام علي المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير 1968). وفي سبتمبر 1970 صدر القانون الجديد لنقابة الصحفيين مشتملاً علي مجموعة من الضمانات المهنية للصحفيين غير أنه أغفل النص الخاص باعتبار نقل الصحفي إلي عمل غير صحفي فصلاً تعسفياً. ويلاحظ هنا أن هزيمة يونيو 1967 قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسي بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء في المؤسسة العسكرية أي الجيش أو المؤسسة الحزبية (الاتحاد الاشتراكي) وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية علي رفع قبضتها المهيمنة علي الصحافة خوفاً من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت أثنائها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة في المجتمع المصري.

وبرحيل عبد الناصر عام 1970 ومجيئ السادات بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر تختلف اختلافاً نوعياً عن المرحلة الناصرية. إذ شهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية تختلف جذرياً عن مثيلاتها في الحقبة الناصرية. وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية في الخريطة الصحفية تمثلت في ظهور مجموعة جديدة من الصحف التي صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون 40 لعام 1977 الذي أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وأفكاره دون الحاجة إلي الحصول علي ترخيص ويلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية للقيادة السياسية

خلال الحقبة الساداتية والتي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي والصلح مع إسرائيل كان لها وقعها المباشر في المجال الإعلامي وخصوصاً الصحافة.

فقد شهدت هذه الحقبة صدور عدة قرارات تجسد التغييرات التي طرأت علي علاقة السلطة السياسية بالصحافة المصرية لعل أبرزها قرار إلغاء الرقابة علي الصحف الذي صدر في فبراير 1974 ولكن لم يمض أقل من شهر حتي بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذي منحته للصحف. ولم يكف السادات عن توجيه اللوم والتهديد للصحافة والصحفيين مثل نقل الصحفيين والتهديد بتحويل النقابة إلي نادي وتصاعدت التهديدات حتي بلغت مداها في مارس 1976. وقد واجه السادات هذه الأزمة بإصدار قرارين كان لهما تأثيرهما الحاسم علي مسيرة الصحافة المصرية أولهما القرار الذي صدر في مارس 1975 بإنشاء المجلس الأعلي للصحافة وميثاق الشرف الصحفي الصادر في يوليو في نفس العام. والواقع أن هذين القرارين ليسا سوي قيود تنظيمية قانونية لجأت إليها السلطة السياسية لضمان عدم خروج الصحافة عن قواعد الالتزام السياسي والأيديولوجي للسلطة السياسية. وقد عززت السلطة هذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج إيجابية لصالح النظام السياسي دون ضجيج إعلامي ويتضح ذلك من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية مثل طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب عام 1974 وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلي مجلة الشباب (مارس 1977) علاوة علي اقصاء السلطة لرؤساء تحرير ومجالس إدارات المصور وروزاليوسف واستبدالهم بآخرين ملتزمين بالخط الايديولوجي والسياسي للسلطة.

وقد تم ذلك في إطار الصيغة التعددية ولكنه كشف عن تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها. إذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها علي أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسي. هذا وقد عمدت السلطة السياسية في السبعينات إلي إحكام سيطرتها علي الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين تحت مسميات مختلفة بداية من عام 1972 حتي 1981 وأبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية (1972) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (1978) ثم قانون حماية القيم من العيب (1980) وقد نصت

هذه القوانين علي مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تـأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء أي شملت كل من الصحافة والجامعات.

وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم 148 لعام 1980 هو خاتمة هذه القوانين إذ أسند إلي مجلس الشوري مسئولية التعبير عما اسماه السيادة الشعبية في مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية. وعززت السلطة السياسية هذه التشريعات بموقفها المعادي للصحف الحزبية والذي تمثل في المصادرات والملاحقات لكل من صحيفة الأهالي لسان حزب التجمع التقدمي الوحدوي وصحيفة الشعب لسان حال حزب العمل. وقد بلغت الأزمة بين نظام السادات والصحافة ذروتها في سبتمبر 1981 وكانت جزءاً من الأزمة الشاملة لهذا النظام وصدامه مع كافة القوي الديمقراطية والوطنية والتي تمثلت في اعتقال عدد كبير من الصحفيين وأساتذة الجامعات ضمن سائر الفئات من المثقفين وقوي المعارضة وانتهت باغتيال السادات.

وإذا كانت الحقبة الناصرية قد انفردت بتأسيس منظومة الصحف القومية ذات التوجه الحكومي وأضيف إليها خلال حقبة السادات منظومة الصحف الحزبية فإن حقبة مبارك تميزت بظهور المنظومة الثالثة في الصحافة المصرية وهي الصحف الخاصة التي أسهمت في اتساع نطاق التعددية والتنوع والتعبير عن بروز فئة اجتماعية- اقتصادية جديدة في الساحة المصرية هي فئة رجال الأعمال والمستثمرين كما اتاحت الفرصة للكشف عن القضايا والهموم المسكوت عنها في المجتمع المصري حيث تصدت هذه الصحف من خلال حملاتها الصحفية لبعض رموز الفساد في مؤسسات الدولة ووصلت بهم إلي قاعات المحاكم. وتمثل منظومة الصحف الخاصة احدي الثمار الإيجابية للتعديلات التي نص عليها قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لعام 1996 حيث أتاح إمكانية إصدار صحف مملوكة لهيئات غير حكومية من خلال الشركات المساهمة والتي تعتمد في تمويلها علي التوزيع والإعلان. وقد جسدت التجربة الواقعية للصحف الخاصة طبيعة المرحلة الراهنة في المجتمع المصري بكل تناقضاتها الفكرية ورموزها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية حيث سيطرت قيم السوق التي تعتبر المادة الصحفية سلعة والقارئ زبون وأستبعدت القيم المهنية التي تسعي لتلبية الاحتياجات الاتصالية والمعرفية لدي الجمهور وهنا يجدر الإشارة إلي التمييز بين تجربة الصحف الخاصة الراهنة وبين الصحف الأهلية التي شهدتها الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل قبل ثورة يوليو فقد ركزت معظم الصحف الخاصة الحالية علي النظر إلي الصحيفة كمشروع استثماري يتم في الإطار الاستهلاكي وليس كمشروع تنويري يسعي إلي تطوير

المجتمع وتنوير الرأي العام. ولا ينفي ذلك وجود بعض الاستثناءات التي تتمثل في ظهور صحف خاصة تتميز بالالتزام الوطني ومراعاة الحفاظ علي الأصوليات المهنية والأخلاقية للصحافة. وقد كان لهذا التوجه الذي يهدف إلي الربح من جانب الصحف الخاصة تأثيراته السلبية علي المضامين والمنتج الصحفي للعديد من هذه الصحف. إذ تركز اهتمامها علي الأخبار المثيرة والموضوعات الهامشية علي حساب الأخبار الجادة والقضايا الاجتماعية والثقافية مما أسفر عن خلق بيئة مواتيه لظهور بعض نماذج الصحافة الصفراء التي توسعت في نشر الجرائم الجنسية والتشهير بالشخصيات العامة واستخدام العناوين المضللة والمثيرة.

وقد ساعد علي تفشي هذه الظاهرة غياب الوعي القانوني والمهني لدي أصحاب هذه الصحف فضلاً عن عدم وجود آليات رادعة لتفعيل ميثاق الشرف الصحفي لدي نقابة الصحفيين والمجلس الأعلي للصحافة.

وتواجه الصحف الخاصة العديد من المعوقات والمشكلات التي يعزي بعضها إلي القيود التشريعية والأمنية ولكن يعزي معظمها إلي تأثير ملاكها من المستثمرين ورجال الأعمال وتوجهاتهم السياسية والفكرية علاوة علي تأثير المعلنين والمصالح الأجنبية الأمر الذي يؤثر سلباً علي المسئولية الاجتماعية والمهنية والأخلاقية لهذه الصحف. كذلك تعاني الصحف الخاصة من غياب الهياكل التنظيمية والإدارية القادرة علي إدارة المشروع الصحفي بكفاءة والتزام مهني. ويلاحظ أن هذه السلبيات التي صاحبت بداية ظهور منظومة الصحف الخاصة لم تحل دون ظهور بعض الصحف الخاصة ذات التوجه الاجتماعي والثقافي والمهني الجاد ولذلك اكتسبت الاحترام والمصداقية لدي جمهور القراء مثل (الكتب وجهات نظر) والمصري اليوم والبديل والدستور والأسبوع.

هذا وتوجد علي هامش الإطار الكلي للصحف المؤثرة في الرأي العام المصري مجموعات أخري من الصحف التي تفتقر إلي التأثير بسبب افتقارها إلي المقومات الاقتصادية والمهنية وابرزها الصحف الإقليمية التي تعاني من مشكلات عديدة تتمثل في تبعيتها للسلطات المحلية وضعف كوادرها البشرية واعتمادها علي الإعلانات علاوة علي ضعف توزيعها. الأمر الذي أدي إلي حرمان قطاعات كبيرة من أهالي الأقاليم والريف المصري من وجود منابر صحفية تعبر عن همومهم وطموحاتهم وتلبي احتياجاتهم الاتصالية

ويضاف إلي مجموعة الصحف الإقليمية تلك الصحف الصادرة بتراخيص أجنبية والتي تخضع في تنظيم عملها لقانون المطبوعات الصادر من وزارة الإعلام وليس للمجلس الأعلي للصحافة الذي يمنح التراخيص للصحف المصرية.

وهنا تبرز ازدواجية القوانين التي تخضع لها الصحافة المصرية عموماً وكلاهما يمنح السلطة الإدارية حق إصدار أو منع أو إيقاف التراخيص سواء ما يتعلق بالإصدار أو الطبع أو التوزيع.

وإذا كانت ازدواجية القوانين المنظمة للعمل الصحفي في مصر تعبر عن احدي التحديات المحورية التي تواجه الصحافة المصرية إلا أنها ليست المشكلة الوحيدة بل هناك العديد من المشكلات والتحديات المهنية والأخلاقية يتمثل أبرزها في الانتهاكات العديدة التي ترتكبها الصحف المصرية بمختلف توجهاتها في مجال السياسة التحريرية خصوصاً ما يتعلق بالخلط بين الإعلان والمادة التحريرية أو الخلط بين الرأي والخبر. ويمكن التغلب عن هذه المشكلة جزئياً بإعداد دورات تدريبية متخصصة ومتواصلة للصحفيين تشارك في تنظيمها نقابة الصحفيين والمجلس الأعلي للصحافة والمؤسسات الصحفية.

ولكن اختراق المعلنين للصحافة المصرية وفرض سطوتهم علي الأداء المهني يرتبط بمشكلة أخري تتمثل في الظروف الاقتصادية للصحفيين وانعدام العدالة داخل المهنة الواحدة. إذ تتفاوت الأجور والمرتبات بين الصحفيين بإختلاف المؤسسات الصحفية مما خلق فجوة طبقية بين الصحفيين باختلاف المؤسسات الصحفية حيث يتمتع الصحفيون المنتمون للصحف القومية بمرتبات أعلي من زملائهم المنتمين للصحف الحزبية والخاصة فضلاً عن غياب الحماية النقابية والاقتصادية والقانونية لمئات الصحفيين الذين يعملون تحت التدريب في مختلف الصحف القومية والحزبية والخاصة.

ويسبق كل هذه المشكلات التحدي الأكبر المتعلق بالانتهاكات السلطوية التي تمارس ضد حرية الصحافة المصرية والتي شهدت حلقات متواصلة من المعارك والصراع بين الصحفيين والسلطة السياسية كان أكثرها تأثيراً المعركة التي خاضها الصحفيون من مختلف الأجيال تحت لواء نقابتهم عام 1995 لإلغاء القانون رقم 93 الذي حوي كثير من القيود التي استهدفت إهدار حرية الصحافة والصحفيين ومحاصرة حقوقهم في الحصول علي المعلومات وحرية تداولها. وقد كللت هذه المعركة بالنجاح إذ أجبرت الحكومة علي إلغاء

القانون وإصدار قانون جديد تحت رقم 96 لعام 1996 ولكن ظل البند الخاص بحبس الصحفيين قائماً مما جعل المعارك مستمرة بين الصحفيين والسلطة السياسية. ورغم أن الرئيس مبارك قد أدلي بوعد تاريخي خاص بإلغاء النص المتعلق بحبس الصحفيين وذلك خلال المؤتمر الرابع للصحفيين عام 2004 إلا أن هذا الوعد لم يتحقق. بل أضيفت فقرة جديدة إلي التعديلات التي أقرتها الحكومة علي قانون العقوبات خلال عام 2006 والتي تتعلق بالغاء عقوبة الحبس في العديد من الجرائم مع رفع قيمة الغرامة وتقضي هذه الفقرة بحبس الصحفي لو طعن في الذمة المالية لأحد المسئولين أو الموظفين العموميين. وقد اعترضت نقابة الصحفيين علي هذه الفقرة مستندة إلي أن غالبية قضايا القذف والسب والإهانة التي حوكم بسببها الصحفيون وصدرت ضدهم أحكام بالحبس ارتبطت بقضايا تتعلق بالذمة المالية. ويؤكد هذا الموقف اصرار الحكومة علي ترسيخ مبدأ الحبس للصحفيين الذين يمارسون دورهم في فضح ركائز الفساد في المجتمع المصري.

والواقع أن عقوبة الحبس تحاصر الصحفيين في العديد من النصوص القانونية التي حرصت علي حماية جميع أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية من كافة أشكال النقد التي يمكن أن توجه إليها من الصحفيين. وتشير التقارير العربية والدولية المهنية المهتمة برصد أوضاع وتطورات حرية الصحافة في العالم العربي إلي أن الصحفيين المصريين قد واجهوا الأحكام بالسجن والغرامات والضرب والتحرش وهتك العرض والإيذاء البدني ومنع النشر والتهديد والتوقيف مما جعل المشهد الصحفي في مصر يعاني من حالة حصار محكمة في ظل التعددية السياسية والصحفية والاقتصاد الحر والسماوات المفتوحة.

في ضوء المقارنة بين مسيرة كل من الصحافة والجامعات في ظل ثورة يوليو لوحظ أن كل منهما قد عاصر عدة تطورات استراتيجية تتشابه في كثير من الجوانب لعل أبرزها يتمثل في المحاولات المستمرة من جانب السلطة السياسية لإحكام سيطرتها الكاملة علي مسيرة كل من الجامعات والصحافة وأدائهما المهني ودورهما الثقافي والتنويري وتأثيرهما المجتمعي.

وإذا كانت السلطة السياسية قد نجحت إلي حد كبير في استقطاب معظم القيادات الصحفية والجامعية وتوظيفها لخدمة وتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحاكم. إلا أن رد فعل الصحافة والصحفيين قد اختلف عن موقف الجامعات وأساتذتها والذي إتسم بالطاعة والاستسلام.

ورغم أن فلسفة الحكم التي ترجمت إلي سياسات وإجراءات تنظيمية وقيود تـشريعية لم تتغـير تجـاه الجامعات والصحافة خلال الحقب الثلاثة (عبد النـاصر – الـسادات – مبـارك) إلا أن كـل حقبـة مـن تلـك الحقب قد شهدت ممارسات متباينة إذ شهدت الحقبة الناصرية تأسـيس الاطـار الاسـتراتيجي العـام الـذي استمر خلال حقبتي السادات ومبارك رغم اختلاف توجهاتهم السياسية والاقتصادية والمجتمعية الأمر الذي أفرز سمات خاصة تتميز بها كل حقبة عن الأخـري وانعكـست بالتـالي عـلي كـل مـن الخريطـة الجامعيـة والصحفية.

ففي ظل الحقبة الناصرية تميـزت الخريطـة الـصحفية بالطـابع الأحـادي الـسلطوي الـذي تمثـل في وجـود منظومة الصحف القومية فقط وكان يقابلها منظومة الجامعات الحكومية (القاهرة – عين شمس – الاسكندرية – أسيوط) وقد كان ذلك متسقاً مع توجهات النظام السياسي السائد خلال الحكم الناصري. هذا فـيما اختلفـت الأوضاع خلال حقبة السادات حيث تواكب ظهور الجامعـات الاقليميـة مـع ظهـور التعدديـة الحزبيـة في ظـل الانفتاح والاقتصاد الحر كما تواكب إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبيـة مـع نـشوء منظومـة الـصحف الخاصـة خلال حقبة مبارك وفي ظل تصاعد نفوذ رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية.

فقد انفردت الحقبة الناصرية بوجود الصحف القومية والجامعات الحكوميـة وأضـيف إليهـا منظومـة الصحف الحزبية والجامعات الإقليمية خـلال حقبـة الـسادات ثـم ظهـرت الـصحف الخاصـة متزامنـة مـع الجامعات الخاصة والأجنبية خلال حقبة مبارك.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن الحقبة الناصرية قد شهدت تأسيس علاقة السلطة السياسية بكـل مـن الصحافة والجامعات إذا وضعت الأطر التنظيمية والقيود التشريعة والقانونية التـي جعلـت كـل مـن الـصحافة والجامعات جزءاً لا يتجزأ من السلطة التنفيذية وأداة رئيسية لدعم النظام السياسي وقد انبثق ذلك من التوجـه الايديولوجي للسلطة الذي غلب عليه الطابع السلطوي ذي الطبيعة الاشتراكية. وعندما تغير هذا التوجه بمجيئ السادات بعد رحيل عبد الناصر عام 1970 اعتمد النظام السياسي علي الأطر التنظيمية والقانونيـة التـي أرسـاها عبد الناصر لتقنين علاقة الصحافة والجامعات بالسلطة السياسية حيث استمرت الصحف القومية التي انفـردت بالتعبير عن النظام وتبرير مواقفه وسياساته خلال كل من الحقبة الناصرية والـساداتية وأضـاف إليهـا الـسادات منظومة جديدة تمثلت في الصحف الحزبية تواكباً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة التحول مـن الاقتـصاد الموجه إلي الاقتصاد الحر ولكن جوهر العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة ظل محتفظاً بالطـابع الـسلطوي المهيمن من جانب السلطة.

أما فترة حسني مبارك الذي جاء بعد اغتيال السادات فقد شهدت ظهور منظومة جديدة للصحف تمثلت في الصحف الخاصة تعبيراً عن بروز فئة رجال الأعمال والمستثمرين الذين سيطروا بأموالهم ونفوذهم علي الواقع السياسي والاقتصادي في مصر وقد استلزم ذلك إنشاء منابر إعلامية تعبر عن مصالح وقيم أباطرة الاقتصاد الحر من الرأسماليين الجدد والمستثمرين ولذلك أضيفت منظومة الصحف الخاصة إلي المنظومتين السابقتين وأعني بهما الصحف القومية المعبرة عن السلطة التنفيذية بتياراتها وقيمها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية والتي أرسي أسسها عبد الناصر عام 1961 ثم الصحف الحزبية التي سمح بها نظام السادات في إطار التحول إلي اقتصاد السوق وتبني صيغة التعددية الحزبية.

وقد شهدت ثورة يوليو بمراحلها الثلاث (عبد الناصر – السادات – مبارك) العديد من الأزمات والمعارك بين السلطة والصحافة خصوصاً خلال الحقبة الساداتية وأثناء فترة مبارك حيث برز بقوة التناقض بين نصوص الدستور الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وبين القوانين والتشريعات التي أصدرتها السلطة السياسية لتحجيم دور الصحافة وقصر وظائفها علي الولاء للسلطة السياسية وتأييد سياساتها وتبرير مواقفها. وقد خاض الصحفيون المصريون من خلال نقابتهم عدة معارك في مواجهة مواقف السادات المعادية لحرية الصحافة والصحفيين ولحماية نقابتهم من تهديد السادات بتحويلها إلي نادي.

واستأنفوا نضالهم النقابي والمهني خلال حقبة مبارك عام 1995 لإسقاط قانون 93 المعادي لحرية وحقوق الصحفيين المهنية والسياسية. وقد نجحوا في إسقاط هذا القانون الجائر واضطرت السلطة إلي إصدار قانون 96 لعام 1996 الذي حوي كثير من الإيجابيات إلا أنه لم يلغ عقوبة الحبس للصحفيين.

هذا فيما لم تشهد الأوساط الجامعية نضالاً مماثلاً من جانب أساتذة الجامعات لحماية حقوقهم المهنية والأكاديمية بعد نجاح السلطة السياسية في تحويل الجامعات إلي مراكز للتخديم علي السلطة السياسية علي حساب دور الجامعات ووظيفتها الأساسية في إنتاج المعرفة العلمية وتوظيفها للنهوض بالمجتمع. إذ اقتصر دورها علي إعداد الكوادر المتخصصة (التكنوقراط) عقب تقليص دورها بعد حركة التطهير التي قامت بها قيادة ثورة يوليو ضد أساتذة الجامعات عام 1954 كما نجحت السلطة في تحجيم الحركة الطلابية وترويضها من خلال إلغاء لائحة 1976 وإصدار لائحة 1979 التي تنص علي حرمان الطلاب من ممارسة العمل السياسي وأصبحت الجامعات امتداداً للمدارس الثانوية هدفها

الأساسي ينحصر في التدريس التلقيني الأمر الذي أدي إلي انحسار البحث العلمي والابداع في مجالات المعرفة العلمية المتنوعة ومما ترتب عليه تقليص الدور الاجتماعي والثقافي للجامعات سواء بالعمل علي تبسيط العلوم ونشر التفكير والثقافة العلمية في المجتمع أو المشاركة في النهوض بقضايا البيئة وحل مشكلاتها وابتكار الحلول العلمية الملائمة لها. وقد تراجع الدور المجتمعي للجامعات خلال حقبة مبارك التي شهدت تراجع دور الدولة وتصاعد نفوذ رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية وما صاحبه من سيطرة قيم السوق وانتشار التعليم الخاص المحلي والأجنبي) والالغاء الفعلي لمجانية التعليم.

واستخلاصاً لكل ما سبق يمكن القول أن الصيغة التي بلورتها وحددت أبعادها القيادة الناصرية للعلاقة بين النظام السياسي والصحافة هي المسئولة إلي حد كبير عن تحول الصحافة والصحفيين إلي أدوات تنفيذية في أيدي النظام السياسي يقومون بتعبئة الرأي العام لمساندة مواقف الحكومة السلبية والإيجابية ازاء القضايا الجوهرية التي يواجهها الشعب المصري محلياً وعربياً دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كقادة للرأي وصناع أمناء للوعي الوطني والاجتماعي. كذلك أدت السياسة التي انتهجتها ثورة يوليو إزاء الجامعات إلي تحويل أساتذة الجامعات إلي موظفين أكاديميين ينحصر دورهم في التدريس التلقيني للطلاب وإنتاج المعرفة العلمية في إطار التخصص التقني الدقيق مما ييسر استقطابهم للعمل في دوائر السلطة التنفيذية كخبراء ووزراء تكنوقراط.

ويعزي ذلك في الأساس إلي عدة عوامل وأسباب أولها وأبرزها: طبيعة السلطة الحاكمة سواء من حيث تكوينها الاجتماعي والطبقي أو وعيها السياسي والثقافي. وقد لوحظ أن القيادة السياسية لثورة يوليو تنتمي في أغلبها إلي الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطي المعروفة بولاءاتها المزدوجة وتطلعاتها الاجتماعية. علاوة علي انتماء هذه القيادات إلي المؤسسة العسكرية والمعروف أن العسكر أو الضباط يشكلون شريحة نوعية خاصة تتميز بالانضباط والصرامة ومعاداة الثقافة ورغم انتمائهم إلي الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطي إلا أنهم لا يملكون الوعي الاجتماعي والطبقي فضلاً عن أن أغلبهم غير مسيس وذلك بحكم تربيتهم العسكرية وطبيعة الأعباء والمسئوليات العسكرية التي يلتزمون بها ولذلك فهم ينتمون إلي مهنتهم بصورة أعمق وأكثر التزاماً من سائر المثقفين والمهنيين وقد انعكس ذلك بالسلب علي ممارساتهم السياسية ومواقفهم من الصحافة والجامعات.

أما السبب الثاني للعلاقة – الأزمة بين القيادة السياسية لثورة يوليو وكل من الصحافة والجامعات فهـو يرجع إلي الممارسات السلطوية العنيفة التي لجأت إليها هذه القيادة ضد المؤسستين المنـوط بهـما تـشكيل العقل والضمير والرأي العام وقادة الرأي لدي الشعب المصري. وقد أتخذت هذه الممارسات أشكالاً متباينـة تراوحت بين الإجراءات اللاديموقراطية المباشرة والتي تتنافي تماماً مع التراث المهنـي والثقـافي والعمـلي لكـل من الصحافة والجامعـات وبـين القيـود والتـشريعات القانونيـة التـي سـاهم في إعـدادها أسـاتذة القـانون بالجامعات المصرية والتي تتناقض مع نصوص الدسـاتير وذلـك سـعياً لترسـيخ ودعـم النظـام الحـاكم عـلي حساب المسئوليات والأخلاقيات المهنية والعلمية لكل من الصحافة والجامعات.

ويرجع السبب الثالث لهذه العلاقة الأزمة بين السلطة السياسية والصحافة والجامعات إلي ازدياد نفوذ المؤسسة الأمنية داخل الجامعات وفي الأوساط الصحفية والإعلامية وقد بدأ هذا النفوذ في الجامعـات منـذ تأسيس الحرس الجامعي عام 1955 وكان الهدف المعلـن لهـذا الوجـود الأمنـي حمايـة المنـشآت الجامعيـة وفض الاشتباكات التي قد تحدث بـين الطـلاب أو المـوظفين داخـل الجامعـات. ولكـن سرعـان مـا كـشفت الأحداث عن الـدور الحقيقـي للأمـن والـذي يكمـن في إعـداد التقـارير والتحريـات الأمنيـة عـن الأسـاتذة والطلاب لاستبعاد المعارضين من الأساتذة مـن الترشـيح للوظـائف القياديـة في الجامعـات وتجنيـد الطـلاب للعمل في صفوف الأمن ضد زملائهم وأساتذتهم. وأتسع نطاق المهام المكلـف بهـا الأمـن داخـل الجامعـات خلال الحقبة الساداتية إذ لعب الأمن دوراً بارزاً في القضاء علي العناصر اليـسارية والناصريـة مـن الطـلاب لصالح الجماعات الإسلامية وتزايد نفوذ الأمن خلال الحقبة الراهنة (حقبة مبارك) حتي أصبح مسئولاً ليس فقط عن تحجيم وتلجيم الحركة الطلابية بل عن تعيين الكوادر الأكاديمية بدءاً من وظيفة معيد وصولاً إلي وظائف العمداء ورؤساء الجامعات ونوابهم.

وإذا كان للأمن وجود علني ونفوذ محسوس داخل الجامعـات إلا أنـه لم يتخـذ هـذه الـصورة العلنيـة داخل المؤسسات الصحفية ولكن كشفت الأحداث والأزمات أن المؤسسة الأمنية قد أخترقت كافة الأنـشطة والمستويات الإعلامية والصحفية وبدي ذلك واضحاً في اختيار القيادات الصحفية في الصحف القومية سـواء رؤساء التحرير أو رؤساء مجالس الإدارات كما انعكس ذلك علي الكتابات والمواقف الصحفية تجاه القـضايا الاجتماعية والسياسية وأصبح للأمن ركائز راسخة ومعروفة في جميع المؤسسات الصحفية خصوصاً الصحف القومية.

المحور الرابع: الجامعات المصرية – التحديات الراهنة والمشكلات الذاتية

في ضوء استعراضنا للتأثيرات الايجابيـة والـسلبية لممارسـات القيـادة الـسياسية لثـورة يوليـو منـذ عبـد الناصر ومروراً بالسادات ووصولاً لفترة مبـارك الراهنـة تـبرز أمامنـا مجموعـة مـن التحـديات التـي تواجـه الجامعات المصرية نوجزها علي النحو التالي:

1- استقلال الجامعات.

2- الحريات الأكاديمية.

3- مجانية التعليم الجامعي.

4- أزمة البحث العلمي في الجامعات.

5- الحركة الطلابية.

أولاً: استقلال الجامعات

ان ما يبدو وكأنه مسألة بديهية وشرط أساسي لبناء منظومة علمية منتجة ونعني به احـترام اسـتقلالية الجامعات وحرياتها الأكاديمية، يشكل في الواقع تحدياً كبيراً يواجه الجامعات المصرية. فإذا كان من المتوقع عدم تخلي النخب الحاكمة عن سيطرتها القوية علي مؤسسات التعليم الجامعي التي تشكل الخزان الأكبر لقوي الحركة الاجتماعية والفكرية في مجتمعنا ومصدر الديناميكية السياسية فإن السبب الرئيسي للسيطرة الحكومية علي الجامعات يرجع إلي كونها الممول الأول لمنظومة التعليم الجامعي ولذلك فهـي تـستطيع أن تتحكم من خلال هذا التمويل بصورة مباشرة في كافة الشئون الجامعية.

ويـشار في هـذا الـصدد إلي أن الجامعـات المـصرية ظلـت تحـتفظ باسـتقلالها الـذاتي حتـي أزمـة مـارس 1954 حيـث أنهـت حكومـة الثـورة اسـتقلال الجامعـة بادئـة بحملـة التطهـير ثـم بتغيـير قـانون الجامعـات في 1958 ونـسقت بـذلك كـل جوانـب الاسـتقلال الجـامعي. منـذ ذلـك الحـين أصـبحت الجامعـــات المـــصرية تابعـــة للـــسيطرة الـــسياسية وملحقـــه بهـــا وقـــد كـــان لكـــل جامعـــة

قبل ثورة يوليو قانون مستقل بها ينظم شئونها الإدارية والأكاديمية كما توافرت لها قوانين مستقلة أخري تنظم شروط توظيف أعضاء هيئات التدريس وما يرتبط بها من قضايا وكان يقوم بالعملية التنسيقية بين هذه الجامعات (القاهرة – عين شمس – الاسكندرية) المجلس الاستشاري للجامعات الذي أنشئ بالقانون رقم 496 لعام 1950 بيد أن استقلال الجامعات أخذ يتناقص مع القوانين اللاحقة التي أحكمت رباط المركزية بدعوي التنسيق. ففي عام 1954 صدر قانون موحد رقم 508 لإعادة تنظيم الجامعات المصرية وتبع ذلك حل المجلس الاستشاري للجامعات وإنشاء المجلس الأعلي للجامعات وفي عام 1958 صدر قانون رقم 184 بشأن تنظيم الجامعات ونص علي أن وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلي للجامعات بحكم منصبه وفي عام 1961 أنشئت وزارة التعليم العالي وبعدها بعامين عُدل قانون تنظيم الجامعات بحيث أصبح وزير التعليم العالي هو الرئيس الأعلي للجامعات ومنذ ذلك الوقت برزت إشكالية استقلال الجامعة ودورها في تطوير المجتمع من ناحية وبين كونها أداة لضمان السيطرة الفكرية والسياسية علي الجامعة أساتذة وطلاباً وتوظيفها لخدمة أهداف النظام الحاكم. وقد تفاقمت هذه الإشكالية منذ السبعينيات من القرن العشرين بتزايد سلطة المؤسسة الأمنية داخل الجامعات.

وخلاصة القول أن الاستقلال الفعلي للجامعات المصرية لم يتحقق بعد رغم أهميته القصوي. ويمكن الاستشهاد هنا بالتصريح الذي أدلي به د. علي السلمي أحد نواب رئيس جامعة القاهرة في ديسمبر 1983 أثناء الاحتفال بمرور 75 عاماً علي إنشاء جامعة القاهرة من أن (قانوناً ثورياً للجامعات يمكنه أن ينتشلها من واقعها إذا اقتحم المشكلة الرئيسية وهي تأكيد الاستقلال الحقيقي الفعلي للجامعة مالياً وإدارياً وعلمياً).

ويقودنا الوضع الراهن لقضية استقلال الجامعات إلي طرح بعض التساؤلات التي تدور حول كيفية تحقيق التوازن بين مبدأ الإدارة المستقلة للجامعة مع اعتمادها علي التمويل الحكومي الذي يصل إلي 75% من مجمل الميزانية، وما هي الحقوق التي تترتب علي هذا التمويل؟ هل من ضمنها حق الحكومة والمؤسسة الأمنية الإشراف المباشر علي إدارة الجامعة؟ أو حق الحكومة في تحديد التوجهات التعليمية والبحثية لأقسام وكليات الجامعة؟ وهل يحق لوزير التعليم العالي أن يصدر توجيهاته للجامعات حتي بشأن قرارات مجالسها؟ وهل يكفي أن نستبعد التدخل الحكومي والأمني كي تصبح الجامعات مستقلة تماماً؟ وكيف

تدار مثل هذه المؤسسات الأكاديمية الضخمة من داخلها؟ هذا هو التحدي الحقيقي الذي يكمن في إشكالية تحقيق الاستقلال الجامعي.

وهنا قد يحق لنا أن نستلهم الخبرة التاريخية الخاصة بالتعليم الجامعي في مصر بالرجوع إلي أول قانون لتنظيم الجامعة المصرية الذي صدر عام 1927 وعدل في عامي 1933 و1935 وينص علي أن الجامعة (تدير أموالها بنفسها) ويقوم علي إدارتها مدير الجامعة (يدير الجامعة ويمثلها أمام الجهات الأخري) ومجلس إدارة الجامعة (يختص بالجوانب المالية والانشائية) ومجلس الجامعة (يختص بالجوانب العلمية والإدارية). ويلاحظ أن ذلك القانون قد راعي التوازن في المسئولية بين المعينيين من قبل السلطة السياسية والمنتخبين فبينما يعين مدير الجامعة بمرسوم فإن وكيل الجامعة كان ينتخب من مجلسها الذي يتكون في أغلبه من أعضاء منتخبين من مجالس الكليات.

ثانياً: الحريات الأكاديمية في الجامعات:

حرص المشرع المصري علي تحديد اختصاص الجامعات تحديداً جامعاً إذ قررت المادة الأولي من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لعام 1972 أنها:(تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي من الإسهام في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخري والهيئات العلمية العربية والأجنبية).

ولاشك أن المشرع كان يؤكد من خلال هذه الصيغة علي الرسالة الفكرية والعلمية السامية للجامعات وإنها لا تستطيع القيام بدورها علي الوجه الأكمل إذا حاصرتها قيود التبعية لسلطة دينية أو سياسية أو تنفيذية من خارجها. هذا وقد ظهرت بدايات الدعوة للحرية الأكاديمية في القرن 12 في أوربا لمقاومة سلطات الحكومة والكنيسة واشتدت الدعوة في أواخر القرن 18 وكانت البداية في الجامعات الألمانية ثم انتشرت الدعوة في الجامعات الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر وما لبث أن أصبحت جزءاً من أفكار فلسفة الحرية وإنتشرت بصورة واسعة في الجامعات الأوربية والأمريكية.

ولمصطلح الحرية الأكاديمية معاني وتطبيقات مختلفة ويدور الخلاف دائماً حول مدي احترام وقبول حدود هذه الحرية ورغم ذلك هناك اتفاق واضح علي مبادئ الحرية الأكاديمية وإن كان الاختلاف في كم ونوع الحقوق التي تمنحها تلك الحرية لأعضاء المجتمع الأكاديمي فهناك ثلاث مستويات لهذه الحرية تتعلق أولها بحقوق أساتذة الجامعات في ممارسة أدوارهم التعليمية والبحثية دون تدخل من الحكومة أو أية سلطة إدارية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية أو أي هيئة أخري خارج الجامعة، والمستوي الثاني للحرية الأكاديمية يتعلق بحق الطلاب في حرية التفكير والتعبير والمناقشة وحق التعليم والتعلم والنقد والإبداع وحق الاختلاف مع أساتذتهم وحق اختيار ممثليهم في الاتحادات الطلابية وذلك في إطار ديموقراطي لا يلغي محاسبتهم وتقييمهم من خلال الامتحانات. أما المستوي الثالث للحرية الأكاديمية فهو يتعلق بالمؤسسة الجامعية ذاتها إذ يكفل لها الحرية في إدارة شئونها التعليمية والبحثية والمالية والإدارية وحق تقييم الجهد العلمي والأداء المهني للأساتذة بناء علي منظومة متكاملة من المعايير الأخلاقية والمهنية وليس بناء علي المعتقدات الشخصية أو الاتجاهات السياسية أو الانتماء الديني.

ويجمع العديد من الباحثين والمؤرخين علي أن المجتمع المصري سياسياً ودينياً واجتماعياً كان في حاجة ملحة لوجود الجامعة تطلعاً للنهوض والرقي الفكري والاستنارة وسعياً للتحرر من سطوة الاحتلال البريطاني ولكن حوصرت هذه الجامعة منذ ميلادها الحكومي عام 1925 بالضغوط السياسية والدينية التي حالت دون قيامها بالدور التنويري والنهضوي المفترض. إذ قوبلت كل محاولة للاقتراب من الحدود الفكرية الحداثية بمنتهي الحزم والقسوة وابرز مثال علي ذلك أزمة طه حسين وكتابة (في الشعر الجاهلي) والشيخ أمين الخولي ومحمد خلف الله أحمد ثم أزمة نصر حامد أبو زيد. فقد جسدت هذه الأزمات الفكرية المتلاحقة غياب الحرية الأكاديمية داخل الجامعة المصرية. كما تجلي من قبل البعد السياسي لهذه الأزمة في إصرار السلطة السياسية علي نقل طه حسين من عمادة كلية الآداب إلي وزارة المعارف بسبب رفضه منح درجة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء آنذاك الأمر الذي ترتب عليه استقالة لطفي السيد من رئاسة الجامعة في 9 مارس 1932 احتجاجاً علي هذا التدخل الجائر من جانب السلطة السياسية في شئون الجامعة والمساس باستقلالها.

هذا وقد تواصلت الضغوط السياسية من جانب حكام ثورة يوليو من أجل تحويـل الجامعـة إلي كيـان تكنوقراطي يدين بالولاء الكامل للسلطة السياسية ويقتصر دورها علي إعداد الكـوادر العلميـة المتخصصة في القانون والطب والزراعة وسائر فروع المعرفة التطبيقية. ورغم أن الحرية الأكاديمية تـشكل جـزءاً أصـيلاً من التراث الفكري والدستوري والقانوني لحقوق الإنسان إلا أنه لا يوجد حتي اليـوم وثيقـة دوليـة للحريـة الأكاديمية مما يـسمح بإدراجهـا تحـت مظلـة القـانون الـدولي ولكـن اهتمـت الكثـير مـن المـنظمات غـير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة بموضوع الحرية الأكاديميـة منـذ أوائـل الثمانينيـات. وقـد أثمـرت هـذه الجهود عدة مواثيق أبرزها الميثاق الأعظم للجامعات الأوربيـة الـصادر عـن مـؤتمر بولونيـا (ايطاليـا) عـام 1988 وإعلان ليما الصادر في نفس العام ثم إعلان كمبالا الصادر عـام 1990 عـن نـدوة الحريـة الأكاديميـة المنعقدة في أوغندا. وفي عام 1993 نظم مركز حقوق الإنسان البولندي مؤتمراً في مدينـة يوزنـان صـدر عنـه إعلان للحريات الأكاديمية.

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية في نهاية حقبة السبعينيات من القرن العشرين وتواكبا مع سـيطرة ثقافة النفط وسعي السلطة السياسية لاستقطاب التيـارات الإسـلامية وتـصفية التيـارات اليـسارية شـهدت هذه الحقبة ظهور الاتجاهات الدينية المتطرفة التي اختزلت جميع القضايا الحيوية للوطن في بعدين هـما الحلال والحرام وقد كان لهذه التيارات انعكاسات سلبية علي المناخ الفكري والأكـاديمي داخـل الجامعـات. وفي نهاية الثمانينات والتسعينيات انفجرت موجات التطرف داخل الجامعات واشـتدت رقابـة الدولـة عـلي الجامعات وأصبح تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مرهوناً بموافقة الأمن. كما ازداد تدخل الأمـن في انتخابات أندية أعضاء هيئات التدريس وتعيين رؤساء الجامعات للعمداء بعد أن كـان اختيـارهم يـتم مـن خلال الانتخابات. ويتجلي التضييق علي الحريـات الجامعيـة في ضرورة الحـصول عـلي موافقـة الأمـن عـلي أسماء المحاضرين الذين يستضيفهم الأساتذة من خارج الجامعة لإجراء لقاءات حوارية مع الطـلاب كـذلك في الغاء التكليف الصادر لبعض المعيدين بسبب اتجاهـاتهم وإنـتماءاتهم الفكريـة والـسياسية. فـضلاً عـن التدخل السافر للأمن في الانتخابات الطلابية.

ولا شـك أن حالـة الخـوف واللامبـالاة التـي تـسود الأوسـاط الجامعيـة والناتجـة عـن اسـتمرار المركزيـــة والحـــصار الأمنـــي والأســـاليب البيروقراطيـــة قـــد ألحقـــت أضراراً بالغـــة بالجامعـــة وأســـاتذتها وطلابهـــا ســـواء مـــن ناحيـــة الاســـتقلال التنظيمـــي أو الحريـــات الأكاديميـــة. وهكـــذا اقتـــصر دور

الجامعة علي إعادة إنتاج الكوادر النمطية المتخصصة دون قدرة علي تجاوز هذا النمط المحافظ ودون السعي الجاد لإشاعة حرية الفكر والتعبير لدي الأساتذة والطلاب. بل تغلب علي مسيرتها وأجوائها إعادة إنتاج العلاقات والصياغات واللوائح اللازمة لتأكيد دور الجامعة في الحفاظ علي القيم والأوضاع السائدة مع اضفاء بعض التغييرات الشكلية أحياناً.

ثالثاً: مجانية التعليم الجامعي:

يعود لمجانية التعليم العام والجامعي فضل لا ينكر في الطفرة التعليمية الهائلة التي شهدها المجتمع المصري خلال الحقب الثلاثة لثورة يوليو. ولولا المجانية لما تعلمت الأغلبية الساحقة من أبناء الريف والطبقات الفقيرة. وإذا كانت مجانية التعليم الجامعي تعود إلي الحقبة الناصرية (عام 1961-1962) غير أن هناك بعض الظواهر السلبية التي طرأت علي المجانية المنصوص عليها دستورياً خلال حقبتي السادات ومبارك ومن أبرز هذه الظواهر الدروس الخصوصية التي انتشرت بصورة وبائية في مختلف مراحل التعليم الرسمي والخاص. ورغم وعود الحكومات المتعاقبة بالقضاء علي هذه الظاهرة الخطيرة إلا أن هذه الوعود لم تتحقق بل تأسست ظاهرة الدروس الخصوصية وأصبحت تشكل شبكات مصالح ذات نفوذ قوي في المجتمع المصري. وقد ساعد علي استمرار وتفشي هذه الظاهرة تدني مرتبات المعلمين وأساتذة الجامعات علاوة علي إعتماد العملية التعليمية علي أسلوب التلقين والحفظ فضلاً عن ضآلة الميزانيات الحكومية المخصصة للتعليم الجامعي. وتتعلق الظاهرة الثانية بنظم التعليم بمصروفات التي استحدثها المجلس الأعلي للجامعات مثل التعليم المفتوح وإنشاء شعب التدريس باللغات الأجنبية ونظام الانتساب الموجه وجميعها تمثل محاولات الدولة للالتفاف حول مجانية التعليم وتصفيتها دون ضجيج وبصورة تدريجية الأمر الذي أسفر عن ظهور فجوة طبقية بين الطلاب الذين يتلقون التعليم الجامعي التقليدي وبين زملائهم طلاب الشعب الأجنبية وكذلك ظهرت بوادر التمايز الاقتصادي بين دخول الأساتذة ودخول زملائهم المشاركين في التعليم المفتوح وبرامج التدريس باللغات الأجنبية.

ويضاف إلي ما سبق ظاهرة ارتفاع أسعار الكتب الجامعية بمعدلات غير مسبوقة ولجوء بعض الأساتذة إلي سياسة إجبار الطلاب علي شراء مؤلفاتهم رغم ارتفاع أسعارها. كذلك تضاعفت مصروفات الدراسات العليا عدة مرات.

كل هذه الظواهر السلبية أدت إلي تفريغ مجانية التعليم من مضمونها وتحول التعليم الجامعي من خدمة تقدم مجاناً إلي طلاب العلم المؤهلين والراغبين إلي سلعة لا يستطيع الإقدام علي شرائها إلا القادرين مالياً. وهنا يجدر الإشارة إلي الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية منذ بداية التسعينيات في رسم وصياغة الخيارات السياسية للتعليم الجامعي والتي استهدفت تخفيض أعداد المقبولين في التعليم العالي وإلغاء المجانية وضرورة تخلي الدولة تماماً عن دورها في تمويل التعليم العالي وان تخصص ما تنفقه علي التعليم العالي لصالح تدعيم التعليم الأساسي والتوسع فيه بادعاء تحقيق المساواة ومراعاة وصول الدعم لمستحقيه. وقد أصدر البنك الدولي عدة تقارير حول ضرورة مراقبة الحكومة للأداء التعليمي ككل وضرورة إخضاع السياسة التعليمية بمستوياتها المختلفة إلي اليد السحرية للسوق أو اللامركزية. وطرح البنك الدولي أيضاً ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل في مرحلة التعليم الجامعي. كما استبعد أي دعم حكومي لنفقات الطلاب غير الدراسية مثل السكن والتغذية والصحة.

رابعاً: أزمة التعليم والبحث العلمي في الجامعات:

إذا كانت العملية التعليمية تمثل الجناح الرئيسي لأدوار ووظائف الجامعة فإن البحث العلمي يمثل جناحها الثاني المكمل وتتجسد مهمات البحث العلمي في مختلف مستويات التنظيم الجامعي حيث يوجد نائب لرئيس الجامعة مختص في مجال البحوث والدراسات العليا وكذلك يوجد وكيل للعميد للبحوث والدراسات العليا علي مستوي الكلية. وقد يكون من الصعوبة رصد وتقييم النشاط البحثي في الجامعات المصرية إلا أن الاستقراء العام يكشف عن تفاوت ملحوظ بين الجامعات سواء في نوع أو كم البحوث التي تجري في مختلف التخصصات العلمية. ومما يجدر ذكره أن البحث العلمي في مصر يعتمد علي التمويل الحكومي حيث تتحمل الدولة (85%) من هذا التمويل. وكان من المتوقع مع تبني سياسة الاقتصاد الحر و خصخصة المشروعات الوطنية أن يتزايد إسهام القطاع الخاص ودور رجال الأعمال والمستثمرين في تمويل

مشروعات البحث العلمي خصوصاً في قطاع التعليم العالي والجامعي ولكن ذلك لم يحدث. علما بأن نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات لا يزيد عن (17%) من مجمل الإنفاق الحكومي علي البحث العلمي في مختلف قطاعات الخدمات والإنتاج.

وتشير الدراسات القليلة التي تناولت قضايا البحث العلمي في مصر إلي تفاقم أزمة البحث العلمي في الجامعات بسبب ضآلة الميزانية المخصصة للبحوث فضلاً عن أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقية الأساتذة غير موجهه لخدمة الأهداف التنموية في المجتمع. إذ أن أغلب الأنشطة البحثية تستهدف تحقيق منافع فردية مثل الحصول علي درجة أكاديمية أو الترقية إلي وظيفة علمية أعلي. كما أن معظم نواب رؤساء الجامعات للبحوث والدراسات العليا يركزون علي الدراسات العليا ولا يمنحون البحوث الاهتمام المفترض ولا يسعون لتشجيع البحوث الجماعية بين الأقسام والكليات المتناظرة مستندين إلي الحجة التقليدية التي تتمثل في ضآلة الميزانيات.

ورغم ضآلة الميزانيات الجامعية المخصصة للبحث العلمي إلا أن الجزء الأكبر منها يذهب للبحوث التطبيقية في كليات الطب والهندسة والزراعة ولا تنال البحوث الأساسية والبحوث الاجتماعية والإنسانية سوي الفتات وإذا حدث ذلك بالفعل فإنه يندر أن تتم المتابعة والتقويم بالكيفية الواجبة.

هذا وقد ترتب علي شيوع أساليب التعليم التلقينية السائدة في الجامعات المصرية انتشار البحوث النمطية التقليدية التي تعيد إنتاج المعرفة ولا تحرص علي تطويرها بالاستفادة من المستجدات العالمية في مجال المعلومات وتكنولوجيا المعرفة ولذلك يجمع العديد من الباحثين المهتمين بالتعليم الجامعي علي إرجاع تدهور مستوي خريجي الجامعات المصرية إلي الخلل الواضح في العملية التعليمية.

فالنجاح في الجامعة أصبح شبه أوتوماتيكي، حيث تضخمت قواعد الرفع والرأفة والنقل للفرقة الأعلي لطلاب راسبين في بعض المقررات، حتي أصبح رفع النتيجة جزءاً من حقوق الطلاب. في المقابل تم إدخال نظام الفصلين الدراسيين مع الاحتفاظ بتنظيم معقد ومكلف للامتحانات يؤدي لأن تنحسر أسابيع الدراسة لحوالي عشرة أسابيع في كل فصل دراسي، مما لا يتيح للطالب الوقت لهضم المقررات والعمل الجاد لينجح بمجهوده هو. كل هذه الإجراءات جاءت "بقرارات

سياسية" أو نتيجة "لقرارات سياسية"، نظام الفصلين الدراسيين: قـرار سـياسي، زيـادة أعـداد المقبـولين عـن القدرة الإستيعابية للكليات: قـرار سـياسي، يـؤدي لتكـدس الطـلاب وصـعوبة الـسماح برسـوبهم حتـي لا يزيـد التكدس. حتي التفاصيل: يصدر رؤساء الجامعات قرارات بقواعد الرفع والنقل حتي لـو خالفـت هـذه القواعـد منطق التخصص، فينقل الطالب الراسب في مواد أساسية لفرقة أعلي مع أن اسـتيعابه لمـواد الفرقـة الأعـلي قـد يكون مستحيلاً دون النجاح في تلك المواد الأساسية. ورؤساء الجامعات (المعينون)، رغم كونهم أساتذة جامعيين، إلا أنهم يتبعون التعليمات السياسية التي تصدر لهم علي حساب منطق العلم والتخصص.

أيضاً يستحيل في النظـام الحـالي تعـديل المنـاهج بـشكل مـستمر، إذ يتطلـب أي تعـديل في اللـوائح الداخليـة للدراسة في الكليات أن يوافق عليها المجلس الأعلي للجامعات ووزير التعليم العالي.

بالمثل تتبع الجامعات طموحات الساسة في البحث العلمي، ويظهر هذا لو تابعنا المشاريع التي تحظي باهتمام إعلامي والمشاريع التي تواجه بهجوم أو تحاط بالصمت. ولعلنا نتذكر الحملة التـي صـاحبت فـوز "أحمد زويل" بجائزة نوبل، ومشاريع إنشاء "جامعة تكنولوجية" تحت رعايته، ثم مـا تمخـضت عنـه هـذه الحملة من تلاسن بين أحمد زويل وأحد المسئولين، كما نتذكر ما مـلأت بـه وسـائل الإعـلام أسـماعنا حـول "ثورة الجينات" و"الهندسة الوراثية"، فماذا أنتجنا من كل ذلك؟ وحملة أخري مازالت مستمرة عن "تصدير البرمجيات"، بينما لا نري دوراً للدولة في رعاية شباب الباحثين في علوم الرياضيات والحاسب وأيضاً البحوث الاجتماعية والتاريخية. والواقع أن تـدخل الاعتبـارات الـسياسية والأمنيـة في تعيـين المعيـدين وفي توظيـف موارد الجامعة في المشاريع البحثية المختلفة علاوة علي انعدام الديمقراطية والـشفافية في الإدارة الجامعيـة قد أدي إلي فقدان الجامعيين لأي سلطة جماعية علي اتخاذ القرارات بـشأن البحـث العلمـي الـذي أصـبح مرهوناً بالعلاقات الشخصية أو بالنوايا الحسنة لبعض المسئولين.

خامساً: الحركة الطلابية في الجامعات

تتميز الحركة الطلابية في الجامعات المصرية بتاريخ وطني مرموق حيث شارك منذ ميلاد الجامعة الأهلية 1908 جموع الطلاب الجامعيين في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية والتغيير الاجتماعي. فقد كان الطلاب في مقدمة الطلائع الثورية في ثورة 1919 وانتفاضة الطلبة عام 1935 والانتفاضة الكبري للطلبة والعمال عام 1946 كما تصدروا صفوف الفدائيين في الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في قناة السويس عام 1951 وسجلوا مسيرة زاخرة بالبطولات والشهداء. وهناك مفارقة تستحق التأمل تتمثل في التباين الملحوظ بين موقف القيادة السياسية الناصرية التي وافقت عام 1968 علي إصدار اللائحة الطلابية التي تتيح للطلاب حق العمل السياسي وذلك عقب المظاهرات التي قام بها طلاب الجامعات احتجاجاً علي الأحكام الصادرة بشأن من تسببوا في نكسة يونيو 1967 فيما انعكس الوضع عقب العبور العظيم بإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم مشاركة الطلاب في مظاهرات يناير 1977 احتجاجاً علي غلاء الأسعار في الانتفاضة الشعبية التي اطلق عليها السادات (انتفاضة الحرامية) وكان عقابهم صدور اللائحة الطلابية الحالية عام 1979 والتي استهدفت حرمان الطلاب وتجريدهم من حقوقهم في العمل السياسي ووضعهم تحت وصاية الأساتذة ورقابة الأمن وأصبح النشاط السياسي والثقافي الجاد محظوراً في الجامعات منذ ذلك الوقت. وتركت الساحات الجامعية لنشاط الجماعات الإسلامية وكانت المحصلة ظهور أجيال من الشباب الجامعي التائه المفتقر للوعي والانتماء والذي يتطلع إلي فرصة الهجرة من الوطن بأي وسيلة. ولا شك أن التدخلات السياسية والأمنية التي تستهدف تعقيم النشاط الطلابي ومحاصرة حرية التعبير داخل الجامعات قد أدت إلي انحسار النشاط الطلابي وعزوف الطلاب عن المشاركة في الإنتخابات التي تحسم في الغالب لصالح الطلاب المنتمين للحزب الحاكم ومن ثم أصبحت الجامعات بلا روح وطلابها يدورون يومهم وراء جمع الملخصات ونماذج الامتحان بحثاً عن نجاح دون فكر.

أهم إشكاليات التعليم الجامعي

تعتبر الجامعات هي المسئولة بالدرجة الأولي عن تكوين جيل من الخريجين يخدم المجتمع، وكلما ارتفعت نسبة خريجي الجامعات الكفء إلي إجمالي السكان يدل ذلك علي تقدم الأمة، فكلما استطاع التعليم الجامعي تخريج أفراد ذوي مهارة وخبرة يحتاجها سوق العمل كلما استطاع إشباع متطلبات التنمية؛ ومن ثم فإن رسالة الجامعات تتحدد في: تكوين جيل من المواطنين الجامعيين لخدمة المجتمع. وزيادة البحث العلمي لتقدم العلم والمعرفة. وتكوين القيادة الفكرية علي المستويين الوطني والعالمي[1]. ولكن في حقيقة الأمر تعاني الجامعات المصرية من مجموعة من الأشكاليات التي تعوق قيامها بهذا الدور .. وتلخص إحدي الدراسات هذه الأشكاليات في النقاط الآتية هي[2]:

1- استراتيجيات التدريس:

بالرغم من الزيادة الرهيبة في أعداد الطلاب الذين التحقوا بالجامعة، فإن الجامعة ظلت علي إستراتيجيتها في التدريس، فاستخدمت طرق غير مناسبة للتدريس للأعداد الكبيرة ولم تحاول لضعف إمكانيتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة والأدوات والأجهزة الحديثة التي تمكنها من العمل. ولا تكتمل منظومة المناهج إلا إذا أعدنا النظر في الطرق التقليدية للامتحانات المتبعة في معظم كليات الجامعات التي تعتمد في أساسها علي قدرة الطالب علي استرجاع المعلومات أكثر من قدرته علي الاستيعاب وإعمال الفكر والتحليل والنقد والاستنتاج وحل المشاكل.

2- زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات:

بسبب رغبة الحكومة في توفير مكان لكل طالب ناجح في الثانوية العامة في الكليات والمعاهد أصبح هناك كم كبير من المعاهد والكليات التي تقبل آلاف الطلاب كل عام،

---

(1) المجالس القومية المتخصصة، مشروع إصلاح جذري للتعليم في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد 243، نوفمبر 1992.

(2) داليا فوزي، منة عصام: لمحة حول مشكلات التعليم الجامعي في مصر، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز استطلاعات الرأي العام، مجلس الوزراء) ص 506.

فضلاً عن إهدار طاقات شباب كان من الممكن أن يبدءوا حياتهم العملية ولكن من أجل أن يحصل فقط علي مؤهل عالي أمضي 4 سنوات أو أكثر وفي النهاية يحصل علي شهادة ليس لها قيمة في سوق العمل.

3- انتشار ظاهره الدروس الخصوصية:

عندما تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية في الجامعات المصرية يصبح هناك خلل في العملية التعليمية وذلك من خلال الآتي:

- يقل الحضور ويقل تعامل الطالب مع أستاذه.

- تهتز ثقة الطالب في أستاذه لأنه يعلم أن زميلاً لهذا الأستاذ أو الأستاذ نفسه يقوم بإعطاء دروس خصوصية بمقابل مادي.

- تتحول العملية التعليمية في مجملها إلي علاقة بين أستاذ يسرد كلاماً نظرياً ملخصاً وطالب متلقي سلبي يحفظ هذا الكلام الملخص الذي أحسن تنظيمه لهدف واحد هو الامتحان.

4- سوء حالة المكتبات:

يعتبر سوء حالة المكتبات من الأسباب الهامة في تدهور الأداء الجامعي، حيث تعد المكتبة من أهم الأساسيات التي تتكون منها الجامعة، لذلك فإن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة في ثورة المعلومات يصبح عقبة في طريق الجامعة لتأدية وظيفتها. كما إن عدم امتداد مواعيد العمل بالمكتبات إلي ما بعد اليوم الدراسي في الكليات يؤدي إلي عدم إعطاء فرصة للطالب للبحث والمعرفة.

5- ضعف التمويل:

يعتبر ضعف التمويل المخصص للأبحاث والاعتماد شبه الكامل علي التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسية في فشل الجامعات في تحقيق أهدافها، ولقد أدي ضعف التمويل أيضاً إلي عدم قدرة الجامعة علي دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدي لتدهور نوعية التدريس فأصبح دخل المدرس الأساسي من الدروس الخصوصية وليس من المرتب الذي يأخذه من الجامعة.

وإلي جانب ذلك يؤكد البعض أنه علي الرغم من تغير واقع الجامعات بشكل كبير كي تتماشي مع متغيرات الحياة بصورتها المتسارعة، إلا أنه مازالت هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها الجامعة علي مستوي البني والوظائف والأهداف، وكذلك أزمة معرفية أيضاً مما أدي إلي أن المناهج في التعليم الجامعي قد تتسم بالتخلف والركود وعدم مسايرة المستجدات علي الساحة المعرفية أو التقدم العلمي والتكنولوجي وتلخص الدراسات السابقة أسباب ذلك من وجه نظر الطلاب إلي[1]:

- مبان جامعية مهيبة الظاهر محبطة الباطن.
- مكتبات جامعية متخلفة الإمكانيات.
- برامج تعليم وتدريب مغرقة في بعدها التاريخي.
- قصور المعامل والأجهزة والمرجع العلمية.
- تخريج أعداد في تخصصات سوق العمل لا يحتاج إليها.

كل هذه الأسباب أدت إلي انخفاض ملحوظ في المستوي العلمي للطلاب، وظهور البطالة، وقبول الخريجين لبعض الوظائف التي تختلف عن الوظائف التي أهلتهم لها الجامعات، وذلك بسبب عدم انسجام سياسات القبول بالجامعات مع احتياجات خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وقد تطرقت العديد من الأدبيات المتعلقة بالمشكلات الأكاديمية إلي عدد من العوامل التي لها تأثير مباشر وغير مباشر علي حدة هذه المشكلات، وقد أرجعت الدراسات هذه العوامل إلي عاملين رئيسين:

- عوامل ذاتية للطالب نفسه.
- عوامل تنظيمية تعود للمؤسسة التعليمية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع:

- عمر السباخي: محنة الجامعات المصرية (2010)، ص13: 17.
- مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، 2010، ص11.

وتتمثل العوامل المرتبطة بالطالب في:

- غموض الرؤية والهدف لدي الطالب لالتحاقه بالكلية، واختيار التخصص الذي قد يكون بسبب إرضاء الوالدين أو الزملاء.

- القصور لدي الطالب في كيفية إدارة الوقت واستخدامه الأمثل.

- ضعف المهارات الدراسية لدي الطلبة.

- الصعوبات والمشاكل النفسية التي تواجه الطلبة كالقلق، والإحباط، والفقدان، والتوتر... الخ.

وتتمثل العوامل المرتبطة بالمؤسسة التعليمية في:

- البيئة التربوية والتنظيمية التي يتلقي فيها الطالب تعليمه، فلها تأثير كبير علي إنتاجيته. وذلك من حيث زيادة أعداد الطلبة، والتزاحم في الفصول، وزيادة الضغط النفسي، والميل إلي التنافس العام، مع الإعلاء من شأن الطلبة المتفوقين دراسياً، وإهمال عملية التوجيه والإرشاد.

- وضعف الإمكانات بصفة عامة، كل ذلك يتسبب في وجود كثير من المشكلات التي تواجه الطلبة كالتسرب والهدر في التعليم، وضعف الإنتاجية العلمية وضعف التحصيل، والتخلف الدراسي وظواهر تربوية أخري.

استقلال الجامعات وعلاقته بأداء دورها المجتمعي:

في ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، يمثل التعليم العالي أهمية قصوي علي صعيد تقدم المجتمعات ونموها. وثمة اتفاق عام سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي - محليا وعالمياً -علي أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسة، هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وهناك مجموعة من المقومات الرئيسة تساعد الجامعات علي أداء وظائفها المختلفة عموماً، ووظيفتها في خدمة المجتمع ربما بوجه خاص، ويبرز

من تلك المقومات قضية الاستقلال الجامعي[1]. فليس هناك من شك أنه كلما تمتعت الجامعة بقدر أكبر من الاستقلال، استطاعت أن تتحرك بمرونة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها وعليه فإن وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع، ربما تكون أكثر الوظائف احتياجاً وإرتباطاً بتلك الاستقلالية، حيث تتطلب تلك الوظيفة مزيدا من التفاعل مع المجتمع فالجامعة وظيفة ورسالة.

والوظيفة تتحدد - كما ذكرنا من قبل - في نقاط ثلاث هي: التعليم وإعداد الكوادر المدربة في شتي المعارف - البحث العلمي - تقديم المشورة لتنمية وتحديث المجتمع. أما رسالة الجامعة فأوسع من ذلك بكثير فمنها : ترسيخ قيم العلم والتفكير العلمي والعقلانية – إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وطنه - بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري (كما جاء في قانون تنظيم الجامعات).

وقد توصل أحد الباحثين إلي عدة مؤشرات نظرية مستخلصة تعبر من أداء الجامعات المعاصرة في خدمة المجتمع وعلاقتة باستقلالها، ومن بين تلك المؤشرات[2]:

1- إن نجاح الجامعة المعاصرة في أداء وظيفتها الخدمية يتوقف علي مدي نجاحها في تسويق خدماتها للمجتمع.

2- إن الاستقلال الجامعي ليس غاية في ذاته بل هو وظيفة مهمة تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها، وأداء وظائفها عموما، ووظيفتها في خدمة المجتمع بوجه خاص.

3- أن ثمة مشكلات وأوجه قصور عدة، تعبر عن ضعف أداء وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات المصرية، يرتبط بعضها بحداثة الاهتمام بتلك الوظيفة، وحداثة القطاع القائم علي أدائها، ويرتبط بعضها الآخر بأمور تنظيمية وتمويلية وتسويقية .

4- أن الجامعات المصرية تعاني من هيمنة واضحة عليها من قبل الدولة، الأمر الذي يعمل علي إضعاف استقلالها، مما يؤثر سلباً علي تحقيقها لأهدافها، وأدائها لوظائفها عموماً، ووظيفتها في خدمة المجتمع بوجه خاص.

---

(1) عبد الناصر محمد رشاد: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقتها باستقلالها، ملخص بحث للحصول علي درجة الدكتوراه الفلسفة في التربية، (جامعة عين شمس: كلية التربية، 2004) ص1.

(2) عبد الناصر محمد رشاد، المرجع السابق نفسه، ص5:4.

ويقصد بمفهوم استقلال الجامعة باختصار شديد: انفراد المجتمع الجامعي بشئون الجامعة من ناحية التعليم والإدارة وذلك طبقا للقانون والتقاليد الجامعية. وهذا مبدأ مهم لا قيام لجامعة بدونه، وقد أدت انتهاكات هذا الاستقلال وإهداره من قبل السلطات إلي تدهور منظومة التعليم العالي بأكملها، وهذا يعني أن مفهوم استقلال الجامعات يتضمن[1]:

أولاً: حماية حرية البحث العلمي ووجود قدر من التسامح يتيح للباحث عرض الأفكار ومناقشتها دون إرهاب فكري. وتلك قيمة أساسية من قيم الجامعة يستحيل في غيابها ازدهار الفكر.

ثانيا: استقلال المجالس والقيادات الجامعية عن السلطة السياسية إذ أن تلك السلطة سيما في المجتمعات المتخلفة لن ترضي بديلاً عن الولاء التام والانصياع لتوجهاتها وتبرير سياستها. لذا فإن استقلال الجامعة يستلزم أن يقوم أساتذة الجامعة باختيار قياداتهم ديمقراطيا حتي يظل الأمر بعيدا عن عواصف السياسة.

ثالثاً: حصانة الأساتذة ضد الفصل أو النقل التعسفي بسبب نشاطهم الجماعي إلا من خلال مجالس يتحقق لها الاستقلال والحياد ويتمتع أعضاؤها بالنزاهة والموضوعية. ولا عجب في أمر هذه الحصانة فهي ليست ميزة شخصية وإنما هي ضرورة لحسن أداء المهنة، شأنها في ذلك شان تلك الحصانة التي يتمتع بها أعضاء الهيئات القضائية والمجالس النيابية والتي تضمن حسن أداء العمل دون رقيب سوي ضمائرهم والضوابط التي تضعها مؤسساتهم.

رابعاً: الاستقلال المالي والإداري للجامعة في حدود الميزانية المتاحة، والضوابط التي وضعتها الجهات المختصة للصرف، مع مراعاة المرونة الواجبة ضماناً لحسن سير العمل ومتابعة العلم الذي يتقدم بوثبات كبيرة. وفي نهاية الأمر فإن ميزانية الجامعة بكافة تفاصيلها وأدق مصروفاتها يجب أن تكون متاحة للجميع بما فيهم الأجهزة الرقابية ضمانا للشفافية.

ويشار في هذا الصدد إلي أن الجامعات المصرية ظلت تحتفظ باستقلاليتها حتي أزمة مارس 1954 حيث أنهت حكومة الثورة استقلال الجامعة بدءاً بحملة التطهير ثم بتغيير قانون الجامعات في 1958 ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الجامعات المصرية تابعة للسيطرة السياسية وملحقة بها، كما أخذ استقلال الجامعات يتناقص مع القوانين اللاحقة التي احكمت

(1) عمر السباخي ، مرجع سابق، ص 19.

رباط المركزية بدعوي التنسيق، ففي عام 1954 صدر قانون موحد رقم (508) لإعادة تنظيم الجامعات المصرية، وتبع ذلك حل المجلس الاستشاري للجامعات وإنشاء المجلس الأعلي للجامعات كما صدر قانون رقم (184) بشأن تنظيم الجامعات ونص علي أن وزير التعليم هو الرئيس الأعلي للجامعات بحكم منصبه، والذي تأكد في قانون تنظيم الجامعات الصادر في 1972. ومنذ ذلك الوقت برزت إشكالية استقلال الجامعة ودورها في تطوير المجتمع من ناحية وبين كونها أداة ضمان السيطرة الفكرية والسياسية علي الجامعة أساتذة وطلاباً وتوظيفها لخدمة أهداف النظام الحاكم. وقد تفاقمت هذه الإشكالية منذ السبعينيات من القرن العشرين بتزايد سلطة المؤسسة الأمنية داخل الجامعات[1].

البحث العلمي في الجامعات المصرية:

يمثل البحث العلمي جزءاً رئيسياً من وظائف الجامعة ومهام عضو هيئة التدريس فيها، فهو عماد كل تخطيط وعصب كل تنمية، ويعتبر البحث العلمي سبباً رئيساً ومهماً لرفع مستوي الجامعات، ورفع مستوي أعضاء الهيئة التدريسية فيها، فالبحث العلمي يساعد علي تنشيط عقل الأستاذ الجامعي ونموه، وعندما تكون أبحاثه في مجال تخصصه الذي يدرسه، فإن هذا البحث يعمق فهمه لموضوعه، ويزوده ببصيرة تجعل استجابته نشطة.

* ويعاني البحث العلمي حالياً محنة خطيرة .. ويمكن إجمال الأسباب المباشرة لتدهور البحث العلمي فيما يلي[2]:

- عدم الاستقرار في أوضاع مؤسسات البحث العلمي، ويظهر ذلك في تبعيتها أحيانا لوزارة التعليم العالي أو إقرار وزارة خاصة لها (وزارة البحث العلمي) أو في استقلال مؤسساتها وتبعيتها لرئاسة الجمهورية أحياناً أخري (أكاديمية البحث العلمي). وهذا الاضطراب في أوضاع مؤسسات البحث العلمي، إنما يعبر عن تشوش أفكار الطبقة الحاكمة عن وظيفة البحث العلمي ودورة في

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: عواطف عبد الرحمن، الصحافة والجامعات: بحث جماعي، ط1 (القاهرة: دار العربي للنشر، 2009) ص31-33.

(2) عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة: مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر، العدد الثاني)، ص: 33:30.

تنمية المجتمع. ونتيجة لإحساس الباحثين العلميين بتلك النظرة المتدنية لمؤسسات البحث العلمي، وضماناً لاستقرارهم الوظيفي، فقد لجأ الكثيرون منهم إلي هجرة مؤسساتهم الأصلية والالتحاق بالجامعات لاسيما الإقليمية منها والمنشأة حديثاً.

- تدني الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، لاسيما في الآونة الأخيرة حيث ارتفعت تكلفة الأجهزة والمراجع وحضور المؤتمرات.

- الإحباط الشديد الذي يشعر به العاملون في ميدان البحث العلمي من جراء التهميش الذي حدث لدورهم من جراء تغيير أولويات النظام السياسي المحلي، وتراجع فيه دور الدولة بينما تعاظم دور القطاع الخاص حيث أصبح استيرد المعدات ونتائج البحث العلمي أسهل بكثير وأقل تكلفة من بنائها محليا علي المدي الزمني القصير. هذا بالإضافة إلي أن العديد من الصناعات إنما هي أفرع لشركات واحتكارات عالمية من الأفضل لها نقل نتائج الأبحاث من المركز إلي دول الهامش.

- لعل أهم الأسباب لتدهور البحث العلمي هو عدم وجود أولويات للبحث العلمي أو بوصلة تحدد اتجاهاته. وهذا أمر طبيعي في بلد لا يوجد لديه مشروع قومي للنهضة ينتظم داخله أفراد الوطن ومؤسساته كل حسب موقعه وتخصصه ومسئولياته . في ظل هذا الوضع يعمل كل إنسان بمفرده ولا تزيد الأبحاث عن اهتمامات شخصية ومزاج ذاتي، بما لا يفيد منه الوطن كثيراً.

- عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي لدي الدول العربية، مما أفرز العديد من المشكلات: العجز في الميزانيات، والبحوث الفردية، وعجز المؤسسات العلمية العربية عن أن تلعب دوراً رائداً في نهضة الأمة علمياً.

- عدم كفاية المجلات والدوريات العلمية، وعدم كفاية الأموال المخصصة للبحث العلمي، وعدم توفر فئة مساعدي البحث، وكذلك البيروقراطية والروتين الإداري، والغيرة المدمرة من جانب بعض زملاء العمل[1].

---

(1) للمزيد راجع بالتفصيل:

- عبد الدايم عبد الله: "التعليم العالي وتحديات اليوم والغد"، لتلخص وضع التعليم العالي، وتطلعاته إلي غد أفضل، حيث تعرض الباحث في دراسته هذه إلي أعمال المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الذي نظمته اليونسكو في باريس، في الفترة ما بين 9:5 أكتوبر 1998.

- راشد القصبي: استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العربية، (مجلد 9، عدد 28. 2003).

وقد ترتب علي شيوع أساليب التعليم التلقينية السائدة في الجامعات المصرية انتشار البحوث النمطية التقليدية التي تعيد إنتاج المعرفة ولا تحرص علي تطويرها بالاستفادة من المستجدات العالمية في مجال المعلومات وتكنولوجيا المعرفة، كما أننا لا نري دوراً واضحاً للدولة في رعاية شباب الباحثين في المجالات العلمية المختلفة فضلاً عن أن الجزء الأكبر من ميزانية الجامعات المخصصة للبحث العلمي تذهب إلي البحوث التطبيقية مع حساب البحوث الاجتماعية والإنسانية، أضف إلي ذلك تدخل الاعتبارات السياسية والأمنية في تعيين المعيدين وتوظيف موارد الجامعات في المشروعات البحثية المختلفة علاوة علي انعدام الديمقراطية والشفافية في الإدارة الجامعية الأمر الذي يؤدي إلي فقدان الجامعيين لأي سلطة جماعية علي اتخاذ القرارات بشأن البحث العلمي الذي أصبح مرهوناً بالعلاقات الشخصية أو بالنوايا الحسنة لبعض المسئولين[1].

قضايا أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية:

يقتضي النهوض بالجامعات والبحث العلمي في مصر النظر إلي قضايا ومشكلات أساتذة الجامعات علي اعتبار أنهم أحد أضلاع مثلث جودة التعليم والتي تضم إلي جانب الأستاذ الجامعي الجامعة والطالب، ويمكن عرض أبرز هذه القضايا علي النحو التالي:

1- أساتذة الجامعات والجودة:

يلقي عبء تحقيق الجودة في الجامعات علي أستاذ الجامعة في حين أن جودة الأستاذ هي من العوامل المهمة لجودة التعليم الجامعي ويرتبط هذا المحور بحجم وكفاية الهيئة التدريسية التي لها مؤشرات يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

(2) لمزيد من التفاصيل راجع:

- د. عواطف عبد الرحمن: الصحافة والجامعات، مرجع سابق، ص38-40.

(1) مراد صالح زيدان: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي "رؤية المستقتبل" 22-24 مايو 1999، ج1، ص:431.

- حجم أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم إلي الحد الذي يسمح بتغطية جميع الجوانب المنهجية للتخصص.

- الكفاية التدريسية لأعضاء هيئة التدريس الذين عليهم أن يناقشوا المعايير اللازمة لهم لتدريس مقرراتهم الدراسية، وأن يظهروا كفاية فيها وأن تحدد هذه المعايير المعارف والمهارات التي يتوقع من أعضاء هيئة التدريس امتلاكهم لها. هذا بالإضافة إلي النمو المهني في مجال تخصصهم.

- مدي مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحيط.

- مستوي التدريس الأكاديمي لأعضاء هيئات التدريس.

- الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس (تتمثل الجودة الفكرية للباحثين في إختيارهم لموضوعات بحثية تتسم بالعمق والإبداعية ويعد حجم البحوث والدراسات والكتب المنشورة والمقالات من مؤشرات الجودة وخاصة المنشورة في مجلات جيدة السمعة. فالأعمال البحثية عالية الجودة عادة ما تنشر في المجلات الجديدة. ويمكن اعتبار هذه الأعمال مقياس غير مباشر للجودة في التعليم الجامعي.

- مدي تفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل الجامعي ومستواهم العلمي.

- مدي مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية وغيرها.

- احترام أعضاء هيئة التدريس لطلابهم سواء في دائرة المقررات الدراسية أو خارجها.

2- تدني الكادر الاقتصادي لأساتذة الجامعة:

أساتذة الجامعة الآن هم الطبقة الكادحة في المجتمع حقوقهم مهضومة رغم جسامة الواجبات والمسئوليات الملقاة علي عاتقهم علي النحو التالي: مكافأة رئيس القسم عشرة جنيهات شهرياً ومكافأة وكيل الكلية خمسة عشر جنيهاً شهرياً ومكافأة عميد الكلية خمسة وعشرون جنيهاً شهرياً، كما أن مرتب المدرس أو الأستاذ المساعد يتراوح بين (1500) أو 2000 جنيه شهرياً وذلك بعد مضي حوالي عشرة إلي عشرين عاماً علي تخرجه وحوالي خمسة إلي عشرة أعوام علي حصوله علي الدكتوراه[1]، مكافأة نهاية الخدمة للأستاذ الجامعي بعد 39 سنة من الخدمة تساوي حوالي 15 ألف جنيه وهذه تقل عن نظيرتها للعمال غير

(1) لبيب السباعي: جودة التعليم الجامعي مسئولية من؟، جريدة الأهرام، بتاريخ 12 ابريل 2010م.

المؤهلين أو الذين يحملون مؤهلاً متوسطاً أو أقل في جهات أخري، مكافأة تحكيم جوائز الدولة للتفوق وجوائز الدولة التشجيعية تكون في حدود (1%) من قيمة الجائزة.

هذا بالإضافة إلي "المكافآت الشائنة والمهنية التي يتقاضاها الأساتذة علي أداء أعمال الامتحانات أو فحص الرسائل العلمية ومناقشتها وتدريس مقررات كاملة تستغرق المحاضرة الواحدة فيها من ساعة إلي ساعتين بسبعة جنيهات"[1].

وإزاء هذا الوضع الاقتصادي المتدني لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية "انصرف الكثيرون للبحث عن الإعارة أو عقد للزوج أو الزوجة لمرافقتها، وآخرون انصرفوا إلي البحث عن الانتداب أو الدروس الخصوصية وبيع الكتب والملخصات علي حساب الاهتمام بتطوير الأداء والبحث العلمي والعلاقات العلمية والمعارف البحثية"[2].

أما مواجهة هذه الإشكالية فإنها بين الدولة التي هي مسئولة عن إصلاح الأوضاع المادية لأساتذة الجامعات لتوفير الحياة الكريمة لهم مادياً وأدبياً بما يكفل تفرغهم لأداء الدور المنوط بهم في الجامعة علي المستوي التعليمي والبحثي.

3- الجامعات الخاصة وأعضاء هيئة التدريس:

يواجه أعضاء هيئة التدريس قضية تتعلق بالعمل في الجامعات الخاصة والمتمثلة في تطبيق بعض هذه الجامعات نظاماً يشبه السخرة مع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حيث يقوم المحاضر بالتدريس من 20 – 25 ساعة أسبوعياً أي بمعدل من 3 إلي 4 محاضرات يومياً وزمن المحاضرة يتراوح ما بين ساعة ونصف الساعة إلي ساعتين ويصبح أستاذ الجامعة موظفاً بدرجة دكتور وعليه الحضور من 9 صباحاً إلي 4 مساءاً مع تجاهل أن الأستاذ يحتاج إلي تحضير مادته العلمية وتصحيح العديد من الأبحاث والفروض المنزلية والانتخابات الدورية وعليه أن يكتب أبحاثاً ويحضر مؤتمرات بمصر والخارج ويشرف علي رسائل جامعية ويضع مناهجه... الخ وحتي مرتبه الذي يتقاضاه لا يتناسب مع المجهود المبذول والساعات التي يدرسها في تلك الجامعات.

---

(1) لبيب السباعي: حاجة تقطع القلب، باب كلمات جريئة، جريدة الأهرام، 2008/5/28، ص29.

(2) مغاوري شحاته دياب: أساتذة الجامعة وتطور التعليم الجامعي، مقال، جريدة أخبار اليوم، 2007/1/17، ص15.

4- أعضاء هيئات التدريس والحريات الأكاديمية:

يشير تاريخ الجامعة المصرية منذ بدايتها الحكومية عام 1925 إلي المعارك العديـدة التـي خاضـتها مـن أجل الحفاظ علي استقلالها الذي يحمل في مضمونه الأساسي معـاني ومقاصـد الحريـة الأكاديمـة باعتبارهـا القيم النهائية لتكامل ولاستمرارية المنظومة العامة للحريات ولـذلك حـرص المـشرع المـصري عـلي تحديـد اختصاصات الجامعات تحديداً جامعاً إذ قررت المـادة الأولي مـن قـانون تنظـيم الجامعـات رقـم 49 لعـام 1972 أنها[1]:

"تختص بكل ما يتعلـق بـالتعليم الجـامعي مـن الاسـهام في رقـي الفكـر وتقـدم العلـم وتنميـة القـيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء وتوثيـق الـروابط الثقافيـة والعلميـة مـع الجامعـات الأخري والهيئات العلمية العربية والأجنبية. ويعكس هذا النص أهمية أن تكون الجامعة مـستقلة عـن أي سلطة سياسية أو دينية أو تنفيذية لضمان أدائها لرسالتها السامية.

ولمصطلح الحرية الأكاديمية معان وتطبيقات مختلفة، فهناك ثلاثة مستويات لهذه الحرية يتعلق الأول منها بحقوق الأساتذة في ممارسة أدوارهم التعليمية والبحثية دون تدخل من الحكومة أو أي سلطة أمنيـة أو إدارية أو دينية... من خارج الجامعة، أما المستوي الثاني فتتعلق بحق الطلاب في حرية التفكـير والتعبـير والمناقشة والنقد والإبداع وحق اختيار ممثليهم في الاتحـادات الطلابيـة في إطـار ديمقراطـي، أمـا المـستوي الثالث من الحرية الأكاديمية فيتعلق بحق المؤسـسة الجامعيـة ذاتهـا في إدارة شـئونها التعليميـة والبحثيـة والمالية والإدارية.

وقد تعرضت الجامعة المصرية منذ تاريخها الحكومي عـام 1925 إلي العديـد مـن الـضغوط الـسياسية لتحويلها إلي كيان تكنوقراطي يدين بالولاء الكامل للسلطة السياسية، كما أنه كان لظهور التيـارات الدينيـة المتطرفة منذ السبعينيات من القرن العشرين أثراً سلبياً علي المناخ الفكـري والأكـاديمي داخـل الجامعـات، ومع ازدياد تدخل المؤسسة الأمنية وأحكام السلطة السياسية لسيطرتها علي الجامعات أصبح تعيين أعـضاء هيئات التدريس ومعاونيهم مرهوناً بالموافقـات الأمنيـة، كـما إزداد تـدخل المؤسـسة الأمنيـة في انتخابـات أندية أعضاء هيئات التدريس وتعيين رؤساء الجامعات والعمـداء بعـد أن كـان اختيـارهم يـتم مـن خـلال

---

(1) عواطف عبد الرحمن: الصحافة والجامعات، مرجع سابق، ص33-34.

الانتخابات، الأمر الـذي انعكـس في انحـسار دور الجامعـة في المجتمـع في إعـادة إنتـاج الكـوادر النمطيـة المتخصصة[1].

غير أنه وفي أعقاب قيام ثورة 25 يناير 2011 اندلعت الاحتجاجات في مختلف جامعـات مـصر مطالبـة بإلغاء مبدأ تعيين القيادات الجامعية وإقرار مبدأ الانتخاب الأمر الذي اضطر المجلس العسكري الحاكم إلي إصدار مرسوم بقانون يقر حق أعضاء هيئـات التـدريس في انتخـاب العمـداء ورؤسـاء الأقـسام مـن خـلال الانتخاب الحر المباشر علي أن تكون انتخابات رؤساء الجامعات عن طريق المجمع الانتخابي لأعضاء هيئـات التدريس الأمر الذي يعد بداية الطريق لاستعادة الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات.

5- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس:

أن مجتمع المعرفة يتميز بعدة أمور من بينها: توافر مستوي عال من التعليم، وتنامي قوة العمل التـي تمتلك المعرفة وتستطيع استثمارها» والقدرة علي الإنتاج باستخدام الـذكاء الاصـطناعي، وتحـول مؤسـسات المجتمع إلي منظمات ذكية فضلاً عن وجود مراكز بحوث ومؤسـسات تعليميـة قـادرة عـلي إنتـاج المعرفـة والاستفادة من الخبرات المتراكمة. ويفرض ما سبق علي مؤسـسات التعلـيم العـالي مهمـة اسـتثمار المعرفـة وإنتاجها بما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع، وتعتـبر التنميـة المهنيـة لأعـضاء هيئـة التـدريس أحـد سـبل التعليم العالي لإنجاز هذه المهمة علي النحـو المـأمول ويـستتبع ذلـك بالـضرورة أن تتـسم التنميـة المهنيـة لأعضاء هيئة تدرس التعليم العالي بطبيعة خاصة، تتسق مع طبيعة مجتمع المعرفة.

ويقصد بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس أنها "عمليـات تهـدف إلي تغيـير مهـارات ومواقـف وسـلوك أعضاء هيئة التدريس لتكون أكثر كفاءة وفعالية لتلبية احتياجات الجامعـة والمجتمـع، وحاجـات أعـضاء هيئـة التدريس أنفسهم". والذي يقوم بتلك العمليـات أو الجهـود المقـصودة هـي الجامعـة أو الكليـة أو غيرهـا مـن المؤسسات المهنية لتنمية عضو هيئة التدريس مهنياً بما يمكنه من تحقيق وظائف الجامعة أو الكلية. بمسؤولياته الثلاث: مسؤوليته أمام نفسه كعالم أو أكاديمي والتي تتطلب أن يحقق تقدماً في مجاله المعرفي، وتحسين كفاءاته والاستمرار في التنمية والتحـسين. وثانيهـا مـسؤوليته أمـام مؤسـسته والتـي تتطلـب مـن الأكـاديمي الإجـادة في

(1) عواطف عبد الرحمن: الصحافة والجامعات، مرجع سابق، ص33-36.

مجالات التدريس والبحث والإدارة وخدمة المجتمع. وثالثها مسؤوليته أمام المجتمع والتي تتطلب من الأكاديمي أن يستجيب لمشكلات وحاجات المجتمع الذي أعطاه الكثير[1].

ولابد أن تكون هذه العملية مقصودة ومخطط لها من قبل مؤسسات التعليم العالي أو عضو هيئة التدريس ذاته، من أجل زيادة نموه مهنيا. وأيضا تكون مستمرة وملتزمة لعضو هيئة التدريس طوال مساره الوظيفي، منذ بدايته حتي نهايته. ومنظمة وليست ارتجالية، فهي تعتمد علي المنهج في تحديد الاحتياجات المهنية لعضو هيئة التدريس وكيفية تلبيتها. وشاملة، حيث تمد عضو هيئة التدريس بكل ما هو جديد في مجال تخصصه، وتمكنه من أساليب التدريس الجامعي الفعال. وأن تكون ذات استشرف مستقبلي، حيث ترتبط التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس في التعليم العالي بمساره الوظيفي المستقبلي فضلاً عن تركيزها علي امتلاك فنيات تأدية دوره المستقبلي[2].

وتكمن أهميتها في كونها تهدف إلي تنمية شعورهم بجدوي وأهمية العمل الذي يقومون به. وتمكينهم من القيام بالعمل بقدر من الكفاءة، تلك الكفاءة التي تمكنهم من الحصول علي تغذية مرتدة إيجابية، والتي تكون لازمة لتحقيق أعلي قدر ممكن من الرضا الوظيفي، وزيادة دافعيتهم نحو القيام بالعمل. ومساعدتهم علي التوقع والاستعداد التام للتغيرات التي تحدث لوظائفهم وتتطلب الاستجابة لها. وتشجيعهم علي الشعور بالرضا الناتج عن قدرتهم علي الاستجابة للتغير في مجال وظيفتهم وتنمية شعورهم بالاستعداد والمنافسة والإسهام بفاعلية في تنمية مؤسساتهم؛ ومن ثم فإن عضو هيئة التدريس الحاصل علي برامج التنمية المهنية يكون قادرا علي تكوين خلفية معرفية كاملة عن مهنته ومجالاتها المتعددة مثل المجال التدريسي والبحثي، بجانب تنمية قدرته علي التعلم. وتكوين خبرة كاملة عن عمله كمعلم. بما يعني رفع مستوي المهارة عند عضو هيئة التدريس في مجال التدريس، ورفع مستوي المهارة عند عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي، ورفع مستوي المهارة عند عضو هيئة التدريس للقيام بمهارة الإدارة وخدمة المجتمع[3].

---

(1) سليمان بن صالح حمد الخربوش: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس (المدينة المنورة: جامعة طيبة، د. ت)، ص3:2.

(2) Institute of Physics, Professional Development: How to Do It, (London: Training and Professional Development Department, 2004) p. 7.

(3) شاكر محمد فتحي أحمد: الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، صيغ التنمية المهنية نموذجا، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "المواءمة ين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، (6-10 ديسمبر 2009م – بيروت)، ص 33:30.

مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات (9 مارس)

لمواجهة التحديات والاشكاليات التي يعاني منها التعليم الجامعي بادرت مجموعة من أساتذة الجامعات في خريف 2003 بتأسيس مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات – 9 مارس وهي مجموعة غير رسمية وليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها علي أسلوب العمل فيما بينهم ويدعي للمشاركة فيها أعضاء هيئات التدريس المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية. وتعمل هذه المجموعة علي تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات في اجتماعات غير دورية تعقد داخل الجامعات ونواديها كما تتخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الأعراف والقيم الجامعية والحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة والطلاب والتنديد بأي مساس بها وتنظم المجموعة منذ عام 2004 احتفالاً سنوياً بيوم استقلال الجامعة يوم 9 مارس من كل عام وذلك في ذكري استقالة أحمد لطفي السيد من رئاسة الجامعة المصرية في 9 مارس 1932 احتجاجاً علي قرار الحكومة بنقل طه حسين إلي وزارة المعارف دون موافقة الجامعة.

وتصدر المجموعة نشرات غير دورية عن انتهاكات الحريات الأكاديمية والتدخلات الأمنية في الجامعة كما تنظم وقفات احتجاجية ومسيرات سلمية للمطالبة بضمانات استقلال الجامعات وتأكيد الحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة وحقوق الحركة الطلابية.

وتعتقد "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (9 مارس) أن المدخل السليم لتطوير التعليم العالي لابد أن يُؤسس علي تشخيص دقيق للمشاكل المزمنة التي يعاني منها نظام التعليم العالي، ومنظومة التعليم في مصر بشكل عام، والتي أدت إلي تدهوره تدهوراً غير مسبوق، انسحب علي العملية التعليمية والتربوية، وعلي مكانة الجامعة ودورها في تكوين الباحثين وفي الإنتاج المعرفي، وعلي وضع أعضاء هيئات التدريس، وعلي مستوي البحث العلمي، وعلي الأنشطة الطلابية، فضلاً عن كفاءة الخريجين. وفي هذا السياق تبرز العناصر التالية:

أولاً: الاعتراف بفشل السياسة الحكومية للتعليم العالي، وتحليل عوامل هذا الفشل والتي تتمثل فيما يلي:

1- تقاعس الدولة عن الاستثمار في التعليم العالي رغم أنه يمثل أعلي مردود علي الاقتصاد الوطني، وتتجلي هذه المشكلة في:

أ – التعليم العالي المصري يستوعب شريحة ضئيلة من الشباب في المرحلة السنية من 18 عاماً إلي 22 عاماً، مقارنة بالدول النامية والمتقدمة.

ب- تدني الإنفاق السنوي علي التعليم العالي في مصر وضآلة ما يُصرف علي الطالب الجامعي.

ج- ضعف مستوي التجديد والإحلال والتطوير في منشآت الجامعات من معامل ومكتاب وورش وقاعات التدريس وبحث.

د- تراجع معدلات الإيفاد في بعثات خارجية ومهمات علمية واستقدام الأساتذة الأجانب.

هـ- انخفاض القيمة الحقيقية لدخل أعضاء هيئة التدريس، وتردي مستوي معاشاتهم.

2- إهدار استقلال الجامعات من خلال السيطرة المركزية السياسية علي الجامعات عن طريق المجلس الأعلي للجامعات، مما أدي لابتعاد أغلب أعضاء هيئة التدريس عن الاهتمام بتطوير الجامعة واتخاذهم موقف سلبي، ومن أضرار تلك السيطرة المركزية:

أ – إثقال الجامعات العامة بأضعاف قدرتها الاستيعابية من الطلاب بقرارات فوقية من المجلس الأعلي للجامعات.

ب- تفشي الأساليب الاستبدادية في الإدارة، والقرارات الفردية من العمداء ورؤساء الجامعات والمعيدين، وذلك كما أوضحت "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (9 مارس) في الكتيب الذي أصدرته بعنوان: "لا للاستبداد الإداري في الجامعات".

ج- اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بالتعليم الجامعي بضغط سياسي مثل إدخال نظام الفصلين الدراسيين والبرامج الجديدة التي يدفع الطالب مصروفاتها.

د- صعوبة تطوير النظم والبرامج الدراسية من قبل مجالس الأقسام والكليات نتيجة لضرورة الحصول علي موافقة المجلس الأعلي للجامعات ووزير التعليم العالي علي أي تعديل أو تطوير.

3- التدخلات الأمنية والسياسية المباشرة في العمل الجامعي والتي جعلت ممارسة أعضاء هيئة التدريس والطلاب لعملهم العادي أمراً محفوفاً بالمخاطر، وأبرز مظاهر تلك التدخلات:

أ – تدخل الأمن في تعيين المعيدين وسفر أعضاء هيئة التدريس وتنظيم المؤتمرات وقبول الطلاب الوافدين، علي النحو الذي أوضحته "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (9 مارس) في الكتيب الصادر بعنوان: "لا للتدخلات الأمنية في الجامعات".

ب- تدخل الأمن في النشاط الطلابي وانتخابات اتحاد الطلاب مما قتل النشاط الطلابي تماماً وأفقر الحياة الجامعية.

ج- تدخل بعض القوي السياسية والاجتماعية في الأمور العلمية عن طريق الاعتراض علي بعض المواد التعليمية أو المشروعات البحثية دون علم وعلي أساس سياسي.

ثانياً: الاتفاق علي أن أي مشروع لإصلاح التعليم العالي لابد أن يتضمن المحاور الثلاثة الآتية:

1- إصلاح النظام الجامعي من كافة الجوانب الإدارية والتعليمية والمتعلقة بالبحث العلمي. ويتضمن هذا الإصلاح تحقيق استقلال فعلي للجامعة بعيداً عن التدخل الحكومي وعن التدخلات الأمنية السافرة والمستترة، والتخلص من المركزية الشديدة في اتخاذ القرار، واعتماد مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين في شغل الوظائف القيادية والإدارية بالجامعة، بما يكفل تحول نمط إدارة الجامعة وأسلوب عملها إلي أسلوب ديموقراطي والتخلص من الاستبداد الإداري والأمني المتحكم فيها.

2- إصلاح أوضاع هيئة التدريس ومعاوني هيئة التدريس من جميع الجوانب. ويشمل هذا المحور إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وضمان الحريات الأكاديمية الخاصة بالتعليم والبحث العلمي.

3- إصلاح أوضاع طلاب الجامعة، بما يضمن لهم أجواء علمية حرة وخلاقة تتيح لهم قدراً أكبر من الحرية والتسيير الذاتي وتحقيق الذات واكتشاف الطاقات الإبداعية.

وبناء علي ذلك، يمكن تحديد الاتجاهات الرئيسية للتعديلات المقترحة في قانون تنظيم الجامعات علي النحو التالي:

1- إصلاح النظام الجامعي

أ – ترسيخ مبدأ استقلال الجامعات، ورفع يد السلطة السياسية عن الجامعات من خلال إلغاء المجلس الأعلي للجامعات وتشكيل مجلس تنسيقي من رؤساء الجامعات يتولي مسؤولية التخطيط والتقييم والتنسيق بين الجامعات، وإلغاء منصب وزير التعليم العالي، بما يستتبعه ذلك من إلغاء المواد الموجودة في القانون الحالي (القانون 49 لعام 1972) التي تمنح الوزير سلطات مطلقة في التدخل في شئون اختيار القيادات الجامعية وفي تسيير العمل في الجامعات وفي تأديب أعضاء هيئة التدريس (ومثال لذلك المادة 83 سيئة الصيت في القانون الحالي). كما يقتضي مبدأ استقلال الجامعات منع التدخل الأمني في الجامعة عبر سد الثغرات القانونية التي ينفذ منها، وإلغاء جميع الإجراءات المتعلقة بالأمن في الشئون الجامعية.

ب- اعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر لشغل الوظائف القيادية بدءاً من مستوي القسم حتي مستوي مجلس الجامعة ورئيسها.

ج- إعطاء المجالس الجامعية كامل صلاحياتها وإلغاء التفويض لرؤسائها إلا في حدود معينة مرتبطة بزمان ومهمات روتينية لا يمكن تأجيلها حتي انعقاد الدورة المقبلة لانعقاد المجالس.

د- رفع التسلط الإداري، وإلغاء حق المجلس الأعلي للجامعات في نقض قرارات المجالس الجامعية الأدني، والفصل الواضح بين صلاحيات تلك المجالس، والتخلص من المركزية الشديدة بما يضمن التحول إلي نظام إدارة أكثر ديمقراطية وحرية يسمح للمستويات الأدني بالإبداع وحرية التصرف والحركة في إطار واسع من محددات عامة متفق عليها.

هـ- إقرار مبدأ التمثيل النسبي للهيئات المعاونة للتدريس في المجالس الجامعية المختلفة، وفي نفس الوقت إعطاء الفرصة لممثلي الطلاب المنتخبين بحرية من بين صفوفهم في المشاركة في عملية اتخاذ القرار الجامعي.

2- إصلاح أوضاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

أ – حماية عضو هيئة التدريس والهيئة المعاونة (المعيد والمدرس المساعد) من احتمالات النقل أو الفصل لغير سبب تأديبي (المواد 83، 143، 144 في القانون الحالي).

ب- تحديد واجبات وحقوق عضو هيئة التدريس بشكل واضح وقاطع ومتوازن، والتخلص من الصياغات الإنشائية المطاطة، وما يتبعه ذلك من إيجاد نظام تأديبي قاعدته القانونية هي "لا جريمة بدون نص، ولا عقوبة بدون نص"، مما يعني تحديد المخالفات علي نحو واضح وقاطع وتحديد مقابل أكثر وضوحاً للعقوبة.

ج- أن تكون سلطة توقيع العقوبات علي عضو هيئة التدريس من اختصاص مجلس التأديب دون غيره من السلطات الجامعية (المادة 106 في القانون الحالي) وتوفير الضمانات اللازمة لعضو هيئة التدريس أثناء التحقيق.

د – وضع نظام للترقية يضع في اعتباره المستوي العلمي والجهد العلمي لعضو هيئة التدريس، وفي نفس الوقت مدي ما قدمه لجامعته ووضع حد للظواهر السلبية المتمثلة في الإعارات الممدودة وترقي أعضاء من هيئة التدريس رغم تغيبهم عن أماكن عملهم الأصلية لمدد طويلة.

هـ- إصلاح الأوضاع المالية لعضو هيئة التدريس وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتحديد مرتبات شاملة ومجزية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم تتناسب مع وضعهم وأعباء عملهم.

و- إيجاد حل عادل ومرض لمشكلة إجابة الأساتذة المتفرغين علي المعاش في سن السبعين وتدهور معاشاتهم بشكل خطير ومهين، فضلاً عن إهدار إمكانات بعضهم العلمية التي يمكن أن تثري جوانب البحث العلمي والتعليم الجامعي.

3- إصلاح أوضاع طلاب الجامعة

أ – تأكيد حق الطالب في الحصول علي تعليم بمستوي عال استناداً إلي قدراته العلمية الفعلية فقط بغض النظر عن إمكاناته المالية، وهو الأمر الذي يعني التمسك بمبدأ مجانية التعليم الذي يكفله الدستور المصري كما تكفله المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر.

ب- إلغاء المواد الخاصة بالأنشطة الطلابية الموجودة باللائحة التنفيذية وإلغاء لائحة الاتحادات الطلابية الصادرة في عام 1979، وضمان حق الطلاب في وضع لائحتهم التي تنظم أنشطة اتحاداتهم الجامعية، والعودة بصورة مؤقتة وكمرحلة انتقالية إلي اللائحة الطلابية الصادرة في 1976.

ج- ضمان مشاركة الطلاب في الإشراف علي الصناديق الخاصة بالأنشطة الطلابية وأوجه الصرف فيها بما يكفل استخدامها علي الوجه الأمثل في تحقيق أهدافها الأساسية.

د- التأكيد علي جودة حقيقية للتعليم الجامعي والوقوف أمام محاولات الالتفاف علي قضية الجودة الحقيقية عبر نظم من قبيل "الانتساب الموجه"، و"التعليم الموازي"، و"التعليم المتميز" والإبقاء علي جميع المواد الواردة في القانون الحالي التي تحدد وحدة وتماثل الشهادات الجامعية الممنوحة.

هـ- تعديل نظام المكافآت والمنح الدراسية المتبع حالياً وذلك من خلال تعديل المادتين 272 و273 في اللائحة التنفيذية للقانون الحالي، بحيث تُمنح هذه المكافأة للطلاب المئة الأوائل في شهادة الثانوية العامة من شعبتي الآداب والعلوم، والطلاب الخمسة عشر الأوائل من شهادات الدراسة الثانوية الفنية بأنواعها، مع رفع قيمة المكافآت الدراسية بما يتواءم مع متطلبات المعيشة الحالية في حدها الأدني.

و- إصلاح نظام تأديب الطلاب وجعله متوازناً وغير متعسف كما هو موجود بالقانون الحالي، وذلك عن طريق تأكيد حق الطالب في التظلم من قرارات مجلس التأديب (بتعديل المادة 184 من القانون الحالي)، وإلغاء البنود التي تدرج ضمن المخالفات التأديبية أنشطة طلابية مثل تنظيم الجمعيات داخل الجامعة بدون ترخيص من السلطات الجامعية وتوزيع النشرات وإصدار مجلات الحائط وجمع التوقيعات والاشتراك في مظاهرات، بالإضافة إلي تقييد سلطة عميد الكلية ورئيس الجامعة في فرض عقوبات جسيمه علي الطلاب قد تصل إلي الفصل دون مجلس تأديب (المادة 127 من اللائحة التنفيذية للقانون الحالي).

ز- وضع نظام عادل يكفل للطلاب التوصل إلي نتائج فعالة في تظلماتهم بخصوص نظم الدراسة والامتحانات.

ح- إلغاء الاستثناءات في القبول بالجامعات بما يكفل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية في المجتمع، خاصة بعد أن قضت المحكمة الدستورية في عام 1985 بعدم دستورية المادة 76 من اللائحة التنفيذية للقانون الحالي، والتي تتيح مثل هذه الاستثناءات.

وغني عن القول أن هذه الاتجاهات هي مجرد مقترحات مطروحة للنقاش في الوسط الجامعي بمختلف أطرافه، أملاً في تطويرها وبلورتها من خلال حوار واسع وبنَّاء ومسئول عن نظام التعليم الجامعي ومنظومة التعليم بصفة عامة في مصر.

الأطر المعرفية والنظرية والمنهجية

في ضوء الدراسة التي أجراها فريق من الباحثين بقسم الصحافة بكلية الإعلام وتناولت اتجاهات الصحافة المصرية (القومية والحزبية والخاصة) إزاء قضايا التعليم الجامعي وأزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية تم التوصل إلي مجموعة من الحقائق الهامة تشير إلي أجندة أولويات الصحف المصرية الخاصة بقضايا التعليم الجامعي والتي نوجزها علي النحو التالي:

1- مجانية التعليم الجامعي.

2- أزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية.

3- الحقوق المهنية والأكاديمية لأساتذة الجامعات.

4- دور الأمن في الجامعات المصرية.

5- الأنشطة الطلابية ومشكلات الحركة الطلابية.

6- تضخم الجهاز الإداري في الجامعات المصرية.

7- الجامعات الاقليمية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية.

8- الجامعات الخاصة والأجنبية (السلبيات والإيجابيات).

وقد كشفت هذه الدراسة والحلقة النقاشية التي عقدت للصحفيين عن ضرورة استكمالها بدراسة ميدانية تتناول اتجاهات ورؤي الصحفيين وأساتذة الجامعات والطلاب إزاء قضايا ومشكلات التعليم الجامعي في مصر خلال الحقبة الأولي من الألفية الثالثة. وذلك بهدف استخلاص رؤية علمية متكاملة تحدد أبعاد العلاقة التفاعلية بين كل من الإعلام المقروء (الصحافة المصرية) والجامعات المصرية كما تسهم في تنوير صناع القرار الجامعي من خلال الاقتراحات والبدائل التي يطرحها كل من الصحفيين والجمهور الجامعي لمواجهة التحديات والاشكاليات العلمية والإدارية التي تؤثر في مسيرة وتقدم التعليم الجامعي.

المشكلة البحثية:

يسعي هذا البحث إلي رصد وتحليل اتجاهات كل من القائمين بالاتصال (الصحفيين) والجمهور الجامعي (الأساتذة والطلاب) إزاء القضايا والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر خلال الحقبة الأولي من الألفية الثالثة والتي تم استخلاصها من نتائج الدراسة الامبيريقية التحليلية التي اجراها فريق البحث عن (اتجاهات الخطاب الصحفي نحو الجامعات المصرية) وتدور مشكلة البحث حول ثلاثة محاور أساسية نوجزها علي النحو التالي:

المحور المعرفي:

ويمثـل جـوهر الدراسـة الميدانيـة إذ يركـز عـلي استكـشاف ورصـد وتحليـل ومقارنـة رؤي واتجاهـات الصحفيين المتخصصين في القضايا الجامعية والجمهـور الجـامعي ممـثلاً في الأسـاتذة والطـلاب إزاء القـضايا الجامعية مستهدفاً ابراز وتحليل علاقة التفاعل والتأثير والتأثر بين المنظومة الصحفية والجامعـات المـصرية في إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتي انعكست علي مجمل مسيرة التعليم الجامعي.

المحور المجتمعي:

يركز هذا المحور علي ثلاث عينات بشرية تتضمن:

1- عينة الصحفيين المتخصـصين في قـضايا الجامعـات وتـضم الـصحفيين في كـل مـن الـصحف القوميـة والحزبية والخاصة.

2- عينة أساتذة الجامعات المصرية الذين ينتمون إلي مختلف التخصصات العلمية في كل من جامعـات العاصمة والجامعات الإقليمية.

3- عينة الطلاب والطالبات بالجامعات المصرية ويمثلون مختلف المراحل الجامعية.

المحور الزمني:

يركز البحث علي دراسة وتحليـل اتجاهـات المبحـوثين مـن الـصحفيين والأسـاتذة والطـلاب إزاء قـضايا التعليم الجامعي خلال عام 2010-2011.

ثالثاً: الهدف المركزي للدراسة والتساؤلات:

تسعي هـذه الدراسـة البحثيـة إلي اسـتطلاع ورصـد وتحليـل وتفـسير اتجاهـات الـصحفيين والأسـاتذة والطلاب نحو قضايا ومـشكلات الجامعـات المـصرية ومقارنتهـا باتجاهـات الخطـاب الـصحفي التـي سـبق استخلاصها من الدراسة الأولي ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي عـدة أهـداف فرعيـة يمكـن ترجمتهـا إلي تساؤلات علي النحو التالي:

1- ما هي ابرز الرؤي التي يطرحها الصحفيون تجاه قضايا التعليم الجامعي؟ وما هي أسباب التفاوت في أولويات الاهتمام بالقضايا الجامعية في الصحف المصرية علي اختلافها (قومية – حزبية – خاصة).

2- هل يكتفي الصحفيون بطرح أوضاع ومشكلات التعليم الجامعي ولا يطرحون بدائل أو حلول ولماذا؟

3- ما المسكوت عنه في خطاب الصحافة المصرية إزاء قضايا التعليم الجامعي؟

4- إلي أي مدي تتأثر اتجاهات الصحفيين برؤية السلطة السياسية الحاكمة وجماعات المستثمرين ورجال الأعمال ومواقفهم من السياسات والممارسات الجامعية؟

5- ما هي مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفيون في معالجاتهم وأطروحاتهم عن القضايا الجامعية؟

6- ما هي العوامل المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والمهنية التي تؤثر في اتجاهات أساتذة الجامعات إزاء التحديات المهنية والعلمية والإدارية التي تواجه التعليم الجامعي؟

7- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين اتجاهات ورؤي كل من الأساتذة بجامعات العاصمة والجامعات الاقليمية؟ وما أسباب ذلك؟

8- ما هي أسباب تراجع الحركة الطلابية في الجامعات المصرية؟

9- هل هناك اختلافات واضحة بين الرؤي والحلول التي يتبناها كل من أساتذة الجامعات والطلاب من ناحية والصحفيون من ناحية أخري؟ وما أسباب ذلك؟

10- إلي أي مدي يتم ربط القضايا الجامعية بالسياسات العامة للدولة؟

11- هل يمكن استخلاص استراتيجية بديلة للسياسات الجامعية الراهنة من واقع البدائل التي يطرحها الصحفيون والجمهور الجامعي من الأساتذة والطلاب؟ وما هي أبرز ملامح هذه الاستراتيجية؟

الأطر النظرية والمنهجية:

تلتزم الدراسة بالمداخل النقدية ذات الطابع التكاملي الذي يركز علي التداخل المعرفي والنظري في بحوث الجمهور التي تشكل محوراً مشتركاً في منظومة العلوم الاجتماعية والانسانية ولذلك تعتمد الدراسة علي تعددية وتنوع أساليب الرصد واستقاء المعلومات الميدانية وتحليلها وتفسيرها في إطار السياقات المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي انتجتها وتفاعلت معها تأثيراً وتأثراً.

وفي ضوء ذلك سوف يتم الاستعانة بالمداخل النظرية التالية:

1- نظرية المسئولية الاجتماعية.

2- نظرية المجال العام.

3- مدخل بناء الأجندة لدي الصحفيين.

وبناء علي هذه الأطر النظرية سوف يتم الاستعانة بالأساليب المنهجية التالية:

أ – المسح الإعلامي والاجتماعي بمستوياته السردية والتحليلية.

ب- أسلوب المقارنة المنهجية بأطرها الأفقية التي تتناول عينات المبحوثين من الصحفيين وأساتذة الجامعات والطلاب وأطرها الرأسية التي تتناول المراحل الزمنية للدراسة وإبراز أوجه وأسباب التباين والاختلاف بين مرحلة وأخري.

جـ- أساليب التحليل الكيفي المتعدد المستويات ذي الطابع التراكمي.

د – السيناريوهات المستقبلية (المرجعية والإصلاحية والراديكالية) لاستشراف الأفق المستقبلية المحتملة للتعليم الجامعي.

أساليب جمع المعلومات:

تتنوع أساليب جمع المعلومات من المبحوثين (الصحفيين – أساتذة الجامعات – الطلاب) وتتراوح بين اللقاءات الاستطلاعية الحرة والمقننة وتطبيق الاستبيان الذي يقوم فريق العمل

بإعداده وتحكيمه من الأساتذة المتخصصين ويتوج ذلك بدوائر وحلقات نقاشية ومناظرات تضم كل الصحفيين وأساتذة الجامعات والطلاب.

المرحلة الأولي: الدراسة الاستطلاعية:

لقد تم إجراء الدراسة علي مرحلتين أولهما استطلاعية ميدانية تليها المرحلة الثانية التي تتسم بالطابع الوصفي الاستقرائي العميق ثم التفسير الشامل لمجمل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية في المرحلتين ولتحقيق هذه الأهداف وقع الاختيار في الدراسة الاستطلاعية علي أربع جامعات لإجراء الدراسة الاستطلاعية شملت جامعات القاهرة وأسيوط والمنصورة ومصر للعلوم التكنولوجيا حيث روعي تنوع هذه الجامعات بين حكومية وخاصة كما روعي اختلاف المستوي المهني والتعليمي والدور التاريخي لهذه الجامعات. كذلك روعي اختيار عينة من الصحفيين المهتمين بقضايا التعليم الجامعي والممثلين للصحف القومية والحزبية والخاصة واستغرق إجراء الدراسة الاستطلاعية الميدانية ستة أشهر وشارك فيها فريق بحثي مكون من 8 أساتذة و30 باحثاً إعلامياً وشملت 500 مفردة بحثية من الأساتذة والطلاب والإداريين و20 صحفياً.

أهداف الدراسة الاستطلاعية:

تسعي الدراسة الاستطلاعية لاتجاهات الجمهور الجامعي والصحفيين إلي تحقيق مجموعة من الأهداف علي النحو التالي:

1- الكشف عن اتجاهات المبحوثين (الأساتذة – الطلاب – الصحفيين) نحو المعالجات الصحفية لقضايا التعليم الجامعي سواء في الصفحات العامة أو الأبواب الصحفية الخاصة بالجامعات.

2- الكشف عن رؤية المبحوثين للقضايا والمشكلات التي تعاني منها الجامعات في مصر.

3- الكشف عن الأسباب التي تؤدي علي خلل العملية التعليمية في الجامعات كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب والصحفيين.

4- التعرف علي أسباب أزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية كما يراها أعضاء هيئة التدريس والصحفيين.

5- الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب لدور الأمن داخل الجامعة وعلاقته باستقلال الجامعات ودورها المجتمعي.

6- الكشف عن اتجاهات المبحوثين نحو واقع الأنشطة الطلابية والإشكاليات التي تواجه الحركة الطلابية.

7- استطلاع الأسباب التي يري أعضاء هيئة التدريس أنها تؤدي إلي تراجع أوضاعهم المهنية وأدوارهم المجتمعية وانعكاسات ذلك علي أدائهم المهني والمجتمعي والمنظومة التعليمية ككل.

8- الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو كيفية إصلاح الخلل في المنظومة التعليمية والعلمية بالجامعات وتحديد الأطراف المسئولة عن ذلك.

9- الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو كيفية مواجهة تدهور أوضاعهم المهنية وأدوارهم المجتمعية من أجل صياغة تصور مستقبلي لدور أكثر فاعلية لهؤلاء علي المستوي الجامعي والمجتمعي ككل في إطار إصلاح جامعي شامل.

العينات:

شملت الدراسة الاستطلاعية العينات التالية:

عينة الجامعات والكليات:

لتحقيق الأهداف المذكورة وقع الاختيار علي أربع جامعات لإجراء الدراسة الاستطلاعية عليها وهي جامعات: القاهرة – المنصورة – أسيوط – مصر للعلوم والتكنولوجيا، وذلك للأسباب التالية:

1- تنوع هذه الجامعات بين جامعات حكومية (القاهرة – المنصورة، أسيوط) وجامعات خاصة (مصر للعلوم والتكنولوجيا).

2- اختلاف المستوي المهني والتعليمي والدور التاريخي لهذه الجامعات (والذي ينعكس علي أوضاع هيئات التدريس والطلاب والإداريين) وتراوحت بين جامعات حكومية ذات تاريخ عريق ودور مجتمعي ممتد (مثل جامعة القاهرة) وبين جامعات خاصة حديثة النشأة مثل (مصر للعلوم والتكنولوجيا) جامعات في العاصمة (جامعة القاهرة) وجامعات في الأقاليم (أسيوط – المنصور).

3- تنوع الكليات داخل هذه الجامعات فقد عمد فريق البحث إلي اختيار كليات نظرية وأخري عملية وذلك لتقديم صورة بانورامية عن أوضاع هيئات التدريس والطلاب والإداريين واشكالياتهم وأدوارهم داخل الجامعة مع اختلاف تخصصاتهم.

وقد تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية علي الكليات التالية:

الآداب والزراعة (جامعة القاهرة) – العلوم والحقوق جامعة (أسيوط) – الهندسة والتربية (المنصورة) – الإعلام والصيدلة (جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا).

العينة البشرية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية بالتطبيق علي عينة شاملة ضمت 500 مفردة توزعت ما بين أعضاء هيئات التدريس (150 مفردة) من الأساتذة والأساتذة المساعدين – المدرسين، وعينة من الطلاب (300 مفردة) بالمرحلة الجامعية الأولي (الليسانس والبكالوريوس) وعينة من الكادر الإداري (مستوي الإدارات العليا بكل جامعة ومستوي القيادات الوسيطة) وتم إرجاء المستوي الثالث من الإداريين المتمثل في الأجهزة الإدارية بالكليات إلي الدراسة الامبيريقية الميدانية في المرحلة الثانية. أما عينة الصحفيين فقد تم اختيار عينة ممثلة من المنظومة الصحفية (الصحف القومية والحزبية والخاصة) قوامها 20 صحفياً من 8 صحف شملت الأخبار والجمهورية والأهرام اليومي والمسائي والوفد والأهالي والدستور والشروق. وروعي في اختيار عينة الصحفيين ضرورة تمثيلها لأنماط المنظومة الصحفية المصرية بتوجهاتها السياسية والأيديولوجية المختلفة كما أنها تغطي تباين مستويات المسئولية التحريرية في هذه الصحف ما بين مندوبي هذه الصحف في الجامعات ورؤساء أقسام التعليم ونواب رؤساء ومديري التحرير.

كما أجريت الدراسة الاستطلاعية علي عينة من إدارات ووحدات الجودة داخل الجامعات الأربع محل الدراسة شملت الكادر الإداري والأكاديمي بهذه الوحدات. كذلك شملت الدراسة عينة من الطلاب والأساتذة في برامج التعليم المفتوح في الجامعات المختلفة (جامعة القاهرة – جامعة عين شمس – جامعة حلوان) من خلال إجراء عدد من المقابلات التي أجراها الفريق البحثي مع عينة عشوائية من الأساتذة المشاركين في برامج التعليم المفتوح في كليات الزراعة والتجارة والإعلام، كما تم إجراء عدد من المقابلات مع عينة عشوائية من طلاب برامج التعليم المفتوح في كليات الزراعة والتجارة ودار العلوم والإعلام حيث أمكن الخروج بعدة نتائج أساسية حول أبرز الإيجابيات والسلبيات في تلك البرامج من وجهة نظراً الطلاب والأساتذة.

أساليب جمع المعلومات:

تنوعت أساليب جمع المعلومات من المبحوثين (الأساتذة – الطلاب – الإداريين – الصحفيين) وتراوحت ما بين الأساليب الاستقصائية المقننة واللقاءات الاستطلاعية الحرة والمقننة وتطبيق الاستبيان الذي شمل استمارتين لكل من الأساتذة والطلاب وقد قام الباحث الرئيسي والمنسقون بإعداد وتحكيم الاستمارات وقام فريق البحث بتطبيقها عن طريق المقابلة واشتملت استمارة الأساتذة علي 22 سؤالاً تم تقسيمها إلي عدة محاور نوجزها علي النحو التالي:

المحور الأول: علاقة المبحوثين واتجاهاتهم نحو معالجة الصحف المصرية لقضايا التعليم الجامعي في مصر.

المحور الثاني: رؤية المبحوثين للمشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي عامة والجامعات بشكل خاص.

المحور الثالث: اتجاهات المبحوثين نحو أسباب الخلل في العملية التعليمية في الجامعات. وسبل معالجة هذه الأسباب.

المحور الرابع: أسباب أزمة البحث العلمي في الجامعات وسبل إصلاحها.

المحور الخامس: اتجاهات المبحوثين نحو مدي استقلالية الجامعة وسبل تفعيل تلك الاستقلالية.

المحور السادس: اتجاهات المبحوثين نحو أوضاعهم المهنية والمادية وأدوارهم المجتمعية وكيفية معالجة وإصلاح هذه الأوضاع.

وقد تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام الجداول التكرارية البسيطة والمركبة، كما استخدم البرنامج الإحصائي "SPSS" لتحليل العلاقات بين بعض المتغيرات الكمية ذات الدلالة في تحقيق أهداف البحث ومرفق في نهاية التقرير مجموعة الجداول الإحصائية التي أفرزتها الدراسة.

أما الاستمارة الخاصة بالطلاب فقد تضمنت 35 سؤالاً وتم تقسيمها إلي المحاور التالية:

المحور الأول: صورة الجامعات المصرية لدي الطلاب.

المحور الثاني: أولويات قضايا التعليم الجامعي كما يراها الطلاب.

المحور الثالث: النشاط الطلابي والمشاركة في الأنشطة.

المحور الرابع: علاقة الطلاب بالصحافة المصرية القومية والحزبية والخاصة.

المحور الخامس: التحديات التي تواجه التعليم الجامعي من المنظور الطلابي.

المحور السادس: مدي رضا الطلاب عن العملية التعليمية بالجامعات المصرية.

وبالنسبة للكادر الإداري بالجامعات استقر فريق البحث علي استخدام أسلوب اللقاءات الحرة بسبب امتناع معظمهم عن الإجابة عن أسئلة الاستبيان المخصص لهم ولذلك تم تحويل أسئلة الاستبيان إلي محاور عامة للنقاش وتدور حول توصيف مسئولياتهم المهنية ورصد المشكلات والمعوقات التي تواجههم في أدائهم الوظيفي وتؤثر بالتالي علي علاقاتهم بالأساتذة والطلاب والمنظومة الجامعية وفيما يتعلق بالصحفيين رؤي إجراء الدراسة الاستطلاعية عن تصوراتهم لقضايا التعليم الجامعي واقتراحاتهم لتصحيح مسار المنظومة الجامعية – من خلال اللقاءات الفردية والمناقشات الثنائية والجماعية. وقد تضمنت ورقة الاستطلاع عدة محاور دارت حول ما يلي:

1- أهم القضايا التي أثارتها الصحف فيما يخص الجامعة والتعليم الجامعي.

2- الأجندة التي تتعامل من خلالها الصحف مع القضايا الجامعية.

3- المصادر الجامعية التي يعتمد عليها الصحفيون وأسباب تفضيلها.

4- دور الصحافة في المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المنظومة الجامعية.

5- اقتراحات الصحفيين لتطوير الجامعات المصرية.

وفيما يتعلق بالتعليم المفتوح تم إجراء عدة مقابلات مقننة مع عينة عشوائية من الأساتذة المشاركين ببرامج التعليم المفتوح في كليات الزراعة والتجارة والإعلام وأيضاً مع عينة عشوائية من طلاب وطالبات التعليم المفتوح ببرامجه المختلفة في كليات التجارة والزراعة ودار العلوم والإعلام

إشكاليات العمل الميداني:

واجهت المجموعة البحثية مجموعة من الإشكاليات عند اختيار العينة وعند تطبيق استمارة الدراسة الاستطلاعية في مقدمتها:

1- صعوبة توفير بيانات عن مجتمع أعضاء هيئات التدريس والطلاب والإداريين داخل الجامعات المصرية رغم استخراج التصاريح الرسمية المطلوبة حيث تمثل إشكالية "المعلومات" إشكالية عامة يواجهها الباحثون في كل مكان داخل المجتمع المصري وقد تم التعامل مع هذه الإشكالية عبر العلاقات الشخصية والتي مكنت فريق البحث من الحصول علي المعلومات المطلوبة لتصميم العينة.

2- فيما يتعلق بالعمل الميداني كشفت الدراسة عن حالة من الخوف والارتباك تسيطر علي بعض أعضاء هيئات التدريس في جامعات الدراسة تمنعهم من "البوح" والإفصاح بشفافية عن بعض مشكلاتهم وبعض الإشكاليات داخل الجامعة خاصة ما يتعلق بعلاقة الجامعة "بالأمن" ودور هذا "الأمن" في الجامعات وكذلك ما يتعلق بمشكلات الأنشطة الطلابية، واستقلال الجامعة الأمر الذي مثل صعوبة كبيرة أمام فريق البحث، واستغرق وقتاً طويلاً لاستكمال بيانات وإجابات المبحوثين واستبدال من لا يرغبون في الإجابة أو استكمال الإجابة بآخرين لديهم مساحة أكبر من الشجاعة، وهناك تقارير تفصيلية عن اشكاليات العمل الميداني داخل الجامعات الإقليمية (أسيوط، المنصورة).

المؤشرات العامة للدراسة الاستطلاعية:

أسفرت الدراسة الاستطلاعية لبحث (اتجاهات الصحفيين والجمهور الجامعي إزاء قضايا التعليم الجامعي عن مؤشرات هامة سيتم التحقق من صحتها وتعميقها في المرحلة الوصفية القادمة ونوجزها علي النحو التالي:

أولاً: هناك إجماع من جانب المبحوثين والأساتذة والطلاب والصحفيين علي وجود خلل بنيوي في منظومة التعليم الجامعي في مصر ويتجسد هذا الخلل في العديد من الأزمات التي تتمثل في:

أ – أزمة البحث العلمي في الجامعات وغياب السياسات البحثية وضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.

ب- تراجع المستوي التعليمي والاعتماد علي التلقين وغياب التدريب العملي وتخلف نظم الامتحانات وأساليب التقييم الموضوعية في المنظومة التعليمية الجامعية.

ج- ضعف الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس وانشغال الأساتذة في الإعارات والانتدابات وغياب المعايير العلمية في التقييم.

د – تواضع أداء أعضاء هيئات التدريس وجمود المقررات الدراسية.

هـ- أزمة مجانية التعليم وظهور أنماط استثمارية في التعليم الجامعي.

و- تكدس أعداد الطلاب وسوء توزيعهم في الجامعات الحكومية.

ز- عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

ح- التدخلات الأمنية في الشئون الأكاديمية والأنشطة الطلابية.

وعلاوة علي ما سبق لوحظ تركيز كل فئة من المبحوثين علي المشكلات العضوية لكل منهم وذلك علي النحو التالي:

ثانياً: ركز الأساتذة علي أربعة قضايا تمثلت في ضعف المرتبات وغياب الحريات الأكاديمية وانتهاك حقوقهم في إنتخابات القيادات الجامعية وغياب الخطط والسياسات البحثية وضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.

ثالثاً: ركز الطلاب علي جمود المقررات الدراسية ومساوئ نظام الفصل الدراسي وانشغال الأساتذة وعدم تفرغهم للعملية التعليمية ومساوئ الكتاب الجامعي وتدهور الخدمات بالمدن الجامعية والقيود الأمنية والسياسية المفروضة علي أنشطتهم والتمييز الطبقي بسبب البرامج التعليمية المدفوعة بالإضافة إلي عدم تأهيلهم لسوق العمل.

رابعاً: ركز الصحفيون علي انعدام ثقة المسئولين الجامعيين في الصحف الخاصة والحزبية وعدم استجابتهم للنقد الذي تنشره هذه الصحف عن أوجه القصور في الحياة الجامعية، وصعوبة الوصول لمصادر المعلومات الجامعية. كما طالبوا بضرورة عدم تدخل الأمن في اختيار القيادات الجامعية وتخفيض ميزانية الإنفاق علي المناسبات والاحتفالات الجامعية وتخصيص هذه الميزانيات للإنفاق علي تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة (التليفزيون والإنترنت) في التعليم الجامعي والاهتمام بدراسة احتياجات سوق العمل.

خامساً: أعرب الإداريون عن عدم الرضا الوظيفي بسبب ضعف المرتبات وسيطرة القيادات وغياب التنسيق بين الإدارات الجامعية والروتين وتعقد الإجراءات وعدم حصولهم علي نصيبهم في المكافآت الخاصة بالإعارات وخدمة الوافدين بالإضافة إلي تأخر وصول قرارات مجالس الأقسام والكليات مما يتسبب في نشوء مشكلات مع الطلاب والباحثين فضلاً عن نقص الكوادر المؤهلة.

وهناك ملاحظة أجمع عليها الباحثون تتمثل في الخوف والحذر الذي يسيطر علي بعض فئات الجمهور الجامعي خصوصاً الأساتذة والإداريين مما جعلهم يمتنعون عن الإجابة علي بعض أسئلة الاستبيان وذلك خلافاً للطلاب والصحفيين.

وتفصيلاً لذلك:

1- تشير نتائج الدراسة الاستطلاعية إلي أن ما يقرب من 90% من عينة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية يقرأون الصحف المصرية بين قراءة منتظمة وقراءة موسمية. وتأتي الصحف القومية في مقدمة الصحف المفضلة لديهم يليها الصحف الخاصة وأخيراً تأتي الصحف الحزبية التي صارت أوضاعها في الوقت الراهن تحتاج إلي دعم للحفاظ علي بقائها. ويؤكد 71% من العينة أنهم يتابعون ما ينشر في الصحف عن قضايا التعليم الجامعي ومشكلاته خصوصاً صحيفة الأهرام (46%). إلا أنهم يرون أن الصحف لا تقدم حلولاً لمشكلات التعليم

الجامعي بل يكتفون برصدها ويعتمدون في أغلب الأحيان علي مصادر موسمية ورسمية بالإضافة إلي ارتباط المعالجات الصحفية بالأزمات ومواسم الامتحانات والقبول بالجامعات. كما أن بعض الصحف تقدم معلومات وأخبار يغلب عليها الطابع الدعائي والإعلاني.

وقد كشفت الدراسة عن أعلي معدل لقراءة الصحف في العينة الطلابية في جامعة المنصورة (83%) يليها جامعة القاهرة (82%) ثم أسيوط (73%) وأخيراً جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (72%) ويري طلاب هذه الجامعات أن معالجات الصحافة لقضايا التعليم الجامعي لا ترقي إلي المستوي المنشود.

2- تشير نتائج الدراسة الاستطلاعية إلي وجود شبه اجماع بين الأساتذة والطلاب في تحديد أسباب خلل العملية التعليمية في الجامعات وتتمثل في تكدس الطلاب وسوء توزيعهم وهي مشكلة تكاد تكون مشتركة في الجامعات الحكومية (القاهرة – اسكندرية – أسيوط) ويضاف إليها نقص الإمكانات وسوء الخدمات في هذه الجامعات وتنفرد بعض الجامعات بجمود المناهج الدراسية وتخلف أساليب التقييم والتمييز بين الطلاب علي أساس البرامج المدفوعة وانشغال الأساتذة بالإعارات والانتدابات والعمل في التعليم المفتوح وتبرز في هذا الصدد جامعة القاهرة تليها جامعة أسيوط والمنصورة.

3- تؤكد مؤشرات الدراسة الاستطلاعية أن أهم إسباب أزمة البحث العلمي كما يراها المبحوثون تتمثل في ضعف المخصصات المالية للإنفاق علي البحث العلمي ومشروعاته داخل الجامعات الحكومية وفي المرتبة الثانية ضعف الصلة بين مراكز البحث العلمي في الجامعات وبين القطاعات الإنتاجية والصناعية في المجتمع حيث يري أغلب المبحوثين أن في ذلك ما يعيق الجامعة عن أداء الدور المجتمعي المطلوب في توظيف نتائج البحث العلمي لمواجهة مشكلات المجتمع. كما يأتي غياب التنسيق بين منظومة العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية كسبب رئيسي لأزمة البحث العلمي، كذلك غياب السياسات البحثية علي مستوي الجامعات والكليات والأقسام العلمية.

4- حول ظاهرة تراجع الأنشطة الطلابية في الجامعات يعزوها بعض الأساتذة إلي أسباب ذاتية تتعلق بالطلاب أنفسهم (جامعات القاهرة والمنصورة) فيما يختلف عنهم أساتذة جامعة أسيوط الذين يعللون تراجع الأنشطة الطلابية إلي مصادرة الحريات وتغييب النشاط

الثقافي داخل الجامعة بسبب طبيعة دور الأمن في جامعة أسيوط بالتحديد. وهناك شبه اتفاق بين أعضاء هيئات التدريس بالجامعات علي أن وجود الأمن التابع لوزارة الداخلية داخل الجامعات المصرية إنما ينتقص من استقلالية الجامعات والنشاط الطلابي وبما يؤثر سلباً علي الحراك الفكري والسياسي والثقافي في الجامعات بعد صدور الحكم القضائي الخاص بإلغاء الحرس الجامعي التابع لوزارة الداخلية وإعادة تأسيس وحدات أمن جامعي مدني التزاماً بالمادة 217 من قانون تنظيم الجامعات وقد التزمت الجامعات بتنفيذ الحكم القضائي بعد قيام ثورة 25 يناير ولكن لا تزال الوحدات الأمنية الجامعية تعاني من بعض المشكلات الخاصة بالتدريب وإعادة الهيكلة واستكمال المقومات التنظيمية والإجرائية.

5- تشير الدراسة الاستطلاعية إلي تدني الأوضاع الاقتصادية للكوادر الأكاديمية باعتباره سبباً محورياً للتدهور الذي أصاب المجتمع الجامعي ويضيفون إلي ذلك سبباً آخر يتمثل في عدم احترام حقوق الأساتذة في اختيار القيادات الجامعية احتكاماً إلي الانتخاب بدلاً من التعيين الذي قد لا يخضع في معظم الأحيان للمعايير الموضوعية. ويشدد الأساتذة علي ضرورة تفعيل حقوقهم المهنية في انتخاب القيادات الجامعية كأحد ضمانات تحقيق استقلال الجامعة بما يكفل حماية الحريات الأكاديمية للأساتذة والممارسة الديموقراطية للحركة الطلابية. ولكن بعد إقرار مبدأ الانتخاب للقيادات الجامعية استجابة لمطالب أعضاء هيئة التدريس والطلاب لا تزال الأوضاع الجامعية تعاني من استمرار العقلية البيروقراطية والأمنية في إدارة الشئون العلمية في الجامعات المصرية.

6- وعن أسباب إقبال الطلاب علي الجامعات الخاصة كشفت نتائج الدراسة عن جملة من الأسباب التي يجمع عليها المبحوثون أو يكادون، حيث يشير أعضاء هيئات التدريس في مختلف الجامعات إلي أن أهم هذه الأسباب هو انخفاض مجاميع الطلاب المقبولين في هذه الجامعات عن الحدود المقررة للكليات الجامعية التي تناظرها في الجامعات الحكومية، الأمر الذي يجعل هذه الجامعات الخاصة متاحة لمن لا يملكون التفوق العلمي ولكنهم يمتلكون القدرة المادية، فضلاً عن سهولة النجاح والحصول علي تقديرات مرتفعة في هذه الجامعات مقارنة بالجامعات الحكومية انطلاقاً من سياسة النظر إلي الطلاب في الجامعات الخاصة باعتبارهم زبائن يطلبون خدمة في مشروع خاص يستهدف الربح. ومن ثم فالزبون دائماً علي حق، وتعد هذه السياسة أحد أهم عوامل الجذب للجامعات الخاصة في مصر، وإن كانت الدراسة قد كشفت

عن تحيز أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الخاصة لجامعاتهم ومن ثم تختلف لديهم أسباب إقبال الطلاب علي هذه الجامعات، حيث يشير هؤلاء إلي أن أحد أهم أسباب الإقبال علي الجامعات الخاصة إنما يتمثل في توافر الامكانات لدي هذه الجامعات الخاصة التي توفر للطلاب إمكانيات تكنولوجية وكوادر أكاديمية معارة من الجامعات الحكومية الأمر الذي يهئ لهم فرصاً تعليمية أفضل خصوصاً في ظل قلة أعداد الطلبة.

7- ومن أهم المشكلات التي تواجه الكادر الإداري بجامعات الدراسة وجود ظاهرتين يتميزان بالاستمرارية إذ يسيطر مفهوم المدير الصفري بتلك الإدارات أي يقوم كل مدير جديد بهدم كافة إنجازات المدير الذي يسبقه معللاً ذلك بأن لديه خطة متكاملة وأن ما تم من قبل لم يكن بالمستوي المطلوب لذا تظل الإدارة عند نفس المستوي دون تطور، أما الظاهرة الثانية فهي عدم توارث الخبرات فالموظف كبير السن لا يقوم بنقل خبراته إلي الموظف الأصغر معتقداً أن ذلك يمكن أن يؤثر عليه بالسلب فتقوم الإدارة مثلاً بالاستغناء عنه، مما يجعله يحتفظ بخبراته لنفسه ويتضح التأثير السلبي لهذه الظاهرة عند وصول الموظف إلي سن المعاش وانتقال المهام إلي الموظف الجديد الذي تواجهه كثير من العقبات التي تؤثر علي مستوي الأداء والإنجاز ولا شك أن الجهاز الإداري بالجامعات يحتاج إلي مزيد من التطوير والاهتمام بما يحقق مستويات الرضا الوظيفي للموظفين سواء من النواحي المالية خاصة بالمكافآت والمرتبات أو النواحي التدريبية.

8- تتباين اتجاهات الأساتذة إزاء برامج التعليم المفتوح إذ يري أغلبهم أنها تمثل مصدراً إضافياً للدخل أو (سبوبه) خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية. ويري بعض الأساتذة أن هذا التعليم يمثل باب خلفي لبيع الشهادات ولا يقدم للطلاب تعليماً حقيقياً في ظل اختزال المقررات الدراسية ونظم الامتحانات النمطية كما أنه لا يوفر حماية كافية لحقوق الأساتذة المادية والأدبية. أما طلاب التعليم المفتوح فقد أعربوا عن وجهة نظر إيجابية إزاء البرامج والمصروفات ومعاملة الأساتذة وابدي طلاب التجارة معاناتهم بسبب الأعداد الكبيرة وسوء معاملة بعض الأساتذة (طلاب الإعلام بالتحديد) وابدي معظمهم الاعتراض علي الأقراص المدمجة. وكشفت النتائج عن وجود نوعاً من الازدواجية لدي الأساتذة المشاركين في التعليم المفتوح بسبب اضطرارهم للمشاركة في

هذه البرامج نتيجة لضآلة الكادر المالي لأساتذة الجامعات مما أفرز حالة من العداء وعدم الرضا انعكست علي علاقاتهم بطلاب التعليم المفتوح.

9- وعن العوامل التي تكفل تحقيق جودة التعليم العالي في مصر يأتي في المقدمة وباتفاق شبه عام بين مختلف جامعات العينة ضرورة توفير البنية الأساسية للعملية التعليمية من منشآت قادرة علي استيعاب الطلاب، ومنشآت تتلائم مع احتياجات التخصص، ومعامل وأدوات تكفل استكمال الجوانب التطبيقية وإكساب الطلاب المهارات المطلوبة علي الوجه الأكمل، وفي المرتبة الثانية يري المبحوثون أن إصلاح أوضاع التعليم الجامعي وتحقيق جودته إنما تتحقق بالاحتكام إلي معايير موضوعية واقعية للجودة تتوافق مع الاحتياجات المجتمعية للمجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري بعيداً عن المعايير الأجنبية للجودة والتي لا تتوافق مع واقع أو إشكاليات التعليم الجامعي في مصر، في الوقت نفسه تتراجع نسبة من يرون أن تحقيق جودة التعليم تتطلب إلغاء المجانية والتوسع في البرامج المدفوعة.

10- هناك تباين في اعتماد الصحفيين علي المصادر الجامعية فالصحف الحكومية تعتمد أساساً علي التصريحات الرسمية للقيادات الجامعية فيما تركز الصحف الحزبية والخاصة علي تصريحات الأساتذة والطلاب التي تتعارض في معظم الأحيان مع الرؤية الرسمية. كذلك يختلف دور ومسئولية محرري شئون الجامعات عن القيادات الصحفية التي تملك قرار النشر أو الحجب بالنسبة للأخبار والقضايا الجامعية. يعاني الصحفيون الذي يعملون في تغطية شئون الجامعات من مشكلة حجب المعلومات وتظهر هذه المشكلة بصورة واضحة مع مندوبي الصحف الحزبية والخاصة حيث تحجب عنهم المعلومات عمداً ولا تتعاون معهم المصادر الرسمية داخل الجامعات. كما يقع الصحفيون أسري للصور الذهنية السلبية الشائعة عن الجامعات مما يدفع بعضهم إلي التركيز علي السلبيات وتجاهل الجوانب الإيجابية في المنظومة الجامعية.

المرحلة الثانية: الدراسة الامبيريقية الميدانية:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الاستطلاعية والتي تم ذكرها تفصيلاً في التقرير العلمـي عـن بحث اتجاهات الصحفيين والجمهور الجامعي إزاء قضايا التعليم الجامعي خلال الحقبة الأولي مـن الألفيـة الثالثة وافق أعضاء فريق البحث علي ما يلي:

أولاً: توظيف المؤشرات العامـة للدراسـة الاسـتطلاعية في إعـداد الخطـة البحثيـة للمرحلـة الامبيريقيـة الميدانية من حيث تحديد العينات التـي سـيتم إخـضاعها للدراسـة وتـضم كـل مـن الـصحفيين بالـصحف القومية والحزبية والخاصة والجمهور الجامعي (الأساتذة – الطلاب – الإداريين) بالجامعات والكليات.

وفي ضوء ذلك تم اختيار 7 جامعـات لم تـشملها الدراسـة الاسـتطلاعية مـا عـدا جامعـة القـاهرة التـي تكررت في المرحلتين وتضم العينة كل من جامعات الاسـكندرية والقـاهرة وعـين شـمس وحلـوان وأسـيوط وسوهاج وجامعة 6 أكتوبر (الخاصة) بالإضـافة عـلي التعلـيم المفتـوح في جامعـات القـاهرة والاسـكندرية والمنيا وعين شمس وحلوان.

كما تم الاتفاق علي مراعـاة التنـوع في اختيـار الكليـات الممثلـة لهـذه الجامعـات بحيـث تـشمل الكليـات المتخصصة في العلوم التطبيقية وتلك المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك لتقديم صـورة بانوراميـة عن أوضاع هيئات التدريس والطلاب والإداريين وأدوارهم والتحديات التي تواجههم مع رصـد وتحليـل وتفـسير اتجاهاتهم إزاء القضايا الراهنة للتعليم الجامعي.

ثانياً: تحديد الأهداف العامة والتفصيلية للدراسة الامبيريقية والميدانية والتي تتمحور حول ما يلي:

1- رصد وتحليل وتفسير الأسباب التي تؤدي علي عدم كفاءة العمليـة التعليميـة بالجامعـات المـصرية كما يراها أعضاء هيئات التدريس والطلاب والصحفيين.

2- استطلاع الأسباب التي يري أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية أنها تؤدي إلي تراجع أدائهم المهني والعلمي وأدوارهم المجتمعية.

3- رصد وتحليل وتفسير أسباب أزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية.

4- استطلاع وتقييم مواقف واتجاهات الصحفيين المصريين إزاء الأوضاع الجامعية الراهنة.

5- الكشف عن أسباب تراجع الحركة الطلابية وعزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الجامعية.

6- استقصاء وتقييم مواقف وتوجهات القيادات الإدارية العليا والوسيطة إزاء الأساتذة والطلاب ودورهم في تسيير وإدارة الأنشطة الجامعية.

7- صياغة تصور مستقبلي يتضمن منظومة البدائل التي يطرحها الأساتذة والصحفيين لمواجهة التحديات والمشكلات التعليمية والبحثية والإدارية في الجامعات المصرية.

ثالثاً: تم الاتفاق علي اختيار عينة بشرية شاملة لتمثيل المبحوثين وتوزع علي النحو التالي:

1- جميع الصحفيين المهتمين بالتعليم الجامعي 50 مفردة

2- عينة من أعضاء هيئات التدريس تضم الأساتذة والأساتذة المساعدين

والمدرسين والفئات المعاونة (المعيدين – المدرسين المساعدين) 500 مفردة

3- عينة من الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولي (ذكور وإناث) 1200 مفردة

4- عينة من الكوادر الإدارية (القيادات العليا والوسيطة) 50 مفردة

الإجمالي 1800 مفردة

وقد تم توزيع عينة الجمهور (الأساتذة والطلاب) علي الجامعات المصرية الخاضعة للدراسة علي النحو التالي:

(أ) أعضاء هيئة التدريس:

الجامعة	أعضاء هيئة التدريس	الطـــلاب
جامعة القاهرة	140	268
جامعة عين شمس	110	240
جامعة الإسكندرية	83	254
جامعة حلوان	50	132
جامعة أسيوط	40	100
جامعة سوهاج	10	42
جامعة 6 أكتوبر	20	20
الإجمالي	**500**	**1200**

رابعاً: تم تحديد الأطر النظرية والمنهجية للدراسة الامبيريقية – الميدانية علي النحو التالي:

تلتزم الدراسة بالمداخل النقدية ذات الطابع المتكامل الذي يركز علي التداخل المعرفي والنظري في بحوث الجمهور التي تشكل محوراً مشتركاً في منظومة العلوم الاجتماعية والإنسانية ولذلك تعتمد الدراسة علي تعدد وتنوع أساليب الرصد واستقاء المعلومات الميدانية وتحليلها وتفسيرها في إطار السياق الاجتماعي الثقافي الذي تتفاعل الجامعات المصرية في إطاره تأثيراً وتأثراً.

وفي ضوء ذلك يتم الاستعانة ببعض المداخل النظرية التي تتمثل في كل من مدخل المسئولية الاجتماعية ونظرية المجال العام ومدخل بناء الأجندة لدي الصحفيين. وتعتمد هذه المداخل النظرية علي الأساليب المنهجية التالية:

- المسح الاجتماعي بمستوياته السردية والتحليلية.

- أسلوب المقارنة المنهجية بأطرها الأفقية التي تتناول عينات المبحوثين من الصحفيين وأساتذة الجامعات والطلاب وأطرها الرأسية التي تتناول المراحل الزمنية للدراسة وإبراز أوجه وأسباب التباين والتشابه والاختلاف بين مرحلة وأخري.

خامساً: تم تحديد أساليب جمع المعلومات الميدانية من المبحوثين (الأساتذة – الطلاب – الصحفيين - الإداريين) وتتراوح بين الأساليب الاستقصائية المقننة واللقاءات الحرة وتطبيق الاستبيان الذي يشمل استمارات لكل من الأساتذة والطلاب والإداريين. وقد تم تعديل وتعميق الاستمارات الخاصة بالدراسة الاستطلاعية لكل من الأساتذة والطلاب وأضيف إليهم استمارة للإداريين وتنظيم لقاءات استقصائية حرة للصحفيين. وفي ضوء تحكيم الاستبيان من جانب نخبة من أساتذة الاجتماع والسياسية والإعلام استقر الرأي علي تقسيم استمارة الأساتذة إلي عدة محاور تتضمن 22 سؤالاً كما تضمنت الاستمارة الخاصة بالطلاب بعد تعديلها وتحكيمها 23 سؤالاً وشملت استمارة الإداريين 10 أسئلة فقط.

سادساً: استقر رأي فريق البحث علي اختيار النمط الاستهدافي المستقبلي لاستشراف مستقبل الأوضاع الجامعية خلال السنوات العشر القادمة في إطار السيناريوهات البديلة التي ستطبق علي كل من العملية التعليمية والبحث العلمي والحريات الأكاديمية ودور الأمن في الجامعات المصرية ومستقبل الحركة الطلابية والحقوق الاقتصادية والمهنية للاساتذة في الجامعات المصرية وعلاقة الصحافة والصحفيين بالجامعات. وسيتحقق ذلك انطلاقاً من النتائج التي سوف تسفر عنها الدراسة الميدانية.

خطة العمل البحثي:

تقرر أن يتم انجاز المرحلة الامبيريقية الميدانية التحليلية والتفسيرية خلال الفترة التي تبدأ من فبراير 2011 حتي ديسمبر 2011 حيث يتم تحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية والحلقة النقاشية التي عقدت في 31 يناير 2012 وتضم عينة من أساتذة الجامعات والصحفيين.

أما المستوي التنظيمي ويتمثل في استمرار اللقاءات الأسبوعية لفريق البحث حيث يتم متابعة الانجاز البحثي ومناقشته وتعديل مساراته ويتولي المنسقون تنظيم اجتماعات فرعية

مع مجموعاتهم من الباحثين الميدانيين ويرأس الباحث الرئيسي الاجتماعات الدورية لفريق البحث ويتولي الإشراف العام علمياً وتنظيمياً ومتابعة الإنجازات التي يقوم بها الباحثون الميدانيين وإعداد تقرير تنظيمي دوري. كما يتولي المنسقون إعداد تقارير إنجاز دورية. ويقوم الباحث الرئيسي بمشاركة المنسقين بإعداد التقرير النهائي للبحث متضمناً الرؤي المستقبلية للتعليم الجامعي في مصر.

اتجاهات الصحفيين إزاء قضايا التعليم الجامعي في مصر (2011) *

---

* إعـداد د/ نرمين الأزرق
د/ محمد الباز

اتجاهات الصحفيين المصريين إزاء قضايا التعليم الجامعي (2011)

يظل القائم بالإتصال في المعالجات الصحفية للقضايا المجتمعية وفي قلبها قضايا الجامعات هو الجانب الأهم في فهم تعامل الصحف مع هذه القضايا، فهو القوة الفاعلة الأساسية التي تصيغ وتبلور في النهاية المعالجات التي يكون من وظيفتها رصد وتحليل وتفسير ما يدور في الجامعات من أحداث وما يطرح فيها من آراء وما تدور حولها من مناقشات.

وهذه القوة الفاعلة في حقيقتها ليست علي نمط واحد، ولكن تتداخل في تكوينها عوامل عديدة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية. كما أنها في غالب الأمر تتشكل بناءا علي مجموعة المصالح التي تصيغ الخطاب الصحفي النهائي للصحف. ولا تقتصر منظومة المصالح المتحكمة في صياغة الخطاب الصحفي في قضايا الجامعة علي المصالح الاقتصادية (الإعلان - مصادر التمويل المعلنة وغير المعلنة - الهدايا المباشرة وغير المباشرة للصحفيين). ولكن هناك مصالح أخري سياسية تتطابق أو تتعارض مع النظام السياسي الحاكم، ومصالح اجتماعية تأتي متوائمة في الغالب مع عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه، ومصالح مهنية تتعلق بعنصر المنافسة بين الصحف، وخاصة في ظل الصحافة المصرية الآنية التي تتشكل من اتجاهات مختلفة يعمل فيها عنصر المنافسة إلي منتهاه.

ولذلك تأتي أهمية دراسة القائم بالاتصال في مجال تغطية قضايا الجامعة، كعنصر أساسي في فهم العلاقة بين الصحف والجامعات. فالخطاب الصحفي الذي ينتجه القائمون بالاتصال لن يكون كافيا وحده من خلال تحليل عطاءاته السطحية الظاهرة لفهم اتجاهات هذه الصحف نحو القضايا الجامعية، خاصة أنها قضايا متشابكة ومعقدة وعصية علي الفهم في كثير من الأحيان.

ويصبح مهما في هذا السياق دراسة تكوينات القائمين بالاتصال علي المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية، لأن ذلك سيكون معينا في رصد وتحليل وتفسير اختياراتهم، وأنماط معالجاتهم للقضايا الجامعية التي يطرحونها في صحفهم، وكذلك رؤاهم المختلفة التي يحددون انطلاقا منها المداخل الأساسية لهذه المعالجات.

ومن خلال هذه المنطلقات يمكن الدخول إلي دراسة اتجاهات الصحفيين نحو قضايا الجامعة، وهي الدراسة التي تتحدد في ضوء الأسس الآتية:

أولا: التوصيف المادي للمبحوثين

تعمل الدراسة في سياق المنظومة الصحفية المصرية التي تتكون من اتجاهات ثلاثة هي:

الصحف الحكومية: وهي المملوكة للحكومة من خلال مجلس الشوري طبقا للقانون، وهي صحف تتحدد سياستها التحريرية في ضوء الاتجاه العام للحكومة، إذ تأتي هذه الصحف تطبيقاً عملياً لما تذهب إليه الحكومة، ولرؤيتها للدور الذي تقوم به الجامعات، تحديداً في الجانب السياسي وتنساق هذه الصحف إنسياقاً كاملاً موجها من القائمين علي إدارتها وتحريرها خلف من يحدد السياسة العامة للدولة، مهما تحولت أو تبدلت طبقاً للظروف السياسية.

ورغم وضعية الصحف الحكومية وتبعيتها للرؤية الرسمية، إلا أن هذا لا يمنع بعض كتاب هذه الصحف من أن تكون لهم رؤي مختلفة في القضايا الجامعية، لكنها في النهاية تخضع لقاعدة الإختلاف وليس التناقض.

الصحف الحزبية: وهي الصادرة عن أحزاب معارضة، وتسير معالجاتها في الغالب ضد الرؤية العامة للحكومة فيما يتعلق بقضايا الجامعة، وهي معالجات تهتم بكشف القصورات الجامعية التي لا تتردد في الإشارة إليها علي أنها فساد المسئول الأول عنه النظام الحاكم. وفي هذا السياق لا تهتم الصحف الحزبية حتي اليومية منها بالفعاليات اليومية التي تقع في الجامعات، ولكنها تهتم بالوقائع الجدلية والفساد الذي قد يشوب العملية التعليمية، بهدف إظهار الحكومة بمظهر العاجز عن ضبط الأداء الجامعي.

علما بأن رغبة الصحف الحزبية في كشف العوار الذي يقع فيه المسئولون الجامعيون لا تحول دون أن تكون هناك اتجاهات في معالجتها لقضايا الفساد الجامعي من أجل الإصلاح وتنمية دور الجامعات ووضعه في السياق العام الذي يخدم المجتمع، فإظهار عجز الحكومة هدف سياسي تسعي خلفه الصحف الحزبية، وإصلاح أحوال التعليم الجامعي هدف اجتماعي لا تتكاسل عنه.

الصحف الخاصة: وهي المملوكة للشركات المساهمة الخاصة التي صدرت بترخيص من المجلس الأعلي للصحافة، وهدفها الأساسي هو الربح، لأنها مشروعات اقتصادية لابد لها من الربح، وإلا سيكون مصيرها الإغلاق، ولذلك فإن تحديد سياسة تحريرية واحدة أو ثابتة لها فيما

يخص قضايا الجامعة يعتبر أمراً مخالفاً لواقع المعالجات والممارسات المهنية. فكل صحيفة من الصحف الخاصة لها نمطها الخاص في معالجة قضايا الجامعة بما يتفق مع الأسلوب الذي تتبعه لتحقيق أهدافها في الربح، ولا تجد هذه الصحف حرجاً في أن تغير سياستها التحريرية أو إنحيازاتها فيما يخص القضايا الجامعية، إذا رأت أن هذا في مصلحتها.

في هذا الإطار تم اختيار عينة ممثلة من صحف الاتجاهات الثلاثة قوامها 31 صحفيا من 17 صحفية[1] علي النحو التالي:

---

(1) وقد أجريت المقابلات المتعمقة مع عدد من الصحفيين المسئولين من صفحات التعليم وهم:

الصحف الحكومية (13) صحفيا:

الأهرام: محمد حبيب (رئيس قسم التعليم)، هبة حافظ (محررة بالقسم).

الأهرام المسائي: مراد عز العرب مدير التحرير ومدحت خطاب نائب رئيس التحرير.

أخبار اليوم: رفعت فياض نائب رئيس التحرير والمسئول عن قسم التعليم.

الأخبار: محمود عارف محرر باب أخبار الجامعات.

الجمهورية: أشرف عبد اللطيف مندوب الجريدة في جامعة القاهرة، وابراهيم زغلول مساعد رئيس التحرير، وسيد جاد رئيس قسم التعليم، ومجدي طنطاوي بقسم التعليم.

مجلة المصور: إيمان رسلان رئيس قسم التعليم

مجلة روزاليوسف: محمد الشرقاوي محرر التعليم.

مجلة صباح الخير: جيهان أبو العلا رئيس قسم التعليم.

الصحف الحزبية (8) صحفيين

الوفد: زكي السعدني رئيس قسم التعليم ونائب رئيس التحرير، وصادق حشيش وعلاء عريبي نائبا رئيس التحرير وناصر الوليد رئيس القسم الخارجي بالجريدة.

الأهالي: سامي فهمي وهبة صلاح ولبيبة النجار.

الأحرار: هاني المكاوي

الصحف الخاصة (10) صحفيين

المصري اليوم: أبو السعود محمد ومحمد كامل المحررين بالجريدة.

نهضة مصر: هبة الشرقاوي المحررة بالجريدة.

الدستور: إبراهيم منصور (كان مديراً لتحرير الجريدة وقت الدراسة) وعبد الرحمن عبادي المحرر بها.

الشروق: داليا العقاد المحررة بالجريدة وعبير صلاح الدين مسئولة ملف التعليم ووائل قنديل رئيس قسم الأخبار وقت إجراء الدراسة.

اليوم السابع: محمد البديوي المحرر بالجريدة

الأسبوع: أحمد حسان

الصحف الحكومية: وجرت مقابلات مع صحفي الصحف الآتية: الأهرام والأخبار والجمهورية وأخبار اليوم والأهرام المسائي. ومع صحفي المجلات الآتية: روزاليوسف والمصور وصباح الخير.

الصحف الحزبية: أجريت الدراسة علي صحف الأهالي والوفد والأحرار.

الصحف الخاصة: وحددت الدراسة مجموعة من الصحف الخاصة صاحبة التوجهات السياسية والفكرية المتباينة والتي تعكس ثراء في رؤي معالجات القضايا الجامعية، كما أنها تتنوع في دورية صدورها ما بين اليومي والأسبوعي، وهي: المصري اليوم والدستور والشروق واليوم السابع والأسبوع ونهضة مصر.

بالنظر إلي عينة البحث روعي توفر المعايير التالية:

أولاً: تمثل عينة الدراسة لأنماط المنظومة الصحفية المصرية بتوجهاتها المختلفة سياسياً وفكرياً.

ثانياً: تغطية العينة لمستويات المسئولية التحريرية المختلفة في هذه الصحف، فشملت مندوبين في الجامعات، ومحررين شئون الجامعات، ورؤساء أقسام تعليم ونواب رئيس تحرير ومدراء تحرير.

ثالثا: تم إختيار العينة من صحفيين تهتم صحفهم بالقضايا الجامعية علي مستويين، الأول تخصيص صفحة لقضايا التعليم، والثاني أنها تهتم بشكل دوري بمتابعة الفعاليات الجامعية علي المستوي الخبري وعلي مستوي مواد الرأي والتفسير خارج صفحة قضايا التعليم.

وقد قصد الباحثون إلي هذه العينة حتي تحيط الدراسة بالمعالجات الصحفية لقضايا الجامعات علي 3 مستويات:

المستوي الأول: رؤية مندوبي ومحرري التعليم في قضايا الجامعات، وأداءهم فيما يخص التغطيات الإخبارية، ونوعية المصادر التي يتعاملون معها، وعلاقتهم بهذه المصادر، ومدي تأثير ذلك علي أدائهم النهائي.

المستوي الثاني: القيادات الوسيطة ممثلين في رؤساء الأقسام، وهم معنيون بالأساس بإدارة السياسة التحريرية وتطبيقها من خلال التعامل اليومي مع المحررين، الذين يتم توجيههم لتغطية أخبار بعينها أو مناقشة قضايا معينة.

المستوي الثالث: القيادات العليا وتتمثل في نواب رؤساء التحرير ومدراء التحرير، وهم المعنيون برسم السياسات التحريرية إلي جوار رؤساء التحرير، ويتم تمريرها من خلالهم إلي رؤساء الأقسام لتطبيقها ومتابعتها من خلال الأداء الدوري للمحررين.

وقد اعتمد الباحثون في جمع المعلومات من الصحفيين علي:

أولاً: المقابلات المتعمقة: التي تم من خلالها طرح مجموعة من الأسئلة علي الصحفيين للإحاطة بجوانب تغطيتهم المهنية لقضايا الجامعة من ناحية، ومن ناحية أخري آراءهم وأفكارهم المتعلقة بالعمل الجامعي وذلك بإعتبارهم راصدين عن قرب للأحداث والقضايا الجامعية.

ثانياً: مجموعات النقاش المتعمقة[1]: حيث قام فريق العمل بإعداد مائدة مستديرة استضاف فيها عدداً من صحفيي أقسام التعليم في صحف الدارسة، ودارت مناقشات حول المحاور الأساسية للدراسة، وهو ما مكن فريق البحث من توسيع قاعدة المعلومات التي حصل عليها عن أداء الصحفيين في أقسام الجامعات، وكذلك التعرف أكثر علي مساحات الرأي والتقييم لديهم.

ثانيا: المحاور الأساسية للدراسة

وضعت الدراسة عدة محاور تم من خلالها التعرف علي إتجاهات الصحفيين نحو قضايا الجامعة، من خلال الأسئلة التفصيلية التي تتناول كل محور، وهذه المحاور كالتالي:

أولا: القضايا التي أثارتها كل صحيفة من صحف الدراسة فيما يخص الجامعة والتعليم الجامعي.

---

(1) الصحفيون الذين شاركوا في المائدة المستديرة:

- محمود عارف: جريدة الأخبار
- إيمان رسلان: مجلة المصور
- مني نور: جريدة أخبار الأدب
- محمد البديوي: جريدة اليوم السابع
- داليا العقاد: جريدة الشروق
- هيثم صبري: جريدة الجمهورية
- محمود حافظ.: جريدة الجمهورية

ثانياً: الأجندة التي تعمل من خلالها الجريدة وكيف يتم تحديدها وطرق تنفيذها والفلسفة العامة التي تقف خلف تنفيذها وصياغتها.

ثالثا: المصادر التي يتعامل معها الصحفي داخل الجامعات وأسباب اختيارها وطرق التعامل معها، وأهم الصعوبات التي يمكن أن تمثل عائقا أمام التواصل بين الصحفيين ومصادرهم.

رابعا: إيجابيات وسلبيات العمل الجامعي من وجهة نظر القائمين بالاتصال، ذلك من خلال الخبرة التي كونها الصحفيون عبر عملهم ومعالجتهم لقضايا الجامعة.

خامسا: دور الصحافة في إيجاد حلول للمشكلات التي تعوق العمل الجامعي، فالصحفيون ومن خلال احتكاكهم بالعمل الجامعي تتكون لديهم رؤي محددة للخروج من معوقات العمل الجامعي، خاصة أن بعضهم يقدم رؤي نقدية للعمل الجامعي، ولا يكتفي بالمعالجة التسجيلية لما يجري داخل الجامعات.

سادسا: اقتراحات الصحفيين لتطوير الجامعة.. وهي مساحة تعني الدراسة من خلالها ببلورة رؤي الصحفيين لإخراج الجامعة من أزماتها من خلال وضعها في سياقها العام، دون عزلها عن مسبباتها أو نتائجها.

في إطار محاور الدراسة الأساسية تم رصد إتجاهات الصحفيين علي النحو الآتي:

1- بالنسبة للقضايا التي أثارتها الصحف فيما يخص الجامعة والتعليم الجامعي:

رأي الصحفيون أن الأحداث الموسمية تؤثر علي نوعية القضايا المطروحة، بل إنها يمكن أن تقوم بترحيل إهتمام الجريدة بقضية معينة لمتابعة فعالية جامعية، خاصة أن أحداث الجامعة متلاحقة ومتتابعة، لكن هذه المتابعة لا تمنع أن تكون هناك قضايا أساسية أبرزتها الصحف منها علي سبيل المثال:

مشاكل البحث العلمي وارتباطه بالواقع وعدم الإستفادة منه في تنمية المجتمع، وتطوير التعليم الجامعي بما يتفق ومتطلبات السوق، حيث تخرج الجامعات خريجين لا مكان لهم في سوق العمل، مستوي الخدمات داخل الجامعة ومستوي أستاذ الجامعة مادياً وعلمياً، قضية الكتاب الجامعي ودعمه ونظام الامتحانات وأساليب التقييم داخل المنظومة التعليمية الجامعية، الأنشطة الجامعية وأنشطة اتحادات الطلاب والانتخابات وعلاقة الجامعة بالسياسة.

تطرقت معالجات الصحفيين علي اختلاف اتجاهاتها إلي قضايا غير تقليدية في الشأن الجامعي مثل قضايا النقاب وأزمة منع المنقبات من دخول الجامعة ومنعهن من دخول الامتحانات، ربط الجودة بالأداء التعليمي، الحرس الجامعي ومدي سيطرته علي الجامعة، ودور الأمن في الجامعة ومدي قانونية ذلك، قضايا التعليم المفتوح وتأثيرها علي سوق العمل، الجامعات الخاصة ومشاكلها ووضعيتها ضمن منظومة العمل الجامعي العام.

2- أجندة القضايا الجامعية لدي الصحف

أشار الصحفيون إلي أن أجندة قضايا التعليم الجامعي تستند في الأساس إلي المتطلبات المهنية المتعلقة بإحتياجات الطلاب، واحتياجات الأسرة المصرية في التعرف علي ما يتعلق بسير العملية التعليمية وما يواجهها من مشكلات، وهذه الأجندة في الغالب تتم وفقا للأحداث الجارية ومحددات السياسة التحريرية للجريدة، ويكون من الطبيعي في هذا الإطار أن تضطر الجريدة إلي تأجيل طرح بعض القضايا المهمة في العمل الجامعي وذلك تحت وطأة الأحداث الطارئة.

ولفت الصحفيون النظر إلي أن مسئولي ملف التعليم علي إختلاف توجهاتهم يحرصون علي وضع أجندة أسبوعية للأحداث والقضايا المقرر رصدها ومتابعتها وفقا لمحددات السياسة التحريرية.

هذا فيما يتعلق بالأحداث التي تحظي بالمتابعات الإخبارية العاجلة، أما فيما يتعلق بقضايا التعليم ومشكلاتها، وهي في الغالب من وجهة نظر القائمين بالإتصال مشكلات مزمنة ولا جديد فيها، فإن الأجندة هنا تخضع لإهتمامات المحررين من ناحية ووصولهم إلي آراء أو مستندات جديدة تخص قضية من القضايا الجامعية، وكذلك لتوجه الجريدة التي يمكن أن تفتح قضية بعينها فيما يخص التعليم الجامعي لمصالح محددة أو تقاطعات معينة، وفي هذه الحالة فإن المحرر يكون منفذا فقط لسياسة الصحيفة.

3- مصادر الصحفيين الجامعية

حدد الصحفيون المبحوثين مصادرهم في معالجات قضايا الجامعة في القيادات الجامعية علي إختلاف مستوياتها بداية من رئيس الجامعة وحتي الموظفين الصغار والعمال،

والأساتذة، والطلاب، علي أساس أنهم يشكلون القوة البـشرية الفاعلـة والمنتجـة في الجامعـة، فهـم إمـا صناع أخبار أو شهود عليها أو متلقين لها.

ولفـت المبحوثـون النظـر إلي أن هنـاك تنظـيم معـين يتبعونـه في الإعـتماد عـلي المـصادر، فـإذا كانـت التغطيات تقليدية لأنشطة الجامعة المختلفة، فـإنهم يتعـاملون مـع المـصادر الرسـمية مـن القيـادات، بـل يلتزمون في الغالب بالنشرات التي ترسلها إدارة العلاقات العامة.

لكن الأمر يختلف في حالة ما إذا كانت هناك قضية جدلية في الجامعة، ففي هذه الحالة يـتم الإعـتماد علي مصادر متنوعة، وقد تكون مختلفة في الإتجاه والموقف مع قيـادات الجامعـة. يطلـق المبحوثـون عـلي هذا النوع من المصادر أنها مصادر الدرجة الثانية، لكـنهم في حقيقـة الحـال يمكـن أن يكونـوا مـصادر غـير رسمية في مقابل المصادر الرسمية، لأن مصادر الدرجة الثانية يمكن إعتبارها القيادات الوسيطة في الجامعة.

ورغم أن هناك إتجاهاً إلي عدم الإعتماد علي الطلاب كمصدر مـن مـصادر المعلومـات، عـلي إعتبـارهم أنهم ليسوا شركاء في صنع السياسيات الجامعية بل متلقين لهـا، إلا أن الطـلاب يتعـاظم الإعـتماد علـيهم في التغطية الصحفية إذا كانت مرتبطة برصد الأخبار الخاصة بإتحادات الطلاب والأنشطة الطلابيـة والوقفـات الاحتجاجيـة التـي ينظمونهـا... وكـذلك عنـدما تمـت المعالجـات باسـتطلاع آراء الطـلاب في سـير العمليـة التعليمية أو غيرها من الظواهر الجامعية التي يكون الطلاب طرفاً مباشراً وفاعلاً فيها.

وأضاف المبحوثون مصدرا آخر يحـصلون منـه عـلي معلومـاتهم وهـو شـبكة الإنترنـت، خاصـة أن كـل جامعة لها موقع علي الشبكة وكذلك لكل كلية موقعها الخاص بها، وتهـتم الجامعـات والكليـات المختلفـة بنشر أخبارهـا عـلي مواقعهـا وتقـوم بتجديـد النـشر، فيـصبح مـن الـسهل عـلي الـصحفيين الحـصول عـلي المعلومات من خلال الإنترنت بدلاً من الإنتقال إلي مقار الجامعات والكليـات، وهـو مـا يـوفر لهـم الوقـت والجهد.

وإذا كانت مواقع الجامعات والكليات الرسمية توفر مصدراً آمناً للمعلومـات، حيـث أن الجامعـة هـي التي تضع هذه الأخبار علي موقعها، فإن مواقع الإنترنت الأخري ومدونات الإنترنت تعد مصدراً للصحفيين، لكن البعض يري أنها ليست مصادر آمنة، حيث تخضع للهوي الشخـصي، ولـذلك لا يمكـن الإطمئنـان إليهـا كمصدر من مصادر المعلومات.

* اجمع صحفيو الدراسة علي أن المجتمع الأكاديمي متحفظ بطبعه، فالأساتذة تحديداً لا يميلون كثيراً إلي التعامل مع الإعلام، بل ويعتبرون أن كثيراً مما يجري داخل قاعات الجامعة ومكاتبها ومعاملها أمور داخلية لا يجب أن تتسرب إلي الإعلام.

كما أن كثيرا من الأساتذة يفضلون الصمت خاصة في القضايا الخلافية حتي لا يتعرضوا لمشاكل مع النظام الحاكم، أو يخضعوا لإنتقام مباشر من أمن الدولة، وهو ما كان مؤرقاً للأساتذة قبل الثورة، لكن المفاجأة أن الأساتذة أنفسهم (وهو ما أشارت إليه نتائج الدراسة الخاصة بالأساتذة) أكدوا أنهم يرفضون أن يصرحوا بأسمائهم مقرونة بتصريحات معينة ويطلبون من الصحفيين أن يشيروا إلي أنها مصادر جامعية وفقط، لأسباب كثيرة كان من بينها الأسباب الأمنية، لكن هناك ما يتعلق بالتقاليد الجامعية ومراعاة أصول الزمالة وهو ما يعني أن ظاهرة التجهيل فيما يخص تصريحات أساتذة الجامعة لن تنتهي من الصحف.

في سياق علاقة الصحفيين بمصادرهم التي يعتمدون عليها في التغطيات الإعلامية لقضايا الجامعة، أبدي القائمون بالاتصال اهتماما بإظهار معوقات التغطيات المهنية وأهم لصعوبات والتحديات التي تواجههم بأقسام التعليم وهي علي النحو التالي:

* أجمع صحفيو أقسام التعليم بمختلف الصحف علي أن صعوبة الحصول علي المعلومات بل وعدم التمكن من الحصول عليها أحياناً تعد من أهم الصعوبات التي تواجههم في عملهم وأن انعدام الشفافية يمثل تحدي كبير بالنسبة إليهم وهو أمر موجود في الجامعات الحكومية والخاصة علي حد سواء.

* من أهم التحديات التي أشار إليها الصحفيون أن ما يتم نشره من مشكلات وقضايا وأحداث أحياناً لا يجد صدي عند المسئولين وكم من القضايا والمطالب والمشكلات التي عملت الصحف علي طرحها من أجل تحسين أو تطوير الجامعة والتعليم الجامعي ولم يتم الاستجابة إليها من قبل المسئولين، وهو الأمر الذي فسره الصحفيون بأنه كان سمة معتادة للسلطة السياسية حيث اتسمت بانفصالها عن الشعب ومطالبه واحتياجاته ومشكلاته وأنها في الأغلب الأعم لم تكن تستجيب لمطالب الجامعة ولما يبرزه الصحفيون من القضايا والمشكلات المتعلقة بالعديد من ملفات التعليم الجامعي.

4- إيجابيات وسلبيات العمل الجامعي

حدد الصحفيون عددا من الإيجابيات التي لا يمكن تجاهلها في منظومة التعليم الجامعي وهي علي النحو التالي:

أولاً: أجمع صحفيو الدراسة علي أن من أهم الإيجابيات هي اعتماد الجامعات الحكومية المصرية علي مكتب التنسيق كضمان لعدالة توزيع الحاصلين علي الثانوية العامة بمختلف كليات الجامعة. فمكتب التنسيق رغم ما يشوب عمله من بعض العوار إلا أنه لا يزال يواجه ثقافة المجاملات والشللية والواسطة في الجامعات الحكومية، وقد أشار صحفيو الأهالي إلي أنهم قاموا بحملات نقدية لإختبارات القبول باعتبارها ضد المساواة وإتاحة الفرص لجميع الطلاب بعدالة.

ثانياً: أشار بعض الصحفيين بنسبة(50%) إلي أن البرامج الخاصة بالجامعات الحكومية استطاعت تخريج طلاب مؤهلين لسوق العمل بتكلفة أقل من الجامعات الخاصة كما أن مواردها تدخل في إطار تحسين الكليات ورفع مستوي جودتها، وأن التفكير في الأقسام المطورة باللغات الأجنبية في الكليات المختلفة خطوة إيجابية في سبيل رفع مستوي الطالب في مصر.

ثالثاً: أشار عدد من الصحفيين يصل إلي حوالي(25%) من إجمالي صحفيي التعليم، إلي نشاط بعض الكليات وبعض الجامعات الذي برز في الأعوام الأخيرة في تنظيم ملتقيات التوظيف وتنمية قدرات الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل، وإن لم ينعكس ذلك بشكل كامل علي مصلحة المجتمع وتنميته ومازالت الجامعات بحاجة لمزيد من الترابط لتضييق الفجوة بينها وبين احتياجات المجتمع وسوق العمل محليا ودولياً.

في مقابل هذه الإيجابيات رصد صحفيو الدراسة عدداً من السلبيات في منظومة العمل الجامعي يمكن رصدها علي النحو التالي:

أولاً: مدي حرية الجامعة، وهي الإشكالية التي اجمع صحفيو أقسام التعليم وصفحاته في مصر علي أهميتها باعتبارها الأكثر تأثيراً علي كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمي وانتخابات اتحاد الطلاب وعلاقة الأساتذة بالجامعة وحبهم لعملهم وعلاقاتهم المترتبة علي ذلك داخل قاعات البحث والمحاضرة وفي هذا الإطار تتفرع عدة إشكاليات ترتبط كلها بإشكالية تقييد حرية الجامعة، ألا وهي:

- تقييد حرية الرأي والتعبير لدي الطلاب بإنعدام الديمقراطية الحقيقية في انتخابات اتحادات الطلاب حتي أن التدخل كان يتم من البداية في قوائم المرشحين، الأمر الذي أدي إلي عزوف غالبية الطلاب عن المشاركة في العملية الإنتخابية.

* بل إن احد صحفيي أقسام التعليم[1] أوضح أنه إمعاناً في التعتيم علي العملية الإنتخابية لاتحادات الطلاب كان يتم منع تواجد الصحفيين وإبعادهم عن حضور الانتخابات وأثناء إصراره علي حضور عملية الانتخابات وتغطيتها للصحيفة وتصوير مدي مشاركة الطلاب تم الاعتداء عليه بالضرب وتوجيه الإهانات والسباب له من قبل الحرس الجامعي، وهو ما يدلل علي فرض القيود علي حرية الرأي والتعبير من خلال الانتخابات الطلابية داخل الجامعة.

* تطرف دور الحرس الجامعي الذي يتدخل في كل شئ بالجامعة باعتباره عين السلطة السياسية الحاكمة للمراقبة ويدها للبطش والعقاب أو علي العكس للمكافأة والثواب فئ حالة الرضا، وقد أدت هذه السيطرة إلي التحكم في البعثات والمنح المخصصة للكليات والأساتذة، وكذلك تولي الوظائف القيادية داخل الجامعة بل وكتابة تقارير دقيقة عن الطلاب ومتابعة من ينضم منهم لتيارات أو أحزاب معارضة وقد يؤثر ذلك علي مستقبله العملي أو الوظيفي فيما بعد بل وكما أوضح صحفيو أقسام التعليم بأن هناك شراكة بين الحرس الجامعي والعمداء ورؤساء الجامعات في إدارة الجامعة وكلياتها المختلفة.

* ويرتبط بالنقطة السابقة ارتباطاً وثيقاً إشكالية اختيار القيادات الجامعية الذي يتم من قبل الأمن والحزب الوطني وبالتالي أدي ذلك إلي غض الطرف أحياناً عن أخطاء بعض العمداء ورؤساء الجامعات الإدارية وعن مخالفاتهم المالية وفشلهم أحياناً أخري في تطوير العملية التعليمية، وقد أشار الصحفيون في أقسام التعليم أنهم كتبوا عنه أكثر من مرة سواء في إطار خبري أحياناً أو من خلال بعض التحقيقات أو الحملات التي نشرتها الصحف، لأنه بالمقابل يقوم هؤلاء العمداء ورؤساء الجامعات المعينون بالتدخل في نتائج الانتخابات الخاصة باتحادات الطلاب لإبعاد أي تيارات أو توجهات معارضة للسلطة السياسية الحاكمة وبالعمل في الوقت ذاته من أجل تدعيم نفوذ الحزب الوطني (السلطة السياسية الحاكمة) من خلال بعض المؤتمرات واللقاءات والندوات التي كانت ترسخ لمفاهيم ومبادئ السلطة

(1) محمد البديوي، محرر قسم التعليم بجريدة اليوم السابع.

السياسية الحاكمة وتكرس لأجندة أولويات النظام السياسي السائد علي حساب حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي والعمل داخل الجامعة.

ولقد أثرت القيود المفروضة علي الحرية بالجامعة تأثيراً واضحاً علي حرية الحصول علي المعلومات ومنع الصحفيين من معرفة بعض الأخبار والأحداث والتقارير وفقاً لرغبات رئيس الجامعة أو الأمن أو السلطة السياسية الحاكمة وبناء علي ذلك لم تكن المعلومات متاحة للصحفيين وبالأخص لصحفيي صحف المعارضة.

ثانياً: فيما يتعلق بالبحث العلمي داخل الجامعة وفي إطار هذه الإشكالية أوضح صحفيو أقسام التعليم عدداً من السلبيات المرتبطة بالبحث العلمي وتطويره، وجاءت كما يلي:

* عدم وجود رؤية شاملة للتطور في الأغلب الأعم من الجامعات والكليات فعدد كبير من المراكز البحثية والأقسام العلمية لا يقدم تصوراً شاملاً لخطط بحثية تكاملية ويبدو الأمر كما لو كانت هذه المراكز وتلك الأقسام جزراً منعزلة عن بعضها البعض وهذا الأمر لا يودي إلي التطور والنهوض واقعياً لأن المعرفة العلمية تراكمية والتواصل فيها بين مختلف الباحثين والعلماء يودي إلي التطور الحقيقي والنهضة الفعلية.

* محدودية الإمكانات المخصصة للبحث العلمي كنتيجة لضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وأوضح المبحوثون أن التمويل في مصر بالنسبة للتعليم الجامعي وقبل الجامعي تعتبر مخصصاته هي الأقل علي مستوي العالم كله وتعادل نسبة ميزانية التعليم الجامعي حوالي 3.4% من الإنفاق القومي العام، وهذا في مقابل ضخامة الإنفاق علي وزارتي الداخلية والإعلام لإحكام سيطرة السلطة السياسية الحاكمة علي المواطنين والتيارات والقوي المختلفة.

* من بين ما يتعلق بسلبيات البحث العلمي في الجامعة تأتي السرقات العلمية، فمع محدودية الميزانية المخصصة لتطوير مختلف الإمكانات التي تساعد في البحث العلمي ومع عدم الاهتمام بالإنفاق علي الباحثين والعلماء لجأ بعض الباحثين إلي الاعتماد علي الاقتباس من الأبحاث المنشورة عبر الانترنت ولجأ البعض الآخر إلي إجراء التجارب والدراسات والأبحاث وبيعها بمقابل مادي إلي بعض الراغبين في الترقية، وأصبحت هناك أبحاث فقيرة لا تضيف جديداً وهدفها مجرد منح درجات علمية دون التدقيق في محتواها أو الجديد الذي تضيفه.

وفي مقابل ذلك أشار بعض الصحفيين إلي أن عدداً من الأبحاث التي يوجد بها جانب ابتكاري مهملة ولا يتم الالتفات إليها سواء من جانب الجامعة أو من جانب وزارة التعليم العالي.

وأشار الصحفيون كذلك إلي أنه فيما عدا بعض الحالات الفردية فإن هناك فجوة حقيقية بين البحث العلمي والعمل به علي أرض الواقع.

ثالثاً: تزايد أعداد الطلاب بالجامعات مع عدم توافر أماكن لاستيعابهم أو إمكانات تسمح بتحقيق استفادة حقيقية لهذه الأعداد المتزايدة الأمر الذي أضر بالعملية التعليمية وبمستوي الخريجين بشكل عام، ويرتبط بتلك الإشكالية كما أوضح الصحفيون نظام التنسيق الخاص بالقبول في الجامعات فعلي الرغم من كونه يضمن العدالة، إلا أنه - في الوقت ذاته - يجبر الطلاب أحياناً علي الانضمام والدراسة بكليات لا تتوافق مع رغباتهم وتقبل أعداداً متزايدة من الطلاب.

زيادة أعداد الطلاب ساهمت في أن تكون العلاقة بين الأستاذ والطالب شبه مفقودة بالكليات ذات الأعداد الكبيرة، وبدرجة أقل في الكليات ذات الأعداد الأقل مثل الإعلام والآثار وأقسام كليتي الآداب والعلوم.

ويري بعض صحفيي عينة الدراسة أن ضعف الموازنة العامة المخصصة للجامعات هي السبب في هذا التكدس بالجامعات الحكومية إذ لم يتم العمل علي إنشاء جامعات حكومية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب علي الرغم من أن الجامعات الحكومية تستقبل حوالي(80%) من الطلاب سنوياً.

وفي المقابل تم التوسع في افتتاح الجامعات والمعاهد الخاصة برغم كونها لا تستقبل سوي(20%) من أعداد الطلاب.

ويرتبط بهذه الإشكالية إشكالية انتشار الدروس الخصوصية التي ترتبط بتزايد الأعداد وعدم قدرة الأستاذ الجامعي علي الوفاء بحاجات هذا الكم المتزايد من الطلاب خاصة الكليات العملية التي يحتاج فيها الطلاب لتوفر الأجهزة والمعدات والمعامل والتدريب العملي عليهم.

رابعاً: ترهل الجهاز الإداري بالكليات والذي يعيبه المركزية الشديدة والبيروقراطية وهو صورة مصغرة من بيروقراطية الجهاز الإداري في مصر بصفة عامة وانعكاس لمدي الوهن الذي أصاب الإدارة المصرية.

خامساً: أما عن السلبيات الخاصة بنظام التعليم الجامعي الخاص فهناك من وجهة نظر صحفيي الدراسة عدداً من الجامعات الخاصة ليس لها هم إلا العائد المادي علي حساب العملية التعليمية والتربوية وكذلك علي حساب البحث العلمي، ومن مظاهر ذلك الاستعانة بأعداد من المحاضرين غير حاصلين علي الدكتوراه أو حتي الماجستير وإذا كانت الخبرة الناشئة عن الممارسة مهمة خاصة فيما يتعلق بالشق العملي إلا أن ذلك لا يعني تفضيل الاستعانة بهم عن الأساتذة الحاصلين علي الدكتوراه دائماً، ويلجأ إلي ذلك بعض أصحاب الجامعات الخاصة حتي لا يضطروا لدفع أجور مرتفعة.

* بعض الجامعات الخاصة تتدخل بشكل أو بآخر في تعديل نتائج طلابها حتي تبدو وكأنها تقدم تعليماً متميزاً.

* بعض الجامعات الخاصة تقدم نفسها بالإعلانات باعتبارها فرعاً أو شريكاً لإحدي الجامعات الأجنبية المرموقة، وفي بعض الحالات يكتشف الصحفيين ومن خلال الاتصال ببعض المصادر أو العودة لعدد من الوثائق أنه مجرد كلام للإعلان وتصريحات دعائية ليس لها أي أساس من الصحة.

مما سبق يتضح أن السلبيات المتصلة بالجامعة والتعليم الجامعي تزيد علي الإيجابيات وأن صحفيي التعليم بالصحف المصرية المختلفة من خلال انغماسهم اليومي في الموضوعات والقضايا والأخبار المتصلة بالجامعة يرصدون عدداً كبيراً من المشكلات والسلبيات التي يعاني منها التعليم الجامعي في مصر في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي لا يبدو عجيباً أو مستغرباً خاصة مع النهج الذي نهجته الحكومات المصرية المتعاقبة والذي لم يكن التعليم الجامعي والبحث العلمي متصدراً لأولوياتها فيه، وكنتيجة لعدم الاهتمام بتوجيه جزء كبير من ميزانية الدولة للتعليم الجامعي بدأ بالفعل يتراجع مستوي الجامعة وهو ما أظهرته التصنيفات الدولية من تراجع مستوي الجامعة المصرية.

ملامح العلاقة بين الصحفيين ومسئولي العلاقات العامة:

من بين المساحات المؤثرة في صياغة أداء الصحفيين المسئولين عن تغطية شئون الجامعة، تلك العلاقة التي تربطهم بمسئولي إدارات العلاقات العامة في الجامعات المختلفة. ورغم أن كل الجامعات التي خضعت للدراسة تمتلك إدارات للعلاقات العامة، إلا أن مجموعة البحث ركزت بشكل أساسي علي جامعتي القاهرة وعين شمس، وقد يكون لذلك ما يبرره. فالجامعتان تقعان في بؤرة التغطية الإعلامية الواسعة لوسائل الإعلام التي تقع العاصمة في قمة أولوياتها بأحداثها، ولذلك فهناك إتصال مباشر ويكاد يكون بشكل يومي بين الصحفيين ومسئولي إدارات العلاقات العامة، وهو ما لا يحدث مع جامعات الأقاليم التي تتعامل في الغالب مع الصحف عبر وسائل التواصل غير المباشرة مثل الفاكس أو البريد الإليكتروني.

هذا التواصل اليومي يفرز من خلال دوامه وتكراره مجموعة من الإشكاليات والتعقيدات التي من المهم رصدها في العلاقة بين مندوبي التعليم، وبين من يفترض أنهم مصدرهم الأول للمعلومات في الجامعات المختلفة، ولذلك فإن الصورة في جامعتي القاهرة وعين شمس أكثر وضوحا وإفصاحا. ولذلك أجرت مجموعة البحث مقابلات متعمقة مع مسئولي العلاقات العامة في الجامعتين ففي جامعة القاهرة جرت المقابلة مع فتحي عباس مدير إدارة العلاقات العامة بها، وفي جامعة عين شمس تمت مقابلة تامر أحمد عبد العزيز ممثل العلاقات لمكتب رئيس الجامعة.

ويمكن من خلال هذه المقابلات بلورة رؤية محددة لديهم للدور الذي يقومون به من ناحية، ومن ناحية ثانية لعلاقتهم بالصحافة ومندوبيها. فإدارات العلاقات العامة في الجامعتين تأسستا مبكرا جدا، ففي جامعة القاهرة تأسست إدارة العلاقات العامة بها في منتصف الستينات، أما في جامعة عين شمس فقد تأسست في نفس العام الذي تأسست فيه الجامعة وهو العام 1950 وكان اسمها في البداية جامعة "إبراهيم باشا" ثم اكتسبت اسمها "عين شمس" بعد قيام ثورة يوليو 1952.

في جامعة القاهرة - وطبقا لفتحي عباس - يعمل بإدارة العلاقات العامة حوالي 17 موظفا، والمكتب الإعلامي به حوالي 3 موظفين، حيث تنقسم إلي ثلاثة أقسام رئيسية وهي: قسم العلاقات العامة الداخلية - قسم الاستقبالات والوفود - وقسم العلاقات العامة الخارجية،

وتتحدد مهام مـوظفي هـذه الإدارة في تنظـيم المـؤتمرات الـصحفية، وتوسـيع دائـرة تـأثير الجامعـة في وسائل الإعلام، وتطوير وسائل الأنشطة الإعلامية وإصدار مطبوعات خاصة بالجامعة.

وفي جامعة عين شمس - طبقا لتامر عبد العزيـز - فـإن مكتـب العلاقـات العامـة تـابع للهيكـل التنظيمـي للجامعة، وينقسم إلي إدارة العلاقات العامة، وإدارة الإعلام، وإدارة المراسم... ويعمل في الإدارات الـثلاث حـوالي 95 موظفا، ويمثل المكتب حلقة الوصل بين الجامعة والمجتمع.

دارت المقابلات بالأساس حول عده محاور يمكن استعراض نتائجها كالتالي:

أولاً: الدور الذي يقوم به المكتب الإعلامي داخل الجامعات

يتحدد هذا الدور في إعداد التقـارير الـصحفية حـول أنـشطة الجامعـة وتغطيـة النـداوت والمـؤتمرات، تمهيدا لإرسالها للصحفيين، يقوم المكتب كذلك بدعوة الصحفيين لتغطية الفعاليات المعتادة والطارئة داخل الجامعـة، كـما يقـوم بترتيـب مواعيـد إجـراء اللقـاءات الـصحفية مـع القيـادات الجامعيـة عـلي اخـتلاف مستوياتها.

ويتولي المكتب كذلك الرد علي ما قد ينشر عن الجامعة من مغالطات أو معلومات غير دقيقة، ولا يـتم هذا الرد بشكل تلقائي، بل يتم التنسيق فيه مع القيادات الجامعيـة كـما يقـوم المكتـب بمتابعـة مـا ينـشر بشكل يومي عن الجامعة بالصحف وإعداد تقرير عنها، تمهيـدا لرفعهـا بعـد ذلـك إلي القيـادات الجامعيـة المعنية بالأمر.

يشير مسئولو العلاقات العامة إلي أنهم يمدون الصحفيين بكافة البيانات التي قد يحتـاجون إليهـا، وهـو مـا نفاه الصحفيون المكلفون بتغطية أخبار الجامعة، حيث يـشيرون إلي أن المعلومـات التـي تقـوم إدارة العلاقـات العامة بإرسالها للصحف أو تمنحها للصحفيين بشكل مباشر لا تخرج عن كونها معلومات رسـمية... في حـين يـتم حجب كثير من المعلومات عن الصحف.

يفند فتحي عبـاس - جامعـة القـاهرة - هـذا النفـي، بـأن المكتـب الإعلامـي بالجامعـة ينـشر بجانـب المعلومـات الرسـمية أخبـارا أخـري - لم يحـدد هويتهـا - كـما أن إدارات العلاقـات العامـة تـترك الفرصـة للصحفيين للبحث عن المعلومة بأنفسهم من خلال اللقاءات والحوارات المباشرة مع القيادات الجامعية.

ويشير فتحي عباس كذلك إلي أن المكتب الإعلامي بالجامعة يقوم بتغطية الأنـشطة الطلابيـة المختلفـة بما يكون فيها من موضوعات تنتقد إدارة الجامعة في بعـض الأحيـان مـدللاً عـلي ذلـك بأنـه في الإنتخابـات الطلابية التي أجريت في العام 2011، كـان المكتـب يعـرض وجهـات النظـر المختلفـة للطـلاب سـواء كـانوا ممثلين للتيار الإسلامي أو التيار الليـبرالي أو غيرهـا مـن التيـارات الموجـودة في الجامعـة وذلـك مـن خـلال البيانات الإعلامية التي تصدر عن المركز دون تحيز لجهة علي حساب جهة أخري.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين مسئولي العلاقات العامة ومندوبي التعليم

هناك تأكيد من جانب مسئولي العلاقات العامة أن التعامل يتم بدرجـة واحـدة مـن التعـاون بـين محـرري التعليم علي اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، وإن كان التمييز يتم فقط لصالح الصحف التـي تخـصص صـفحات يومية أو أسبوعية لقضايا التعليم لأنها تكون الأولي بالاهتمام والرعاية.

ويرجع فتحي عباس شكوي مندوبي التعلـيم مـن عـدم تعـاون إدارات العلاقـات العامـة معهـم إلي أن الصحفيين في الغالب يريدون الأخبار بشكل سريع ومبكر، وقد لا يكـون الوقـت كافيـا لإعـداد المـادة التـي يحتاجونها أو إرسالها إلي صحفهم.

ثالثاً: رؤية مسئولي العلاقات العامة لأداء مندوبي التعليم

يصنف العاملون في إدارات العلاقات العامة أداء الـصحفيين طبقـاً للمؤسـسات التـي ينتمـون إليهـا، فمنـدوبي الجامعة الـذين يعملـون في الـصحف الحكوميـة يلتزمـون إلي حـد بعيـد بمعـايير الدقـة والمـصداقية والموضـوعية، ويستجيبون للتصحيح إذا ما وقعت أخطاء معينة في المعالجات المهنية.

وهم - في ذلك - علي عكس الصحفيين في الـصحف الحزبيـة أو الخاصـة الـذين ينحـون إلي المعالجـات الإثارية أكثر... كما أنهم لا يلتفتون إلي ما يرد إلي الصحيفة من رد أو تصحيح في الغالب.

رابعاً: رؤية مسئولي العلاقات العامة لتطوير عملهم وتنمية أداء مندوبي التعليم

يرصد مسئولو العلاقات العامة في الجامعة عددا من المشكلات التي تعوق عملهم علي النحو التالي:

* قلة عدد العاملين في إدارات العلاقات العامة... بما لا يتناسب مع الأعباء الملقاة عليهم والأدوار التي يجب أن يقوموا بها.

* عدد كبير من العاملين في إدارات العلاقات العامة يفتقد إلي التأهيل المناسب لعملهم ... فمعظمهم لا يجيد التعامل مع الإعلاميين، وهو ما يتسبب في سوء فهم دائم بينهم وبين الإعلاميين.

* عدم التعاون بين إدارات العلاقات العامة والإدارات المختلفة في الجامعات وهو ما يعوق نقل المعلومات عن هذه الإدارات إلي الإعلام.

* عدم وجود ميزانية وتمويل جيد لإدارات العلاقات العامة. فعلي سبيل المثال عندما تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم حدث ما، فإنهم يحتاجون إلي التقاط صور لإمداد وسائل الإعلام بها... لكن ولأن التصوير خاضع لإدارة أخري، فإن إدارة العلاقات العامة تجد صعوبة في إنهاء إجراءات الاستعانة بمصورين سواء من داخل الجامعة أو من خارجها.

* عدم شعور بعض الأطراف بأهمية وقيمة وطبيعة عمل إدارة العلاقات العامة مما يؤدي لتهميش دورها وعدم إتمام وظيفتها علي النحو المطلوب.

* ضعف الاتصال والتنسيق بين إدارات العلاقات العامة الرئيسية والإدارات الفرعية بكليات الجامعة المختلفة، والسبب في ذلك أن إدارات العلاقات العامة داخل كل كلية غير فعالة ومهمشة.

هذه المشكلات التي تعوق عمل إدارات العلاقات العامة قابلتها اقتراحات واضحة من المسئولين عنها لتجاوزها ومن هذه الاقتراحات:

* زيادة كفاءة وظيفة العلاقات العامة لبناء علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام، وزيادة الكفاءة التنظيمية والإدارية.

* توفير بيئة عمل أكثر ملائمة بالنسبة للعاملين بإدارات العلاقات العامة.

* توفير عناصر بشرية مؤهلة للعمل في مجال العلاقات العامة، ويفضل أن يكونوا من خريجي كليات الإعلام (ويسجل فتحي عباس - جامعة القاهرة - أنه طلب من كلية الإعلام جامعة القاهرة ترشيح خريجيها للعمل في إدارة العلاقات العامة بالجامعة... لكن الكلية لم تتعاون في هذا الإطار).

* ضرورة الاستعانة بمتخصصين من كلية الإعلام لتحليل وسائل الإعلام وعمل بحوث للرأي العام فيما يتعلق بالشئون الجامعية، وإمداد إدارات العلاقات العامة بنتائج هذه البحوث، وهو ما يساهم في تطوير عملها.

* يقتصر عمل إدارة العلاقات العامة علي أعضاء هيئة التدريس فقط، ولا تقدم خدماتها للطلاب أو للموظفين، وهذا يمثل خللا يستدعي أن تقوم الإدارة بتقديم خدمات للطلاب مثل عمل لافتات يتم عرض المعلومات من خلالها.

وفيما يخص تطوير أداء مندوبي التعليم في الصحف يري مسئولو العلاقات العامة الآتي:

* ضرورة عقد دورات تدريبية لمحرري التعليم من قبل نقابة الصحفيين أو الجهات المتخصصة في التدريب علي فنون التغطية الصحفية، وتوعيتهم بالمراسم والقوانين الخاصة بتنظيم العمل داخل الجامعات، فالمعلومات المبتورة التي ينشرها الصحفيون تعود في الغالب إلي قلة درايتهم بقانون تنظيم الجامعات وخاصة الصحفيين الشباب.

* ضرورة إنشاء شعبة خاصة لمحرري التعليم داخل نقابة الصحفيين تتولي تدريبهم بشكل جيد، كما تدعم توطيد العلاقات بينهم بما يمكن أن يعود بتطوير وتحسين أداءهم المهني

دور الصحافة في إيجاد حلول للمشكلات التي تعترض العمل الجامعي

انقسم الصحفيون إلي فريقين، الفريق الأول وينتمي إلي الصحف الحكومية ويعتبر أن للصحافة دوراً مهماً في حل المشكلات التي تعترض العمل الجامعي، خاصة أنها تلقي الضوء علي ما قد يشوب العملية التعليمية من قصور، ولأن هناك ثقة لدي المسئولين في

الصحف الحكومية وأن ما تنشره من نقد لا يأتي من باب المعارضة، ولكن من باب المصلحة العامة فإن المسئولين يستجيبون علي الفور لما ينشر في الصحف الحكومية.

أما القائمون بالإتصال في الصحف المعارضة والخاصة التي تحسب طبقا للذهنية العامة للمسئولين علي أنها تعارض نظام الحكم، وأن كل ما تنشره ليس هدفه الصالح العام بقدر ما هو محاولة لهدم كل إنجاز يحدث علي أرض مصر، فيرون أن المسئولين يتعاملون بريبة شديدة مع كل ما تنشره هذه الصحف، ولذلك لا يستجيبون في معظم الأحيان للنقد الذي تقدمه صحفهم للقصور في الحياة الجامعية.

وإذا استجابت القيادات الجامعية لما تنشره الصحف الخاصة والمعارضة، فإن ذلك يأتي في الغالب بسبب توثيق ما ينشر والتأكيد عليه بالمستندات التي لا يستطيع المسئولون في الجامعة أن يتجاهلونها، أي أن استجابة القيادات الجامعية لما تنشره الصحف المعارضة والخاصة يأتي إجباراً لا اقتناعاً.

ورغم هذا التباين إلا أن القائمين بالاتصال يرون في الصحافة أداة تنوير وتحذير، وأن القيادات الجامعية إذا ما تعاملت مع ما تنشره الصحف علي أنه للصالح العام، فإنها يمكن أن تتغلب علي كثير من المشكلات التي تعترض العمل الجامعي، خاصة أنها مشكلات أشبه ما تكون بالأمراض المزمنة، فهي متكررة ولا جديد فيها، والحلول لها تطرح كل عام، ولا تحتاج إلا الإستجابة لها فقط.

وحتي يكتمل للصحافة دورها التنويري والتحذيري فإن هناك إقتراحات محددة أبداها المبحوثون لتطوير أداءهم المهني ومنها:

1- التركيز علي رصد آراء متلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب ونشر احتياجاتهم ومطالبهم لتطوير الأداء المهني للجريدة عند معالجة قضايا التعليم الجامعي بالإضافة إلي التركيز علي الموضوعية والحياد في التناول.

2- تشكيل روابط لمحرري التعليم للإتفاق علي محددات أساسية عند معالجة قضايا التعليم، بالإضافة إلي إهتمام كليات وأقسام الإعلام بتحليل ما تنشره الصحف حول قضايا التعليم الجامعي.

3- عقد لقاءات تجمع محرري التعليم في الصحف وأطراف العملية التعليمية للتعرف علي رويتهم في معالجات الصحف لقضايا التعليم، كما تسمح هذه اللقاءات بعرض الصحفيين للمشكلات المهنية التي تواجههم والتي تتسبب فيها تعنت المصادر التي تحجب عنهم المعلومات.

4- يجب أن توثق العلاقة بين الصحفي وكل فئات الجمهور الجامعي وأن يتغير أسلوب عدم مراعاة الشفافية وحجز المعلومات وإخفائها عن الصحفيين، خاصة من صحفيي صحف المعارضة.

5- اعتبر الصحفيون أن سياسة قلة أعداد العاملين في أقسام التعليم بالصحف المصرية هو أحد أهم السلبيات التي ينبغي تغييرها باعتبار أن ذلك يشير إلي عدم الاهتمام بقيمة الجامعة والبحث العلمي ودور التعليم بشكل عام في عملية التنمية المجتمعية حتي أن بعض الصحف كما هو الحال في صحيفة اليوم السابع علي سبيل المثال تعتمد علي اثنين فقط من الصحفيين لتغطية أخبار الجامعات المصرية كلها والتعليم العالي وما يستجد فيه من قرارات وتطورات وكذلك صحيفة الأسبوع وذلك علي مستوي تغطية كافة الجامعات الخاصة والحكومية المنتشرة في كافة أنحاء مصر وكذلك الأخبار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وما يتعلق بنوادي أعضاء هينة التدريس، وبالتالي يصبح من غير الممكن ملاحقة كافة التطورات وتغطية عدد من الأخبار المهمة.

6- ينبغي عدم الاعتماد فقط علي ما يصدر من بيانات رسمية للنشر داخل الصحيفة وإنما علي الصحفيين متابعة ما يحدث بالجامعة عن قرب وأن يكون لهم دائماً مصادرهم المتنوعة والكثيرة داخل الجامعة والمتصلة بالتعليم الجامعي حتي لا تنشر الصحف فقط ما تريده الوزارة أو المسئولون الرسميون بالجامعة وقد يكون ذلك بعيداً أو مغايراً للحقيقة.

7- ويرتبط بالجزئيتين السابقتين ضرورة أن تتوسع التغطية الصحفية وتتغير لتصبح تغطية دائمة ومستمرة بدلاً من كونها تغطية لبعض الأحداث بالصدفة وليست كسياسة موضوعة مسبقاً من قبل الجريدة، وهو ما يمكن أن يحدث في حال تم زيادة أعداد الصحفيين العاملين بقسم التعليم وفي حال عدم الاعتماد فقط علي البيانات الرسمية والأحداث التي يتم توجيه الدعوة فيها إلي الصحفيين.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح الآتي:

أولاً: المتابعات الإخبارية هي الغالبة علي المعالجات المهنية لقضايا التعليم الجامعي، وهو أمر قد يكون طبيعيا خاصة مع الصحف اليومية، لكن الأمر لا يختلف في الصحف الأسبوعية، فالقضايا التي تطرقها الجرائد الأسبوعية في النهاية لا تختلف كثيرا عن المعالجات اليومية، علي الأقل من ناحية العمق وطرح الرؤي المختلفة في القضايا الجامعية.

ثانيا: هناك تباين في إعتماد الصحفيين علي المصادر، فبينما تعتمد الصحف الحكومية علي منظومة التصريحات الرسمية للمسئولين والقيادات في الجامعة، فإن الصحف الحزبية والخاصة تعتمد علي منظومة التصريحات الشعبية في الجامعة للأساتذة من خارج دائرة القيادات الجامعية، وهو ما يثير حالة من البلبلة، حيث تأتي التصريحات متناقضة ومتضاربة حول الحدث الواحد.

ثالثا: هناك فارق كبير بين الدور الذي يقوم به مندوب الصحيفة في الجامعة أو محرر شئون الجامعات، وبين القيادات الوسيطة والعليا في الصحف، وهو ما يستدعي أن تتم دراسة كل منهم علي حدة، فبينما يقوم المندوب أو المحرر بجمع الأخبار، فإن القيادات العليا والوسيطة هي التي تكون معنية بنشرها أو حجبها، ولكل من الفئتين معاييرها، وهنا لابد من مقارنة معايير لكل منهما لمعرفة التطابق والتناقض فيما بينها.

رابعا: لم يركز المبحوثون علي إدارات العلاقات العامة في الجامعات كمصادر للمعلومات، رغم أن للعاملين في هذه الإدارات دور أساسي في علاقة الصحفيين بالجامعات، بل إن أصول كثيرا من المشكلات التي تقع يكون أساسها في هذه الإدارات خاصة أن العاملين فيها لا يكونون متخصصين بما يكفي للتعامل مع الصحفيين، وهو ما يستدعي دراسة العاملين في إدارات العلاقات العامة(*) بالجامعة من ناحية، ودراسة علاقة الصحفيين بهم من جهة أخري.

خامسا: يقع الصحفيون أسري للصور الذهنية وهم يتحدثون عن المشكلات التي تحدث في الجامعة فيرددون ما تعارف عليه الجميع، أو ما يتسرب إلي الوعي الجمعي من خلال الأعمال الدرامية التي تتقاطع مع العمل الجامعي، ولذلك ظهرت مشكلات من نوعية تزوير بعض الأساتذة لنتائج الإمتحانات، والدروس الخصوصية في الكليات العملية، والواسطة في التعيينات والترقيات، وسرقة الأبحاث العلمية.

(*) وهو ما تم عمله بالفعل في إطار البحث.

سادسا: يقع الصحفيون أسري للأحداث فهي التي تحركهم، ولا يسعون في الأغلب الأعم إلي تحديد أجندة قضايا خاصة بهم تعبر عن توجهاتهم وتعكس سياساتهم التحريرية، وهو ما يستدعي مناقشة الأمر علي مستوي تطوير أداء الصحفيين، وتدريبهم علي كيفية المزاوجة بين المتابعات الخبرية وإثارة القضايا الجامعية الملحة علي الرأي العام.

سابعا: يعتمد الصحفيون علي مصادر بعينها ولا يسعون لتوسيع دائرة هذه المصادر ولا لتغييرها، وهو ما يضفي نوعا من النمطية علي المعالجات الصحفية، كما أنها مع مرور الوقت تصبح تقليدية إلي حد بعيد، لأنها في النهاية تخرج من معين واحد.

ثامنا: يعاني الصحفيون الذين يعملون في تغطية شئون الجامعات مثل غيرهم من الصحفيين من مشكلة تداول المعلومات، وتظهر هذه المشكلة بشكل أوضح مع الصحف الخاصة والحزبية، حيث تحجب عنهم المعلومات عمداً، ولا تتعاون معهم المصادر الرسمية داخل الجامعة.

تاسعاً: من خلال ما طرحه الصحفيون في أقسام التعليم في الصحف المصرية المختلفة بدا أحد اهتمام الصحفيين بعلاقة الجامعة بخدمة المجتمع والبيئة هي عملية تسجيلية في الأغلب الأعم إذ تتم من خلال تغطية الندوات والمؤتمرات التي تقام بالكليات والجامعات المختلفة دونما اهتمام كبير وموسع بوضع روية واضحة لماهية أولويات الجامعة والتعليم والبحث العلمي في فترة ما وعرضها من خلال عدد من المقالات أو مجموعة من التحقيقات تستبق بها التغطية التسجيلية لندوات الجامعات ومؤتمراتها وبدت مواد الرأي والمواد الاستقصائية منكمشة في مقابل التغطية التسجيلية في هذا المجال وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدم توجيه اهتمام عميق بأقسام التعليم في الأغلب الأعم من الصحف المصرية وصاحب ذلك أيضاً انكماش اهتمام الجامعة بقضايا البيئة والمجتمع وتحجيم دورها كفاعل رئيسي في تطوير المجتمع في ظل ظروف سياسية أثرت سلبياً علي الجامعة وأساتذة الجامعة وطلابها وعلاقتها بقوي المجتمع المختلفة وتياراته وفئاته المتعددة.

عاشراً: إن سيطرة الروية التسجيلية والطابع الخبري علي المعالجات الصحفية المرتبطة بالجامعة والتعليم الجامعي أدي إلي التركيز علي عرض السلبيات وكشفها في كثير من التغطيات الصحفية دون طرح روية للتغيير أو العمل علي تقديم البديل، الأمر الذي يعكس قصوراً في معالجات الصحفيين في أحيان كثيرة، للتعليم الجامعي والقضايا المرتبطة

بالجامعة ويؤكد عدم وجود قضايا محورية مركزية في أجندة أولويات الصحف، ولقد فسر عدد من الصحفيين بالصحف القومية ذلك باعتباره نتيجة، ليس فقط، لعدم وجود تخطيط من قبل الصحفيين سواء علي مستوي القسم (إن وجد) أو مجلس التحرير ولكن كذلك لاستمرار وجود رؤساء التحرير لفترات طويلة في المؤسسات الصحفية في حالة الصحف القومية ولضمان استمراريتهم في مناصبهم يسعي عدد منهم لاسترضاء الحكومة والقيادة السياسية فاعتمدوا علي نشر الأخبار الواردة إليهم بشكل رسمي من الوزارة أو من كبار القيادات الجامعية مما ساهم في هذه المعالجات السطحية أو التي لا تحمل روية بديلة.

حادي عشر: نتيجة العديد من المشاكل التي يواجهها الأستاذ الجامعي كما عرضتها الدراسة من واقع مقابلات الصحفيين أصبحت هناك حقيقة ثابتة ألا وهي عدم تفرغ أعضاء هيئات التدريس للبحث العلمي وبات الأستاذ الجامعي في حالة انشغال دائم من أجل تحقيق الحد المعقول لحياة كريمة كان من الأولي أن توفرها له الدولة، وحقيقة أخري في المقابل تتعلق بهجرة الأساتذة والباحثين وسفرهم للعمل بجامعات أجنبية فيما يعرف بهجرة العقول المصرية والتي أثرت تأثيراً سلبياً علي العملية التعليمية وعلي مستوي الجامعة.

ثاني عشر: تزامن ذلك مع ظواهر أخري سلبية كثيرة في المجتمع منها تراجع قيمة العلم والعلماء والانحدار الأخلاقي وعدم المهنية وعدم احترام التخصص في العمل وتزايد مشكلات المجتمع بشكل عام علي مختلف الأصعدة، وهذه دلالات ترتبط في جانب كبير منها بعلاقات السببية مع الظروف والأوضاع السلبية الخاصة بالأستاذ الجامعي.

ثالث عشر: من خلال استقراء نتائج اتجاهات الأساتذة نحو الجامعة والتعليم الجامعي بالمقارنة باتجاهات الصحفيين نحوها وُجد أن هناك فجوة بين الاهتمامات الخاصة بالصحفيين واهتمامات أساتذة الجامعة إذ يعتبر البحث العلمي والإشكاليات المتعلقة به من أهم اهتمامات الأساتذة بينما لا يعتبر البحث العلمي من أهم أولويات الصحفيين وإن كان الصحفيون قد أرجعوا ذلك لعدة أسباب من أهمها أن الصحف بشكل عام تفتقر إلي الصحفي المتخصص في مجال التعليم الجامعي إضافة إلي عدم وجود دورات تدريبية متخصصة للصحفي العامل في هذا المجال خاصة مع وجود بعض المشاكل الخاصة بهذا المجال أو التخصص الصحفي.

إقتراحات الصحفيين لتطوير الجامعة

من واقع إجابات المبحوثين يمكن بلورة إقتراح الصحفيين لتطوير الجامعة وحل المشكلات التي تعترض العمل الجامعي في الآتي:

1- دراسة إحتياجات ومتطلبات سوق العمل وتجهيز الخريجين لسد هذه الإحتياجات.

2- عوده الاختبارات الشخصية إلي الكليات كشرط للقبول، وذلك لاختبار طلاب لديهم الاستعداد للدراسة النى سيبدءونها في كلياتهم.

3- تطوير عمل مكتب التنسيق لأنه يجعل من المساواة بين الطلاب كمية وليست كيفية.

4- إعادة النظر في الأنشطة النى تمارس داخل الجامعة، بحيث يتم التوازن بين الأنشطة الترفيهية والأنشطة التي تعلي من روح الإبتكار والإبداع لدي الطلاب، مثل الفرق المسرحية والرحلات العلمية والنوادي السياسية.

5- تخفيض ميزانية الإنفاق علي المناسبات والإحتفالات في الجامعات، وتعزيز ميزانية البحث العلمي، وتوجيه هذه المصروفات إلي ما يكون من شأنه تجويد العملية التعليمية.

6- ضرورة إلزام الطلاب بالحضور ومتابعة ذلك من قبل إدارات الكليات، لأن الإلتزام في النهاية آلية أساسية فيإعداد الطلاب العلمي.

7- تطوير المعامل والمكتبات الجامعية وتحديثها بحيث تكون مواكبة للتطور الذي يحدث في سوق العمل، بدلاً من كونها معامل شكلية فقط.

8- استخدام التليفزبون في التعليم الجامعي وتدريس المناهج من خلال أفلام وثائقية وتسجيلية تحت رعاية الجامعات وبتمويل منها.

9- رفع مستوي أستاذ الجامعة اقتصاديا، وذلك حتي يتفرغ للعملية التعليمية بدلاً من أن ينفق وقته في أكثر من جامعة أو في أعمال بعيدة عن العمل الجامعي وهو ما يؤثر علي أداءه سواء في التدريس أو في البحث العملي.

10- إلغاء التدخلات الأمنية في الجامعة، ليس لأسباب سياسية ولكن لأسباب تتعلق بدور الأمن في اختيار القيادات الجامعية وهو اختيار يتم طبقاً للولاء وليس للكفاءة، فيكون للأمن تصعيد قيادات ليست علي الكفاءة المطلوبة لتطوير العملية التعليمية.

11- ضرورة تحقيق أقصي مستويات الرضا الوظيفي لدي أساتذة الجامعات الذين هم الأساس في تطوير العملية التعليمية والجامعة بل وهم أساس تطوير المجتمع كله، فلابد من أن يقدروا مادياً ومعنوياً ويتم دعمهم علي المستوي الإداري والتقاقي.

12- لابد من تطوير المناهج الدراسية بالجامعة لكي تتواكب مع متطلبات السوق وهو ما حدث بالفعل في بعض الكليات والجامعات ولكن ذلك لم يتم بشكل تكاملي بين مختلف الجامعات والكليات ذات التخصصات وبالتالي تم التطوير بشكل جزئي أما التطوير المتكامل فلابد أن يجسر الفجوة بين ما يدرس وبين متطلبات سوق العمل.

13- ضرورة أن يكون هناك دور للمجتمع المدني ومنظماته في دعم الجامعة ويتم ذلك بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للطلاب والباحثين والأساتذة والإداريين وعلي رجال المال والأعمال أن يسهموا في تطوير البحث العلمي وتشجيع الناجحين والمميزين لأن هذا الدعم سيكون النواة لتطوير الجامعة والتعليم الجامعي وكذلك العمل علي تطوير الأبنية الجامعية والمعامل وأماكن التدريب العملي.

14- توجيه ميزانية متميزة للتعليم العالي الجامعي علي اعتبار أن أي دولة من دول العام المتقدمة توجه نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة لدعم العملية الخاصة بتطوير الجامعات والبحث العلمي لأنه يصب في النهاية في مصلحة المجتمع.

15- تهيئة مناخ الجامعة لحرية التعبير وحرية الفكر بالجامعة وذلك لتهيئة الطلاب لممارسة الحياة الديمقراطية بحيث تكون الجامعة هي البداية الفعلية لممارسة الديمقراطية، ولا يرتبط ذلك فقط بالطلاب وإنما أيضاً ينبغي أن يتم علي مستوي الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بحيث يجب تفعيل مبدأ الانتخاب علي أسس ومعايير توافقية بغرض توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية وتفعيل مبدأ استقلالية الجامعة.

16- ويرتبط بالجزئية السابقة العمل علي تحقيق الاستقلالية كذلك علي مستوي العلم والبحث العلمي باعتباره أحد أهم المحاور المرتبطة بحرية الفكر والتعبير.

17- يجب توجيه مزيد من الاهتمام بخدمة الجامعة لاحتياجات المجتمع ومطالبه وهو ما لا يحدث بشكل حقيقي ومؤثر سوي من حالات فردية في بعض الكليات ولا يتم العمل به كسياسة موحدة بالجامعة أو هدف من أهدافها الرئيسية مع أن ذلك قد يكون هو الحل الأمثل والأسرع لعدد كبير من مشكلات المجتمع.

18- وأشار الصحفيون كذلك إلي ضرورة تعديل قوانين تنظيم الجامعات واللوائح التنفيذية بحيث تتناسب مع عصرنا علي أن يتم ذلك بالاستفادة من تجارب عدد من الجامعات المتقدمة التي تعتبر، وفقاً للتصنيفات العالمية، الأولي علي مستوي العالم وكذلك استشارة أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

19- من خلال تجربة الجامعات الخاصة بمصر بدا أن بها عدة سلبيات - كما أشرنا إليها من قبل فيما يتصل بسلبيات التعليم الجامعي بمصر كما يراها الصحفيون - وبالتالي لابد من مراقبتها ووضع صيغ وأسس وسياسات محددة تعمل وفقاً لها حتي لا تحيد عن أهدافها الرئيسية.

20- وأشار الصحفيون إلي ضرورة الفصل التام بين عمل الإعلاميين في مواقعهم بالمؤسسات الإعلامية المختلفة وعملهم أحياناً - البعض منهم - كمستشارين في عدد من الكليات والجامعات الخاصة حتي لا تؤثر تلك الإزدواجية علي ما يقدمونه بصحفهم وينبغي في هذا الصدد أن تتدخل نقابة الصحفيين من أجل الحفاظ علي أخلاقات العمل الصحفي.

21- من خلال اتصالهم المستمر بالطلاب في الجامعات المختلفة أشار الصحفيون إلي أحد المطالب المتكررة من الطلاب و التي تتعلق بضرورة تخصيص جانب من المحاضرات للتطبيق العملي أو التدريب وفقاً لتخصص كل كلية بحيث لا يشعر الطالب عندما يخرج لسوق العمل أنه سيبدأ من الصفر، وفي هذا الصدد يمكن كذلك الاعتماد علي برامج التبادل الطلابي وتبادل الأساتذة بشكل أكبر مما هو عليه الآن، لأن تبادل الخبرات من الاعتبارات المهمة لتوسيع الروية والتطوير ونقل كل ما هو جديد وبالتالي تنمية المجتمع كأحد نتائج ذلك.

اتجاهات الجمهور الجامعي

أ- اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية إزاء قضايا التعليم الجامعي في مصر (2011)*

ب- اتجاهات أساتذة التعليم المفتوح إزاء قضايا التعليم الجامعي في مصر (2011)*

---

* إعـداد د/ أمل السيد (جامعة القاهرة)

* إعـداد د/ شيم عبد الحميد قطب (جامعة القاهرة)

أ- اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية*

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة الإستطلاعية تم إجراء تعديل طفيف في إستمارة الإستبيان الخاصة بأعضاء هيئة التدريس حيث ضمت بعض الأسئلة وتم تعديل بعض البدائل خاصة بعد صدور حكم بخروج الأمن الخاص بوزارة الداخلية من الجامعة المصرية الأمر الذي يترتب عليه تعديل بعض الجوانب الخاصة بالعلاقة بين الجامعة والأمن وإستقلالية الجامعة حتي تتناسب الأسئلة مع الواقع الجديد.

وقد قام فريق البحث بتطبيق إستمارة الإستبيان عن طريق المقابلة مع أعضاء هيئات التدريس في الجامعات السبع المختارة، وقد إشتملت استمارة الاستبيان علي (29 سؤالاً) بالإضافة إلي الأسئلة الخاصة بالسمات الديموجرافية للمبحوثين (وعددهم 6 أسئلة) وقد تضمنت إستمارة الإستبيان عدة محاور هي:

- **المحور الأول:** علاقة المبحوثين وإتجاهاتهم نحو معالجة الصحف المصرية لقضايا التعليم الجامعي في مصر.
- **المحور الثاني:** رؤية المبحوثين للقضايا والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر.
- **المحور الثالث:** إتجاهات المبحوثين نحو إشكاليات العملية التعليمية في المرحلة الجامعية وسبل إصلاحها.
- **المحور الرابع:** إتجاهات المبحوثين نحو أزمة البحث العلمي وسبل إصلاحها.
- **المحور الخامس:** إتجاهات المبحوثين نحو الأنشطة الطلابية ومشكلاتها وسبل مواجهتها.
- **المحور السادس:** إتجاهات المبحوثين نحو إستقلال الجامعات وسبل تحقيقه علي

---

* إعداد د/ أمل السيد (جامعة القاهرة)

المستوي العلمي والبحثي والإداري والمالي.

- **المحور السابع**: إتجاهات المبحوثين نحو أوضاعهم المهنية وسبل تصحيحها.
- **المحور الثامن**: إتجاهات المبحوثين نحو جودة التعليم الجامعي وموضوعية تقييم الأداء داخل الجامعة.
- **المحور التاسع**: إتجاهات المبحوثين نحو العلاقة مع الطلاب داخل الجامعة.
- **المحور العاشر**: الرضا الوظيفي للمبحوثين من أعضاء هيئات التدريس من حيث علاقات العمل وإختيار القيادات والعلاقة مع الجهاز الإداري.

إشكاليات العمل الميداني:

واجهت المجموعة البحثية عدة إشكاليات عند إجراء الدراسة من أهمها:

1- حالة الفوضي وعدم الإنضباط التي واجهتها الجامعات المصرية في أعقاب ثورة 25 يناير والتي تمثلت في مظاهرات وإحتجاجات وإضرابات وإعتصامات لأساتذة وطلاب مما جعل من الصعب تطبيق الإستبيان الخاص بالدراسة في ظل هذه الظروف خاصة وأن كلية الإعلام "التي يجري فريقها البحث" كانت أكثر الكليات تأثراً بهذه الظروف.

2- رغم سقوط جهاز أمن الدولة وتراجع سطوة ونفوذ وزارة الداخلية داخل الجامعات / ولو بشكل ظاهري - فإن حالة الإرتباك والخوف مازالت مسيطرة علي بعض أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية الأمر الذي يمنعهم من التصريح بوجهات نظرهم حول بعض الإشكاليات الخاصة بالعمل الجامعي.

3- إستغرق إستكمال بيانات الدراسة وقتاً طويلاً، كما إستغرق جمع مادتها وقتاً أطول خاصة في ظل عدم رغبة الكثيرين من أعضاء هيئات التدريس في إستكمال الإجابة علي أسئلة الإستبيان خاصة ما يتعلق بإستقلال الجامعة والعلاقة مع القيادات الجامعية ويذكر أن الوضع كان أكثر صعوبة في الجامعات الإقليمية (حلوان – أسيوط – سوهاج) من الجامعات التي تقع في العاصمة.

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: علاقة أعضاء هيئة التدريس بالصحف وإتجاهاتهم نحو معالجة الصحف المصرية لقضايا التعليم الجامعي:

كشفت نتائج الدراسة عن أن النسبة الأكبر من مفردات العينة (52.4%) تقرأ الصحف المصرية بشكل غير منتظم بينما تتراجع نسبة المنتظمين منهم في قراءة الصحف بين مفردات العينة لتمثل (36.5%) في الوقت الذي يشير فيه (11.1%) من مفردات العينة إلي أنهم لا يقرأون الصحف المصرية لا بشكل منتظم أو غير منتظم، وتشير بيانات الجدول التالي إلي هذه النسب تفصيلاً:

جدول رقم (1)

مدي قراءة مفردات العينة للصحف المصرية

مدي قراءة الصحف المصرية	ك	%
يقرأ	214	52.4
يقرأ بانتظام	149	36.5
لا يقرأ	45	11.1
الإجمالي	408	100

في هذا الإطار تشير مفردات العينة إلي أن الوسائل الإلكترونية الحديثة صارت تستحوذ علي إهتمامهم أكثر من وسائل الإعلام التقليدية كالصحف خاصة مع ما تتسم به من سرعة وتفاعلية وتنوع وحرية تفتقدها الصحف المطبوعة وربما يفسر هذا ضعف الإقبال علي قراءة الصحف بين مفردات العينة خاصة في ظل وجود نسبة كبيرة من مفردات العينة (66.3%) دون سن الخامسة والأربعين أي في فئة الشباب والذين تشير الكثير من الدراسات إلي إرتباطهم بالوسائل الالكترونية كمصادر للمعلومات والمعرفة أكثر من المصادر التقليدية كالصحف(*).

(*) راجع هنا الجدول رقم (5) الخاص بتوزيع مفردات العينة حسب السن ص: 132

وتشير النتائج إلي أن الصحف القومية مازالت تحتل المقدمة بين الصحف الأكثر قارئية بين مفـردات العينـة حيث تشير الأرقام إلي أن (52.4%) يقرأون هذا النمط من الـصحف في مقابـل (29.5%) مـن مفـردات العينـة يقرأون الصحف الخاصة والتي تحتل المرتبة الثانية بين الصحف الأكثر قارئية بين مفردات العينـة، بيـنما تـأتي في نهاية القائمة الصحف الحزبية بنسبة (18.1%) حيث يشير المبحوثـون إلي ضـعف مـضامين هـذه الـصحف بـل وتخبطها في المعالجات في أحيان كثيرة مما قد يفقدها المصداقية في مقابل تنوع الآراء والتوجهات التـي تطرحهـا الصحف الخاصة والقومية علي الرغم من وضعها المشكل من حيث علاقتها بالسلطة الحاكمة.

في هذا السياق تشير نتائج الدراسة إلي أن أكثر الصحف القومية قارئية هي صحف (الأهـرام – الأخبـار – الجمهورية – روزاليوسف الجريدة) بينما أكثر الصحف الخاصة قارئية فهي علي الترتيـب (المـصري اليـوم – اليوم السابع – الشروق – صوت الأمـة – الدسـتور – الأسـبوع) أمـا أكـثر الـصحف الحزبيـة قارئيـة بـين مفردات العينة فهي (الوفد – الأهالي – الأحرار – الناصري – الكرامة).

وحول مدي قارئية مفردات العينة لصفحات التعليم المتخصصة داخل الصحف المصرية تكـشف نتـائج الدراسة عن ضعف إهتمام المبحوثين بهذه الصفحات الأمر الذي تجسده أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (2)

مدي قراءة مفردات العينة لصفحات التعليم في الصحف المصرية

مدي قراءة صفحات التعليم	ك	%
يقرأ	199	48.8
لا يقرأ	209	51.2
الإجمالي	408	100

من تحليل بيانات الجدول السابق يظهر أن (51.2%) من مفردات العينة لا يقـرأون صـفحات التعلـيم في الـصحف المـصرية ويـشير هـؤلاء إلي أن أسـباب ذلـك تـتلخص في سـطحية المعالجـة المقدمـة في هـذه الصفحات في أحيان كثيرة فضلاً عن عـدم تنـوع مـصادر المعلومـات بهـا، ومحدوديـة الـرؤي التـي تقـدمها بالإضافة إلي سيطرة الطابع الشخصي علي كثير من معالجاتها الأمر الذي يفقدها المـصداقية والموضـوعية في أحيان كثيرة.

في السياق نفسه يشير (48.8%) إلي أنهم يقرأون صفحات التعليم في الصحف المصرية ويوضح هـؤلاء أن أكثر هذه الصفحات قارئيـة لـديهم هـي عـلي الترتيـب صـفحة التعلـيم في الأهـرام، صـفحة التعلـيم في الأخبار، صفحة التعليم في الوفد، صفحة التعليم في الجمهورية، صفحة التعليم في الدستور، قـضايا التعلـيم في صحف المـصري اليـوم والأسـبوع والـشروق والتـي تنـشر في صـفحات التحقيقـات والحـوارات والقـضايا الساخنة وأعمدة الرأي.

أما عن الأسباب التي تكمن وراء قراءة هؤلاء لصفحات التعليم في الصحف المصرية فـيمكن بلورتهـا في أنها قد تطرح حلولاً إيجابية لمشكلات التعليم، كما أنها قد تكشف بعض جوانب الفساد التـي تعـاني منهـا الجامعات، كما أنها تقدم رؤي جيدة فيما يتعلق بتطوير التعلـيم الجـامعي خاصـة الـصحف التـي تحـرص علي إستكتاب الفئات المستنيرة من الأساتذة.

أما عن أكثر الموضوعات التي يري هؤلاء أن صفحات التعليم قد نجحت في طرحها فهي عـلي الترتيـب: أخبار مشكلات التعليم قبل الجامعي، أزمة البحث العلمي، مواعيد الدراسة والإمتحانات والنتائج، مظـاهر تدهور الحالة التعليمية في مصر، السياسات التعليمية الجديدة، قضايا الفساد في منظومـة التعلـيم بـشكل عام – ما يتعلق بالإضرابات والإعتصامات، قضايا الثانوية العامة ونظم القبول والتنسيق.

وحول إتجاهات المبحوثين نحو مدي قدرة الصحافة علي القيام بدور خدمـة قـضايا التعلـيم الجـامعي تظهر النتائج ما يلي:

جدول رقم (3)

اتجاهات المبحوثين نحو دور الصحافة في مجال التعليم

مدي قدرة الصحافة علي خدمة التعليم	ك	%
أوافق	241	64.2
لا أوافق	146	35.8
الإجمالي	408	100

تـــشير الأرقـــام في الجـــدول الـــسابق إلي أن (64.2%) مـــن مفـــردات العينـــة يـــرون أن للـصحافة دور مهـم في خدمـة قـضايا التعلـيم يتفـق في ذلـك أصـحاب التخصـصات العمليـة والنظريـة أما عن أهم معالم هذا الدور فإنها – كـما يـري المبحوثـون – تتمثـل في توعيـة الـرأي العـام بخطـورة وأهميـة دور الجامعـــة كقـــاطرة للتنميـــة في كـــل المجتمعـــات المتقدمـــة، بجانـــب دور الـــصحف في التوعيـــة

بمشكلات التعليم وفضح الضغوط التي تمارس علي الجامعة من الداخل والخارج وكذلك الكشف عن جوانب الفساد التي تعوق الجامعة عن أداء دورها فضلاً عن الكشف عن جوانب الفساد التي تعترض المنظومة التعليمية ككل. كما يشير المبحوثون إلي إمكانية قيام الصحف بدور مهم في توصيل وجهات نظر أعضاء هيئات التدريس (مشكلاتهم وتطلعاتهم ورؤاهم لمواجهة مشكلات مصر) إلي المسئولين عن صناعة القرار والتأكيد علي أهمية دور العلم في النهوض بالمجتمع، إلي جانب إمكانية قيام الصحافة بدور مؤثر في طرح قضايا الجامعات للنقاش المفتوح وإلقاء الضوء علي مشكلات الطلاب والأساتذة، ومشكلات البحث العلمي.

أما أهم متطلبات القيام بهذا الدور كما تكشف عن نتائج الدراسة فهي علي الترتيب: تنويع مصادر المعلومات، الإبتعاد عن المعالجات الموسمية، عدم الإرتباط بالتوجهات الرسمية للدولة والنظام، عدم شخصنة القضايا والمشكلات، عرض الحقائق بشكل شامل ومتكامل، الموضوعية في الطرح والتناول، تقديم المشكلات الحقيقية وتقديم المعلومات الكاملة بدون حجب أو تشويه.

في الوقت نفسه تكشف نتائج الدراسة عن أن هناك (35.8%) من مفردات العينة يرون أنه يصعب علي الصحافة القيام بدور مؤثر في خدمة قضايا التعليم الجامعي حيث يشير هؤلاء إلي عدة أسباب يرون أنها تحول دون القيام بهذا الدور في مقدمتها سلبية العلاقة بين الصحافة وصانع القرار والتي تجعل كثيراً مما ينشر في الصحف مجرد (حبر علي ورق) حسبما يقول المبحوثون، فضلاً عن سيطرة طابع المجاملة علي المعالجات المقدمة في الصحف حول قضايا التعليم ومشكلاته وغلبة طابع الإثارة علي تلك المعالجات بشكل قد يشوه وجهات النظر المطروحة أو قد يشوه القضايا المطروحة نفسها ويشكل إتجاهات غير صحيحة لدي الرأي العام حول هذه القضايا بالإضافة إلي سطحية المعالجات في بعض الأحيان وإرتباطها بمصالح شخصية، وإقتصار المعالجات علي طرح المشكلات دون التطرق إلي الحلول المنطقية التي تتلائم مع واقع المجتمع، وكذلك غلبة الطابع الإخباري في أحيان كثيرة مع ما يقدم من معالجات حول قضايا الجامعة فيصبح الأمر في بعض الأحيان مجرد تصريحات وتغطية لجولات الوزير.

ثانياً: رؤية المبحوثين للقضايا والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر:

إذا كانت نتائج الدراسة الإستطلاعية التي أجريت علي جامعات القاهرة والمنصورة وأسيوط ومصر للعلوم والتكنولوجيا كانت قد كشفت عن وجود مشكلتين كبيرتين تواجهان التعليم الجامعي في مصر وهما ضعف ميزانيات البحث العلمي، وضعف الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس فإن نتائج الدراسة الحالية قد أكدت علي خطورة هاتين المشكلتين علي النحو التالي(*):

جدول رقم (4)

أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي من وجهة نظر المبحوثين

أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي	ك	%
ضعف ميزانيات البحث العلمي	333	81
ضعف الكادر المالي لأعضاء هيئة التدريس	315	77
غياب السياسات البحثية	278	68
عدم كفاءة البنية التحتية	215	52
حرمان الأساتذة من حقهم في إختيار القيادات	212	51
سلبيات نظم القبول وتكدس الطلاب	199	48.3
جمود القوانين واللوائح التي تحكم العمل الجامعي	196	48
جمود المقررات وعدم مواكبتها للتطور العلمي	190	46

وتكشف أرقام الجدول عن أن(81%) من مفردات العينة يرون أن ضعف ميزانيات البحث العلمي تمثل أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر، كما يشير 77% من المبحوثين إلي أن ضعف الكادر المالي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يمثل أحد أهم الأشكال التي تواجه التعليم الجامعي في مصر ويتفق مع خطورة هاتين المشكلتين أعضاء هيئات التدريس علي إختلاف تخصصاتهم (نظرية وعملية) كما لا تظهر إختلافات ملموسة بين الجامعات محل الدراسة حول خطورة وأهمية هاتين المشكلتين في الوقت نفسه يؤكد 68% من مفردات العينة علي خطورة إفتقاد الجامعة لسياسات بحثية واضحة تربط بين العلم بنظرياته وإجتهاداته ومشكلات المجتمع وتحدياته ويؤكد هؤلاء أن إفتقاد هذه السياسة البحثية الواضحة يجعل مخرجات العلم مجرد أوراق تتكدس علي أرفف مكتبات الجامعة دون أدني

* المبحوث هنا يختار أكثر من بديل وتمت النسبة إلي إجمالي مفردات العينة (408 مفردة).

إستفادة منها في مواجهة مشكلات المجتمع، وربما يعكس ذلك قيمة ومكانة العلم ونظرة النظام السابق للجامعة ودورها كأحد مرتكزات التنمية في المجتمع المصري. أما عدم كفاية البنية التحتية للجامعات من معامل ومدرجات وأدوات ومستلزمات تعليم فتأتي في المرتبة الرابعة بين الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر بنسبة (52%) وتتركز هذه النسبة بشكل أكبر بين أعضاء هيئات التدريس بالكليات العملية والتي يؤثر إفتقادها لتلك المستلزمات علي كفاءة العملية التعليمية خاصة مع تكدس الطلاب الأمر الذي يؤثر علي مستوي وكفاءة ومهارات الخريج وبالتالي يقلل من الفرص المتاحة في سوق العمل ليس فقط داخلياً ولكن علي المستوي الخارجي أيضاً.

ويبرز في هذا السياق عامل مهم لم يظهر في الدراسة الإستطلاعية كأحد المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي وهو حرمان الأساتذة من إختيار قياداتهم بإعتباره أحد الإشكاليات المهمة التي تحول دون إستقلال الجامعة (51% يؤكدون ذلك) ويمكن تفسير ظهور هذا الإختيار بين أعضاء هيئة التدريس في إطار ما طرح في أعقاب ثورة 25 يناير من ضرورة إنتخاب القيادات الجامعية وما تكشف من فساد شهدته الجامعة علي مدي سنوات طويلة بفعل الإختيار الأمني للقيادات بعيداً عن الكفاءة المهنية أو القدرات العلمية، وتظهر النتائج الإحصائية أن أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الإقليمية أكثر تأكيداً علي خطورة هذه الإشكالية من زملائهم في جامعات العاصمة والجامعات الخاصة وربما لصعوبة الأوضاع في هذه الجامعات الإقليمية مقارنة بجامعات العاصمة(*).

أما مشكلات سلبيات نظم القبول، وجمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل الجامعي وجمود المقررات فتأتي في نهاية قائمة المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي من وجهة نظر المبحوثين بنسب (48.3%، 48%، 46%) علي الترتيب وتبدو هذه المشكلات أكثر وضوحاً في الجامعات الحكومية الكبري (القاهرة – عين شمس – الإسكندرية – حلوان – أسيوط) بينما لا تظهر بشكل واضح في الجامعة الخاصة الوحيدة (6 أكتوبر) التي طبقت بها الدراسة ربما لمحدودية عدد الطلاب بها وإستقطابها للكفاءات العلمية للتدريس بها فضلاً عن خضوعها للوائح وقوانين خاصة بها ليس لها علاقة بما تخضع له الجامعات الحكومية.

* تم تطبيق استمارات الدراسة الميدانية قبل إقرار قانون انتخاب القيادات الجامعية.

كما لا يبدو هناك إختلاف واضح علي المستوي الإحصائي بين الكليات النظرية والعملية فيما يتعلق بخطورة هذه المشكلات الثلاث السابقة الأمر الذي يكشف عن أن تكدس الطلاب وجمود المقررات واللوائح صار هماً عاماً يعاني منه الجميع في الكليات النظرية والعلمية علي حد سواء، بل ويؤثر علي كفاءة وجودة العملية التعليمية في كل منهما مع إختلاف درجة التأثير.

في السياق نفسه تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بسبل إصلاح الأوضاع في الجامعات المصرية مع نتائج الدراسة الإستطلاعية علي الرغم من إختلاف العينات والفترة الزمنية الخاصة بالتطبيق، في هذا الإطار يظهر الجدول التالي ترتيب العناصر التي تحقق إصلاح الأوضاع في الجامعات المصرية وفقاً لاتجاهات أعضاء هيئات التدريس بها.

جدول رقم (5)

يوضح ترتيب العناصر التي تحقق إصلاح الجامعات في مصر

	ت^{1} × 8	ت^{2} × 7	ت^{3} × 6	ت^{4} × 5	ت^{5} × 4	ت^{6} × 3	ت^{7} × 2	ت^{8} × 1	الترتيب المرجح: النقاط	الترتيب المرجح: الترتيب
زيادة المخصصات المالية	136	93	61	3	20	12	5	7	2403	1
إعداد كادر مالي جديد	89	97	57	45	26	27	16	10	2233	2
ربط التعليم باحتياجات السوق	86	59	67	42	28	21	19	11	1837	3
إعداد سياسات وخطط بحثية مستقبلية	65	41	56	57	40	27	31	26	1757	4
تخلي الأساتذة عن ثقافة المجاملات	17	27	35	46	60	62	39	53	1322	5
تأمين الحريات الأكاديمية	21	17	35	46	53	53	61	47	1267	6
التخلص من التمييز بين التعليم المجاني والمدفوع	17	14	30	27	47	43	69	80	1084	7
إحياء الدور المجتمعي للجامعات	20	8	12	48	61	67	70	59	873	8

وتظهر العناصر في الجدول السابق أن زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي وإعداد كادر مالي جديد لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات يحتلان المرتبة الأولي والثانية بين العناصر التي يمكن أن تؤدي إلي إصلاح الأوضاع في الجامعات في مصر وهي النتيجة نفسها التي أكدت عليها نتائج الدراسة الإستطلاعية ويتفق في ذلك النسبة الأكبر من مفردات العينة علي إختلاف التخصصات (نظرية وعملية) وكذلك علي إختلاف الجامعات مما يعد

إتساقاً مع إتفاق المبحوثين علي أن أبرز المشكلات التي تواجه الجامعة تتمثل في ضعف ميزانيات البحث العلمي وضعف الكادر المالي للأساتذة.

في الوقت نفسه يؤكد المبحوثون علي ضرورة ربط التعليم بإحتياجات سوق العمل كأحد متطلبات تحقيق جودة التعليم ومواجهة البطالة.

ويؤكد المبحوثون علي ضرورة إعداد سياسات وخطط بحثية مستقبلية تجعل للعلم مردود علي تقدم وتطور المجتمع حيث يأتي هذا الإختيار في المرتبة الرابعة، بينما يأتي في المرتبة الخامسة ضرورة تخلي الأساتذة عن ثقافة المجاملات كأحد متطلبات إصلاح منظومة العمل الجامعي حيث يشير هؤلاء إلي أن إنتشار هذه الثقافة كثيراً ما يفسد العلاقة بين الطالب والأستاذ وبين الأساتذة بعضهم وبعض وفي أحيان كثيرة يؤدي إلي تصعيد وجوه لا تمتلك الكفاءة ولا القدرة علي ممارسة العمل الجامعي فقط إعلاء لمنطق المجاملة والمحاباة.

أما تأمين الحريات الأكاديمية للأساتذة سواء فيما يتعلق بالتدريس أو العمل السياسي وغيره فإنه يحتل المرتبة السادسة كأحد متطلبات إصلاح الأوضاع الجامعية، ويذكر أن هذا الإختيار جاء متراجعاً في نتائج الدراسة الإستطلاعية وربما تغير الظروف في أعقاب ثورة 25 يناير جعلت لدي بعض المبحوثين الجرأة لطرح هذا الاختيار بل والرغبة في تحقيقه والتمتع بنتائجه.

ثالثاً: إتجاهات المبحوثين نحو إشكاليات العملية التعليمية في المرحلة الجامعية وسبل إصلاحها:

تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الإستطلاعية حول أسباب الخلل في العملية التعليمية في المرحلة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس ويظهر الجدول التالي ترتيب هذه الأسباب حسبما أشارت مفردات العينة(*):

* المبحوث هنا يختار أكثر من بديل، والنسبة حسبت من إجمالي العينة (408 مفردة).

جدول رقم (6)

أسباب الخلل في العملية التعليمية

أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي	ك	%
- تكدس أعداد الطلاب وسوء توزيعهم طبقاً لنظام القبول الحالي	285	76.2
- نقص الإمكانات التعليمية وسوء الخدمات	250	66.8
- جمود المناهج وتخلف أساليب التقويم	236	63.1
- إنشغال الأساتذة في الإعارات والإنتدابات وبرامج التعليم المدفوعة	210	56.1
- تباعد العلاقة بين الطالب والأستاذ	158	42.2
- شيوع الدروس الخصوصية	142	38
- التفرقة بين الطلاب علي أساس البرامج المدفوعة	117	31.3
- أسباب أخري	33	8.8

تظهر الأرقام السابقة أن (76.2%) من مفردات العينة يرون أن السبب الرئيسي في إختلال العملية التعليمية في المرحلة الجامعية يكمن في تكدس أعداد الطلاب داخل الجامعات الحكومية وسوء توزيعهم علي التخصصات إحتكاماً لسياسة مكتب التنسيق الذي رغم كونه الوسيلة الوحيدة التي تكفل العدالة في توزيع الطلاب وفقاً لمعيار الدرجات فإنه في الوقت نفسه يهدر حق الطلاب في إختيار كليات قد تكون أكثر توافقاً مع إمكانياتهم أكثر من تلك الكليات التي يتم ترشيحهم لها.

في الوقت نفسه يأتي نقص الإمكانيات التعليمية وسوء الخدمات المقدمة للطلاب بسبب ضعف البنية التحتية (المدرجات – المعامل ... الخ) في المرتبة الثانية كأحد أهم أسباب الخلل في العملية التعليمية حسبما يشير(66.8%) من مفردات العينة والملاحظ أنه لا إختلاف في الجامعات أو التخصصات علي خطورة هاذين السببين وتأثيرها السلبي علي تدهور مستوي وجودة التعليم الجامعي في مصر.

أما تخلف أساليب التقويم وجمود المناهج وعدم مواكبتها للتطور الموجود في العالم فيأتي في المرتبة الثالثة حسبما أشار (63.1%) من مفردات العينة، ويبدو هذا الأمر وفقاً لنتائج الدراسة أكثر وضوحاً في الكليات ذات الطبيعة العملية كما يبدو بشكل متساو في كل الجامعات محل الدراسة سواء كانت جامعات في العاصمة أو في الأقاليم الأمر الذي يكشف عن عدم مواكبة ما يقدم في المرحلة التعليمية الجامعية في أحيان كثيرة لمتطلبات الإعداد والتأهيل حسبما يجري في دول العالم المتقدم الأمر الذي يتطلب إحداث طفرة في مستوي التعليم الجامعي في مصر في

ظل سوق عمل تنافسية، ويذكر أن المستويات العمرية الشابة بـين أعـضاء هيئـة التـدريس مـن مفـردات العينة تشير إلي هذا السبب بقوة مقارنة بالمستويات العمرية الأكبر.

أما ما يتعلق بإنشغال الأسـاتذة في الإعـارات والإنتـدابات والـبرامج المدفوعـة فيـأتي في المرتبـة الرابعـة بـين إختيارات مفردات العينة بنسبة(56.1%) ويحتل العامل المتعلق بتباعد العلاقة بـين الأسـاتذة والطـلاب المرتبـة الخامسة بنسبة(42.8%)، أما شيوع الدروس الخصوصية فيأتي في المرتبة السادسة بنسبة(38%) وأخيراً التفرقـة بين الطلاب علي أساس البرامج المدفوعة بإعتباره أحـد أسـباب تـدهور العمليـة التعليميـة فإنمـا يـأتي في المرتبـة السابعة بنسبة(31.3%) كما يطرح المبحوثون أسـباباً أخـري يمثـل إجمالهـا في عـدم وجـود إرتبـاط وثيـق بـين المقررات والمناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل، عدم وجـود سياسـة تعليميـة واضـحة ومحـددة الأهـداف وتضارب سياسات الدولة تجاه التعليم الجـامعي، بالإضـافة إلي ضـعف مـستوي بعـض أعـضاء هيئـة التـدريس بسبب نقص متطلبات التأهيل والتدريب الخاص بهم.

والملاحظ أن هناك إتفاقاً بين أغلبية عينة أعـضاء هيئـات التـدريس في الكليـات والجامعـات المختـارة عـلي خطورة العاملين الأول والثاني في التأثير علي كفاءة وجود العمليـة التعليميـة وهـما المعلقـان بتكـدس الطـلاب، ونقص الإمكانات التعليمية، بينما يختلف ترتيب باقي العوامل إختلافاً طفيفاً داخل الجامعات فيما يتعلق بباقي العوامل ويظهر الجدول الثاني ذلك: (يبرر العامل المتعلق بجمود المناهج بشدة في جامعة سوهاج ليحتل المرتبة الأولي كأحد العوامل المؤيدة إلي تدهور كفاءة العملية التعليمية في الوقت الذي يتراجـع فيـه هـذا العــامل إلي المرتبة الثالثة في جامعتي حلوان وعين شمس، والمرتبة الرابعـة في جـامعتي الإسـكندرية وأسـيوط، كـما يـبرز في جامعة سوهاج أيضاً العامل المتعلق بتباعـد العلاقـة بـين الأسـاتذة والطـلاب كأحـد العــوامل المـسببة لتـدهور العملية التعليمية ليحل المرتبـة الثانيـة بيـنما يتراجـع هـذا العامـل إلي المرتبـة الخامـسة في جامعـات القـاهرة، الإسكندرية، أسيوط، وحلوان وإلي المرتبة السادسة في جامعة عين شمس الأمر الذي يشير إلي مشكلة في العلاقـة بين الأستاذ والطالب داخل هذه الجامعة يستشعرها الأساتذة ويجب البحـث في أسـبابها. أمـا مـا يتعلـق بتـأثير الدروس الخصوصية فإن نتائج الدراسة الإحصائية تشير إلي تراجع تأثيــر هــذا العامـل إلي المرتبـة الخامـسة في جامعات أسيوط وعين شمس والسادسة في جامعات القاهرة والإسكندرية وحـلوان. وربمـا يمكـن تفـسير تراجـع تأثير هذا العامل بين مفـردات العينـة في ضـوء التركيبـة الخاصـة بالعينــة والتـي تمثـل الكليـات النظريـة فيهـا

النسبة الأكبر(60.3%) والمعروف أن الدروس الخصوصية في المرحلــة الجــامعية أكـثر إنتـشاراً في الكليـات العملية منها في الكليات النظرية.

أما في جامعة 6أكتوبر فقـد جـاءت عوامـل مثـل جمـود المنـاهج وتخلـف أسـاليب التقيـيم وإنـشغال الأساتذة وتباعد العلاقة مع الطلاب بنسب متقاربة في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة علي الترتيب بينما تراجعت أسباب مثل: الدروس الخصوصية أو التفرقة بين الطلاب علي أسـاس الـبرامج المدفوعـة ربمـا لأنهـا مشكلات لا تخص الجامعات الخاصة.

ورغم أن نتائج الدراسة الإحصائية لم تكشف عن وجود علاقة إحصائية بين فئات السن لمفردات العينة ورؤيتهم لأسباب تدهور العملية التعليمية في المرحلة الجامعيـة إلا أن تحليـل الأرقـام التـي كـشفت عنهـا الدراسة يكشف عن أنه لا يوجد إختلاف كبير بين مفردات العينة في رؤيتهم لأسباب هذا التدهور وترتيبـه إحتكاماً لعامل السن غير أنه كلما تقدمت فئات العمر بالنسبة للعينة كلما زادت نـسبة الـشعور بخطـورة هذه العوامل لتصبح أكثر الفئات العمرية إحساسا بخطورة هذه العوامل هي الفئة مـن (35 إلي أقـل مـن 55 سنة) والتي يدخل في إطارها المستويات الوظيفية الأكثر معاناة من هذه الأسباب بداية من فئة مـدرس حتي فئة الأستاذ المساعد وأحياناً الأستاذ الأمر الذي يشير إلي أنه كلما زادت فئـات العمـر بالنـسبة للعينـة وزادت الخبرة الوظيفية لهم كلما تبلور لديهم إحساس ورؤية وقدرة علي رصد أسباب هذا التدهور ولمـس نتائجه ورصدها أكثر من الفئات العمرية والوظيفية الأقل.

وحول سبل إصلاح الخلل في العملية التعليمية إختلفت آراء مفردات العينة فرغم رصدهـم وتوصـيفهم لأسباب هذا الخلل في تكدس الأعداد وسوء توزيعهم ونقص الإمكانات فإنهم يرون أن أهم مقومات إصلاح هذا الخلل يتمثل فيما يلي حسبما يكشف الجدول التالي(*):

* المبحوث يختار أكثر من بديل، وتمت النسبة إلي إجمالي العينة (408 مفردة).

جدول رقم (7)

رؤي مفردات العينة لسبل إصلاح العملية التعليمية

متطلبات إصلاح الخلل في العملية التعليمية	ك	%
- إصلاح الكادر الإقتصادي لأعضاء هيئة التدريس	373	91.4
- تطوير مفردات العملية التقليدية	368	90.1
- البدء بإصلاح سياسات القبول	361	88
- كفالة وتأمين الحقوق والحريات الأكاديمية	353	86
- التخلي عن ثقافة المجاملات والمصالح الشخصية	343	84

تشير إختيارات أعضاء هيئات التدريس (91.4%) منهم إلي أن أهم متطلبات الإصلاح هي إصلاح الكادر الاقتصادي لأعضاء هيئات التدريس ويبررون ذلك بأنه لا سبيل لإصلاح التعليم الجامعي قبل إصلاح هذه الأوضاع الاقتصادية لأعضاء هيئات التدريس لأن سوء هذه الأوضاع هو الذي يدفع الأساتذة إلي الهروب إلي الجامعات الخاصة، والعمل في أماكن كثيرة خارج الجامعة، والهروب إلي الإعارات الخارجية، وتفضيل العمل في البرامج المدفوعة وهذه المظاهر كلها تلقي بظلالها علي العملية التعليمية بشكل سلبي وكثيراً ما تحول عضو هيئة التدريس إلي "موظف" لا هم له سوي البحث عن مصدر رزق يكفل له العيش بإحترام وفي مثل هذا المناخ تتراجع قيمة العمل الجامعي، والأستاذ الجامعي، وتتفسخ العلاقات الإجتماعية، وتتباعد العلاقة مع الطلاب، ويتدهور مستوي البحث العلمي ومن ثم يصبح إصلاح الأوضاع الإقتصادية ضمانة لمواجهة الكثير من هذه المشكلات.

وإذا كان مفردات العينة يرون أن علي الدولة إصلاح الأوضاع الإقتصادية لأعضاء هيئات التدريس كأحد المتطلبات الأساسية لإصلاح تدهور العملية التعليمية في المرحلة الجامعية فإنهم يرون أيضاً أنه علي أعضاء هيئات التدريس جهد في تحقيق هذا الإصلاح وذلك من خلال الاهتمام بتطوير مفردات العملية التعليمية من حيث المناهج وطرق التدريس والكتب وأساليب التقويم بحيث تتلائم كل هذه المفردات مع ما هو موجود في مختلف دول العالم المتقدمة وحتي يحقق التعليم الجامعي النقلة النوعية للطلاب والمجتمع ككل حسبما تشير (90.1%) من إختيارات مفردات العينة والتي تجعل هذا الإصلاح لمفردات العملية التعليمية ضرورة قصوي تحتل المرتبة الثانية في متطلبات إصلاح العملية التعليمية في الجامعات.

ويأتي في المرتبة الثالثة ضرورة البدء بإصلاح سياسات القبول في الجامعات بنـسبة (88%) مـع ضرورة وضـع قدرات الطالب وإمكاناته في الإعتبار عند توزيع الطلاب مع الكليات المختلفة.

والملاحظ أن نتائج الدراسة تكشف عن تراجع ما يتعلق بكفالة وتـأمين الحقـوق والحريـات الأكاديميـة لأعضاء هيئات التدريس إلي المرتبة الرابعة بنسبة (86%) غير أن هذا الأمر يمكن تفـسيره في إطـار إجابـات المبحوثين بأن تلك الحريات هي حقوق أساسية وجوهرية تمثل بديهيات لممارسة العمل الجامعي ومن ثـم فهي لا تحتاج إلي ترتيب كأحد متطلبات إصلاح العملية التعليمية بل هي متطلبات أساسـية وجوهريـة لا يستقيم بدونها العمل الجامعي ككل وليس العملية التعليمية وحدها.

وللأسباب نفسها يتراجع ما يتعلق بضرورة التخلي عن ثقافة المجاملات والمـصالح الشخـصية إلي المرتبـة الخامسة (84%) بين متطلبات إصلاح العملية التعليميـة حيـث يـشير المبحوثـون إلي أن النزاهـة والعدالـة والترفع عن المصالح الشخصية هي مقومات جوهرية وسمات أساسية لأستاذ الجامعـة ولا يـستقيم العمـل الجامعي بدونها وليس فقط العملية التعليمية ومن ثم فهي أيضاً تدخل في دائرة البديهيات التي لا تحتاج إلي تصنيف وترتيـب خاصـة في أعقـاب إنهيـار النظـام القـديم الـذي كـان يقـوم في الأسـاس عـلي المحاباة والمجاملة وإهدار الحقوق وربما يفسر هذا الإختلاف الذي تكشف عنـه الأرقـام بـين نتـائج هـذه الدراسـة التي أجريت بعد ثورة 25 يناير ونتائج الدراسة الإستطلاعية والتي أجريـت قبـل الثـورة والتـي احتـل فيهـا كفالة الحقوق والحريات الأكاديمية للأساتذة وضرورة التخلي عن ثقافـة المجاملـة المرتبـة نفـسها (الثالثـة) كأحد متطلبات إصلاح الخلل في العملية التعليمية متقدمة في ذلك علي إصلاح سياسات القبول الأمر الـذي يكشف عن أن البدء بإصلاح النظام السياسي وتصحيح مسار العلاقة بين الجامعة والمجتمع وإحـترام كرامـة الأستاذ وحرياته ستعيد الأمـور إلي نـصابها داخـل الجامعـات المـصرية. كـما تـشير الأرقـام إلي عـدم وجـود إختلاف جوهري داخل الجامعات محل الدراسة علي متطلبات إصلاح العمليـة التعليميـة، كـذلك لا يوجـد إختلاف جوهري بين الكليات النظريـة والعمليـة في ترتيـب هـذه المتطلبـات الأمـر الـذي يـشير إلي كونهـا متطلبات أساسية يلمسها الجميع ولا تستقيم العملية التعليمية بدونها.

رابعاً: إتجاهات المبحوثين نحو أزمة البحث العلمي وسبل مواجهتها:

تكشف نتائج الدراسة عن أن (100%) من مفردات العينة يرون أن هناك أزمة في البحث العلمي في مصر وأن هناك أسباباً لهذه الأزمة يكشف عنها الجدول التالي(*):

جدول رقم (8)

أسباب أزمة البحث العلمي من وجهة نظر المبحوثين

أسباب أزمة البحث العلمي	ك	%
- غياب السياسات البحثية للجامعات	286	70
- ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي	261	64
- الجمود الإداري وغلبة الطابع البيروقراطي علي البحث العلمي	216	53
- غياب التنسيق بين قطاعات البحث العلمي	199	49
- ضعف الصلة مع المجتمع	195	48
- غياب البحوث الجماعية	184	45
- غياب النشر الدولي	144	35
- أسباب أخري	19	5

تظهر أرقام الجدول السابق أن أهم أسباب أزمة البحث العلمي من وجهة نظر المبحوثين هي غياب السياسات البحثية في الجامعات (بنسبة 70%) فكثيراً ما تفتقد جامعاتنا للرؤي البحثية المستقبلية أو الخطط البحثية التفصيلية وحتي ان وجدت فهي تظل مجرد شكل مفرغ من المضمون بسبب عدم فاعليتها وإرتباطها بتقديم حلول لمشكلات المجتمع أو تفعيل العمل بهذه الحلول ليظل العلم في النهاية مجرد مصطلحات ونظريات وبحوث تجمل بها رفوف مكتبات الجامعات والمراكز البحثية ولا يستفاد إلا بالقليل منها.

ويأتي في المرتبة الثانية ضعف المخصصات المالية الخاصة بالبحث العلمي في الجامعات المصرية بنسبة (64%) حيث يشير المبحوثين إلي تدني هذه المخصصات بشكل يكشف عن تقدير المجتمع المتدني لقيمة العلم ومكانته في الوقت الذي تحرص فيه مختلف دول العالم المتقدم علي زيادة مخصصات البحث العلمي وكثيراً ما يضرب المبحوثون مثالاً بإسرائيل كدولة تخصص الجزء الأكبر من ميزانياتها للبحث العلمي ومن ثم فجامعاتها علي صغرها تحصل علي المراكز المتقدمة في تصنيف الجامعات العالمية، كما يحصد أساتذتها

* المبحوث يختار أكثر من بديل، وتمت النسبة إلي إجمالي العينة (408 مفردة).

الجوائز العلمية العالمية ويبرعون في المجالات شديدة التخصص في مقابل تراجع البحث العلمي في مصر بسبب تدني المخصصات المالية.

أما الجمود الإداري والبيروقراطية فيأتي في المرتبة الثالثة بنسبة (53%) حسبما أشار المبحوثون كأحد أسباب أزمة البحث العلمي في مصر وتكشف المقابلات مع أعضاء هيئات التدريس أن غلبة الفكر البيروقراطي والقيود الإدارية التي يعاني منها الباحثون والبحث العلمي تعوق تطوره ولنا في هذا البحث أسوة فكم من الأوراق والإمضاءات والموافقات والمراجعات التي إحتاج إليها هذا البحث ليخرج إلي النور ويذكر أن هذا المناخ البيروقراطي لا يمكن أن يزدهر فيه البحث العلمي أو يثمر.

ويأتي غياب التنسيق بين قطاعات البحث العلمي في الجامعات ليحتل المرتبة الرابعة بنسبة (49%) كأحد أسباب هذه الأزمة فهناك العديد من البحوث التي يعاد إنتاجها داخل المراكز البحثية بالجامعات المصرية بسبب إفتقاد هذا التنسيق مما يحرم البحث العلمي من الفرصة للتطور ويختصر عليه الوقت.

أما ما يتعلق بضعف الصلة بين البحث العلمي وقطاعات الصناعة والإقتصاد في المجتمع فيأتي في المرتبة الخامسة بنسبة (48%) ويمكن تفسير تراجع هذا العامل بين العوامل المسببة لأزمة البحث العلمي في ضوء تعاظم إحساس مفردات العينة من أعضاء هيئات التدريس بخطورة العوامل المتعلقة بمناخ البحث العلمي داخل الجامعات نفسها فكيف يمكن أن تتحقق هذه الصلة مع المجتمع في ظل غياب مخصصات مالية تكفل إجراء بحوث علي أعلي مستوي، وكيف تتحقق هذه الصلة في ظل مناخ يسيطر عليه موظفين بعقلية بيروقراطية تتعامل مع البحث والباحثين كما تتعامل مع المعاشات والتعيينات وبطاقات التموين...؟!

ويأتي غياب الإهتمام بالبحوث الجماعية في المرتبة السادسة بنسبة (45%) وهو أيضاً ترتيب منطقي لأن مثل هذه البحوث ذات تكلفة عالية وتحتاج قدرة علي الإدارة والتنسيق وكلها عناصر يفتقدها البحث العلمي بشدة في الجامعات المصرية.

ويأتي غياب النشر الدولي في المرتبة الأخيرة بنسبة (35%) الأمر الذي يكشف عن إشكالية كبيرة فكثيراً ما يشير رؤساء الجامعات في مصر وكذلك الوزراء والمسئولين إلي أن السبب الأساسي في خروج الجامعات المصرية من التصنيفات العالمية يرجع إلي غياب

النشر الدولي كسبب رئيسي أو تدني مستويات هذا النشر، غير أن نتائج هذه الدراسة تشير إلي أن الأسباب الحقيقية لهذا الخروج تكمن في غياب مناخ يكفل إزدهار البحث العلمي بكل ما تعينه كلمة المناخ من تمويل وإدارة وإستراتيجيات عمل وخطط مستقبلية إلي آخره.

ويشير البعض إلي عدة أسباب أخري يرون أنها تمثل أسباباً مهمة لأزمة البحث العلمي بنسبة (5%) وهذه الأسباب هي علي الترتيب إهتمام الدولة بالأمن علي حساب التعليم، إنخفاض عائدات البحث العلمي مالياً بالنسبة للباحثين، إفتقاد الحرية في مجال البحث العلمي، إجبار الباحثين علي مجالات بحثية معينة قد تتعارض أو لا تتناسب مع إمكاناته ورغباته وقدراته، بالإضافة إلي عدم إعتراف الدولة وتقديرها لقيمة وأهمية البحث العلمي.

وتكشف النتائج الإحصائية عن شبه إتفاق بين مفردات العينة في مختلف الجامعات المختارة للدراسة علي الأسباب الرئيسية لأزمة البحث العلمي متبلورة في السببين الأول المتعلق بغياب السياسات البحثية والثاني المتعلق بضعف المخصصات المالية حيث تتردد إجابات المبحوثين بين هذين السببين في الترتيب الأول والثاني أو العكس في كل جامعات الدراسة.

في الوقت نفسه يختلف ترتيب المبحوثين لباقي الأسباب من جامعة لأخري إختلافاً طفيفاً حسبما تكشف نسب الجدول التالي:

جدول رقم (9)

أسباب أزمة البحث العملي في مختلف جامعات الدراسة وفقاً لنسب اختيارها بين مفردات العينة

الأسباب / اسم الجامعة	غياب السياسات البحثية	ضعف المخصصات المالية	الجمود الإداري	غياب البحوث الجماعية	غياب التنسيق	ضعف الصلة مع المجتمع	غياب النشر
القاهرة	%77.7	%68.1	%52.1	%58.5	%39.4	%47.9	%40.4
إسكندرية	%94.9	%66.7	%61.5	%38.5	%84.6	%35.9	%33.3
أسيوط	%66.7	%38.1	%35.7	%35.7	%47.6	%23.8	%28.6
6 أكتوبر	%62.5	%62.5	%62.5	%50	%50	%37.5	%37.5
حلوان	%69.4	%77.4	%60.5	%46	%52.4	%67.7	%41.9
عين شمس	%85.7	%81	%71.4	%54	%60.3	%57.1	%38.1
سوهاج	%75	%75	%75	%75	%50	%75	%50

وتكشف النسب السابقة عن معاناة جامعة سوهاج من مختلف أسباب الأزمة بشكل واضح للدرجة التي تجعل (75%) من إختيارات المبحوثين بها تشير إلي شعورهم بهذه الأسباب بشكل كبير لدرجة حصولها علي نسب تتراوح بين (75% إلي 50%) في الوقت نفسه تشير النسب السابقة إلي أن مشكلة الجمود الإداري والبيروقراطية تعد أحد المشكلات الرئيسية المسببة لأزمة البحث العلمي في مختلف الجامعات وبدرجات متقاربة بين جامعات العاصمة وجامعات الأقاليم، كما أن أزمة العلاقة مع مؤسسات المجتمع كأحد مظاهر وأسباب أزمة البحث العلمي يظهر أثرها بشكل أكبر في جامعات مثل حلوان وعين شمس وسوهاج أكثر مما يظهر أثرها في جامعات أخري مثل الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة.

أما في جامعة 6 أكتوبر ورغم أنها جامعة خاصة فإنها تعاني من المشكلات نفسها التي تعوق البحث العلمي داخل الجامعات مما يشير إلي أن هذه المشكلات تعكس مناخاً عاماً يحكم العمل البحثي في الجامعات المصرية شكل خاص والمجتمع المصري بشكل عام.

كما تتفق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسة الإستطلاعية في عدم وجود إختلاف في ترتيب هذه الأسباب وفقاً لمدي العمل في برامج مدفوعة داخل الجامعات الحكومية، كما لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين هذا الترتيب والمستوي الوظيفي، أو فئات السن مما يؤكد أن هذه الأسباب يعاني منها الجميع داخل الجامعات المصرية مع إختلاف درجاتهم الوظيفية والعلمية من درجة معيد وحتي الأستاذ المتفرغ.

ولإصلاح أوضاع البحث العلمي داخل الجامعات يقدم أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية محل الدراسة جملة من المقترحات التي من شأنها النهوض بمستوي البحث العلمي حسبما تكشف أرقام الجدول التالي: (*)

(*) المبحوث هنا يختار أكثر من إجابة وتمت النسبة إلي إجمالي عدد العينة 408 مفردة.

جدول رقم (10)

الحلول المقترحة لمواجهة أزمة البحث العلمي

الحلول المقترحة لمواجهة أزمة البحث العلمي	ك	%
- زيادة المخصصات المالية	316	%77.4
- إعداد سياسات بحثية للجامعات	268	%66
- التعاون مع علماء مصر في الخارج	229	%56
- تفعيل دور المراكز البحثية	217	%53
- الإرتباط بالإشكاليات التنموية والمجتمعية	202	%49.5
- تشجيع البحوث الجماعية	196	%48
- إعادة النظر في الدوريات العلمية	155	%38
- أخري تذكر	20	%5

تشير أرقام الجدول السابق إلي أهمية زيادة المخصصات المالية الخاصة بالبحث العلمي داخل الجامعات المصرية بنسبة (77.4%) كأولي الخطوات المطلوبة لإصلاح منظومة البحث العلمي بالجامعات، ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة (66%) ضرورة إعداد سياسات بحثية مستقبلية داخل الجامعات ومراكز البحوث، كما يأتي التعاون مع علماء مصر في الخارج للنهوض بمستوي البحث العلمي في المرتبة الثالثة بنسبة (56%)، أما المرتبة الرابعة والخامسة فيأتي فيها ضرورة تفعيل الدور المجتمعي للجامعات ومراكز البحوث بحيث ترتبط المشكلات البحثية بمشكلات المجتمع وإشكالياته التنموية ليكون للبحث العلمي دور مهم في البحث عن حلول لهذه المشكلات ومواجهة تلك الإشكاليات.

أما ضرورة الإهتمام بالبحوث الجماعية كأحد آليات النهوض بالبحث العلمي ومستواه في الجامعات المصرية فيتراجع إلي المرتبة السابقة بنسبة (48%) وهي مرتبة متأخرة وربما تكشف عن الكثير من المعوقات التي تواجه مثل هذه البحوث خاصة في ظل سيطرة النزعة الفردية وغياب القدرة علي العمل ضمن فريق (Team Work) وهو الأسلوب المعتمد في جامعات العالم المتقدم. ويأتي في المرتبة الأخيرة ضرورة إعادة النظر في الدوريات العلمية الخاصة بنشر بحوث الترقيات داخل الجامعات المصرية وإيقاف التجارب منها وذلك بنسبة (38%).

ويذكر بعض المبحوثين عوامل أخري من شأنها النهوض بمستوي البحث العلمي في الجامعات المصرية وتمثل هذه العوامل نسبة (5%) وهي علي الترتيب، توفير مناخ يتسم بالحرية ويحول دون فرض موضوعات معينة، أو حجب العمل في موضوعات ومجالات معينة،

إقامة جامعات تختص بالبحث العملي تتوافر لها الميزانيات والكوادر، التوسع في إرسال البعثات وتوفير المنح البحثية وتشجيع العمل في المشروعات البحثية المشتركة خاصة مع جامعات العالم المتقدم، إزالة المعوقات البيروقراطية التي تعوق الفكر وتقيد البحث داخل الجامعات المصرية.

ولا تشير الدراسة الإحصائية إلي وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية في علاقة هذه المقترحات بالجامعات المختارة علي إختلافها أو بالمستويات الوظيفية والعمرية المختلفة للعينة محل الدراسة الأمر الذي يشير إلي شبه إتفاق علي أهمية هذه المقترحات وأنها تمثل رؤية عامة للنهوض بالبحث العلمي في الجامعات المصرية.

وإن كانت نتائج هذه الدراسة تكشف عن إختلاف في ترتيب العوامل التي تكفل النهوض بمستوي البحث العلمي في الجامعات عما كشفت عنه نتائج الدراسة الإستطلاعية، ففي الوقت الذي إحتل فيه العامل الخاص بالإهتمام بالدوريات العلمية وتطويرها المرتبة الثانية في إختيارات المبحوثين في الدراسة الاستطلاعية نجد هذا العامل يتراجع إلي المرتبة السادسة في الدراسة الحالية لتتقدم عليه عوامل يراها المبحوثون أكثر أهمية وضرورة مثل الارتباط بمشكلات المجتمع، وتفعيل العلاقة مع علماء مصر في الخارج وربما اتساع نطاق العينة في هذه الدراسة هو الذي أوجد هذا الإختلاف في الترتيب نظراً لإضافة عوامل لم تكن موجودة في إستمارة الإستبيان الخاصة بالدراسة الإستطلاعية.

خامساً: إتجاهات المبحوثين نحو الأنشطة الطلابية ومشكلاتها وسبل مواجهتها:

توضح نتائج الدراسة جملة من المشكلات التي يري المبحوثون أنها تواجه الأنشطة الطلابية في الجامعات المصرية ويظهر الجدول التالي ذلك:(*)

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل وتمت النسبة إلي إجمالي مفردات العينة (408 مفردة).

جدول رقم (11)

المشكلات التي تواجه الأنشطة الطلابية من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس

المشكلات التي تواجه الأنشطة الطلابية	ك	%
- غياب الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات	253	%62
- مصادرة الحريات وتغييب النشاط الثقافي	239	%58.6
- عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة	212	%52
- إختفاء النشاط الحزبي داخل الجامعة	150	%36.7
- مشكلات أخري	19	%5

تكشف أرقام الجدول السابق عن جملة من المشكلات التي يري المبحوثون أنها تواجه الأنشطة الطلابية وتؤدي إلي تراجع مشاركة الطلاب فيها مقارنة بما كان عليه الحال في الجامعات المصرية منذ سنوات في مقدمة هذه المشكلات يأتي ما يتعلق بغياب الممارسة الديمقراطية في التعليم والبحث العلمي داخل الجامعات بنسبة (62%) ويأتي في المرتبة الثانية تلك المشكلة المتعلقة بمصادرة النظام السابق للحريات بكافة أشكالها وتغييب النشاط الثقافي وغيره من الأنشطة لتنحصر الأنشطة الطلابية في المجالات التافهة التي لا تبني عقل الطالب أو وجدانه كحفلات السمر والغناء ولقاءات الفنانين ولاعبي الكرة وبعض الوجوه المستهلكة من المثقفين المرتبطين بالنظام السابق بشكل أو بآخر في الوقت الذي يشير فيه المبحوثون إلي قيام المسئولين في الجامعات بحظر دخول شخصيات كثيرة إلي الحرم الجامعي ومنعهم من المشاركة في الندوات أو اللقاء بالطلاب لمجرد أنهم يقفون في صفوف المعارضة يميناً أو يساراً.

ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة (52%) عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الطلابية ربما لأسباب كثيرة بعضها مرتبط بعدم قدرة هذه الأنشطة علي تلبية إحتياجات الطلاب والتوافق مع إهتماماتهم وبعضها مرتبط بطبيعة العملية التعليمية وظروفها والتي لا تجعل لدي الطلاب الوقت اللازم والكافي لممارسة هذه الأنشطة خاصة في ظل نظام الفصل الدراسي الذي يجعل الجميع يلهث سواء الأستاذ أو الطالب.

أما إختفاء النشاط الحزبي داخل الجامعة فيحتل المرتبة الرابعة بين المشكلات التي يري مفردات العينة أنها تواجه الأنشطة الطلابية، ففي الوقت الذي تمتع فيه الحزب الوطني بكافة الصلاحيات داخل الجامعات المصرية لممارسة كل الأنشطة والبرامج بداية من جمعية جيل

المستقبل ومروراً بنوادي المواطنة، ومعسكرات التصييف في الوقت نفسه مارست السلطة كافة الجهود لحظر كل الأنشطة الحزبية الأخري من الظهور داخل الجامعة وأنشطتها وخضع الجميع لسياسة الحظر بإستثناء بعض محاولات التيار الإسلامي والتي كثيراً ما كانت تواجه بالعنف والقمع من قبل أجهزة أمن الدولة التي لعبت دوراً رئيسياً في "فلترة" و"فرز" الأنشطة والطلاب داخل الجامعات المصرية خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ويشير بعض المبحوثين إلي مشكلات أخري تؤدي إلي تراجع الأنشطة الطلابية (بنسبة 5%) وهي علي الترتيب: كثرة المناهج والإهتمام بسياسة "الحشو" لجعل الطالب إنطوائي وغير مهتم سوي بتحصيل المنهج ودخول الامتحان، تزوير إنتخابات الإتحادات الطلابية، عدم وجود الميزانيات الكافية للأنشطة الطلابية، عدم إرتباط تلك الأنشطة بالبيئة والمجتمع ومن ثم يشعر الكثيرون أنها غير ذات جدوي.

وتكشف هذه النتائج عن إختلاف بينها وبين نتائج الدراسة الإستطلاعية في ترتيب هذه العوامل التي تؤدي إلي تراجع الأنشطة الطلابية ففي الوقت الذي إحتل فيه عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الطلابية المرتبة الأولي بين المشكلات التي تواجه هذه الأنشطة نجدها تتراجع في نتائج هذه الدراسة إلي المرتبة الثالثة لتتقدم عليها مشكلات أخري بدت متراجعة في الدراسة الاستطلاعية وهي غياب الممارسة الديمقراطية ومصادرة الحريات في ظل النظام السابق وربما يمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء إختلاف المناخ الذي طبقت فيه الدراستين فبينما طبقت الدراسة الإستطلاعية قبل الثورة في مناخ سيطر عليه التحكم الأمني والجمود وربما الخوف والتردد، أجريت الدراسة الحالية في الشهور التي أعقبت الثورة بعد كسر حاجز الخوف وسقوط قناع الأمن الأمر الذي أثر بلا شك علي النتائج وأدي إلي بروز عوامل ومشكلات ربما لم يملك بعض أعضاء هيئات التدريس الجرأة للإشارة إليها في الدراسة الإستطلاعية.

وتشير نتائج الدراسة الحالية إلي وجود إختلاف أيضاً بينها وبين نتائج الدراسة الإستطلاعية فيما يتعلق بمشكلات الأنشطة الطلابية وإختلاف ترتيب المبحوثين لها وفقاً للجامعات التي ينتمون إليها (جامعات العاصمة أم جامعات إقليمية) ففي الوقت الذي أظهرت فيه نتائج الدراسة الإستطلاعية شبه إتفاق بين عينة أعضاء هيئات التدريس علي أن عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة هو المشكلة الرئيسية في تراجع هذه الأنشطة ومكانتها فإن هناك شبه

إتفاق أيضاً في نتائج الدراسة الحالية علي أن غياب الديمقراطية، ومصادرة الحريات يمثلان المـشكلات الأكـبر التي واجهت الأنشطة الطلابية خلال السنوات الماضية.

كما تكشف نتـائج الدراسة الحالية عن عدم إختلاف ترتيب هذه المشكلات الخاصة بالأنشطة الطـلابية تبعاً لإختـلاف الدرجات الوظيفية والعلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المختارة لأنـه يكـاد يكــون هنـاك إتفاق علي تفوق مشكلتي غيـاب الديمقراطيـة ومـصادرة الحريـات وتـصدرهما قائمــة المـشكلات التـي تواجـه الأنشطة الطلابية، وهو ما يمثل نقطة إختلاف أخري مع نتائج الدراسة الإستطلاعية التي كشفت عن تركز إختيار مشكلتي غياب الديمقراطية ومصادرة الحريات في فئة الأساتذة بيـنما تركـز إختيـار مـشكلة عـزوف الطـلاب في الفئات الوظيفية الأقل، وربما أيضاً تغير المناخ في أعقاب ثورة 25 يناير يمكن أن يفسر هذا الإختلاف.

أما عن تصورات عينة الدراسة لسبل تفعيل مـشاركة الطـلاب في الأنـشطة الطلابيـة (سـؤال مفتـوح) فقـد تعددت الإختيارات المطروحة في هذا الإطار ومن الملفت للنظر أنـه لم يكـن هنـاك إختلافـات شـديدة في هـذه الخيارات تبعاً لإختلاف طبيعة الجامعات المدروسة (عاصمة / أقاليم) أو تبعاً لإختلاف الـدرجات العلميـة الأمـر الذي يؤكد أن هذه الخيارات التي طرحها المبحوثون ربما تمثل رؤية عامة يمكن الإحتكـام إليهـا في تطـوير هـذه الأنشطة إستناداً إلي إتساع نطاق عينة الدراسة وشمولها لمستويات مختلفة وتخصصات مختلفة بـل وإنـتماءات مختلفة.

في هذا الإطـار طرحـت عـدة خيـارات لتفعيـل مـشاركة الطـلاب في الأنـشطة الطلابيـة يمكـن حـصرها في: زيــادة الحــوافز الماديــة والمعنويــة التــي تقــدم للطــلاب للمــشاركة في هــذه الأنــشطة، تحقيــق التنـوع المطلـوب في هـذه الأنـشطة بحيـث تلبـي إحتياجـات الطـلاب وتتوافـق مـع إهتمامـاتهم، دعـم ميزانية هذه الأنشطة مادياً وربطها بإحتياجات المجتمع وتحويلها إلي طاقات إبداعية وإنتاجية ومـشاركات مجتمعية، إطلاق حرية ممارسة العمل السياسي وعـدم تـصنيف الطـلاب طبقـاً لإتجاهـاتهم الأيديولوجيـة، إطلاق الحريات ودعم ثقافة المشاركة المجمعية، مشاركة أعضاء هيئات التدريس في هذه الأنشطة لتشجيع الطلاب وزيادة فاعلية العلاقة معهم، إصدار لائحة طلابية جديدة تـضمن لهـم الحـق في الإختيـار وتنظـيم أنشطتهم وتبعد الأمن وسيطرته عن هـذه الأنـشطة وتكفـل لهـا الحريـة، إعطـاء فـرص حقيقيـة للطـلاب للتعبـير عـن أنفـسهم، وتحديـد الأنـشطة التـي يفـضلونها مـع وضـع خطـة عامـة للأنـشطة تتـواءم

مع إحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي الذي تقع في نطاق كل جامعة لربط الجامعة بالمجتمع عن طريق هذه الأنشطة، تفعيل نظام الأسر الطلابية ووضع تصور واضح لأنشطتهم، وإبعاد الأمن عن إنتخابات الإتحادات الطلابية وأنشطته.

سادساً: إتجاهات المبحوثين نحو إستقلال الجامعات

تكشف أرقام الجدول التالي عن إتجاهات المبحوثين نحو إستقلال الجامعات في ضوء رؤيتهم للدور الحالي للحرس في الجامعات بعد الحكم القضائي الذي أقر خروج الحرس التابع لوزارة الداخلية من الجامعات المصرية.

جدول رقم (12)

الدور الحالي للحرس كما يراه المبحوثون

الدور الحالي للحرس في الجامعات	ك	%
- يحقق الأمن ويضمن الإنضباط	275	%67
- ينتقص من إستقلال الجامعة	668	%16.8
- يفرض شكل غير مبرر للتدخل في الحريات	33	%8.2
- أخري	32	%8
الإجمالي	408	%100

تشير الأرقام السابقة إلي أن (67%) من مفردات العينة يرون أن الحرس المدني الموجود حالياً داخل الجامعات إنما يجب أن ينحصر دوره الأساسي في حفظ الأمن وحماية المنشآت وتحقيق الإنضباط داخل الجامعات في الوقت نفسه هناك نسبة تصل إلي (16.8%) من المبحوثين يرون أن هذا الحرس حتي وإن كان مدنياً فإنه ينتقص من إستقلال الجامعات خاصة في ظل إستمرار بعض التعليمات الأمنية التي تحاول إستقطاب هذا الأمن "المدني" لممارسة أدوار أخري غير تحقيق الإنضباط، وهناك(8.2%) يرون أنه يفرض شكلاً غير مبرر للتدخل في الحريات الأكاديمية للأساتذة خاصة إذا ما وظف لممارسة مهام أمنية كالتجسس علي الأساتذة لحساب القيادات أو غيره ويدللون علي ذلك أنه خلال العديد من الأزمات التي مرت بها الجامعات المصرية في أعقاب ثورة 25 يناير كان بعض أفراد هذا الأمن المدني يعمل "أمنياً" لحساب جهة ما (أمنية أو حتي في الجامعة) ومن أجل نقل الأخبار وتصوير المظاهرات والإحتجاجات الطلابية وإحتجاجات أعضاء هيئات التدريس، وتحديد شخصيات معينة يؤشر

عليها لتحويلها إلي التحقيقات ومجالس التأديب، ويذكر أن النسبة الأكبر من هؤلاء المبحوثين الذين يرون أن الأمن بشكله الحالي مازال يمثل إنتقاصاً للحريات الأكاديمية إنما تتركز في جامعتي عين شمس والقاهرة وهما الجامعتان اللتان شهدتا حركة إحتجاجات واسعة في أعقاب الثورة الأمر الذي يفسر هذه الرؤية التي يطرحها أعضاء هيئات التدريس بالجامعتين.

في هذا الإطار ينبغي الإشارة إلي إختلاف النتائج الخاصة بإتجاهات عينة أعضاء هيئات التدريس عن طبيعة الدور الذي يمارسه الأمن داخل الجامعات في الدراسة الإستطلاعية عنها في هذه الدراسة الحالية، ففي الدراسة الإستطلاعية كشفت النتائج عن أن هناك إتفاق شبه عام بين مختلف أعضاء هيئات التدريس (عينة الدراسة) علي إختلاف الجامعات والتخصصات والدرجات العلمية والمستويات العمرية علي أن وجود الأمن التابع لوزارة الداخلية داخل الجامعات المصرية إنما ينتقص من إستقلال الجامعات ويعوق الأنشطة الطلابية ويجعل الجامعات محاطة بسياج أمني يمنعها عن التفاعل مع قضايا الوطن وهمومه بل وقد يحولها في أوقات الأزمات إلي "ثكنة عسكرية" هذا ما أكدته نتائج الدراسة الإستطلاعية ولكن مع إختلاف المناخ في أعقاب ثورة 25 يناير وتأكيد الحكم ببطلان وجود هذا الحرس التابع لوزارة الداخلية وإستبداله بحرس مدني تغيرت الرؤية وصار هناك تأكيد علي ضرورة تحديد مهام هذا الحرس في حفظ الأمن والنظام وتحقيق الإنضباط مع تراجع نسبة من يرون أن هناك من يمارس دوراً "أمنياً" داخل جهاز الأمن المدني بعيداً عن مهام النظام والإنضباط.

وحول إتجاهات المبحوثين إزاء سبل تحقيق مزيد من الإستقلال للجامعات بعد الحكم بطرد الحرس التابع لوزارة الداخلية وإستبداله بحرس مدني تشير نتائج الدراسة إلي مجموعة من المقترحات يوضحها الجدول التالي [*]:

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل وتمت النسبة إلي إجمالي مفردات العينة (408 مفردة).

جدول رقم (13)

سبل تحقيق استقلال الجامعات حسبما يري أعضاء هيئة التدريس بها

سبل تحقيق الاستقلال في الجامعات	ك	%
- ضمان حق الأساتذة في إنتخاب القيادات الجامعية	271	%66
- إستقلال الموازنة الخاصة بالجامعات	251	%61.5
- ضمان عدم تدخل الأمن في الأنشطة الطلابية	233	%75
- الإلتزام بالقيم الجامعية والتخلي عن المصالح الشخصية	192	%47
- إستقلال الهياكل الإدارية للجامعات	159	%39
- إصدار لائحة طلابية جديدة	142	%35
- أخري	11	%2.7

يظهر الجدول السابق أن الضمانة الأساسية لتحقيق إستقلال الجامعات هي ضمان حق الأساتذة في إنتخاب القيادات الجامعية وذلك (بنسبة 66%) بإعتبار أن إنتخاب القيادات الجامعية يمثل أحد دعائم حرية الجامعة التي هي إمتداد للحريات الأكاديمية للأساتذة.

ويأتي ضرورة إستقلال الموازنة الخاصة بالجامعات في المرتبة الثانية بين الضمانات التي تكفل تحقيق هذا الإستقلال (بنسبة 61.5%) كما يأتي في المرتبة الثالثة ضرورة ضمان حرية ممارسة الأنشطة الطلابية بعيداً عن سيطرة الأمن (بنسبة 57%) كأحد الآليات الضرورية لإسترداد مكانة الجامعة ودورها كمنارة للعلم ومنبراً للحرية ومصنعاً للكفاءات والعقول المستنيرة والواعية بقضايا وهموم وطنها بعيداً عن سياسة الحشو وأكوام المقررات الدراسية ونظام الفصل الدراسي والإختبارات الفصلية ونصف الفصلية وغيرها من الدوائر المفرغة التي تستهلك طاقة الأستاذ والطالب، ويذكر أن هذه النتائج تتفق جملة وتفصيلاً مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الإستطلاعية في هذا الشأن.

في الوقت نفسه تتراجع عوامل أخري في إختيارات المبحوثين مثل الإلتزامات بالقيم الجامعية التي تحتل المرتبة الرابعة كأحد ضمانات تحقيق إستقلال الجامعات بنسبة 47%، كما يتراجع ما يتعلق بإستقلال الهياكل الإدارية داخل الجامعات إلي المرتبة الخامسة بنسبة (39%) وأخيراً يأتي ضرورة إصدار لائحة جديدة بنسبة (35%) غير أن هذه العوامل تكشف نتائج الدراسة عن تراجعها تمثل اشكاليات مهمة تؤثر بالسلب علي صورة الأستاذ الجامعي في المجتمع كما أنها تعوق الجامعة عن تحمل مهامها وربما يكشف تراجعها عن

إحتياج أعضاء هيئة التدريس إلي التوعية بخطورة هذه العوامل وتأثيرها علي تبعية الجامعة فكيف يمكن تحقيق استقلال الجامعة وهياكلها الإدارية تابعة للعديد من الجهات، وكيف يمكن تحقيق إستقلال الجامعة في ظل لائحة طلابية صارت مهلهلة ولا تصلح ولا تتوافق مع متطلبات المرحلة التي يمر بها الوطن؟!

ويطرح بعض المبحوثين ضمانات أخري لتحقيق إستقلال الجامعات بنسبة (2.7%) وتتمثل هذه الضمانات في الإستقلال العلمي والإداري والقانوني للأستاذ والجامعة، والتعاون الوثيق بين الجامعات المصرية في مختلف المجالات، وضمان العدالة والشفافية في كل الأمور داخل الجامعات، وضمان مشاركة أعضاء هيئات التدريس في إتخاذ القرارات داخل الجامعة في مستوياتها المختلفة.

سابعاً: إتجاهات المبحوثين نحو أوضاع هيئات التدريس بالجامعات المصرية:

تكشف نتائج الدراسة عن حالة من عدم الرضا بين المبحوثين عما وصلت إليه أوضاع هيئات التدريس بالجامعات المصرية سواء علي المستوي المهني أو العلمي أو الإقتصادي، في هذا الإطار تكشف نتائج الدراسة عن مجموعة من الأسباب التي يري أعضاء هيئات التدريس من عينة الدراسة أنها تقف وراء هذا التدهور ويظهر الجدول التالي هذه الأسباب مرتبة حسب أهميتها (*):

جدول رقم (14)

أسباب تدهور أوضاع هيئات التدريس

أسباب تدهور أوضاع هيئات التدريس	ك	%
- تدني العائد الاقتصادي لأعضاء هيئات التدريس	306	%75
- عدم إحترام حقوق الأساتذة في انتخاب القيادات	245	%60
- غياب المعايير العلمية في تقييم الأداء	207	%50.7
- سلبية الأساتذة وإنتظار الإصلاح الفوقي	171	%42
- غياب المعايير الموضوعية في تشكيل اللجان العلمية	164	%40
- قصور معايير إختيار أعضاء هيئة التدريس	154	%37.7
- إنشغال الأساتذة في الإعارات والإنتدابات والبرامج المدفوعة	136	%33.3

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل وتمت النسبة إلي إجمالي مفردات العينة (408 مفردة).

تكشف أرقام الجدول السابق أن السبب الرئيسي في تدهور أوضاع هيئات التدريس حسبما تشير مفردات العينة هو تدني العائد الإقتصادي الذي يحصل عليه الأساتذة كمقابل لكل ما يبذلونه من جهد في العملية التعليمية والبحثية والعلمية وذلك بنسبة (75%) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الإستطلاعية الأمر الذي يجعل المطالبات بإصلاح الأوضاع المالية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات لا تدخل ضمن المطالبات الفئوية بل هي مطلب مجتمعي بإعتبار ذلك هو المدخل الصحيح لمعالجة كثير من المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة الإستطلاعية في إعتبار أن عدم إحترام حقوق الأساتذة في إنتخاب قياداتهم وفرض هذه القيادات بالتعيين يأتي في المرتبة الثانية بين الأسباب التي تؤدي إلي تدهور أوضاع هيئات التدريس بنسبة (60%) ومن ثم جاء العمل بتفعيل قرار إنتخاب القيادات الجامعية كأحد آليات الإصلاح المطلوبة من أجل النهوض بالجامعة أساتذة وطلاباً. وكذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة الإستطلاعية في إعتبار أن غياب المعايير العلمية والموضوعية في تقييم أداء أعضاء هيئات التدريس يأتي في المرتبة الثالثة بين أسباب تدهور أوضاع هيئات التدريس بنسبة (50.7%) الأمر الذي يجعل تقييم الأداء الجامعي خاضع للهوي الشخصي مما يولد إحساساً عاماً بعدم الرضا بين الأساتذة ويؤثر علي نقاء العلاقات بينهم ويعكس صفو المناخ العلمي والمهني بالجامعة ويفتح الباب للشللية، والمجاملات الشخصية ويعطي الحقوق لغير أصحابها.

في الوقت نفسه تتراجع أسباب أخري يري البعض انها تؤثر علي هذا التدهور الملموس لأوضاع هيئات التدريس بالجامعات وهي علي الترتيب سلبية الأساتذة وإنتظار الإصلاح الفوقي (42%) وغياب المعايير العلمية في تشكيل اللجان العلمية (40%)، وقصور معايير إختيار أعضاء هيئات التدريس (37.7%) وأخيراً إنشغال الأساتذة في الإنتدابات والإعارات والبرامج المدفوعة.

وتكشف النتائج عدم وجود إختلاف جوهري بين الجامعات في ترتيب الأسباب الثلاثة الأولي التي يري المبحوثون أنها تتسبب في تدهور أوضاع هيئات التدريس بالجامعات يستوي الأمر في ذلك بين جامعات العاصمة والأقاليم والجامعات الحكومية والجامعات

الخاصة الممثلة في العينة، كما تبدو هذه الأسباب أكثر وضوحا بين الفئات العمرية الشابة والمستويات العلمية الأصغر كالهيئة المعاونة والمدرسين وربما يمكن تفسير ذلك بأنه كلما ازداد المستوي العلمي والوظيفي لعضو هيئة التدريس وزادت سنوات خبرته مع دقة تخصصه كلما وجد فرص عمل أفضل باعتباره عضو هيئة تدريس خاصة إن كان ينتمي إلي جامعة عريقة ذات اسم له تاريخ بينما تقل هذه الفرص أمام أصحاب الدرجات العلمية الأقل، كما أن الفرص للعمل خارج الجامعة ربما تبدو أيسر – من وجهة نظر بعض المبحوثين – لدي أصحاب التخصصات العلمية كالطب والصيدلة والهندسة والعلوم في مقابل تضاؤل فرص الآخرين أصحاب بعض التخصصات النظرية كالآداب مثلاً وهو ما كشفت عنه نتائج الدراسة الإستطلاعية وأكدته نتائج الدراسة الحالية. في الإطار نفسه يشير المبحوثون إلي مجموعة من السلبيات المترتبة علي تدني المستوي الإقتصادي لأعضاء هيئات التدريس ويكشف الجدول التالي (*):

جدول رقم (15)

الآثار المترتبة علي إنخفاض الكادر الاقتصادي

الآثار المترتبة علي انخفاض الكادر الاقتصادي	ك	%
- هجرة الكفاءات الجامعية إلي الخارج	277	%68
- انخفاض معدلات الرضا الوظيفي	259	%63.5
- تفريغ الجامعات من كوادرها	236	%58
- ضعف الآداء الجامعي وانتشار الدروس الخصوصية	223	%54.6
- الاهتمام بالبرامج المدفوعة علي حساب البرامج المجانية	165	%40.4

تكشف أرقام الجدول السابق عن جملة من الآثار السلبية المترتبة علي إنخفاض الكادر الإقتصادي لأعضاء هيئات التدريس في مقدمتها هجرة الكفاءات الجامعية إلي الخارج (بنسبة 68%) وذلك بحثاً عن مستوي إقتصادي أفضل حتي ولو كان علي حساب المستوي العلمي حيث يشير المبحوثون إلي أن البعض يخرج ليعمل في وظائف إدارية، وفي وظائف تقع في غير تخصصه وبعضها وظائف لا ترقي لأن يمارسها أستاذ الجامعة ومع هذا يقبل بهذا الوضع من أجل العائد الإقتصادي الأفضل، ويأتي في المرتبة الثانية (بنسبة 63.5%) تأثير هذا الكادر المنخفض مع انخفاض معدلات الرضا الوظيفي لدي أعضاء هيئات

(*) المبحوث هنا يختار أكثر من بديل وتمت النسبة إلي إجمالي مفردات العينة (408 مفردة).

التدريس خاصة في الجامعات الحكومية وبشكل أكبر في الجامعات الإقليمية عنها في الجامعات التي تقع في العاصمة حيث تتوافر فرص العمل والبرامج المميزة وغيرها من المجالات التي يمكن أن تساعد في التغلب علي إنخفاض العائد الإقتصادي.

ونتيجة للعامل الأول والثاني يأتي في المرتبة الثالثة الأثر الثالث بنسبة (58%) وهو تفريغ الجامعات الحكومية من كوادرها لصالح الجامعات الخاصة والأجنبية، كما يؤثر إنخفاض الكادر الاقتصادي علي كفاءة الأداء الجامعي حيث يشير المبحوثون إلي لجوء البعض إلي الدروس الخصوصية كأحد الحلول التي يلجأ إليها البعض لمواجهة تدني الكادر الإقتصادي ولا شك أن ذلك يؤثر بالسلب علي صورة الأستاذ الجامعي، وكفاءة العملية التعليمية وجودتها وفي نهاية القائمة يأتي لجوء الأساتذة إلي البرامج المدفوعة والهروب من العمل في البرامج المجانية من أجل تحقيق عائد اقتصادي أكبر.

وتختلف نتائج الدراسة عن نتائج الدراسة الاستطلاعية في ترتيب الآثار السلبية المترتبة علي إنخفاض الكادر الإقتصادي لأعضاء هيئات التدريس وربما يرجع هذا الإختلاف في الترتيب إلي إتساع نطاق العينة في الدراسة الحالية بشكل كشف عن أهمية عوامل برزت في المقدمة لم تتح الفرصة لظهورها في الدراسة الاستطلاعية.

ولم تكشف الدراسة الإحصائية عن وجود إختلاف في ترتيب السلبيات المترتبة علي إنخفاض الكادر الإقتصادي لأعضاء هيئات التدريس في واقعة العام عن واقعة الخاص داخل كل جامعة تبعاً لفئات السن أو الدرجة الوظيفية مما يكشف عن أن هذه السلبيات إنما تمثل أبرز العقبات التي تؤثر علي كفاءة الأداء داخل الجامعات الحكومية بشكل خاص ولهذا فإن عينة الدراسة تضع عدداً من الحلول لمواجهة وإصلاح أوضاع هيئات التدريس يأتي في مقدمتها إصلاح الأوضاع المالية لهم، وإحترام الحقوق الأكاديمية للأساتذة، وتحديد حقوق وواجبات أعضاء هيئات التدريس، ووضع نظام جديد لإختيار أعضاء هيئات التدريس، ونظام جديد للترقيات، وأخيراً وضع حد للظواهر السلبية التي تعوق تطوير المنظومة الجامعية وتؤثر بالسلب علي كفاءة وصورة عضو هيئة التدريس مثل الإعارات الممتدة.

ثامناً: اتجاهات المبحوثين نحو جودة التعليم وموضوعية تقييم الأداء:

تكشف نتائج الدراسة عن حالة عامة من عدم الرضا بين مفردات عينة الدراسة عن واقع ومستوي جودة التعليم الجامعي المصري بشكل عام يزداد هذا الإحساس في الجامعات الإقليمية، كما يزداد في المستويات العمرية الشابة وكذلك المستويات الوظيفية الوسيطة والأقل (من معيد إلي أستاذ مساعد) ولا يختلف هذا الشعور بين من ينتمي إلي تخصصات عملية ومن ينتمي إلي تخصصات نظرية الأمر الذي يظهر أن هذا الشعور عام في مختلف مستويات عينة أعضاء هيئات التدريس في جامعات الدراسة.

ويقرر المبحوثون أن هذا التدهور في مستوي جودة التعليم في الجامعات المصرية مستمر منذ سنوات طويلة وقد إزداد سوءاً في السنوات العشر الأخيرة مع التوسع في قبول أعداد كبيرة من الطلاب دون أن يكون لدي الجامعات البنية الأساسية التي تساعدها علي إستيعاب هذه الزيادة في الأعداد الأمر الذي يؤثر علي كفاءة الخريجين وقدرتهم علي التكيف مع متطلبات سوق العمل المفتوح التنافسي وربما كان ذلك سبباً من أسباب زيادة معدلات البطالة خاصة في تخصصات لم تكن تعرف هذه الظاهرة كالطب والهندسة.

في هذا السياق يشير (89%) من مفردات العينة إلي إفتقاد التعليم الجامعي في مصر في معظمه للعديد من مؤشرات الجودة مثل إنتقاء الطلاب في ضوء قدراتهم وإستعدادهم الدراسي في ظل سيطرة نمط سياسات القبول الحالي (مكتب التنسيق – والمجموع الكلي) كما يري هؤلاء المبحوثين أن نظام التعليم الجامعي في مصر يفتقد إلي عنصر آخر من عناصر الجودة وهو المتمثل في توافق نسب الطلاب مع أعداد أعضاء هيئات التدريس، ففي ظل سياسات القبول الحالية تضطر الكليات إلي قبول أعداد كبيرة من الطلاب مما يحول دون قيام أعضاء هيئات التدريس علي أداء مهامهم علي أعلي مستوي في ظل إزدحام المدرجات وضعف فرص التدريب، في الوقت نفسه تشير مفردات العينة إلي ارتباط جودة التعليم دائماً بجودة المناهج والمقررات المقدمة للطلاب وإرتباطها بإحتياجات المجتمع وأهدافه وهو ما تفتقده الكثير من المفردات الدراسية في الجامعات المصرية ومن ثم يري (66%) من مفردات العينة أن تحقيق جودة التعليم في الجامعات إنما يتحقق بمحاولة تطبيق معايير حقيقية للجودة تحقق التنمية والتطوير لأداء

أعضاء هيئات التدريس، والمناهج والمفردات، والطلاب، وإطلاق مفردات العملية التعليمة بعيداً عن سياسة "تستيف" الأوراق وإستيفاء النماذج وكتابة التقارير المنتهج حالياً في الجامعات المصرية، في الوقت نفسه يري (60%) من مفردات العينة أنه ينبغي الإعتماد علي معايير علمية حقيقية لتحقيق الجودة في الجامعات المصرية بشرط أن تتوافق هذه المعايير مع الاحتياجات الواقعية للمجتمع المصري.

في هذا السياق يحدد المبحوثون مجموعة من المعايير التي يمكن أن تحقق الجودة في التعليم الجامعي وهي علي الترتيب: الإرتقاء بمستوي الأستاذ الجامعي، تطوير البنية التحتية للكليات، الإهتمام بالمتفوقين دراسياً، دعم ميزانية البحث العلمي بالجامعات، ربط التعليم بإحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، إشاعة مناخ من الحرية يكفل إطلاق الطاقات الإبداعية والابتكارية لدي الطالب والأستاذ بعيداً عن سياسات الحشو والتلقين، وأخيراً الاستعانة بالخبرات العالمية ودراسة التجارب الناجحة ذات الشبه بمجتمعاتنا النامية بعيداً عن النقل الحرفي من المجتمعات والتجارب الغربية.

ويؤكد المبحوثون علي أنه لا يمكن النظر إلي جودة التعليم الجامعي بعيداً عن سياسات وأساليب تقييم الأداء سواء للطالب أو الأستاذ، في هذا الإطار يؤكد (90%) من مفردات العينة أن الجامعات المصرية تفتقر إلي سياسات موضوعية لتقييم أداء أعضاء هيئات التدريس حيث يشير هؤلاء إلي أن هذا التقييم كثيراً ما يخضع للهوي الشخصي والعلاقات الشخصية والمجاملات ويغلب عليه الطابع الذاتي.

كما ينتقد هؤلاء الأساليب التي تتبعها بعض الجامعات في إطار سعيها للحصول علي "الاعتماد" من الاستناد إلي أساليب تقويم الطلاب لأداء أعضاء هيئات التدريس خاصة حينما لا يتم تصميم هذه الأساليب بشكل علمي ممنهج، بل وحينما يتم إستخدامها في بعض الأحيان للتنكيل ببعض الأساتذة الجادين الذين لا يؤمنون بجدوي ثقافة الحفظ والتلقين.

في هذا السياق يحدد المبحوثون مجموعة من المتطلبات التي يمكن الإستعانة بها في قياس وتقييم أداء أعضاء هيئات التدريس وهي: الإهتمام بتطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وأن يتم ذلك بشكل مؤسسي منتظم وليس بجهد فردي من خلال وضع برامج متكاملة ومستمرة لتحسين جودة الأداء بما يتطلبه ذلك من معارض ومهارات وإتجاهات بحثية جديدة، وربط نظام

الترقي والمكافآت بتطبيق هذه المعارف والإتجاهات والمهارات، وتجديد الدماء والأفكار ودمج شباب أعضاء هيئات التدريس في العملية التعليمية بدلاً من إقتصارها علي وجوه معينة وأفكار معينة لسنوات وسنوات، إعادة هيكلة أعضاء هيئات التدريس داخل الكليات في التخصصات الجديدة من خلال إرسالهم في مهام علمية إلي الخارج كل فترة زمنية لمسايرة التطور العلمي، توفير الامكانات المادية والمكتبية والبحثية لأعضاء هيئات التدريس، إنشاء وحدات لتقييم الأداء داخل الكليات وأن يتم إرسال نتائج هذا التقويم إلي عضو هيئة التدريس بشكل علمي ووفق آليات محددة ومعلنة ويتفق عليها المجتمع الجامعي، التوسع في توظيف ميزانيات البرامج المدفوعة لتطوير أداء أعضاء هيئات التدريس وتطوير البحث العلمي.

تاسعاً: إتجاهات المبحوثين نحو العلاقة مع الطلاب: (سؤال مفتوح):

يمثل الطلاب ركناً أساسياً من أركان العملية التعليمية، ومن ثم يصبح إصلاح العلاقة بين أعضاء هيئات التدريس وهؤلاء الطلاب أحد متطلبات إصلاح منظومة التعليم الجامعي في هذا الإطار يشير (58.6%) إلي أن هناك خللاً في العلاقة بين الطالب والأستاذ في الجامعة ويحددون لذلك الخلل أسباباً عدة منها: كثرة الأعداد من الطلاب وإزدحام المدرجات الأمر الذي يصعب معه إقامة علاقات إنسانية قوية مع هؤلاء الطلاب، في الوقت نفسه كثرة الأعباء التي يحملها الأستاذ والتي تثقل كاهله ولا يوجد لديه الوقت لتحقيق هذا التفاعل، وهناك من يشير إلي أسباب أخري منها الإعتقاد بأن العلاقات بين الطلاب والأساتذة إنما تحكمها المصالح الشخصية مما يجعل البعض يفضل التحفظ في هذه العلاقة حفاظاً علي هيبة الأستاذ ودرءاً لمواضع الشبهات، أو تعالي بعض الأساتذة وعدم رغبتهم في إقامة أي علاقات مع الطلاب إلا في حدود الثواب والعقاب من منطلق أن هناك إختلاف كبير في الرؤي والأهداف ومن ثم يصعب إقامة هذه العلاقات.

غير أن هناك نسبة (41.6%) من أعضاء هيئة التدريس في مفردات العينة يرون أن العلاقة بين الطالب والأستاذ في الجامعة لا يشوبها أي خلل بل هي علاقة طبيعية ومتوازنة وقوية ويرون أن الأسباب في ذلك هي ورود جيل من أعضاء هيئات التدريس يرون أنه من الضروري إقامة هذه العلاقات مع الطلاب علي أساس من الإحترام المتبادل وتحديد الحقوق

والواجبات وفي ضوء إختلاف الأدوات، وإنجاح هـذه العلاقـة جـزء ضروري لنجـاح العمليـة التعليميـة حتي وإن كانت المدرجات مزدحمة والأعداد كبيرة، في الوقت نفسه يشير هؤلاء إلي أن نظام الجودة الحالي له بعض الحسنات وهي إتاحة وتخصيص وقت للإلتقاء بـالطلاب خاصـة في ظـل نظـام الإرشـاد الأكـاديمي ومن ثم فلا يمكن التعميم أن هناك خللاً يشوب هذه العلاقة فهي مستقيمة في بعـض الجوانـب وينقـصها بعض الفاعلية في جوانب أخري.

في هذا الإطار يطرح المبحوثون مجموعة من التصورات تهدف إلي زيـادة فاعليـة العلاقـة مـع الطـلاب وإصلاح ما بها من خلل وهي: زيادة النشاط الإجتماعي الذي يجمع الطلاب بالأساتذة، تفعيـل دور المرشـد الأكاديمي ووضع قواعد موضوعية للتقييم بحيث يتم الثواب والعقاب بعيداً عن المصالح الشخصية والرؤي الذاتية، وتنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس خاصـة مـا يتعلـق بمهـارات الإتـصال، مـع إصـلاح الأوضـاع الاقتصادية لأعضاء هيئات التدريس بحيث يخفف عنهم الأعباء ومن ثم يتوافر لديهم الوقـت الـذي يمكـن أن يخصص للطلاب خارج نطاق المحاضرات، محاولة إعـادة النظـر في سياسـات ونظـم القبـول بالجامعـات لتقليل الأعداد والفجوات، والحضور الحقيقي والفعال للأساتذة في الأنشطة الطلابية، إصـلاح جميـع أركـان العملية التعليمية سيؤدي إلي تصحيح مسار العلاقة بين الأساتذة والطلاب.

ويلاحظ تركز المطالبات بزيادة حضور الأساتذة في الأنشطة وتفعيل العلاقة مـع الطـلاب في المـستويات العمرية الشابة بين مفردات العينة، كما تتركز أيضاً في المستويات الوظيفية الأقل والمتوسطة ويمكـن تفـسير ذلك في ضوء كثرة عدد المفردات بين هذه الفئات من ناحيـة وحـرص هـذه الفئـات العمريـة الـشابة عـلي التواصل مع الطلاب ربما لأنها الأقدر لإعتبارات السن والوظيفة.

عاشراً: إتجاهات المبحوثين نحو مناخ العمل الجامعي: (سؤال مفتوح):

تعكـس نتـائج الدراسـة اتجاهـات سـلبية للغالبيـة العظمـي مـن مفـردات عينـة أعـضاء هيئات التدريس نحو نمط العلاقـة الـسائدة بـين الأسـاتذة بعـضهم وبعـض داخـل الجامعـة، حيـث تـشير هـذه الأغلبيـة إلي وجـود خلـل في هـذه العلاقـة مـع الـزملاء وان هـذا الخلـل يـؤثر بـشكل كبـير

علي المناخ الجامعي وجودة العملية التعليمية ويمتد أثره إلي تدني مستويات الرضا الوظيفي لدي هؤلاء نتيجة للخلل في هذه العلاقة مع الزملاء.

ويشير المبحوثون إلي مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلي إختلال العلاقة مع الزملاء في الجامعة يأتي في مقدمتها تدني العائدات الإقتصادية لأعضاء هيئات التدريس الذي يجعل الصراع بينهم شديد علي المواد والكتب والمذكرات بل والدروس الخصوصية في بعض الكليات ذات الطبيعة العملية وبعض الكليات النظرية، إلي جانب غلبة الذاتية علي عمليات تقييم الأداء مما يجعل البعض يتم تصنيفه علي أنه الأفضل فيميز بالعمل في البرامج المميزة والمدفوعة بينما يظل الآخرون مطحونون في البرامج المجانية مما يزيد الفجوة بين الزملاء، بالإضافة إلي إفتقاد مناخ العمل داخل الجامعة روح التعاون والمشاركة في ظل شيوع ثقافة المجاملات والإعتبارات الشخصية.

غير أن المبحوثين يشيرون أيضاً إلي وجود بعض الجوانب المضيئة في هذه العلاقة مع الزملاء فبعضهم يشير إلي ورود بعض العلاقات الجيدة التي تقوم علي أساس الصداقة والتعاون في الوقت الذي يشير فيه بعض مفردات العينة من الأجيال الشابة والفئات الوظيفية الأقل (الهيئة المعاونة) إلي أن هذه العلاقة يشوبها في بعض الأحيان الخوف (خاصة من المشرف) ويسيطر عليها الطابع الديكتاتوري في ظل السيطرة المطلقة للأستاذ علي من هم أقل منه في الدرجة خاصة الهيئة المعاونة ويذكر أن هذه المشكلات تبدو واضحة في الجامعات الإقليمية وجامعات العاصمة علي السواء وإن كانت تزداد حدتها في الكليات العملية.

وانعكاساً لهذا المزاج العام الذي يكشف عن عدم رضا عن مناخ العمل بين الزملاء يأتي الحديث عن العلاقة مع الرؤساء والقيادات الجامعية لتكشف نتائج الدراسة عن إتجاهات سلبية لدي النسبة الأكبر من مفردات العينة نحو هذه العلاقة حيث يشير هؤلاء إلي سيطرة الذاتية والأهواء الشخصية والمجاملات علي المساحة الأكبر من العلاقة بين أعضاء هيئات التدريس والقيادات ويفسرون ذلك في ضوء غياب المعايير الموضوعية والعلمية التي كانت تحكم إختيار القيادات في النظام السابق. الأمر الذي كان ينعكس علي علاقة هذه القيادات بزملائهم من أعضاء هيئات التدريس في ظل سيطرة منظومة الولاء والطاعة كما يشير البعض.

وتشير النسبة الأقل من مفردات العينة إلي أن العلاقة مع القيادات هي علاقة متوازنة (هذه النسبة تتركز في الفئات العمرية والوظيفية الأعلي) تحددها مقتضيات العمل وإن كانوا يرون أن علاقة القيادة الجامعية وقدرته علي التعامل مع زملائه بشكل يحدوه الإحترام والتعاون والمودة إنما يرجع في المقام الأول إلي نمط تربيته وبيئته الإجتماعية وقدرته علي إحداث توازنات وموائمات في علاقاته مع الآخرين خاصة إن كان يتسم بالتميز العلمي والأخلاقي.

ويذكر أن كثير من أعضاء الهيئة المعاونة بالعينة يرون أن العلاقة مع رؤساء الأقسام تأخذ أكثر من اتجاه أما علاقة رئيس العمل بمرؤوسيه ومن ثم فتكون في صورة لقاءات رسمية ومواعيد يتم تحديدها مسبقاً وجدول يوزع فيه المهام يستثني من ذلك بعض طلاب رئيس القسم الذين يشرف عليهم في رسائلهم، أو تكون في صورة علاقة ودية يفعل فيها كل طرف ما يحلو له فيذهب من يذهب ويأتي من يأتي ويتحمل المسئولية داخل هذه الأقسام أفراد معينين يثق رئيس القسم في قدراتهم وإمكاناتهم حتي وإن كان في ذلك زيادة لأعبائهم في مقابل تفرغ الآخرين للعمل خارج الجامعة مع إستثناءات قليلة تسود فيها علاقات الأبوة والأستاذية والرغبة في خلق شخصية متميزة لهؤلاء الذين ينتمون للهيئة المعاونة.

في ضوء غلبة الطابع السلبي علي العلاقات السائدة داخل الجامعة بين أعضاء هيئات التدريس من ناحية وبينهم وبين القيادات المعنية من ناحية أخري يأتي رفض (62.5%) من مفردات العينة لأن المناخ العلمي والمهني السائد داخل الجامعات المصرية يدفع العملية التعليمية إلي الأمام بل علي العكس فهؤلاء يرون أن علاقات العمل الحالية التي يسيطر عليها الطابع الشخصي والمجاملات لا يمكن أن تؤدي إلي سيادة مناخ علمي ومهني يدفع بدور الجامعة إلي الأمام.

ويحدد هؤلاء الأسباب التي تحكم هذه الرؤية السلبية لديهم والتي تجعلهم يؤكدون علي أن علاقات العمل الحالية لا تدعم المناخ العلمي والمهني فيما يلي:

إفتقاد روح التعاون والمشاركة، البحث عن المصالح الشخصية، عدم وجود آلية موضوعية وسياسات واضحة للثواب والعقاب، عدم وضوح الرؤية وتحديد الحقوق والواجبات، غلبة ثقافة المجاملات وتهميش الكفاءات، المحسوبية والمجاملات وسطوة الأساتذة علي باقي الفئات الوظيفية، لعدم وجود مجتمع أكاديمي بمعني الكلمة، عدم إستقلال الجامعة مما يجعل

التنافس علي نيل رضا القيادات والمسئولين أهم مـن الحفـاظ عـلي روح الـود ومنـاخ التعـاون في نظـر البعض.

وربما يمكن تفسير ذلك بأن الجامعة جزء من المجتمع ومن ثم أصابها كل ما أصاب المجتمع المـصري في مختلف أوصاله من تجريف وتشويه وتكسير لأجمل مـا في المـصريين خـلال العهـد الـسابق ليـسود خـلال السنوات الأخيرة مناخ يشوبه الخوف والقلق والإرتباط وإفتقـاد المعـايير والقـيم والأخلاقيـات التـي ميـزت المجتمع المصري بكل طوائفه علي إمتداد تاريخه.

في الوقت نفسه يري (37.5%) من مفردات العينة أن علاقات العمل الـسائد حاليـاً في الجامعـة تـدعم المناخ العلمي والمهني داخل الجامعات ويبررون ذلك في ضوء عدة أسباب نجملها فيما يلي:

لأن هناك نوع من الود والإحترام المتبادل بين الزملاء ومن ثم لا يمكن التعميم بأن كل العلاقات سـيئة، لأن هناك جيل جديد من أعضاء هيئات التدريس حريص علي تجنب أخطاء من سبقوه والإحتماء ببعضهم البعض ضد سطوة الكبار من الأساتذة، لأن بعض القيادات لديهم القدرة علي تحقيق التـوازن بـين مـصالح أعضاء هيئة التدريس فلا تحدث مشاحنات إلا فيما ندر.

وتشير هذه الأسباب أيضاً إلي أن صحية المناخ أو عدمه أنما ترجـع إلي عوامـل شخـصية تـرتبط بـالأفراد وأخلاقياتهم وقدراتهم الذاتية أكثر مما ترتبط بقدرات مؤسسية وأسـاليب موضـوعية للتقيـيم وقـدرة عـلي إعتماد وسائل تحقيق العدالـة والـشفافية والنزاهـة في التعامـل مـع أعـضاء هيئـات التـدريس بعيـداً عـن الشخصية والهوي الشخصي والمجاملات والاعتبارات الخاصة الأمر الذي يؤكد أن نظام العمل ونظـام الإدارة داخل الجامعة يحتاج إلي نظرة مفحصة ودراسـة ان كـان هنـاك رغبـة حقيقيـة في إصـلاح أوضـاع التعلـيم الجامعي.

في السياق نفسه يري (75.4%) مـن مفـردات العينـة أن الجهـاز الإداري في كليـاتهم بـشكله الحـالي لا يمارس دوراً إيجابياً وفاعلاً في دعم كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمي وتيسير العمل داخل الجامعـة وذلك نتيجة لعدة أسباب يحددها أعضاء هيئات التدريس فيما يلي:

البيروقراطية التي يعاني منها هذا الجهاز المترهل، إفتقاد هذا الجهاز للتأهيل والتدريب المستمر الذي يمكن من التفاعل بفاعلية مع معطيات الأمور في الجامعة، عدم تفرغ بعض الإداريين وإنشغالهم بالعمل في جهات أخري لضعف المرتبات، اللامركزية التي تجعل هناك روتين يحكم عمل هذا الجهاز لا تتلاءم مع طبيعة العمل الجامعي، ضعف الامكانات المتاحة لهذه الأجهزة، جمود اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هذا الجهاز، إنتشار الفساد في مستويات إدارية عدة، بالإضافة إلي بعض المعوقات الفوقية مثل عدم وجود نظام إداري كفء علي المستوي العام يسهل اتخاذ القرارات ويحدد المسئول عن كل قرار والصلاحيات والواجبات كما يحدد طرق وأساليب الثواب والعقاب.

في الوقت نفسه هناك (24.6%) من مفردات العينة يرون أن الجهاز الإداري يسهم في دعم العملية التعليمية ويطرحون أسباباً عدة لذلك منها حسن العلاقة التي تربط هذا الجهاز بأعضاء هيئات التدريس، سرعة إنجاز المهام التي يكلف بها هذا الجهاز بعيداً عن التعنت والروتين، نجاح هذا الجهاز في ترتيب كل ما يتعلق بشئون الطلاب والإمتحانات والجداول دون تخبط أو تداخل.

غير أن نتائج الدراسة لم تكشف عن وجود تأثير يذكر للجامعات التي ينتمي إليها المبحوثين في علاقتها برؤيتهم وإتجاهاتهم نحو الجهاز الإداري ودوره في دعم كفاءة العملية التعليمية مما يعني أن المشكلات التي يعاني منها هذا الجهاز والتي كشفت عنها تفصيلاً الدراسة الخاصة بالجهاز الإداري في جزء لاحق من هذه الدراسة، المشكلات التي يعاني منها هذا الجهاز هي مشكلات عامة تعاني منها مختلف الجامعات اقليمية كانت أم جامعات تقع في العاصمة، كما تعاني منها كل الكليات سواء كانت كليات نظرية أم عملية.

ب- اتجاهات أساتذة التعليم المفتوح إزاء قضايا التعليم الجامعي (2011)

مجتمع البحث:

شملت الدراسة الميدانية لآراء الأساتذة حول نظام التعليم المفتوح عينة ممثلة من القائمين علي التدريس في هذا النظام بلغت (27) أستاذاً جامعياً. وتضمنت الدراسة آراء الأساتذة في جامعتي القاهرة والإسكندرية وبنسبة (74.1%) من الأولي و(25.9%) من الثانية.

كما مثلت العينة الأساتذة في تخصصات أكاديمية مختلفة (التجارة والزراعة والحقوق والإعلام ودار العلوم والآداب والتربية مع مراعاة تمثيل الذكور والإناث والأعمار بالإضافة إلي تمثيل أساتذة نظام الخمس سنوات والثانوية العامة والنظامين معاً. وتوزعت عينة الأساتذة في الجامعتين من حيث الدرجة العلمية علي النحو التالي:

وضمت عينة الدراسة كليات: التجارة والزراعة والحقوق والإعلام ودار العلوم والآداب والتربية وذلك علي النحو التالي:

وجاءت نسبة الذكور في عينة الدراسة (17.4%) أعلي من نسبة الإناث (29.6%). وجاءت أعلي نسبة من الأساتذة العاملين في التعليم المفتوح من حيث العمر (29.6%) من عينة الدراسة ما بين 45 إلي 55 عاما بينما تساوت نسبة أعضاء هيئة التدريس (18.5%) التي تتراوح أعمارهم من 35 إلي 45 ومن تتراوح أعمارهم بين 55 و65 عاما في حين كانت النسبة الأقل (7.4%) من الأساتذة فوق ال65 عاما، ولم يحدد (25.9%) من عينة الدراسة أعمارهم.

ووفقا لنظام الدراسة ببرامج التعليم المفتوح بالكليات الخاضعة للدراسة منهم من يعمل في التدريس حيث يجمع (48.1%) من الأساتذة منه بين نظامي الثانوية العامة ونظام الخمس سنوات، بينما (33.3%) منهم يعمل في التدريس لنظام الخمس سنوات فقط، و(18.5%) يدرسون لنظام الثانوية العامة فقط.

كشفت نتائج الدراسة حول تقييم أساتذة الجامعات لبرامج التعليم المفتوح في جامعات القاهرة والأقاليم عن مؤشرات لحالة من الإزدواجية في النظر إليه وتقييمه من القائمين علي التدريس في برامجه بالكليات المختلفة فعلي الرغم من كونه في نظر الكثيرين وسيلة

لتعويض تدني المرتبات، لا توجد قناعة في الوقت ذاته لدي البعض بجدواه وأهدافه ومخرجاته بـل ولا يرضي البعض الآخر مادياً أو أدبياً.

وتكشف النتائج التفصيلية للدراسة عن اشتراك الأساتذة في الكثـير مـن رؤي التقيـيم وفي نقـاط إتفـاق (ورفض في بعض الأحيان) لمقولات أصبحت مـن قبيـل ثوابـت ارتبطـت بـالتعليم المفتـوح والقـائمين عـلي التدريس فيه بغض النظر عن إختلاف جامعاتهم أو التخصصات التي ينتمون إليها ودرجاتهم الأكاديمية.

كما تعكس نتائج الإحصاء ضمن هذه الدراسة درجات مرتفعة من الاتفاق في رؤية الأسـاتذة لأولويـات الإصلاح وطرق النظر إلي السلبيات التي توجهت في معظمها نحـو نظـم القبـول والمحـاضرات والامتحانـات وامتدت إلي نوعية الطالب في إقباله علي الدراسة بل وجدوي وجود هذا النظام بالأساس من عدمه.

وتأتي نتائج الدراسة التفصيلية كما يلي:

اولا: رؤية الأساتذة لنظام التعليم المفتوح

من حيث النظر إلي نظام التعليم المفتوح من قبل القائمين علي التدريس فيه فهو في المرتبـة الأولي (مـصدر لزيادة الدخل) وبنسبة (66.7%) من آراء الأساتذة. بل وأيد الـبعض ذلـك بنـسبة (100%) كـما في جامعـة الاسكندرية وفي تخصصات تقبل برامجها أعداداً كبيرة مثـل (دار العلـوم والتربيـة والإعـلام) ويمكـن تفـسير ذلك في إطار نتيجة سابقة اظهرتها الدراسـة الاسـتطلاعية لهـذا البحـث وكـشفت ضـمن نتـائج أخـري عـن "ضعف الكادر المالي" لأعضاء هيئـة التـدريس بالجامعـات بإعتبـاره أولي المـشكلات التـي تواجـه الأسـاتذة وبالتالي يصبح (التعليم المفتوح) في نظر الكثيرين وسيلة لتعويض هذا الـنقص. كـما تظهـر نتـائج الدراسـة ارتفاع نـسبة الآراء المؤيـدة لـذلك بـين الأسـاتذة المـساعدين (83.3%) والمدرسـين (75%) أكـثر منهـا لـدي الأساتذة والمتفرغون.

ثانيـاً: تقاربـت النتـائج الخاصـة برؤيـة أسـاتذة التعلـيم المفتـوح في إعتبـارين: يتعلـق الأول بكونـه يقـدم فرصـة لغـير القـادرين عـلي دفـع مـصاريف التعلـيم الخـاص (51%) مـن الآراء والثـاني يتعلـق

بكون التعليم المفتوح يتيح للراغبين فعلياً استكمال دراستهم الجامعية (48.1%) من الآراء وهـو مـا يمكـن تفسيره في ضوء التكلفة الزهيدة للإلتحاق بنظام التعليـم المفتـوح مقارنـة بمـصاريف التعلـيم الخـاص حيـث لا تتعدي نفقات تسجيل المادة الواحـدة ضـمن تخصصات مثـل (الدراسـات القانونيـة أو الترجمـة الإنجليزيـة أو الفرنسية أو الإعلام) مبلغ (مائة وخمسة وعشرون جنيهاً) مع الأخـذ في الاعتبـار أن الطالـب يـسجل في (5 أو 6 مقررات) في كل فصل دراسي، ومن ناحية أخري يقدم نظام التعليم المفتوح فرصة للالتحـاق بـالتعليم الجـامعي لمن فاته خمس سنوات علي الأقل بعد الحصول علي الثانوية العامة أو الدبلوم وتطوير قدراتـه والحـصول عـلي شهادة جامعية عبر ما يعرف بنظام الخمس سنوات في القبول.

وفي جامعة القاهرة تظهر هذه الرؤية أكثر وضوحاً وبنسبة (60%) و(55%) علي التوالي عنها في جامعة الإسكندرية (28.6%) حيث يري أساتذة الإسكندرية بدرجة كبيرة (85.7%) أن التعلـيم المفتـوح هـو نـوع من أنواع التجارة وبيع الشهادات وهو ما يطرح تساؤل حول مشكلات هذا النظام في الجامعات الإقليمية.

ثالثاً: وبنسبة (29.6%) لكـل مـنهما تـساوت نتيجتـان في آراء أسـاتذة الجامعـات تتعلـق الأولي بكـون التعـليم المفتوح في نظرهم نوع من التجـارة وبيع الشهادات والثانية أن الطلاب هذا النظـام لـيس لـديهم رغبة جادة في التعلـيم والمعرفـة. وهـما رؤيتـان ظهـرتا بـصورة أوضـح أيـضاً في آراء جامعـة الإسـكندرية (85.7%) للأولي و(42.9%) للثانية مقارنة بجامعة القاهرة التي لم تتفق مع الرؤية الأولي إلا بنسبة (10%) فقط حيث تضطلع جامعة القاهرة وأساتذتها بمسئولية هذا النظام منذ بداية تطبيقه في مارس عام 1990.

ويلاحظ من النتائج السابقة أن الاتجاهات الإيجابية تظهر بصورة أكبر في رؤية أساتذة جامعة القـاهرة نحو التعليم المفتوح وطلابه عما تعكسه إجابات أساتذة جامعة الإسكندرية التي قد تتجسد فيهـا سـلبيات نظام التعليم المفتوح علي اعتبار أنها من جامعات الأقاليم.

ويـأتي اعتبـار التعلـيم المفتـوح نـوع مـن التجـارة وبيـع الـشهادات في رؤيـة أسـاتذة نظـام الثانويـة العامـة بـصورة أكـبر (بنـسبة 60%) في مقابـل (44%) فقـط مـن آراء أسـاتذة نظـام الخمس سـنوات وهـي رؤيـة يمكـن فهمهـا في ضـوء مـا أثـير عنـد إلغـاء شرط الخمـس سـنوات ودخـول

التعليم المفتوح إلي مكتب التنسيق ليتم قبول طلبة الثانوية العامة بمجاميع أقل في كليات تقبل مجاميع مرتفعة من طلاب الانتظام.

كما تظهر هذه الرؤية السلبية لدي أساتذة في تخصصات منها التربية (75%) والتجارة (50%) والحقوق (50%) وكان المدرسون والأساتذة المتفرغون هم فقط أصحاب هذه النظرة وبنسبة 58.3% و(50%) علي التوالي.

رابعاً: تري نسبة (22%) من عينة الدراسة أن طلاب التعليم المفتوح يحرصون علي تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتناسب مع سوق العمل وهي أوضح في آراء أساتذة جامعة القاهرة (30%) استكمالاً للتوجهات الإيجابية لديهم في الوقت الذي يرفضها تماماً أساتذة جامعة الإسكندرية (صفر %) تعزيزاً للرؤية السلبية لجامعة الإسكندرية لنظام التعليم المفتوح وطلابه وهو ما يتطلب مزيد من الفهم لمشكلات هذا النظام في جامعات الأقاليم بما يحقق الغرض الحقيقي منه. وهو نفس التوجه السلبي لدي أساتذة نظام الثانوية العامة أيضاً بينما تتزايد الإيجابية في رؤية أساتذة نظام الخمس سنوات الذين يري (22.2%) منهم حرص طلاب التعليم المفتوح علي تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتناسب مع سوق العمل وخاصة أن مجرد التحاق الطالب بهذا النظام بعد مرور خمس سنوات علي المؤهل السابق يعتبر محاولة منه لتطوير قدراته ومهاراته وتحسين فرص العمل المتاحة له. وتظهر هذه الرؤية الإيجابية للطلاب بقوة لدي أساتذة كلية دار العلوم (75%) بينما تختفي تماماً في كليات الآداب والتربية والحقوق.

- ورغم ما أظهرته النتائج السابقة من سلبيات فإن الأقلية فقط هي من تجد أن التعليم المفتوح نظام فاشل ويجب إلغاؤه حيث يسمح لطالب لم يتح له مجموعة الالتحاق بمعهد أن يلتحق بكلية وكانت النسبة (11.1%) فقط من الآراء.

- وإلحاقاً بالرؤي الأكثر إيجابية نحو نظام التعليم المفتوح لدي أساتذة جامعة القاهرة فإن (5%) فقط منهم يرون إلغاء النظام في مقابل نسبة أكبر (28.6%) في جامعة الإسكندرية تري أنه نظام فاشل يجب إلغاؤه بناء علي نوعية طلابه من ذوي المجاميع القليلة وهي أيضاً رؤية يتفق معها أساتذة نظام الثانوية العامة بنسبة كبيرة (40%) من الآراء وتضيف إلي مؤشرات عدم الرضا عن نظام قبول الثانوية العامة الذي يساوي بين أصحاب المجاميع المرتفعة من طلاب الانتظام وبين طلاب التعليم المفتوح الذين يتعلمون بمقابل مادي يضيف

إلي مصادر دخل الجامعة عبر مركز التعليم المفتوح، بينما يلقي الرأي بإلغاء التعليم المفتوح الرفض التام من قبل أساتذة تخصصات الزراعة والحقوق والإعلام والآداب ودار العلوم.

وقد يكون أحد الأمور التي تفسر رفض إلغاء التعليم المفتوح رغم ما يثار من سلبيات إرتباط ذلك بكونه مصدر للدخل في ظل تدني الرواتب وكونه أحد المخرجات للمشكلات المادية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية.

جدول رقم (1)

رأي عضو هيئة التدريس في نظام التعليم المفتوح	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
يتيح للراغبين في العلم فعليا استكمال دراستهم الجامعية	13	%48.1	14	%51.9
يتيح الفرصة لغير القادرين لقلة مصروفاته مقارنة بالتعليم الخاص	14	%51.9	13	%48.1
هو نوع من أنواع التجارة وبيع الشهادات	8	%29.6	19	%70.4
طلاب التعليم المفتوح ليست لديهم رغبة جادة في التعلم والمعرفة	8	%29.6	19	%70.4
طلاب التعليم المفتوح يحرصون علي تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل	6	%22.2	21	%77.8
برامج التعليم المفتوح تمثل مصدرا إضافيا لدخل الأساتذة في ظل تدني الرواتب	18	%66.7	9	%33.3
نظام فاشل يجب إلغاؤه حيث يسمح لطالب لم يتح له مجموعه الالتحاق بمعهد ان يلتحق بكلية	3	%11.1	24	%88.9
أخري	4	%14.8	23	%85.2

جدول رقم (2)

رأي عضو هيئة التدريس في نظام التعليم المفتوح	نظام الخمس سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
يتيح للراغبين في العلم فعليا استكمال دراستهم الجامعية	%22.2	%20	%76.9
يتيح الفرصة لغير القادرين لقلة مصروفاته مقارنة بالتعليم الخاص	%44.4	%40	%61.5
هو نوع من أنواع التجارة وبيع الشهادات	%44.4	%60	%7.7
طلاب التعليم المفتوح ليست لديهم رغبة جادة في التعلم والمعرفة	%11.1	%60	%30.8

طلاب التعليم المفتوح يحرصون علي تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل	%22.2		%30.8
برامج التعليم المفتوح تمثل مصدرا إضافيا لدخل الأساتذة في ظل تدني الرواتب	%55.6	%80	%69.2
نظام فاشل يجب إلغاؤه حيث يسمح لطالب لم يتح له مجموعه الالتحاق بمعهد ان يلتحق بكلية	%11.1	%40	

اتجاهات أساتذة التعليم المفتوح نحو حقوقهم المالية

وحول رضا أعضاء هيئة التدريس عن العائد المادي الذي يحصلون عليه في برامج التعليم المفتوح كانت الأغلبية وبنسبة (59.3%) لا ترضي عن العائد المادي في مقابل (40.7%) يرضون ويظهر عدم الرضا المادي عن التعليم المفتوح بدرجة أكبر وأكثر وضوحاً لدي أساتذة جامعة القاهرة (75%) منهم لا يرضون عن العائد المادي حيث تتعدد البرامج المدفوعة أو الانتدابات وغيرها من فرص التعويض المادي لأساتذة جامعة القاهرة وهو ما لا يتحقق لدي أساتذة جامعة الإسكندرية حيث كانت نسبة الرضا لديهم عن عائد التعليم المفتوح كبيرة (85.7%) من الآراء.

وعلي مستوي الكليات كانت أعلي النسب في عدم الرضا عن العائد المادي لدي أساتذة كلية الإعلام (100%) من الآراء في مقابل أعلي نسبة رضا لدي أساتذة كلية التربية (100%) منهم. وقد جاءت معدلات الرضا عن العائد المادي متوسطة بين الأساتذة والمدرسين (57%) و(50%) علي التوالي في حين كانت منخفضة بين الأساتذة المساعدين حتي وصلت إلي (100%) من الآراء التي لا ترضي عن العائد المادي بين المتفرغين و(83.3%) من الأساتذة المساعدين ثم (50%) من المدرسين وفي النهاية (42.9%) من الأساتذة.

جدول رقم (3)

هل أنت راض عن العائد المادي الذي تحصل عليه من برامج التعليم المفتوح؟	التكرار	النسبة
نعم	11	%40.7
لا	16	%59.3

جدول رقم (4)

هل أنت راض عن العائد المادي الذي تحصل عليه من برامج التعليم المفتوح؟	نظام 5 سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
نعم	%33.3	%80	%30.8
لا	%66.7	%20	%69.2

وكانت نسبة (%59.3) لا ترضي عن العائد المادي الذي تحصل عليه من التعليم المفتوح ويرجع أولي أسباب عدم الرضا عن العائد المادي بين أعضاء هيئة التدريس بشكل عام هو أن ما يحصل عليه الأستاذ لا يتناسب مع المكاسب التي يحققها مركز التعليم المفتوح (ضَعْف ما يخصص من مكافآت للتدريس رغم زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم المفتوح وخاصة مع دخول طلاب الثانوية العامة (والتي تقدر بـ 9 أو 10% فقط) من أرباح ومكاسب المركز.

وهو الأمر الذي يتفق معه أساتذة جامعة الإسكندرية بنسبة (100%) من الآراء وكذلك القائمون علي تدريس طلبة الثانوية العامة والخمس سنوات معاً ويلقي تأييداً تاماً من أساتذة كليات الزراعة ودار العلوم (100%) من الآراء وأساتذة الإعلام والتجارة (66.7%) والآداب (50%) والحقوق (33.3%).

- والسبب الثاني لعدم رضا الأساتذة عن الدخل المتحصل عليه من التعليم المفتوح هو ثبات العائد المادي كما هو منذ سنوات علي الرغم من زيادة عدد الطلاب التي تشكل عبئاً في التدريس والتفاعل بين الأستاذ وطلابه وخاصة في الدفعات صغيرة السن من طلبة الثانوية العامة في سن 17، 18 سنة الذين وصفهم البعض بالاستهتار واللامبالاه وهي أمور لا تدخل في مكافأة التدريس التي تحتسب علي أساس المادة أو نصف المادة (المنهج الذي يدرس) وهي مكافأة ثابتة وتؤثر في زيادة الإحساس بعدم وجود عدالة وفقاً لذلك.

- ويختلف ترتيب أسباب عدم الرضا عن العائد المادي علي مستوي جامعتي القاهرة والإسكندرية.

حيث يظهر في جامعة الإسكندرية السبب الخاص بعدم وجود عدالة في التوزيع بين الأساتذة وتجمع عليه الآراء بنسبة (100%) بالإضافة إلي أن ما يحصل عليه الأستاذ لا يتناسب مع مكاسب التعليم المفتوح وتكاد مشكلة عدم وجود عدالة في التوزيع أن تختفي لدي أساتذة جامعة

القاهرة (6.7%) فقط من الآراء ويمكن ارجاع ذلك إلي أن عملية تقسيم مواد التعليم المفتوح بين الأساتذة تخضع لنظام أفضل في جامعة القاهرة كما هو الحال في كلية الإعلام حيث تقسم المواد وفقاً للدرجة العلمية ليحصل الأستاذ علي مادة ونصف والأستاذ المساعد علي مادة والمدرس نصف مادة ويحتسب المقابل وفقاً لعدد مرات الحضور الفعلي والتدريس.

- بينما يظهر في آراء جامعة القاهرة السبب الخاص بثبات الدخل منذ سنوات رغم زيادة عدد الطلاب حيث تضيف عبءً يلقي مباشرة علي كاهل الأساتذة مع ثبات ما يحصلون عليه من مكافأة تدريس وإزدياد أرباح مركز التعليم المفتوح. كما يظهر هذا السبب بقوة في آراء أساتذة نظام الثانوية العامة وبنسبة (100%) حيث أنهم الأكثر تأثراً بالمشكلة مع الأعداد الكبيرة من الطلبة التي يضخها نظام الثانوية العامة إلي التعليم المفتوح.

- ويظهر الاجماع علي عدم الرضا بسبب مقارنة ما يأخذه الأستاذ بمكاسب التعليم المفتوح في كليات ذات أعداد كبيرة مثل دار العلوم والزراعة وبنسبة (100%) من الآراء.

- وعلي مستوي الكليات اتفقت الآراء (بنسب متفاوتة) علي أن ما يحصل عليه الأساتذة من عائد ثابت منذ سنوات رغم زيادة عدد الطلاب يكشف عن حالة من التوافق حول هذا السبب ويقضي بالحاجة إلي إعادة النظر في ذلك للقضاء علي أحد مسببات عدم الرضا لدي الأساتذة حيث أن الإحساس بالمشكلة واحد علي اختلاف الكليات والجامعات.

- وعند ربط أسباب عدم الرضا بالكادر العلمي والأكاديمي كشفت نتائج الدراسة أن المدرسين هم الفئة الأكثر تأثراً بثبات الدخل مع زيادة عدد الطلاب (83.3%) منهم في حين كان أعلي أسباب عدم الرضا لدي الأساتذة المساعدين والأساتذة والمتفرغين هو الخاص بأن ما يحصل عليه الأستاذ لا يتناسب مع مكاسب التعليم المفتوح وهو ما يمكن أن يفسر بإرتفاع تقدير الأستاذ في الكادر الأكاديمي الأعلي لوقته وجهده حيث يري هؤلاء أن عملهم لا يقيم بالشكل المطلوب مقارنة بمكاسب تدخل إلي التعليم المفتوح.

جدول رقم (5)

أسباب عدم الرضا	التكرار	النسبة
عدم وجود عدالة في التوزيع بين الأساتذة	2	%7.4
ما يحصل عليه الأساتذة لا يتناسب مع المكاسب التي يحققها مركز التعليم المفتوح	11	%40.7
ما يحصل عليه الأستاذ من عائد مادي ثابت كما هو منذ عدة سنوات علي الرغم من زيادة عدد الطلاب	8	%29.6
أخري: - لان الأستاذ هو الحلقة الأساسية للتعليم ولابد من تخصيص نسبة له. - كل ما سبق. - لان ما يحصل عليه الأستاذ من عائد الكتاب لا يتناسب مع التأليف.	3 1 1 1	%11.1

جدول رقم (6)

نظام القبول / أسباب عدم الرضا	نظام 5 سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
عدم وجود عدالة في التوزيع بين الأساتذة	%16.7		%11.1
ما يحصل عليه الأساتذة لا يتناسب مع مكاسب التعليم المفتوح	%66.7		%77.8
ما يحصل عليه الأستاذ من عائد ثابت منذ سنوات رغم زيادة أعداد الطلاب	%33.3	%100	%55.6

اتجاهات أساتذة التعليم المفتوح نحو الحقوق الأدبية:

وحول وجود حماية كافية لحقوق الأساتذة المادية والمعنوية فيما يتعلق بالمؤلفات والتسجيلات رأت النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث عدم وجود هذه الحماية وبنسبة (63%).

جدول رقم (7)

هل يوجد حماية كافية لحقوق الأساتذة المادية والمعنوية؟	التكرار	النسبة
نعم	10	%37
لا	17	%63

والأمر محل إجماع في جامعة الإسكندرية بنسبة (100%) من الأساتذة بينما توزعت هذه النسبة في جامعة القاهرة فالنصف يري وجود حماية لحقوق الأساتذة (50%) من الآراء والنصف لا يري تلك الـ(50%) الأخري.

ويتزايد هذا الرأي لدي أساتذة نظام الثانوية العامة ليصل إلي الإجماع (100%) عن نظـرائهم في نظـام الخمس سنوات (66.7%) كما لم يؤثر متغير النوع (إناث وذكور) علي إجابات المبحوثين حول وجود حماية كافية لحقوق الأساتذة المادية والمعنوية من عدمه حيث جـاءت نـسب الإجابـات متقاربـة وكانـت الرؤيـة الأبرز هي عدم وجود حماية لحقوق الأساتذة.

وعلي مستوي الكليات أجمع أساتذة كليات الحقوق والتربيـة عـلي عـدم وجـود الحمايـة الكافيـة وبنـسبة (100%) من الإجابات وعلي العكس جاءت كلية دار العلوم في مقدمة الكليات التـي وجـد أسـاتذتها أن هنـاك حماية كافية لحقوقهم المادية والمعنوية وبنسبة (75%) من آرائهم.

وكان الأساتذة المتفرغون هم الأكثر شعوراً بعم وجود حماية لحقوقهم وبنـسبة (100%) مـنهم تلاهـم في ذلك المدرسون بنسبة (75%) ثم الأساتذة المساعدون بنـسبة (50%) وأخـيراً الأسـاتذة بنـسبة (42.9%) من الآراء.

سلبيات التعليم المفتوح

رؤية الأساتذة

وحول سلبيات التعليم المفتوح كما يراها الأساتذة جاء في مقدمتها عدم كفاية المحاضرات لتغطية المقـررات الدراسية وبنسبة (74.1%) من الآراء وهو ما يعكس تطبيقاً يمكن وصفه بغير الدقيق لأسـلوب التـدريس وفـق هذا النظام حيث تنصب لوائحه عـلي كـون التعلـيم الـذاتي هـو الأسـاس عـبر اسـتخدام الكتـاب والاسـتماع إلي التسجيلات الصوتية ومشاهدة شرائط الفيديو وأن اللقاء مع أستاذ المادة يـستهدف الإجابـة عـن الاستفـسارات والأسئلة حول ما غمض علي الطالب وعرض الإجابات النموذجيـة للتـدريبات الموجـودة بالكتـاب فقـط ولـيس الشرح التفصيلي.

- كما تظهر هذه الرؤية الخاصة بعدم كفاية المحـاضرات في جامعـة الإسـكندرية ولـدي أسـاتذة نظـام الثانوية العامة وبنسبة (100%) من الآراء وهو ما يـضيف إلي سـلبيات هـذا النظـام في إحـساس الأسـاتذة بعدم مناسبة قدرات الطلاب في نظام الثانويـة العامـة (في حـال تـم القبـول وفقـاً لمجـاميع منخفـضة مـع متطلبات التعليم الذاتي وفقاً لنظام التعليم المفتوح).

وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً في تخصصات التجارة والتربية وبنسبة (100%) من الآراء وبنسب أقل لدي أساتذة الحقوق ودار العلوم (75%) وفي الإعلام (66.7%) وأقل نسبة لدي أساتذة الزراعة (40%) فقط من آراء المبحوثين.

- وكانت الرؤية الخاصة بعدم كفاية المحاضرات هي الأبرز لدي المدرسين (97.91%) منهم ثم الأساتذة المساعدين(83.3%) وتظهر بصورة أقل لدي الأساتذة والمتفرغون (42.9%) من الآراء.

- وثاني سلبيات التعليم المفتوح في رأي الأساتذة هي مسألة تكرار الامتحانات ونمطيتها وبنسبة (48%) من آراء الأساتذة بوجه عام علي اختلاف الجامعات والكليات والبرامج وهي مشكلة ارتبطت بالتعليم المفتوح يمكن إرجاعها لضيق الوقت مع وجود نظام (التيرم البيني) وتعدد النماذج المطلوبة من الامتحانات في كل مقرر بين ما يرسل للدول العربية ولمصر والأقاليم وللتخلف والتيرم البيني ومحدودية المقررات والالتزام بحرفيتها لضمان عدالة التقييم مع الأعداد الكبيرة من الطلاب الملتحقين بالتعليم المفتوح.

- وهي مشكلة يجمع عليها أساتذة جامعة الإسكندرية بنسبة (100%) وتعد من أوائل المشكلات لدي أساتذة نظام الثانوية العامة وبنسبة (80%) من آرائهم إلي جانب عدم كفاية المحاضرات وضعف مستوي المقررات الدراسية وهو ما يوافق عليه أساتذة كليات التجارة والتربية بنسبة(100%) بخلاف كليات لا تظهر فيها هذه المشكلة (الإعلام والآداب)

(صفر %) من الآراء ووفقاً للدرجة العلمية يبدوا الإحساس أكبر بهذه المشكلة لدي المدرسين (75%) من الآراء خلافاً لباقي الدرجات العلمية مثل الأساتذة المتفرغين (50%) والأساتذة المساعدين (16.7%) والأساتذة (14.3%).

- وكان ضعف مستوي المقررات الدراسية هو ثالث سلبيات التعليم المفتوح في رأي الأساتذة وهو الأمر الذي يوافق عليه أساتذة جامعة الإسكندرية بنسبة (100%) ويتفق عليه أساتذة نظامي الخمس سنوات والثانوية العامة بنسب متقاربة (80%) و(77.8%) علي التوالي.

- وفقاً للتخصصات أجمع علي هذه السلبية أساتذة كلية التربية وبنسبة (100%) بينما اختفت في آراء أساتذة دار العلوم وإزداد إحساس المدرسين بها وبنسبة(75%) من آرائهم علي العكس من الأساتذة المساعدين والأساتذة (26.7%) و(14.3%) فقط من الآراء.

جدول رقم (8)

سلبيات التعليم المفتوح	التكرار	النسبة
تكدس الطلاب في قاعات التدريس	9	%33.3
عدم كفاية المحاضرات لتغطية المقررات الدراسية	20	%74.1
تكرار الامتحانات ونمطيتها	13	%48.1
ضعف مستوي المقررات الدراسية	12	%44.4
عدم كفاءة الإدارة	7	%25.9
أخري	5	%18.5
قص دافعية الطلاب.	1	%3.7
ختلاف أنماط الطلاب في قاعة التدريس من حيث امكاناتهم العلمية.	1	%3.7
دني مستوي الطلاب وعدم قدرتهم علي تلقي العلم	1	%3.7
سلبيات تختلف من كلية إلي أخري	1	%3.7

جدول رقم (9)

نظام القبول / سلبيات التعليم المفتوح	نظام 5 سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
تكدس الطلاب في قاعات التدريس	%22.2	%60	%30.8
عدم كفاية المحاضرات لتغطية المقررات الدراسية	%66.7	%100	%69.2
تكرار الامتحانات ونمطيتها	%66.7	%80	%23.1
ضعف مستوي المقررات الدراسية	%77.8	%80	%7.7
عدم كفاءة الإدارة	%33.3	%60	%7.7
أخري			

في ترتيب أقل جاءت مشكلة تكدس الطلاب في قاعات التدريس كأحد سلبيات التعليم المفتوح بوجه عام في رؤية الأساتذة(33.3%) من عينة الدراسة وهي مشكلة ليست ذات بال لدي أساتذة جامعة القاهرة (20%) فقط في مقابل (71.4%) في جامعة الإسكندرية وهو ما يمكن أن يفسر في ضوء جاهزية المباني والمدرجات في جامعة القاهرة لاستقبال أعداد أكبر عن جامعة

الإسكندرية في حين تظهر مشاكل تكدس الطلاب بصورة أكبر لدي نظام الثانوية العامة (60%) عن نظام الخمس سنوات (22.2%) وهو ما يمكن أن يضاف إلي سلبيات النظام.

وظهرت المشكلة الخاصة بالتكدس في قاعات المحاضرات بشكل أكثر حضوراً لدي الأساتذة الذكور بينما جاء تكدس الطلاب في قاعات التدريس في المرتبة الأخيرة لدي الإناث من عينة الدراسة.

وأجمع أساتذة كلية الإعلام بنسبة (100%) علي مشكلة تكدس الطلاب في قاعات التدريس ربما لصغر حجم القاعات ضمن مبني الكلية نظراً لطبيعة الدراسة وأعداد الطلاب النظاميين القليلة نسبياً المقبولين عن طريق مكتب التنسيق حيث تعد واحدة من كليات القمة التي تقبل أصحاب المجاميع المرتفعة من الطلاب وتستعين من أجل حل المشكلة بالتدريس في كليات أخري ذات قاعات أكبر لتستوعب طلاب التعليم المفتوح مثل كلية دار العلوم علي سبيل المثال وما يؤكد ذلك صغر حجم هذه المشكلة لدي كليات مثل الزراعة ودار العلوم والحقوق والآداب وهي كليات ليس لديها نفس مشكلة استيعاب الأعداد الكبيرة.

وكان المدرسون هم الفئة الأكثر إحساساً بمشكلة تكدس الطلاب في قاعات التدريس (58.3%) في مقابل (33.3%) من الأساتذة المساعدون بينما اختفت هذه المشكلة في رؤية الأساتذة والمتفرغين كأحد سلبيات التعليم المفتوح.

- وبنسبة أقل يري الأساتذة عدم كفاءة الإدارة (25.9%) كأحد سلبيات التعليم المفتوح وبنسبة أكبر في جامعة الإسكندرية (57.1%) عن جامعة القاهرة (15%) وبدرجة أكبر لدي أساتذة نظام الثانوية العامة(60%) عن نظام الخمس سنوات (33%).

وكانت سلبية عدم كفاءة الإدارة أكثر ظهوراً في كلية التربية (75%) مقارنة بباقي كليات العينة حيث اختفي الإحساس بمشكلة الإدارة في كليات مثل الزراعة ودار العلوم والآداب. وقد أظهرت استمارة الأساتذة سلبيات أخري بنسب أقل مثل نقص دافعية الطلاب وإختلاف أنماط الطلاب في قاعة التدريس من حيث امكاناتهم العلمية بالإضافة إلي تدني مستوي الطلاب وعدم قدرتهم علي تلقي العلم.

جدول رقم (10)

سلبيات التعليم المفتوح	التكرار	النسبة
تكدس الطلاب في قاعات التدريس	9	%33.3
عدم كفاية المحاضرات لتغطية المقررات الدراسية	20	%74.1
تكرار الامتحانات ونمطيتها	13	%48.1
ضعف مستوي المقررات الدراسية	12	%44.4
عدم كفاءة الإدارة	7	%25.9

جدول رقم (11)

سلبيات التعليم المفتوح	نظام 5سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
تكدس الطلاب في قاعات التدريس	%22.2	%60	%30.8
عدم كفاية المحاضرات لتغطية المقررات الدراسية	%66.7	%100	%69.2
تكرار الامتحانات ونمطيتها	%66.7	%80	%23.1
ضعف مستوي المقررات الدراسية	%77.8	%80	%7.7
عدم كفاءة الإدارة	%33.3	%60	%7.7
أخري			

وقد أثارت إجابات الأساتذة علي السؤال السابق حول سلبيات التعليم المفتوح عدداً من النقاط الجوهرية حول هذا النظام أولها:

1- تظهر مؤشرات الاستمارة حول رأي الأساتذة فيما يحيط بنظام التعليم المفتوح من سلبيات وجود نقاط إتفاق عام حول مشكلات مثل نظم القبول وأعداد المقبولين ومستواهم العلمي وضعف وجمود المقررات وتكرار ونمطية الامتحانات.

2- علي مستوي الفروق بين الجامعات تظهر إجابات أساتذة جامعة الاسكندرية درجة أكبر من وضوح سلبيات التعليم المفتوح عما يظهر في إجابات جامعة القاهرة، ففي مقابل إجماع أساتذة جامعة الاسكندرية (100%) من الآراء علي مشكلات مثل ضعف المقررات الدراسية وعدم كفاية المحاضرات وتكرار ونمطية الامتحانات تظهر تلك القضايا بنسب أقل

في إجابات أساتذة جامعة القاهرة كمؤشر علي إرتفاع الاحساس بتلك السلبيات العامة في فروع التعليم المفتوح بالأقاليم.

3- إذا كان التعليم المفتوح يعاني من سلبيات يتفق عليها الأساتذة بوجه عام فإن صورة السلبيات أوضح في نظام (الثانوية العامة) بالتعليم المفتوح.

4- لا يؤثر متغير النوع في رؤية الأساتذة لسلبيات التعليم المفتوح حيث لا توجد فروق كبيرة في تقييم تلك السلبيات لدي الأساتذة ذكوراً وإناثاً.

5- وفقاً لإختلاف التخصصات تظهر إجابات المبحوثين إختلافاً في الاحساس بمشكلات معينة دون أخري، ففي كلية التربية يوجد إجماع (100%) من الآراء علي سلبيات بعينها يعاني منها النظام في هذا البرنامج مثل عدم كفاية المحاضرات وتكرار الامتحانات وضعف مستوي المقررات. بينما تخف حدة الاجماع حول نفس السلبيات في كلية دار العلوم وفي تخصص الإعلام تظهر مشكلة تكدس الطلاب وفي التجارة تظهر مشكلة المحاضرات والامتحانات في حين تختفي تلك السلبيات بصورة كبيرة في إجابات أساتذة دار العلوم.

وحول دخول برامج التعليم المفتوح إلي مكتب التنسيق وتأثير ذلك يري الأساتذة أن ذلك لم يضف شيئاً إنما هو بديل لنظام الانتساب الذي تم إلغاؤه وبنسبة (6.7%) من الآراء ثم أن تلك الخطوة في رأي الأساتذة أدت إلي ظهور مجموعة كبيرة من الطلاب يتسمون بالاستهتار واللامبالاة (48.1%) من الآراء وبهذا المعني فإن تلك الخطوة أضافت سلبيات إلي التعليم المفتوح في رأي غالبية الأساتذة.

أما الجانب الإيجابي في تلك الخطوة فقد نال النسب الأقل من آراء الأساتذة وتمثل في التقليل من تكدس أعداد الطلاب بسبب عامل التوزيع الجغرافي (25.9%) وإلغاء نظام الالتحاق بمجموع (50%) وبنسبة (25.9%) أيضاً من الآراء.

وعلي مستوي الجامعات أيضاً (القاهرة والإسكندرية) كانت النسب الأكبر من إجابات الأساتذة تتجه نحو عدم استفادة نظام التعليم المفتوح من دخول مكتب التنسيق (100%) من آراء جامعة الإسكندرية و(55%) في جامعة القاهرة.

كما أدي لظهور مجموعة كبيرة من الطلاب تتسم بالاستهتار واللامبالاة (57.1%) من آراء جامعة الإسكندرية و(45%) في جامعة القاهرة.

وكانت الرؤي السابقة موضع اشتراك بين الأساتذة علي إختلاف درجاتهم العلمية فقد أكد علي عدم استفادة التعليم المفتوح من دخول مكتب التنسيق المدرسين بنسبة (83.3%) والأساتذة المساعدين بنسبة (66.7%) والأساتذة المتفرغين بنسبة (50%) وبنسبة أقل الأساتذة (42%).

وكان ظهور مجموعات من الطلبة تتسم بالاستهتار واللامبالاة هو رأي (57.1%) من الأساتذة و(50%) من الأساتذة المساعدين والمتفرغين و(41%) من المدرسين.

جدول رقم (12)

أدي دخول برامج التعليم المفتوح مكتب التنسيق إلي:	التكرار	النسبة
التقليل من تكدس أعداد الطلاب بسبب عامل التوزيع الجغرافي	7	%25.9
لم يضف هذا النظام شيئا وإنما هو بديل لنظام الانتساب الذي تم الغاؤه	18	%66.7
ألغي نظام الالتحاق بمجموع (50%) حيث تم تحديد الحد الأدني الخاص بالكلية	7	%25.9
ظهور مجموعة كبيرة من الطلاب يتسمون بالاستهتار واللامبالاة	13	%48.1
أخري	2	%7.4
- لم يرد عندي هذه النوعية نظرا لتدريسي فصل رابع ترم 7	1	%3.7
- هذه المعلومات غير صحيحة وغير مناسبة	1	%3.7

جدول رقم (13)

أدي دخول برامج التعليم المفتوح مكتب التنسيق إلي:	نظام 5سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
التقليل من تكدس أعداد الطلاب بسبب عامل التوزيع الجغرافي	%22.2	%40	%23.1
لم يضف هذا النظام شيئا وإنما هو بديل لنظام الانتساب الذي تم إلغاؤه	%77.8	%100	%46.2
ألغي نظام الالتحاق بمجموع (50%) حيث تم تحديد الحد الأدني الخاص بالكلية	%22.2	%60	%15.4
ظهور مجموعة كبيرة من الطلاب يتسمون بالاستهتار واللامبالاة	%55.6	%40	%46.2
أخري	%11.1		%7.7

رؤية الأساتذة لإصلاح أوضاع التعليم المفتوح:

وحول متطلبات إصلاح أوضاع التعليم المفتوح كان المتطلب الأول "أن يكون الحد الأدني للقبول بكل كلية أقل بنسبة قليلة عن الحد الأدني للقبول بنظام الانتساب بنفس الكلية" وبنسبة (59.3%) من الآراء حتي يمكن ضمان مستوي دراسي للطلبة الملتحقين بالنظام يقترب من المتحقق في طلبة الانتظام بالكليات المختلفة علي اختلاف التخصصات.

وعلي مستوي الجامعات لم تختلف النتائج عما سبق فقد كانت النتيجة السابقة هي أيضاً الرؤية الإصلاحية (100%) من أساتذة جامعة الإسكندرية و(85%) من أساتذة جامعة القاهرة واجمع أساتذة نظام الثانوية العامة والنظامين معاً علي ذلك بنسبة (100%) من الآراء ونظام الخمس سنوا (88.9%).

كما اتفق في تلك الرؤية أساتذة كليات مختلفة كالحقوق والإعلام والآداب والتربية وبنسبة (100%) من الآراء إلي جانب المدرسين والأساتذة المتفرغين. ويعتبر المتطلب الثاني لإصلاح أوضاع التعليم المفتوح من وجهة نظر الأساتذة "وضع ضوابط صارمة لإختيار الطلاب من نظام الخمس سنوات هو النظام الأقدم في التعليم المفتوح وبنسبة (59.3%) من آراء الأساتذة في عينة الدراسة.

وعلي مستوي الجامعات هو المتطلب الثاني أيضاً للإصلاح في جامعة الإسكندرية (85.7%) من الآراء و(50%) في جامعة القاهرة وكذلك الحال علي مستوي الكليات (التربية والتجارة والحقوق والإعلام والزراعة) والمتطلب الثاني للإصلاح علي إختلاف الكادر الأكاديمي للأساتذة.

وفي الترتيب الثالث لمتطلبات إصلاح أوضاع التعليم المفتوح يأتي المطلب الخاص بتقليل أعداد الطلاب إلي نصف العدد الذي يتم قبوله حالياً وبنسبة (22.2%) من آراء الأساتذة ليتم الحد من تكدس الطلاب ولتحقيق استفادة حقيقية من خلال اللقاءات الأسبوعية ويمكن تفسير ذلك في إطار شكوي ارتبطت بالتعليم المفتوح حول تكدس قاعات المحاضرات تحول دون وجود تفاعل حقيقي بين الطالب والأستاذ وتحول المحاضرات إلي جلسات

الاستماع من جانب واحد (الطالب) علي الأخذ في الاعتبار الوقت الزمني المحدود لتلك اللقاءات التي لا تزيد علي (الساعة والنصف).

وتظهر نتائج البحث أن تقليل أعداد الطلاب المقبولين في التعليم المفتوح هو في الترتيب أيضاً ثالث الحلول التي طرحها الأساتذة لإصلاح أوضاعه علي مستوي الجامعات أيضاً (القاهرة والاسكندرية) (15% و42.9%) وعلي مستوي أساتذة نظامي الثانوية العامة والخمس سنوات (22.2%) و(40%) من الآراء.

ووفقاً للنوع كانت النسب (21.1% و25%) لا تعكس فروقاً كبيرة ووفقاً لإختلاف التخصصات الدراسية لدي أساتذة كليات التربية (75%) والإعلام (66.7%) والحقوق (25%) بينما اختفي مطلب تقليل أعداد الطلاب إلي نصف العدد في كليات (التجارة والزراعة ودار العلوم والآداب) (صفر %) من الآراء وهي كليات لا تعاني من التكدس في المدرجات كأحد سلبيات النظام. وهو مطلب أيضاً للأساتذة المتفرغين بنسبة 50% منهم والمدرسين 33.3% والأساتذة المساعدين (16.7%).

جدول رقم (14)

يتطلب إصلاح أوضاع التعليم المفتوح:	التكرار	النسبة
أن يتم تقليل أعداد الطلاب إلي نصف العدد الذي يتم قبوله حاليا	6	%22.2
أن يتم وضع ضوابط صارمة لاختيار طلاب الخمس سنوات	16	%59.3
أن يكون الحد الأدني للقبول بكل كلية أقل بنسبة قليلة عن الحد الأدني للقبول بنظام الانتظام بنفس الكلية	24	%88.9
أخري	3	%11.1
- ليس لدينا هذه المشكلات في نظام دار العلوم	1	%3.7
- اختبارات القبول	2	%7.4

جدول رقم (15)

يتطلب إصلاح أوضاع التعليم المفتوح:	نظام 5سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
أن يتم تقليل أعداد الطلاب إلي نصف العدد الذي يتم قبوله حاليا	%22.2	%40	%15.4
أن يتم وضع ضوابط صارمة لاختيار طلاب الخمس سنوات	%66.7	%60	%53.8
أن يكون الحد الأدني للقبول بكل كلية أقل بنسبة قليلة عن الحد الأدني للقبول بنظام الانتظام بنفس الكلية	%88.9	%100	%100
أخري			

اتجاهات الأساتذة نحو استمرار العمل بنظام التعليم المفتوح:

وقد طرحت استمارة البحث سؤالاً ختامياً حول تأييد الأساتذة لاستمرار نظام التعليم المفتوح من عدمه وجاءت الإجابة في مصلحة استمرار النظام بنسبة (74.1%) من الأساتذة في مقابل (25.9%) ترفض الاستمرار.

وعلي مستوي الجامعات اختلفت الصورة حيث كانت جامعة القاهرة مع بقاء النظام وبنسبة (90%) من الآراء وكانت الإسكندرية مع إلغاؤه بنسبة (71.4%).

وبينما كان أساتذة نظام الثانوية العامة يفضلون الإلغاء (60%) كان نظام الخمس سنوات مع استمرار النظام بنسبة(55.6%). بينما اجمع أساتذة النظامين معاً علي بقاء التعليم المفتوح (100%) من الآراء.

وعلي مستوي النوع يتفق الأساتذة (ذكور وإناث) علي بقاء النظام (73.8% و75%) علي التوالي وفقاً للتخصصات المختلفة أجمعت الآراء علي بقاء النظام وبنسبة (100%) في كليات الزراعة والإعلام ودار العلوم والآداب.

وأظهرت النتائج أن كلية التربية هي الوحيدة التي يزيد فيها المطالبين بإلغاء النظام (75%) من الآراء علي المؤيدين لبقاءه (25%) وتساوت نسبة المطالبين بالإلغاء والبقاء في كلية التجارة بنسبة (50%) لكل من الرأيين.

كذلك كانت نسبة المؤيدين لبقاء التعليم المفتوح هي الأكبر علي مستوي الدرجات الأكاديمية المختلفة من الرافضين لبقاءه وكان أول المؤيدين للاستمرار هم الأساتذة (100%) منهم ثم الأساتذة المساعدون (83.3%) ثم المدرسون (58.3%) ثم الأساتذة المتفرغون (50%) فقط.

جدول رقم (16)

هل تفضل استمرار نظام التعليم المفتوح؟	جامعة القاهرة	جامعة الإسكندرية
نعم	%90	%28.6
لا	%10	%71.4

جدول رقم (17)

هل تفضل استمرار نظام التعليم المفتوح؟	نظام 5 سنوات	نظام الثانوية العامة	النظامان معا
نعم	%55.6	%40	%100
لا	%44.4	%60	صفر

جدول رقم (18)

هل تفضل استمرار نظام التعليم المفتوح؟	الدرجة العلمية			
	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	أستاذ متفرغ
نعم	%58.3	%83.3	%100	%50
لا	%41.7	%16.7	صفر	%50

وقد أظهرت نتائج التحليل علاقات ذات دلالة تمثل عدداً من الخلاصات كالآتي:

1- توجد علاقة متوسطة بين الجامعة وكون برامج التعليم المفتوح مصدر من مصادر الدخل حيث أيد أساتذة جامعة الإسكندرية تلك الرؤية بنسبة(100%) مقابل (55%) في جامعة القاهرة.

2- توجد علاقة قوية بين الجامعة والنظر إلي التعليم المفتوح علي أنه تجارة وبيع للشهادات حيث ظهرت تلك الرؤية في آراء أساتذة جامعة الإسكندرية بقوة وبنسبة (85.7%) في مقابل (10%) في جامعة القاهرة.

3- توجد علاقة متوسطة بين نظام القبول في التعليم المفتوح وبين رأي أعضاء هيئة التدريس فيه كنظام يتيح الفرصة لغير القادرين علي الالتحاق بالجامعات الخاصة واستكمال دراستهم الجامعية حيث يري أساتذة نظام الخمس سنوات ذلك بصورة أكبر من نظام الثانوية.

4- توجد علاقة متوسطة بين نظام القبول في التعليم المفتوح والنظر إليه علي أنه نوع من أنواع التجارة وبيع الشهادات حيث يري أساتذة نظام الثانوية العامة ذلك بدرجة أكبر من أساتذة نظام الخمس سنوات.

5- اثبتت الدراسة وجود علاقة بين نظام القبول في التعليم المفتوح وبين رؤية الأساتذة له كنظام فاشل ينبغي إلغاؤه وهي رؤية أكثر ظهوراً في آراء أساتذة نظام الثانوية العامة ويؤكد تلك النتيجة أيضاً ما تعكسه رؤي أساتذة هذا النظام لسلبيات التعليم المفتوح وخاصة ضعف مستوي الطلاب وتكدس الأعداد.

6- توجد علاقة بين الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس وبين نظرته إلي التعليم المفتوح علي أنه نوع من أنواع التجارة وبيع الشهادات حيث كانت هذه رؤية المدرسون والأساتذة المتفرغون.

7- أثبتت الدراسة وجود علاقة بين الجامعة ورضا الأساتذة عن العائد المادي المفضل عليه من التعليم المفتوح حيث كان عدم الرضا يظهر بصورة أكبر لدي أساتذة جامعة القاهرة بينما غياب عدالة التوزيع هو المتسبب في عدم رضا أساتذة الإسكندرية.

8- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الكلية وبين الشعور بتكدس الطلاب في قاعات التدريس كأحد سلبيات التعليم المفتوح حيث يشعر بلك الأساتذة في كلية الإعلام والتربية بدرجة أكبر من الكليات الأخري.

9- هناك علاقة قوية بين نظام التعليم المفتوح وبين إحساس الأساتذة بضعف مستوي المقررات الدراسية وغلبة طابع الحشو عليها حيث ظهر ذلك الرأي بصورة أكبر لدي أساتذة نظام الثانوية العامة.

10- كشفت الدراسة وجود علاقة قوية بين كليات بعينها وبين الاقتراح بتقليل أعداد الطلاب المقبولين في التعليم المفتوح إلي النصف كأحد سبل إصلاح أوضاعه. حيث ارتبط ذلك المقترح بكليات التربية (75%) والإعلام (67%) وهي الكليات التي أظهرت نتائج سابقة معاناتها من مشكلة التكدس.

11- كشفت الدراسة وجود علاقة متوسطة بين الجامعة ووجود رغبة لدي أعضاء هيئة التدريس في إلغاء نظام التعليم المفتوح أو الإبقاء عليه. حيث جاءت النسبة الأعلي لرفض نظام التعليم المفتوح في جامعة الإسكندرية (71.4%) من الآراء بينما كانت النسبة الأعلي التي تؤيد استمرار النظام في جامعة القاهرة (90%) من الآراء.

12- وأخيراً أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الكلية وتفضيل استمرار أو إلغاء نظام التعليم المفتوح حيث كانت كلية التربية هي الوحيدة التي زادت فيها نسبة الذين يفضلون إلغاء نظام التعليم المفتوح في حين فضل استمراره أساتذة كليات الزراعة والإعلام ودار العلوم والآداب وبنسبة (100%) من الآراء.

وتكشف الدراسة وفقاً للنتائج السابقة الحاجة إلي إعادة النظر في الكثير من السلبيات التي تواجه نظام التعليم المفتوح بداية نظم القبول والحاجة إلي ضوابط صارمة تحدد المستوي العلمي للطالب وفقاً لكل تخصص بالإضافة إلي توفير بينه دراسة أساسية من أماكن المحاضرات والمعامل والتدريب عملي والبعد عن النمطية والحشو في المقررات والتكرار في نماذج الامتحانات وحماية حقوق الأساتذة مادياً ومعنوياً.

وإعادة النظر في القبول وفقاً لنظام الثانوية العامة – كما في تجربة كلية الإعلام – برفع الحد الأدني للقبول ليتناسب مع ما تقبله الكلية من الطلاب النظاميين وإجراء مقابلات شخصية وغير ذلك من إجراءات تضمن جدية الطالب ومستواه العلمي ليتناسب مع التخصص الذي يتقدم له.

الاهتمام بمشكلات التعليم المفتوح في الجامعات الإقليمية والأخذ بنظام أجدي في توزيع العوائد المادية له بما يحقق الرضا لدي الأساتذة ويتناسب مع ما يبذل من مجهود والتحقق من عدالة التوزيع.

إصلاح أوضاع هيئات التدريس بالجامعات المصرية[1]

(رؤية مستقبلية)

1 د/ أمل السيد (جامعة القاهرة)

تطرح نتائج هذه الدراسة أكثر من سيناريو للمستقبل تتحدد في إطاره وضعية أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية الحكومية علي الوجه الأخص وتتحدد أهم معالم السيناريو الأول فيما يلي:

في حالة استمرار الأوضاع الإدارية والتشريعية والمالية للجامعات المصرية علي ما هي عليه الآن فإن هذا الوضع يطرح رؤية معينة لأوضاع هيئات التدريس في الجامعات المصرية في المستقبل يمكن بلورة أهم معالمها علي النحو التالي:

1- مع استمرار الوضعية الاقتصادية لأعضاء هيئات التدريس وعدم الاهتمام بوضع كادر جديد لهم سيستمر نزيف الهجرة من الجامعات الحكومية ويستمر تكالب وتصارع أعضاء هيئات التدريس علي العمل في الجامعات الخاصة (الانتداب) والبرامج المتميزة والمدفوعة علي حساب ما يخصصونه من وقت وجهد وخبرة يقدمونها للبرامج المجانية والجامعات الحكومية بشكل عام مما يؤثر بالسلب علي تدهور العملية التعليمية ومستوي الخريجين بل وسيؤدي إلي مزيد من التراجع في الدور المجتمعي للجامعات المصرية خاصة مع استمرار سياسة الباب المفتوح لهجرة الكفاءات العلمية الجامعية والتي أدت بالفعل إلي ارتفاع نسبة الطلاب للأساتذة بشكل تجاوز المعدلات العالمية.

2- مع استمرارية الوضع التشريعي والقانوني للجامعات المصرية بخضوعها لقانون تنظيم الجامعات الحالي / والذي كشفت الممارسات الواقعية في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 عن عدم ملائمة الكثير من بنوده للواقع المجتمعي الحالي / ومع هذا فإن كان هناك إصرار من الإدارة السياسية علي استمرار العمل بهذا القانون في تنظيم عمل الجامعات المصرية فإن الكثير من المشكلات الإدارية والبيروقراطية ستستمر معوقة للبحث العلمي وتطوير الأداء داخل الجامعات المصرية الأمر الذي سينعكس بالسلب علي الدور المجتمعي لهذه الجامعات، وقدرتها علي مواجهة مشكلات المجتمع، وقيادة حركته في المستقبل، خاصة مع استمرار محدودية الموارد المالية المخصصة للجامعات والبحث العلمي، واستمرار تبعية هياكلها الإدارية وميزانيتها المالية للسلطة السياسية الحاكمة والحكومة التنفيذية التي تختارها الأمر الذي يجسد مزيداً من فقدان الجامعة لاستقلاليتها ومزيداً من الافتقاد للحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم

خاصة حينما ينظر لهم قانون تنظيم الجامعات الحالي باعتبارهم موظفين عليهم تنفيذ ما يكلفون به وليس باعتبارهم نواة لأعضاء هيئات التدريس.

3- في حالة استمرار نظم القبول الحالية للطلاب في الجامعات المصرية بالكثافات العالية ودون النظر إلي مهارات وقدرات بل ورغبات واختيارات الطلاب أنفسهم فإن ذلك سينعكس بالسلب علي كفاءة العملية التعليمية ومستوي الخريجين ومستقبلهم المهني خاصة في ظل عدم توافر البنية الأساسية للتعليم داخل هذه الجامعات من معامل ووسائل إيضاح ومختبرات... الخ، ومع استمرار المشكلات المتعلقة بإدارة المحاضرة في ظل كثرة العدد، واستمرار المشكلات المتعلقة بجمود المقررات وعدم مواكبتها للتطورات المعرفية العالمية خاصة مع تدني المستوي الاقتصادي للأساتذة وعدم تمكنهم في بعض الأحيان من المادة العلمية في التخصص.

4- تكشف نتائج الدراسة عن أنه في حالة استمرار الأوضاع داخل الجامعات المصرية علي ما هي عليه الآن فإن ذلك سينعكس بالسلب علي مستوي الرضا الوظيفي لدي أعضاء هيئات التدريس داخل هذه الجامعات خاصة مع وجود حالة من السخط علي الأوضاع القائمة اقتصادية وتشريعية وعلمية ومجتمعية، في هذا السياق ومع استمرار الأوضاع التي تفتقد إلي وجود معايير موضوعية لتقييم الأداء، ونظم عادلة للثواب والعقاب وقواعد علمية للترقي فإن معدلات الرضا الوظيفي ستزداد انخفاضاً لدي أعضاء هيئات التدريس مما سيؤثر سلباً علي المناخ العلمي والمناخ الوظيفي والمهني داخل هذه الجامعات لتصبح بيئات طاردة لمن لا يستطيع التكيف مع هذه الأوضاع التي يشوبها الكثير من الاشكاليات الأمر الذي سيؤثر في النهاية علي مستوي وكفاءة العملية التعليمية بل وعلي قدرة أعضاء هيئات التدريس علي تقديم القدوة والنموذج للطلاب، وقدرتهم علي النهوض بالمجتمع وتشكيل عقول ووجدان مواطنين خاصة في ظل تفشي بعض مظاهر الفساد داخل الجامعات من رشوة ومحسوبية وعدم العدالة في التوزيع وسيطرة المعايير والقواعد الذاتية وغياب المعايير العلمية والموضوعية وسيزداد الأمر تفاقماً في الجامعات الاقليمية.

في هذا السياق ومع استمرار تلك الأوضاع ستستمر الصورة السلبية السائدة عن الجامعات وأساتذتها لدي البعض بل ستدعم هذه الصورة وقد بدأت بعض جوانب هذا السيناريو في التحقيق حيث أن هناك بعض الدول الأوربية الآن لا تقبل معادلة الشهادات

الجامعية المصرية لشهاداتها إلا بعد الحصول علي مقررات تكميلية معينة، كما أن هناك بعض الـدول العربية تحظر علي طلابها الالتحاق بكليات وجامعات ومعاهد مصرية معينـة لعـدم كفاءتهـا، بـل صـارت كثير من الدول العربية تفضل عند اختيارات الأساتذة المعارين إليها أن يكونوا من جامعات العاصمة نظـراً لسلبية الصورة السائدة عن أعضاء هيئـات التـدريس في الجامعـات الإقليميـة مـما سـيؤثر عـلي دور مـصر الريادي في المنطقة وسمعة خريجي هذه الجامعات ومستقبل الأجيال الجديدة في سوق العمل التنافسي.

5- مع استمرار الأوضاع الحالية لأعضاء هيئـات التـدريس خاصـة نظـم التعيـين بـالتكليف للمعيـدين والذي لا يضع في الاعتبارات امكانـات وقـدرات هـؤلاء المعيـدين الـذين سيـصبحون بمـرور الـزمن أسـاتذة المستقبل فـإن هـذا الأمـر سـينعكس أيـضاً عـلي اسـتمرار تـدني مـستوي أداء أعـضاء هيئـات التـدريس في المستقبل خاصة مع ما يعانيه كثير من المعيـدين مـن ضـعف في التكـوين العلمـي في ظـل تكـرار المنـاهج وطرق التفكير ونقص الوقت الذي يخصصه المشرفون عـلي الرسـائل لطلابهـم في الدراسـات العليـا، وحتـي بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين المبتعثين من الحكومة إلي جامعات أجنبية فإن ذلـك لا يـتم وفـق خطة معينة تضعها الأقسام وإنما يتم وفقاً لما هو متاح مما سينتج عنه استمرار تـشوه هيكـل التخصـصات الدقيقة في الأقسام العلمية، وزيادة أعضاء هيئـة التـدريس في تخصـصات معينـة عـلي حـساب تخصـصات أخري الأمر الذي سينعكس بالسلب مستقبلاً علي المناخ العلمي وبنية الأقـسام العلميـة داخـل الجامعـات المصرية.

ومع استمرار الأوضاع الحالية سيزداد التأثير السلبي علي الدراسات العليا، فـضعف مـستوي الخـريجين في مرحلة البكالوريوس والتحاقهم بالدراسات العليا مع عـدم تفـرغ الأسـاتذة سـيؤدي إلي خـروج الرسـائل العلمية بمضمون ضعيف نتيجة التعجل في انجازها وضعف المستوي العلمي لأصحابها وهو ما بـدأ يحـدث بالفعل ليس فقط في جامعات الأقاليم ولكن في جامعات العاصمة أيضاً.

فــضلاً عــن أن اســتمرار ضــعف العوائــد الماديــة الخاصــة بالمهــام العلميــة والتــي تكفــل الاحتكـاك بالجامعـات المتقدمـة سـيؤدي إلي ضـعف الإقبـال عليهـا مـن أعـضاء هيئـة التـدريس بيـنما يفـضلون الإعـارات إلي الـدول العربيـة لتحـسين أوضـاعهم المعيـشية والتـي تنحـدر باسـتمرار في ظـل كـادر لا

يعترف بمعدلات التضخم وزيادة الأسعار للسلع والخدمات، وقد ظهرت معالم هذا السيناريو وتحققت جوانب منها حيث أصبحنا نري عضو هيئة التدريس الذي لا يكتفي بالعشر سنوات الإعارة المسموح بها في القانون ليتحايل للحصول علي الأكثر فأصبح لدينا أساتذة خرجوا من الجامعة بدرجة مدرس وترقوا إلي درجة أستاذ وهم في الإعارة ولا يرغبون في العودة إلي جامعاتهم رغم سنوات الإعارة الطويلة تحت سمع وبصر رؤساء الأقسام وقيادات الجامعة.

أما السيناريو البديل والذي سيتحقق في حالة تغير الأوضاع التشريعية والإدارية والاقتصادية داخل الجامعات المصرية فإن هذا السيناريو يطرح رؤية معينة لأعضاء هيئات التدريس داخل هذه الجامعات ويمكن بلورة أهم معالم هذه الرؤية علي النحو التالي:

1- وضع كادر إقتصادي جديد لأعضاء هيئات التدريس يراعي كثرة المهام الملقاة علي عاتقهم ويسمح لهم بمستوي معيشي لائق ويوفر لهم فرص للتدريب وتنمية المهارات والبحث العلمي بشكل يسمح بتطوير مهاراتهم وقدراتهم الأمر الذي سينعكس إيجاباً علي تقديمهم لجهد أكبر في العملية التعليمية في الجامعات الحكومية خاصة في ظل إقرار نظام عادل لتوزيع عوائد البرامج المدفوعة والمتميزة داخل كليات هذه الجامعات.

في ظل هذه الوضعية الاقتصادية المتميزة لأعضاء هيئات التدريس سيقل التكالب علي الإعارات والانتدابات إلي الجامعات الخاصة التي عليها أن تكون هيئة التدريس الخاصة بها، وسيتفرغ أستاذ الجامعة لمهامه في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وستتحسن الصورة الذهنية له حينما يتعفف عن التصارع من أجل تحسين وضعه الاقتصادي، كما أنه في هذه الحالة سيوفر وقت أكبر للإشراف علي الرسائل ومتابعة طلاب الدراسات العليا مما سينعكس علي مستوي الرسائل العلمية ويرفع كفاءة النشاط العلمي داخل كليات الجامعة مما سيدعم الدور المجتمعي للجامعات وأساتذتها في خدمة قضايا التنمية.

2- في حالة تغير منظومة القوانين واللوائح البيروقراطية المعوقة لأداء الأساتذة وتطوير الجامعة ودورها المجتمعي في هذه الحالة سيتحقق جانب كبير من استقلال الجامعات وتتوافر الحريات الأكاديمية للأساتذة خاصة بعد اجماع الأساتذة من عينة الدراسة علي أن هذه المنظومة من القوانين واللوائح تحتاج إلي ثورة ليس فقط علي مستوي التشريع بل علي مستوي التطبيق أيضاً، في الوقت نفسه يمكن من خلال هذه الثورة مواجهة ترهل الجهاز

الإداري بالجامعات وتطوير عمل الإدارات الجامعية وتوصيف الوظائف الخاصة بالإدارة لمنع التكرار والتداخل بين الوظائف خاصة علي مستوي الوظائف القيادية.

في الوقت نفسه سيؤدي هذا الوضع إلي الاهتمام بتطوير مهارات الجهاز الإداري وتوعية أعضائه لفهم طبيعة عمل الأكاديميين وتنظيم لقاءات دورية بينهم لإزالة كل الإشكاليات.

في السياق ذاته سيؤدي هذا الوضع إلي إعادة النظر في الهياكل الإدارية للجامعات لتتحول من أسلوب الإدارة المركزية إلي أسلوب الإدارة اللامركزية ليس علي مستوي الموظفين فقط ولكن علي مستوي اتخاذ القرار داخل مجالس الأقسام والكليات ليصبح "القسم العلمي" هو الوحدة الإدارية الأساسية وبالتالي له السلطة الأكبر في صنع القرارات الإدارية والمالية.

3- كما يطرح هذا الوضع إمكانية استقلال ميزانيات الجامعات أو علي الأقل نضع قواعد ولوائح تكفل للجامعات حرية التصرف مالياً وإدارياً بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات كل جامعة واحتياجاتها مع محاولة توفير الدعم المادي الذاتي للجامعات سواء من خلال مراكزها البحثية ووحداتها الإنتاجية والوحدات ذات الطابع الخاص أو من خلال دعم رجال الأعمال والمجتمع المدني بشرط توفير الضمانات التي تكفل عدم التدخل في شئون الجامعة.

في ظل توفير التمويل اللازم للجامعات عبر موارد أخري غير ميزانية الدولة يمكن تحسين وتطوير البنية الأساسية للجامعات، وتطوير البحث العلمي، وتوفير آليات جديدة لإنجازه، وربطه باحتياجات المجتمع، وتدعيم العلاقة بين المراكز البحثية في الجامعات وقطاعات المجمع المختلفة.

4- في ظل هذا السيناريو الذي يري تغير أوضاع هيئات التدريس في المستقبل يمكن طرح ما يتعلق بتغيير قواعد تقييم الأداء ومعايير وقواعد الترقي داخل الجامعات لوضع قواعد أكثر موضوعية مع إقرار قواعد موضوعية أيضاً للثواب والعقاب ليكون هناك جودة حقيقية بعيداً عن أسلوب تستيف الأوراق.

في ظل هذا السيناريو أيضاً سيتم الاهتمام – وفي إطار رفع مستوي جودة الأستاذ والعملية التعليمية – سيتم الاهتمام بتنمية مهارات عضو هيئة التدريس كل في تخصصه، وذلك من خلال تفعيل أدوار ومسئوليات مراكز تطوير التعليم الجامعي بأشكالها المختلفة مع

تزويـدها بـالأجهزة والامكانـات والأسـاتذة المتخصـصين في التـدريب مـع عقـد دورات أو ورش عمـل تستهدف تنمية الامكانـات التدريـسية لعـضو هيئـة التـدريس في تخطـيط المنـاهج، وتوصـيف المقـررات، وإعداد الامتحانات والتقويم واستخدام الطرق الحديثة في التدريس واستخدام التكنولوجيا في هذا المجال.

5- في الوقت نفسه يطرح هذا السيناريو امكانيـة التوسـع في مفهـوم الإنتـاج العلمـي للترقيـة ليـشمل الكتب العلمية، والمقالات المترجمـة إلي العربيـة، ومقـالات الـرأي، وجهـود المـشاركة في التنظـيم والتطـوير والخدمات في النشاط الجامعي، مع قيـام الجامعـات بـدور مهـم في الترجمـة إلي اللغـة العربيـة وتـشجيع أعضاء هيئة التدريس علي القيام بذلك، الأمر الذي سينعكس بالطبع علي رؤية أعضاء هيئات التـدريس في الجامعات المختلفة للتخصصات التي ينتمون إليها مما يصب في النهاية في تطـوير العمليـة التعليميـة مـن حيث تغيير المقررات والمناهج وإعادة النظر في نظم تقويم الطلاب، والمشاركة في الأنـشطة الجامعيـة مـما يدعم العلاقات الإنسانية بين الطلاب والأساتذة.

6- في ظل هذا السيناريو أيضاً يمكن تنشيط نظام البعثات والمنح الخارجية لأعضاء هيئـات التـدريس سـواء كان لمهمات علمية أو تبادل زيارات مع جهات علمية ذات مستوي عالمي، مع تطوير قواعد النشر العلمي وفقاً للمتعارف عليه علمياً واسـتحداث دوريـات علميـة في التخصـصات الإنـسانية والاجتماعيـة تتبـع قواعـد نـشر محكمة وتراعي الخصوصية المجتمعية.

7- في ظل هذا السيناريو يمكن تدعيم الدور المجتمعي للجامعة وأساتذتها، وربط الجامعة بالمجتمع المحلي والعالمي من خلال فتح البرامج والتخصصات التي تغذي احتياجات المجتمع بمختلـف قطاعاتـه، وتحديـد رؤيـة مستقبلية واضحة للتعليم الجامعي وأهدافه بشكل يمكن الجامعات من أداء رسالتها بكفـاءة واسـتثمار طاقـات أعضاء هيئة التدريس بها.

8- في ظل هذا السيناريو أيضاً يمكن تدعيم نظام انتخـاب القيـادات الجامعيـة وتغيـير الوضـع الـراهن لانتخاب رؤساء الجامعات ليكون بالانتخاب الحر المباشر بعيداً عن فكرة المجمع الانتخابي مـع تفعيـل دور الأقسام داخل الكليات في إقرار النظم والقواعد الخاصة بانتخاب القيادات.

اتجاهات طلاب الجامعات المصرية

إزاء قضايا التعليم الجامعي في مصر

أ- طلاب التعليم النظامي (2011) *

ب- طلاب التعليم المفتوح (2011) *

---

* إعـداد د/ هناء فاروق (جامعة القاهرة)

* إعـداد د/ شيم عبد الحميد قطب

اتجاهات طلاب التعليم النظامي بالجامعات المصرية ازاء قضايا التعليم الجامعي في مصر*

تم إجراء تعديلات باستمارة الاستبيان الخاصة بالطلاب وذلك في ضوء المؤشرات التي كشفت عنها الدراسة الاستطلاعية، وفي ضوء ما أوضحته الملاحظات الخاصة بالتطبيق الأولي للاستمارة مع مراعاة خصوصية بعض الجامعات.

وقام فريق البحث بتطبيق الاستمارة عن طريق المقابلة المباشرة مع الطلاب في سبع جامعات وهي جامعة القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، حلوان، سوهاج، أسيوط وجامعة 6 أكتوبر الخاصة، وبلغ حجم العينة (1056) مفردة توزعت علي هذه الجامعات(*)، وتم استبعاد (72) استمارة منها لوجود أخطاء بها (7%) ومن ثم أصبح عدد الاستمارات الصالحة (984) استمارة.

وقد أثرت أحداث ثورة 25 يناير 2011 علي مواصلة التطبيق نظراً لتوقف الدراسة خلال هذه الفترة.

وقد تضمنت الإستمارة عدة محاور وتمثلت في:

1- تصورات الطلاب عن التعليم الجامعي ومصادرها.

2- علاقة الطلاب بوسائل الإعلام والصحف التي تعالج قضايا التعليم واتجاهاتهم نحو المعالجة.

3- رؤية الطلاب لمشكلات التعليم الجامعي وأسبابها.

4- مقياس لاتجاه الطلاب نحو الجامعة ومفردات العملية التعليمية.

5- علاقة الطلاب بالأنشطة وتقييمهم لها.

---

* إعـداد د/ هناء فاروق (جامعة القاهرة)

* يوضح الجدول التالي هذا التوزيع.

نتائج الدراسة الميدانية (الطلاب)[1]:

أولاً: تصورات الطلاب حول التعليم الجامعي:

أظهرت نتائج الدراسة أن ثلاث أرباع العينة (87.2%) كانت لديهم تصورات مسبقة عن التعليم الجامعي والجامعة عامة، وقد غلب علي هذه التصورات الإيجابية لدي (73.3%) بينما كانت سلبية لدي الربع الباقي (26.7%).

وقد تنوعت مصادر هذه التصورات، إذ جاءت من المصادر التقليدية المباشرة (الأهل والأصدقاء) في المقام الأول بنسبة (51.1%) ثم التليفزيون والسينما بنسبة (25.6%)، وهو ما يؤكد دور هذه الوسيلة الإعلامية الهامة في نشر صور نمطية عن الجامعة ونمط التعليم بها والأستاذ الجامعي (وهو ما يتطلب دراسة تحليلية للتعرف علي صورة الجامعة والأستاذ الجامعي في الدراما بمختلف أشكالها سواء تليفزيونية أو سينمائية أو إذاعية). ثم جاءت الصحف والمجلات في الترتيب الثالث بنسبة (8.5%).

وهو ما يؤكد أهمية وسائل الإعلام عامة ودورها الكبير في نشر صور ذهنية ونمطية وتصورات عن الجامعة والتعليم الجامعي، ومن ثمّ فهي تمثل الأدوات الرئيسية – بعد الأهل والأقارب – لتشكيل تصورات الرأي العام من الطلاب وذويهم أيضاً. ثم جاءت شبكة الانترنت بنسبة (8%). وهو ما يؤكد أيضاً تعاضد الوسائل التقليدية والجديدة لنشر أفكار في المجتمع وتصورات حول مختلف شئون الحياة، وفي ذلك أيضاً نجد أن التعليم قضية مركزية تهم العديد من النخب والعامة لما لها من دور استراتيجي في الحياة، كما أن الكثيرين يتصفحون صفحات التعليم الالكترونية علي مواقع الصحف مما يسمح باتساع دائرة المتأثرين بالتصورات الإعلامية علي اختلافها، وهو ما يؤكد حساسية دور هذه الوسائل وخطورتها. وتلا ذلك الكتب والروايات بنسبة (5.8 %)، وأخيراً جاءت مصادر أخري بنسبة (1%) وتمثلت في: المدرسة (40%) التي تخلق حلم الجامعة والاستقلال لدي الشباب وتخلق حس

[1] د/ هناء فاروق (جامعة القاهرة)

المسئولية والإعداد لمستقبل مهني، ثم الزيارات المباشرة للجامعة واستقاء المعلومات عنها (30%) ثم تصورات شخصية خاصة (30%).

وتمثلت هذه التصورات الإيجابية في أهمية الجامعة كأداة للارتقاء بالمستوي الثقافي والعلمي لطلابها (29%) ووسيلة للارتقاء بالوضع الاجتماعي (16%). وكذلك لتوفير فرص عمل أفضل (17.5%) والمساعدة علي خدمة المجتمع والنهوض به (12%) وتؤهل لسوق العمل من خلال الأنشطة والتدريبات التي تساعد علي الاحتراف (13.8%) ووسيلة للارتقاء المادي نظراً لكل ما سبق، من حيث ارتفاع مستوي الإعداد والتأهيل والتدريب وفرص العمل (9.2%).

كما ظهرت تصورات أخري (2.5%) وتمثلت في الابتكار والابتعاد عن الأساليب التقليدية في المذاكرة والتحصيل والتحرر وتكوين صداقات وأنها تتيح القيام بأنشطة متعددة والإلتقاء بشخصيات عامة، ولأن الجامعة تتمتع بصورة مجتمعية متميزة، والتمتع بالحرية والاستقلال مقارنة بالمدرسة.

أما التصورات السلبية لدي الطلاب عن الجامعة فقد تمثلت في عدم جدوي الدراسة الجامعية وعدم ارتباطها بسوق العمل، وإنها مجرد أداة فقط للحصول علي شهادة تعطي قيمة مظهرية وشكلية للفرد في المجتمع، كما أن الجامعة وسيلة للتحرر من أي التزام خلقي أو مجتمعي أو ديني وذلك نظراً لنمط للعلاقات المفتوحة التي يسودها والاختلاط بين الجنسين وعدم وجود أي ضوابط تنظمه... الخ.

والخطير في الأمر أن أكثر من نصف العينة (51.2%) غيرت تصوراتها إلي الأسوأ بعد الالتحاق بالجامعة، بينما ظل (26.7%) علي نظرتهم الايجابية لها أما النسبة الباقية (22.1%) فقد تطورت تصوراتها للأفضل. وبالنسبة للأسباب التي أدت إلي الصورة السلبية، فقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية علي الطلاب أن ضعف المناهج الدراسية وغلبة طابع الحشو والتلقين عليها جاء في المرتبة الأولي كسبب رئيسي لتراجع التصورات الإيجابية وغلبة التصورات السلبية، وذلك بنسبة (16.9%) تلاها عدم ارتباط هذه المناهج بسوق العمل، بما يجعل الشهادة الجامعية مجرد شهادة نظرية لا قيمة لها في الواقع (15.4%)، وجمود أساليب التدريس (15%)، وعدم كفاءة الإدارة الجامعية (12%)، فضلاً عن الازدحام

وتكديس الطلاب بشكل يحول دون الاستفادة من المرافق التعليمية المختلفة (11.8%) ويصاحب ذلك جمود وسائل التعليم والاعتماد علي الأساليب التقليدية والبعد عن استخدام التكنولوجيا الحديثة (9.4%).

كما ظهر وعي الطلاب وإدراكهم لسلبية نظام الفصل الدراسي (التيرم)، وقصر الفترة الزمنية الخاصة به مما يؤدي إلي عدم الاستفادة منه (9%)، فضلاً عن تجاوزات الأمن وحرمانهم من ممارسة النشاط (5.2%) والتقييد لتحركاتهم، كذلك عدم التزام الأساتذة (4.3%) وأسباب أخري (1%) وتتمثل في التمييز بين الطلاب وخاصة بسبب الديانة، وعدم تحديث المقررات وعدم جدوي بعضها وعدم ارتباطها بالتخصص، وتركيزها علي الجانب النظري لا التدريبي أو التأهيلي لإعداد الخريج لسوق العمل، وغياب التواصل مع الطلاب وإهمالهم تماماً، وعدم الاهتمام بالمرافق التعليمة وتحديثها بما يتلائم مع العصر واحتياجاته وأخيراً عدم احترام القيم والتقاليد والأخلاقيات داخل الحرم الجامعي.

ثانياً: علاقة الطلاب بوسائل الإعلام والصحف التي تعالج قضايا التعليم واتجاهاتهم نحو المعالجة:

أكدت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة لا تتابع القضايا التعليمية في الصحف بنسبة (51.2%) مقابل (48.8%) تتابع هذه القضايا، وقد جاءت جريدة المصري اليوم في الترتيب الأول بنسبة (21.6%)، ثم جريدة الأهرام (14.6%)، فالجمهورية (13.7%)، فالوفد (10.6%)، والأخبار (9.6%)، واليوم السابع (7.6%)، فالدستور (7%)، ثم جاءت صحيفة الكلية وصحيفة الجامعة في الترتيب التالي بنسبة (5%) و(4.7%) علي التوالي. وأخيراً جاءت كل من جريدة الأهالي والعربي بنسبة (1.3%) و(1.1%) علي التوالي. ومما سبق يتضح أن الصحف الخاصة والقومية تشاركت في الترتيب الأول كأكثر الصحف مقروئية ويتفق ذلك مع نتائج التحليل الكمي لمضمون الصحف. إذ أن الصحف الخاصة تهتم بكشف الفساد وأوجه القصور في القضايا والمشكلات التعليمية المختلفة كما أن بعض الصحف القومية (الأهرام والجمهورية) تخصص صفحات ثابتة لمشكلات التعليم، وتقدم

صحيفة الأهرام تحديداً معالجة نقدية واستقصائية لقضايا التعليم في الصحف والتي كان يشرف عليها الأستاذ لبيب السباعي.

أما الصحف الحزبية فقد جاءت الوفد في الترتيب التالي بينما تراجعت الصحف الحزبية الأخري (الأهالي والعربي) إلي آخر القائمة.

متابعة الطلاب صفحات التعليم الأولي المتخصصة في الصحافة:

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (64%) من المهتمين بمتابعة القضايا التعليمية يقرأونها ويتابعون تطوراتها في الصفحات التعليمية المتخصصة مقابل (36%) لا يهتمون بذلك.

وجاءت الصفحات التعليمية بجريدة الجمهورية في الترتيب الأول من حيث عدد الذين يقرأونها بنسبة (36.4%) ثم الأهرام (30.3%) ثم جاءت جريدة الأخبار في الترتيب الثالث (16%)، تلتها الدستور (10.4%)، وأخيراً الأسبوع (4.6%) وعدد من الصحف الأخري (2.3%) وهي الشروق والمصري اليوم واليوم السابع.

ومما سبق يتضح أن الصحف القومية مازالت تتمتع بمقروئية واهتمام أكبر من الخاصة والحزبية نظراً لاهتمامها بهذه الصفحات وثبات دورية صدورها وثبات مكان نشرها مقارنة بالصحف الأخري التي تجعل التعليم جزء من الموضوعات التي تعالج بشكل موسمي عند اندلاع أزمة أو وقوع أحداث تستدعي تسليط الضوء عليها.

وعن أسباب متابعة الطلاب لهذه الصفحات بالذات، أكدت النتائج أن هذه الصفحات تقوم بالكشف عن الفساد وأوجه القصور في الجامعات وقضايا التعليم المختلفة (30.7%) وأنها تناقش القضايا بصورة متعمقة (21.4%) ولان معالجتها تتسم بالتكامل والعمق، كما أنها تطرح حلولاً إيجابية لقضايا التعليم المختلفة بما يسهم في حل المشكلات بصورة واقعية عملية (18.2%). كما أنها تتميز بوجود عدد كبير من الكتّاب والخبراء المتميزين في مجال التعليم بما يعطيها ثراءاً واسعاً في الأفكار والأطروحات (17.7%).

وكذلك لأنها تسمح بالمشاركة والتعبير أي تفاعل الطلاب مع هذه القضايا وابداء وجهة نظرهم ومواقفهم المختلفة منها (10.6%)، وأسباب أخري (1.4%) وتتمثل في التعرف علي دور الدولة في حل هذه القضايا والتعرف علي مدي اهتمام الدولة بهذه القضايا وأولوياتها.

تقييم الطلاب للمعالجة الصحيفة لقضايا التعليم الجامعي:

أكد (67.4%) من الطلاب أن معالجة الصحف للقضايا التعليمية جيدة في حين يري (8.8%) منهم أنها ممتازة، وأكد (23.8%) منهم أنها غير ملائمة.

أوجه تميز المعالجة الصحفية كما يراها الطلاب:

وأكد الطلاب أن أسباب التميز لهذه الصفحات متعددة، وجاء علي رأسها كشفها للفساد في المجال التعليمي وأوجه القصور المختلفة (29%)، ولأنها تساعدهم علي فهم واقع التعليم ومشكلاته في مصر (28.4%)، ولأنها تناقش القضايا التعليمية المختلفة (22.4%). وتطرح لها حلولاً واقعية (12.7%) كما يشارك فيها كتّاب متميزون بالكتابة والتعليق والتحليل (7.5%).

أسباب عدم تميز المعالجة الصحفية:

وأكد الطلاب وجود عدة عوامل أدت إلي عدم تميز المعالجة باعتبارها سلبيات شابت هذه المعالجة، وعلي رأسها أن معالجات الصحف لا تقدم حلولاً لقضايا التعليم (29%)، كما أنها تعتمد علي مصادر رسمية يتكرر ظهورها بصفة دائمة في التغطية (28.4%) ثم جاء كل من موسمية المعالجة ووجود بعضها كإعلانات في صورة تحريرية (22.4%) لكل منها، وأخيراً لأن بعض الصحف تخصص مساحات صغيرة لقضايا التعليم (7.5%)، وأسباب أخري (1.5%) منها عدم اهتمامها بنقل التجارب التعليمية الخاصة بالدول الأخري ومشكلات التعليم بها.

وعن أبرز المشكلات التي يحرص الطلاب علي متابعتها في الصحافة جاء ضعف مستوي الخريجين والطلاب الملتحقين بالجامعة في الترتيب الأول بنسبة (14%)، ثم تراجع مستوي ودور الجامعات المصرية علي الساحة الدولية (13.3%)، وضعف المقررات الدراسية وجمودها (11.2%)، وزيادة أعداد الطلاب وتكدسهم (10.3%) وإلغاء المجانية وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة للطلاب خاصة الذين يدفعون مصروفات للالتحاق بالشعب التي تقدم الدراسة باللغات الأجنبية عامة وباللغة الإنجليزية بصفة خاصة (8%)، وتراجع دور الدولة في تشجيع البحث العلمي ودعمه (7%)، ووجود الكتاب الجامعي (7%)، واختلاف أساليب تقويم الطلاب وتحيزها وعدم موضوعيتها واختلافها من أستاذ لآخر ومن كلية لأخري (6.8%)، ثم جاءت القيود الأمنية والإدارية في الترتيب التاسع بنسبة (6.7%)، ثم

عدم التزام الأساتذة بأخلاقيات العمل الجامعي (6.1%)، وعزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة المختلفة (5.1%) وأخيراً مشكلة الإسكان الطلابي (4.5%).

ثالثاً: رؤية الطلاب لمشكلات التعليم الجامعي وأسبابها:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أبرز أسباب مشكلات التعليم الجامعي كما يراها الطلاب عدم وجود خطة استراتيجية لوضع أولويات المشكلات وعلاجها بصورة فعالة وفي توقيت محدد، وذلك بنسبة (25.1%)، ثم جاء وجود جماعات مصالح تحول دون الإصلاح الجامعي لأنها تستفيد من بقاء الأوضاع علي ما هي عليه بدون تغيير (22.9%)، وضعف الميزانية وعدم توافر الأموال اللازمة للتطوير والإصلاح (19.8%). كما يري الطلاب أن قضايا التعليم يتم التعامل معها بشكل جزئي ومبتور عن السياق المجتمعي الأشمل (17%)، كما أن قضايا التعليم الجامعي لا تنل حظها من المعالجة الإعلامية والسياسية إلا عندما تثور وبشكل موسمي في بدايات العام الدراسي فحسب (14.2%)، وأسباب أخري (1%) تتمثل في اقتصار الإصلاح علي الشعارات والمقولات النظرية بدلاً من العمل، ووجود فساد مرتبط بنهب الميزانيات المخصصة للتعليم والبحث العلمي واستسلام الكثيرون للأمر الواقع وعدم الرغبة في تحقيق تغيير حقيقي ووجود الواسطة والمحسوبية... فضلاً عن غياب الرغبة الحقيقية لدي المسئولين لتحقيق الإصلاح، وفساد الإدارة الجامعية وغياب الجودة وعدم الاهتمام بالبحث العلمي والروتين في التعامل مع هذه المشكلات والبطء في اتخاذ القرارات نحوها، فضلاً عن حب الظهور والمناصب والحرص عليها علي حساب المسئوليات.

وعن مسئولية الطلاب عن ظهور مثل هذه المشكلات الخاصة بالتعليم الجامعي، أكد حوالي ثلثي المبحوثين (72.4%) وجود مسئولية يتحملها الطلاب سواء بنسبة محدودة (45.8%) أو بنسبة كبيرة (26.5%)، في حين أكد (27.6%) عدم وجود مسئولية للطلاب علي الإطلاق.

ويري الطلاب أنهم يتحملون المسئولية عن مشكلات التعليم الجامعي لأنهم يختارون الكليات بالدرجة الأولي طبقاً لمجموعهم وليس وفقاً لميولهم واستعدادهم العقلي (35.8%) كما أنهم يسعون للحصول علي شهادة فحسب دون الاهتمام بتطوير مهاراتهم الحقيقية في تخصص من التخصصات (30.3%) كما أنهم ينشغلون بالامتحانات والواجبات الدراسية

بعيداً عن الأنشطة خاصة في ظل قصر فترة الفصل الدراسي (17.6%) وعزوفهم نتيجة لذلك عن المشاركة في الأنشطة الطلابية المختلفة (15.2%)، وأسباب أخري (1.1%) تتمثل في غياب الهدف الرئيسي من التعليم عن ذهن الطلاب، وفهمهم الخاطئ للحياة الجامعية، واعتبارهم الجامعة مكاناً لجمع المعلومات فحسب دون اهتمام بالمهارات العقلية وتنميتها، كما أنهم يصمتون ويسكتون عن كافة التجاوزات وأشكال الفساد المختلفة، مما يجعلهم شركاء في المسئولية.

وعن مدي مساهمة الطلاب في حل هذه المشكلات أكد (85.5%) منهم امكانية ذلك مقابل (14.5%) يرون عدم إمكانية ذلك، وأكدوا أن هذه المساهمة تتم بصورة محدودة (56.8%) أو كبيرة (40.1%) مقابل (3.1%) يرون ذلك مستحيلاً لأنها ليست مسئوليتهم علي الإطلاق.

وشملت هذه المسئولية التعبير عن الآراء بحرية خاصة في المقررات التعليمية وعدم السكوت علي الأخطاء والحرص علي تطوير مظهر الكلية والالتحاق بالكليات التي تناسب قدراتهم العقلية والمشاركة بفاعلية في الأنشطة الجامعية والتواصل مع الإعلام وزيادة مهاراتهم المعرفية والفكرية وتطوير الذات من خلال المكتبة والانترنت ومساهمتهم في إقامة اتحاد طلاب قوي وعدم السكوت علي المشكلات والتوقف عن السلبية وتقديم الشكاوي في حالة وجود أخطاء تستدعي العلاج ووعيهم بالواجبات الملقاة علي عاتقهم، والمشاركة في خدمة المجتمع والمشاركة بفاعلية في أنشطة الجودة والجدية في تقديم استمارات التقييم لتصحيح مسار العملية التعليمية وتقويمها، والتوازن بين الجدية والاستذكار من جهة والترفيه والتسلية من جهة ثانية. وكذلك العمل قدماً وبجدية لتعديل اللائحة الطلابية.

وعن كيفية تفعيل دور الطلاب لحل هذه المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، أكد الطلاب ضرورة زيادة مشاركتهم في الأنشطة المختلفة خاصة المتعلقة بخدمة المجتمع (19%) وممارسة دور الرقيب داخل الجامعة بحيث يمكنهم الضغط لتحقيق المطالب وإزالة السلبيات التي تعتري العملية التعليمية (17.2%) وكذلك ضرورة تقديم برامج متخصصة لهم لزيادة الوعي الحقوقي بما يؤهلهم للضغط من أجل الحصول علي حقوقهم (15.8%) وتقديمهم للشكاوي للجهات الرسمية (14.4%) مع تعديل اللائحة الطلابية الحالية لأنها تعرقل مجهوداتهم وأنشطتهم (12%) ولجوئهم إلي وسائل الإعلام والاستعانة بها كأداة

ضغط علي صانع القرار والإدارة الجامعية (11%) مع رفع القيود الأمنية التي تحد من نشاطهم (10%) ووسائل أخري (0.6%) تتمثل في اجتهادهم وتحصيلهم العلم بجدية والمشاركة في أنشطة الجودة لتقييم مختلف مفردات العملية التعليمية واستخدام كافة السبل اللازمة للضغط علي إدارة الجامعة.

تقييم الأنشطة الطلابية وأهميتها:

أكد (56.9%) من الطلاب أهمية الأنشطة الطلابية باعتبارها مكملة للعملية التعليمية بينما رفض (43.1%) منهم هذا الطرح مؤكدين أنهم لا يعتبرونها كذلك لعدة أسباب وعلي رأسها أنها تستغرق وقتاً طويلاً علي حساب المذاكرة (21.6%) ولأنها لا تلبي الاحتياجات الفعلية للطلاب (18.2%) ولأن اختيار القائمين عليها يتم بطريقة غير ديمقراطية (16.5%) ولعدم وجود خطط لإدراجها ضمن المنظومة التعليمية (15.1%) وعدم اهتمام الإدارة بها ومن ثم عدم توفير التمويل اللازم لها (14.2%) ولأنها أنشطة موسمية وغير مستمرة خاصة في الصيف (9%) ولان بعض الأهل يرفضون المشاركة فيها (5.2%)، وأسباب أخري (0.2%) تتمثل في عدم تشجيع الإدارة لها وروتين العمل بها بما يعوق إنجاز العديد من الأنشطة. ويوضح الجدول التالي النتائج التالية:

وعن أهمية الأنشطة الطلابية بالنسبة للطلاب الذين أكدوا ضرورة وجودها باعتبارها عنصراً مكملاً للعملية التعليمية، أكد الطلاب علي عدة أسباب وعلي رأسها أنها تسهم في تشكيل وبناء شخصية الطلاب ولأنها تصقل مهارات الطلاب وخبراتهم العملية والحياتية كما توفر للطلاب فرص العمل الجماعي والقيادي وتعد مصدراً محترماً للترفيه وتفريغ طاقات الطلاب في أعمال مفيدة. كما تعد مصدراً لزيادة الوعي الحقوقي بما يؤهلهم للضغط وممارسة حقوقهم من أجل الحصول عليها وأسباب أخري وتتمثل في رفع الوعي الثقافي للطلاب وزيادة ثقتهم في أنفسهم وتزويدهم بالإيجابية والمبادرة والإبداع والتفكير العلمي، وأخيراً تجعلهم أكثر جدية في صناع القرار.

وعن أبرز المعوقات التي تعاني منها الأنشطة الطلابية في الجامعة، أكد الطلاب علي وجود العديد منها وان أكبر هذه المشكلات عدم اقبال الطلاب علي ممارسة هذه الأنشطة لأسباب علمية وشخصية (34%) ومنع النشاط السياسي داخل الجامعة (25.3%) ومصادرة

الحريات بكافة أشكالها بهـا (21.8%) واختفـاء النـشاط الحـزبي داخـل الجامعـة بمـا يـضعف الـوعي السياسي لدي الطلاب (17.5%) ومعوقات أخري (1.4%) تتمثل في سلبية الطـلاب إزاء الأنـشطة واعتبارهـا هدراً للوقت والمال، وانـشغالهم بالدراسـة والتحـصيل خاصـة في ضـوء تكـدس المنـاهج الدراسـية، وافتقـار الطلاب للقدرة علي الإبداع، وضعف التمويل اللازم للأنشطة، وعدم الرغبـة في التطـوير والتغيـير، وتغليـب المصالح الخاصة والشخصية علي حساب المصالح العامة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية غلبة الاتجاه المحايد للطلاب نحو الجامعة، إذ بلغت نسبة مـنْ يتبنـون هذا الاتجاه (60%) تلاهم أصحاب الاتجاه الإيجابي، بينما جاء الاتجاه الـسلبي في المرتبـة الأخـيرة بنـسبة (5%). وهي نتيجة تدعو للتفاءل بشدة نظراً لأن الطلاب مـازالوا ينظـرون بإيجابيـة للجامعـة ويرونهـا مـصدراً للفخـر بالنسبة لهم، ولكنهم في نفس الوقت يرون السلبيات التي قد تحد من الإيجابيات ولكنها مع ذلك لا تنقلهم إلي الجانب السلبي علي إطلاقه.

فمازال الطلاب يؤمنون بأهمية الجامعـة وضرورتهـا ويرونهـا مؤسـسة جـديرة بـالاحترام وان احتاجـت لبعض الإصلاحات التي ستضيف لها ولهم مزايا متعددة.

وأظهرت نتائج التحليل الاحصائي غلبة الاتجاه الإيجابي للطلاب نحو المقـررات الدراسـية بنـسبة تقـارب الثلثين (71%) تلاه الاتجاه المحايد (12.5%) بيـنما سـادت الـسلبية نـسبة (16.5%). كـما أظهـرت النتـائج إيجابية اتجاه الطلاب نحو التـدريب العمـلي (59.8%) ثـم المحايـد (31.9%) بيـنما جـاء الاتجـاه الـسلبي بنسبة بسيطة للغاية بلغت (8.3%). وجاء اتجـاه الطـلاب إيجابيـاً نحـو الأنـشطة الجامعيـة (41.1%) ثـم الاتجاه المحايد (32.4%) وأخيراً الاتجاه السلبي (26.5%).

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن اتجـاه الطـلاب نحـو طـرق التـدريس جـاء محايـداً بالدرجـة الأولي (37.2%) ثم إيجابياً (36.2%) وأخيراً جاء الاتجاه السلبي في الترتيب الأخير بنـسبة (26.6%)، ويتـضح مـن ذلك إرتفاع نسبة الاتجاه السلبي نظراً لسيادة أنمـاط تـدريس تقليديـة وجامـدة أحيانـاً في بعـض الكليـات والجامعات بما يعوق الاستفادة من المقررات بصورة كاملة مما يؤدي إلي سلبية النظر إليها.

كما أظهرت النتائج أن اتجاه الطلاب نحو الأساتذة جاء محايداً بنسبة (53.5%) ثم إيجابياً (27.1%) وأخيراً النظرة السلبية (19.4%). كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن اتجاه الطلاب نحو الأمن جاء محايداً بنسبة (51.3%) ثم سلبياً (29.5%) وأخيراً إيجابي بنسبة (19.2%). وهذه النتيجة تعد منطقية فالحياد جاء نتيجة لأن نسبة كبيرة جداً حوالي (90%) لا تمارس أنشطة ولا تحتك بالأمن بشكل أو بآخر، ولذلك كان من المنطقي ألا يتبني أصحاب هذه الفئة رؤية جدية حاسمة، ثم جاءت النظرة السلبية متسقة مع عدد المشاركين والذين يتعرضون بالفعل لمضايقات من الأمن في كافة مجالات الأنشطة التي يقومون بها، وهم الأكثر احتكاكاً بالأمن، وأكثر تعرضاً لإملاءات وشروط ترتبط بأنشطتهم.

أما الرؤية الإيجابية فإرتبطت لدي البعض بدور الأمن في حفظ النظام والحفاظ علي بعض السلوكيات المرتبطة بالحرم الجامعي وتقاليده وأخلاقياته.

* ولم تختلف التصورات التي تبناها الطلاب حول الجامعة وفقاً للجامعات المدروسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود فروق بين الجامعات فيما يتعلق بنوعية التصورات وشكلها ودوامها بالنسبة للجامعات الحكومية والخاصة، إذ بلغت قيمة كا^2 6.055 عند درجة حرية 2 وبمستوي معنوية 0.048 وهو غير دال إحصائياً.

* اتفق طلاب الجامعات الحكومية والخاصة علي وجود منظومة من الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي وهي:

- أهمية دور الجامعة بالنسبة للمجتمع.

- عدم كفاءة الإدارة الجامعية وعدم قدرتها علي تلبية احتياجات الطلاب والأساتذة.

- جمود طرق وأساليب التدريس المتبعة بها.

- عدم استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وهو ما يثير التساؤلات حول الجامعات الخاصة والتي كان يفترض بها أن تقدم نموذجاً مختلفاً لا موازياً للتعليم الحكومي، ويبدو أن لجوء هذه الجامعات إلي نفس الأساتذة الذين يُدرسون في الجامعات الحكومية سبباً في شيوع ذلك الأمر، إذ أن بعضهم يذهب إليها بنفس منظومة التفكير و طرق التدريس التقليدية.

- عدم التزام الأساتذة بمتطلبات العملية التعليمية.

- عدم ملائمة نظام الفصل الدراسي وقِصر المدة الزمنية الخاصة بها.

- عدم توفر الأنشطة التي تنمي القدرات والمهارات.

- عدم توفر المستلزمات العلمية والتكنولوجية اللازمة للحصول علي تعليم متميز.

- عدم توفر فرص الحصول علي عمل أفضل.

- عدم توفر فرص للمشاركة في خدمة المجتمع.

- عدم المشاركة في تقويم العملية التعليمية بالجامعة.

- عدم إمكانية تحقيق الجودة في ظل المقررات الحالية.

- عدم كفاية الدعم الذي تقدمه الجامعة للأنشطة.

- عدم مناسبة المقررات والمواد للتخصص.

- عدم ارتباط المقررات الجامعية بسوق العمل.

- وجود ديمقراطية في الحوار من الطلاب والأساتذة وسماح الأساتذة لهم بالمشاركة في الرأي والحوار وإبداء وجهة النظر. وإن كان ذلك في الجامعات الخاصة أكثر من الحكومية.

- عدم وجود تدريب يتناسب مع متطلبات التخصص.

- عدم وجود معامل متطورة يمكن للطلاب الاستفادة بها.

- وجود أساتذة من خيرة العلماء في مصر، ومعاملتهم للطلاب بصورة راقية وإنسانية ومتميزة.

- الحرية في ممارسة الأنشطة وإن كان ذك في الجامعات الخاصة أكثر من الحكومية.

- وجود قيود علي الفتيات تحرمهن من ممارسة النشاط الطلابي وإن كانت الحرية من نصيب فتيات الجامعات الخاصة أكثر من الحكومية.

- أهمية دور الأمن في الحفاظ علي الانضباط داخل الجامعة، وإن ظهر ذلك في الجامعة الخاصة أكثر من الحكومية.

- دور الأمن يؤثر علي الأنشطة وينفي وجود الديمقراطية بها وان ظهر ذلك بصورة كبيرة في الجامعات الحكومية مقارنة بالخاصة.

- متابعة الصحف التي تناقش قضايا التعليم والصفحات المتخصصة بها.

- التقييم السلبي للمعالجة الصحفية من حيث كونها مبتورة وجزئية وتثار بشكل موسمي.

- اعتبار مسئولية الطلاب عن مشكلات التعليم الجامعي محدودة، مع إمكانية مساهمتهم في حلها بصورة كبيرة: من خلال زيادة مشاركة الطلاب وتقديم الشكاوي والاستعانة بالإعلام (وإن كانت الجامعات الخاصة أكثر اهتماماً بذلك) وزيادة الوعي الحقوقي للطلاب.

- عدم حرص الطلاب علي الاستفادة من المكتبة، وعدم اهتمامهم بالأنشطة الثقافية والمجتمعية ومشاركتهم في الأنشطة الترفيهية، وعدم مشاركتهم في الأنشطة السياسية وعدم مشاركتهم في الأنشطة التي تنمي مهاراتهم وقدراتهم العقلية (وإن كان ذلك في الجامعة الخاصة أكثر).

- عدم حرص الطلاب علي حضور المحاضرات في مواعيدها، وعدم التزامهم بالتقاليد الجامعية واحترام الحرم الجامعي سلوكاً وزياً وتعاملاً مع الآخرين، وإن كان ذلك قد ظهر بوضوح في الجامعات الحكومية أكثر من الخاصة التي تتبني نمطاً يميل إلي التحرر في الشكل والذي تستنكره بالجامعات الحكومية، وخاصة أنواع بعينها من الزي والسلوك داخل الحرم الجامعي.

- اعتبار الأنشطة الطلابية مكملة للعملية التعليمية وإن ظهر ذلك في الجامعات الخاصة مقارنة بالحكومية، وأنها تسهم في تشكيل وصقل شخصية الطالب وتصقل مهارات الطلاب، وإنها توفر فرص العمل الجماعي والقيادي.

وظهرت فروق بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بـ:

- تكدس الطلاب في قاعات الدراسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات، إذ بلغت قيمة كا^2 17.004 عند درجة حرية 1 وبمستوي معنوية 0.000 أي درجة ثقة (100%)، وكانت بطبيعة الحال الفروق من نصيب الجامعات الخاصة التي تتميز بقلة أعداد طلابها مقارنة بالحكومية.

- وجود جمود في المناهج وعدم ارتباطها بالجانب العملي وسوق العمل، وبلغت قيمة كا^2 14.105 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية (0.000) أي درجة ثقة (100%)، وكانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة التي تتسم مناهجها بالتطوير والملائمة لاحتياجات السوق ومتطلبات العمل مقارنة بالجامعات الحكومية التي تشكو بصورة كبيرة من هذا الجانب.

- الشعور بالفجر للانتماء للجامعة، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود فروق بين طلاب الجامعات الخاصة والحكومية، إذ بلغت قيمة كا^2 13.495 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.000، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية التي يشعر ثلثي أبنائها بالفخر للانتماء لها لتاريخها وعراقتها وأهميتها وصورتها في المجتمع مقابل الجامعات الخاصة التي ينقسم طلابها ما بين فخورين بينما يري بعضهم الانتماء لها مشكلة قوامها النظرة المجتمعية لهذه الجامعات كأبواب خلفية للالتحاق بكليات بعينها مع انخفاض مجموعهم في الثانوية العامة، مقابل الحصول علي شهادة نظير الأموال.

- عدم توفير الجامعة لفرص تدريب بالمؤسسات المجتمعية بما يتناسب مع احتياجات التخصص والدراسة، وبلغت قيمة كا^2 15.477 عند درجة حرية (1) بمستوي معنوية 0.000، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة التي يري أبنائها امكانية الحصول علي فرص أفضل مقارنة بالحكومية التي لا تمد الطلاب بما يلزم للارتباط بالمجتمع وسوق العمل قبل التخرج.

- عدم الشعور بالرضا نحو الخدمات الطلابية المقدمة وقد بلغت فيما كا^2 7.405 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.003.

وجاء الفرق لصالح الجامعات الخاصة التي أبدي (92%) من طلابها عدم رضائهم نظراً لضآلة هذه الأنشطة والخدمات وفقرها وضعف إمكانياتها مقارنة بما يدفعونه من مصروفات.

- كذلك عدم احترام الجامعة لحق الطالب في التعبير عن آرائه بحرية، إذ بلغت قيمة كا^2 12.755 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.001، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية التي رأي ثلثي طلابها أن هناك قمع يمارس ضدهم عند التعبير عن الآراء بحرية، ولعل ذلك ارتبط بفترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 ووقوع احتكاكات بين بعض القيادات والطلاب وتصعيد الأمور في عدد من الكليات بل والاحتكاك مباشرة بإدارة الجامعة ورئيسها.

- ابتعاد طرق التدريس عن التقليدية والبعد عن التلقين، وبلغت قيمة كا^2 9.107 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.003، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة التي يكثر فيها استخدام مذاكرات وملخصات لتيسير عملية الحفظ والتلقين وهو ما يتفق إلي حد كبير مع طبيعة الطالب في هذه الجامعات، إذ أن الكثير منهم يصاب بالملل بسرعة ويهتم بالجوانب العملية التطبيقية مقارنة بالجوانب النظرية، ويعمد إلي التبسيط والتيسير بينما تتعدد أشكال استقاء المعلومات وأدواتها في الجامعات الحكومية من كتب ومراجع أجنبية وعربية ورسائل علمية وشبكة الانترنت ومؤتمرات... الخ وغيرها من أساليب يدفعهم بعض الأساتذة إلي الاستفادة منها.

- عدم وجود خبراء يشرفون علي التدريب العملي، إذ بلغت قيمة كا^2 13.195 عند درجة حرية (1) بمستوي معنوية 0.000، وذلك لصالح الجامعات الحكومية التي تعاني من غياب الخبراء في سوق العمل، وعدم الاستعانة بهم إلا في أضيق الحدود نظراً لعدم توافر التمويل اللازم لذلك من جهة، وغياب البعد المجتمعي لدي القائمين علي التدريس والإدارة في العديد من الكليات من جهة ثانية وكذلك عدم اهتمام رجال الأعمال والصناعة والخبراء بدعم الجامعة بمثل هذه الخبرات والاستفادة في المقابل من العقول الشابة والمواهب العقلية والمهارات المتميزة للطلاب من جهة ثالثة.

- عدم استخدام الأساتذة معاييراً عادلة لتقييم الطلاب، إذ بلغت قيمة كا^2 12.139 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.000 وذلك لصالح الجامعات الحكومية التي يري ثلثي طلابها ان المعايير شخصية في كثير من الأحيان وأنهم يتعرضون للظلم دون إمكانية رده أو درئه مقارنة بطلاب الجامعات الخاصة الذين يحصلون علي حقوقهم ويتمتعون بقوة نسبياً في مواجهة الأساتذة وفي مواجهة الإدارة.

- ظهرت الفروق أيضاً بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالنشاط الطلابي، والذي اعتبره الطلاب مجرد ديكور شكلي، إذ بلغت قيمة (ت) -2.756 بمستوي معنوية 0.000 عند درجة حرية 982، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية التي يري طلابها أن كثير من الأنشطة مجرد ملء للفراغ، وإنها مجرد أداة ترفيهية من أجل اللهو والرحلات فحسب دون وجود أنشطة جادة حقيقية ترفع مستوي وعي الطلاب ومشاركتهم المجتمعية ويوضح الجدول التالي النتائج السابقة:

كما ظهرت فروق ذات دلالة احصائية بين الجامعات فيما يتعلق باتجاه الطلاب نحو الأمن الجامعي ودوره، إذ بلغت قيمة (ت) -2.853 عند درجة حرية 982 وبمستوي معنوية 0.004، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية التي تعاني بالفعل وتعايش هذا التداخل الشديد بين الأمن والأنشطة الطلابية، وذلك بخلاف الأمر بالنسبة للجامعات الخاصة التي يقتصر دور الأمن فيها علي الحفاظ علي المنشآت والممتلكات فحسب دون أن يمتد إلي ما هو سياسي أو يتعلق بالنشاط الطلابي.

ويرتبط بما سبق الدعوة إلي إلغاء القيود الأمنية المفروضة علي النشاط الطلابي، إذ بلغت قيمة كا^2 13.029 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.000، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية أيضاً التي تعاني أيما معاناه من جراء التدخلات الأمنية ومن ثم أكثر الحاحاً علي هذا الأمر.

- ضرورة تعديل اللائحة الطلابية الحالية، وبلغت قيمة كا^2 8.827 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.001 وبالطبع كانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية التي يري طلابها ضرورة ذلك كوسيلة لتفعيل النشاط الطلابي ومنح الطلاب المزيد من الاستقلالية والحماية وإبعاد الأمن عند التدخل في النشاط، وهذا بالطبع نظراً لكثافة تعرض الطلاب لقيود اللائحة الحالية ومشكلاتها خاصة في الجامعات الحكومية مقارنة بالجامعات الخاصة التي تجعل من النشاط وسيلة ترفيهية في معظم الأحيان.

- عدم حرص الطلاب علي المشاركة في الأنشطة الجامعية التي تسهم في خدمة المجتمع، وبلغت قيمة كا^2 12.605 عند درجة حرية (1) وبمستوي معنوية 0.000، وكانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة التي كان أبنائها أكثر تذمراً من تردي مستوي النشاط في الجامعة وبعدها عن أي مظاهر ترتبط بالمجتمع أو تشكيل الوعي لدي الطلاب في مختلف المجالات.

- لم يثبت التحليل الاحصائي وجود أثر للسن علي اتجاه الطلاب نحو مفردات العملية التعليمية وذلك نظراً لوجود تقارب في عمر المبحوثين ما بين 19 إلي 22، ولم تظهر فروق إلا فيما يتعلق بالاتجاه نحو الجامعة، إذ أنه باستخدام ANOVA بلغت قيمة (ف) 4.958 عند درجة حرية 3 وبمستوي معنوية 0.002 - أكدت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في معظم العلاقات الاحصائية المتعلقة بالتصورات عن الجامعة ونوعيتها والاتجاه نحوها ومفردات العملية التعليمية من أساتذة ومقررات وطرق التدريس

والتدريب ومتابعه الصحف والصفحات الخاصة بالتعليم ومشكلات التعليم الجامعي أو تقييم معالجة الصحافة لها ولكن ظهرت الفروق بشدة فيما يتعلق باتجاه الطلاب نحو الأمن الجامعي: وكان الذكور هم الأكثر إدراكاً لخطورة هذا الدور وانتقاصه للحريات داخل الجامعة لأنهم الأكثر مشاركة في الأنشطة الطلابية وأكثر احتكاكاً بالأمن بينما الإناث أكثر تفاءلاً وإيماناً به نظراً لأنه يحميهن – من وجهة نظرهن – من أي تجاوز أو انفلات أخلاقي أو تحرش، فبإستخدام التحليل الاحصائي أظهرت نتائج اختبار (ت) T-text هذه الفروق إذ بلغت قيمة ت -5.373 عند درجة حرية 982 وبمستوي معنوية (0.000) أي درجة ثقة

(100%)، وكانت الفروق لصالح الذكور، لأنهم هم الأكثر تعرضاً لمضايقات الأمن خاصة في إطار النشاط الطلابي وبالتالي يرون أن الأمن ينشر الفزع والخوف بين الطلاب وينفي وجود الديمقراطية ويمنع النشاط السياسي، بينما تري الإناث أنه وسيلة لحفظ الأمن والحفاظ علي أخلاقيات الحرم الجامعي.

- كما ظهرت الفروق أيضاً فيما يتعلق بمدي الفخر والاعتزاز بالجامعة، إذا كانت الإناث أكثر اعتزازاً وفخراً بالجامعة مقارنة بالذكور ولعل ذلك يجد تفسيره المنطقي في تغليب العاطفة لدي الإناث بصورة أكبر من الذكور الذين يميلون إلي التفكير العملي بصورة أكبر ويقّيمون الأمور في ضوء مخرجاتها ونتائجها وفوائدها قبل الاعتداد والفخر العاطفي.

- كما ظهرت فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق باتجاههم نحو الأنشطة الطلابية، إذ بلغت قيمة (ت) –2.007 عند درجة حرية 982 وبمستوي معنوية 0.005، وكانت الفروق لصالح الذكور الذين كانوا أكثر سخطا علي النشاط والقيود التي تحد منه والتدخلات الأمنية وعدم وجود حرية في اختيار النشاط... الخ.

ملاحظات عامة ومقترحات:

بعد استخلاص النتائج الخاصة بدراسة اتجاهات طلاب الجامعة والتحليل الاحصائي لها أمكن التوصل إلي عدة ملاحظات أساسية وتتمثل في وجود نقاط تميز ينبغي الاستفادة منها علي أحسن وجه لتصبح نقاط قوة والتغلب علي أوجه القصور وتلافيها لتتحول نقاط الضعف إلي قوة، وهذه الأمور هي:

- شيوع جو من الألفة والمودة والديمقراطية والحوار البناء والناقد بين الأساتدة والطلاب، والمعاملة الراقية والاحترام المتبادل، والنظر إلي الأساتذة باعتبارهم قدوة وخيرة العلماء وهذه نقطة قوة للجامعة، بما يعني أن الاستثمار في هذا المجال مثمر للغاية، ولكن في المقابل ينبغي الانتباه إلي جانب سلبي متمثل في عدم استخدام بعضهم للمعايير العادلة في تقييم الطلاب، وهو ما ينبغي علي نظام الجودة أن يتحقق من تغييره تماماً، خاصة في ضوء أنماط متطورة ومتنوعة ومتعددة من الأنشطة والامتحانات والأسئلة... لضمان العدالة حتي لا يتحول الأمر إلي تقييم شخصي غير عادل. أيضاً توجد مشكلة بيع الكتب المقررة بما يجعل الأستاذ مجرد تاجراً يبحث عن ربح خاصة في ضوء تدني الأوضاع المادية (وهنا نؤكد أن الإنفاق علي الأستاذ استثمار بعيد المدي لأنه يعني التفرغ، تجويد البحث العلمي، خدمة الجامعة والبقاء فيها... إلخ)، وقد كان هذا الأمر موجوداً وملحوظاً بشدة في الجامعات الخاصة والحكومية معاً (68.8% في الأولي مقابل 54% للثانية).

- ومن الأمور الإيجابية أيضاً ارتباط الكثير من المقررات بالعصر وتطوراته واحتياجات المجتمع، وهذه نقطة قوة بدون شك، ولكن يقابلها نقطة ضعف أساسية وهي ابتعاد معظم هذه المقررات عن سوق العمل ومهاراته الأساسية، بما يجعلها مجرد مادة نظرية لا طائل من ورائها.

- كذلك يعد النشاط الطلابي من عوامل الثراء في الجامعة، وهو علي أهميته ودوره إلا انه للأسف يقتصر في أغلب الأحيان علي النشاط الترفيهي، تضعف من دوره في تنمية وعي الطلاب بالمجتمع واحتياجاته ومشكلاته ويحول دونهم ودون خدمة المجتمع المحيط، مما يستدعي تعديلاً وتغييراً حقيقياً، وينبغي أن يكون لوكيل الكلية المعني بشون خدمة المجتمع في كافة الكليات دوراً في تفعيله وإدماج الطلاب فيه، خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011 وحرص الشباب علي المشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع.

- ورغم وجود بعض فرص التدريب التي توفرها بعض الكليات، إلا أن هذه الفرص قليلة مقارنة بأعداد الطلاب خاصة في الجامعات الحكومية، وهو ما يستدعي ضرورة ربط المؤسسات المجتمعية بالكليات الجامعية سواء النظرية أو العملية (من خلال زيادة المشاريع المشتركة وإدماج رجال المال والصناعة)، كما أن الكثير من مقررات التدريب تستدعي المراجعة لتصبح أكثر ارتباطاً بالتخصص بما يفيد المستقبل المهني للطلاب.

اتجاهات طلاب التعليم المفتوح لجامعات المصرية نحو قضايا التعليم الجامعي في مصر*

بلغ عدد أفراد عينة طلاب نظام التعليم المفتوح في إطار هذا البحث (115) مفردة روعـي فيهـا تمثيـل الجامعات والكليات المشتركة في هذا النظام بالإضافة إلي النوع (الطلاب والطالبـات) كـما تـم تمثيـل فئـات السن المختلفة بداية من الفئات صغيرة السن أقل من 20 عاماً ثم الأعمار بين 20 إلي 30 عامـاً ثـم مـن 30 عاماً فأكثر وهي فئات عمرية مختلفة يقبل نظام التعليم المفتوح وجودها من خلال نظـامين للقبـول الأول الثانوية العامة وهو نظام القبول يسمح للطلاب الحاصـلين عـلي الثانويـة العامـة الجـدد بالدراسـة بنظـام التعليم المفتوح في مقابل مصاريف محـددة وضـوابط للقبـول بالإضـافة إلي نظـام الخمـس سـنوات الـذي يسمح بقبول فئات عمرية أكبر (ممن مضي علي حصولهم علي مؤهل دراسي دبلوم أو بكـالوريوس خمـس سنوات علي الأقل) وجاء توزيع العينة وفقاً لما سبق كما يلي:

أولاً: توزيع عينة الدراسة وفقاً للجامعات:

روعي في عينة البحث تمثيل جامعتي القاهرة والإسكندرية بنسبة (71.3%) للأولي و(28.7%) للثانية.

توزيع عينة طلاب التعليم المفتوح وفقاً للجامعات:

كما تم تمثيل النوع في العينة بعدد (60) طالب و(55) طالبة وبنـسب بلغـت (52.2%) للـذكور و(47.8%) للإناث.

ووفقاً لإختلاف الكليات والتخصصات تم تمثيـل بـرامج (التجـارة والآداب والزراعـة والإعـلام والحقـوق ودار العلوم والتربية) من طلاب جامعتي القاهرة والإسكندرية وكان التوزيع كما يظهر في الجدول التالي:

* إعـداد د/ شيم عبد الحميد قطب

توزيع طلاب التعليم المفتوح وفقاً للكليات المختلفة:

ووفقاً لإختلاف نظام القبول في التعليم المفتوح روعي تمثيل طلاب كل من نظام الثانوية العامة ونظام الخمس سنوات كما يظهر في الجدول التالي: توزيع طلاب التعليم المفتوح وفقاً لإختلاف نظام القبول.

ووفقاً للسن تم تمثيل الفئات العمرية أولاً (أقل من 20 عاماً) ثم الفئة العمرية

(من 20 إلي 30 عاماً) ثم (من 30 عاماً فأكثر).

أسباب التحاق الطلاب بنظام التعليم المفتوح

حول أسباب التحاق الطالب بالتعليم المفتوح رجحت إجابات الطلاب السبب الخاص بالرغبة في التعليم والمعرفة بنسبة (47.8%) يلي ذلك مباشرة الرغبة في تحسين المستوي الاجتماعي بنسبة (30.4%) من الإجابات حيث يلتحق الطالب وفقاً لهذا النظام المدفوع بالتخصص الذي يري أنه يحسن من فرصه في الحياة والتي ربما لم يستطيع اللحاق بها عن طريق التعليم المجاني ومكتب التنسيق.

وفي المرتبة الثالثة جاءت الرغبة في فرصة أكبر في الحصول علي وظيفة مناسبة كسبب للالتحاق بنظام التعليم المفتوح بنسبة (22.6%) من العينة وهو الأمر الذي يتيحه هذا النظام عبر إختيار التخصص سواء لطلبة الثانوية العامة صغار السن أو نظام الخمس سنوات ومنهم من أنهي الدراسة الجامعية في تخصص مختلف أو يحتاج إلي الترقي في المجال الذي يعمل فيه بالفعل بحصوله علي شهادة جامعية في هذا المجال وهو ما أكدت عليه بالفعل إجابات المبحوثين بنسبة (20.9%) من الإجابات التي إختارت البديل الخاص بتحسين المستوي الوظيفي باعتباره أحد أسباب الرغبة في الإلتحاق بنظام التعليم المفتوح.

أما الرغبة في دراسة تخصص آخر غير الذي حصل منه الطالب علي شهادته فقد كان السبب الخامس في اختيارات المبحوثين بنسبة (17.4%) ويقترب من هذه الإجابة أيضاً السبب الخاص بأن توقيت (المحاضرات أكثر ملائمة) حيث يكون التدريس في التعليم

المفتوح في أيام الجُمع من كل أسبوع وهو الأمر الذي يتيح لمن لديهم أعمال أخـري الدراسـة والعمـل في نفس الوقت.

وجاء السبب الخاص بالعامل المادي أو عـدم قـدرة الطالـب عـلي الالتحـاق بـالتعليم الخـاص كـسبب للإلتحاق بنظام التعليم المفتوح في نهاية الأسـباب التـي وقـع عليهـا إختيـار طـلاب العينـة عـلي إعتبـار أن التعليم المفتـوح أيضـاً نظام مدفوع إلا أن شروطه قد تكون ميسرة بصورة أكبر من التعلـيم الخـاص حيـث تبلغ تكاليف الدراسة ببرامج التعلـيم المفتـوح بجامعـة القـاهرة عـلي سـبيل المثـال مـابين 1700 إلي 1900 جنيهـا في الـسنة الواحـدة لجميـع المقـررات ويـشمل تكـاليف الكتـب الدراسـية والاسـطوانات المدمجـة والمحاضرات المطبوعة والخدمات التكنولوجية . وهي مصاريف قليلة نـسبيا مقارنـة بمـصاريف الجامعـات الخاصة .

ولم يختلف ترتيب أسباب التحاق الطلاب بالتعليم المفتوح في سياقها العام عن ترتيبها في إطار إخـتلاف الجامعات والأعمار أو التخصصات أو النوع ونظم القبول (الثانوية العامـة والخمـس سـنوات) فقـد كانـت الرغبة في التعليم والمعرفة وتحسين المستوي الاجتماعي هي أولي الأسباب التي رشـحها الطـلاب لالتحـاقهم بنظام التعليم المفتوح وهو ما يؤكد وجود اتجاه إيجابي لدي هؤلاء الطلاب نحو نظام التعليم المفتوح عـلي اعتبار كونه طريق لتحصيل العلم والمعرفة وتحسين المستوي الاجتماعي في نظرهم.

إلا أن هناك إختلافات طفيفة في ترتيب أولويـات أسـباب الالتحـاق ظهـرت في تفـضيل طـلاب جامعـة الاسكندرية السبب الخاص بكون التعليم المفتوح فرصة للحصول علي وظيفة مناسبة علي الـسبب الخـاص بتحسين المستوي الوظيفي علي العكس من جامعة القاهرة.

يتفق معهم في تقديم السبب الخاص بغرض الحصول علي وظيفة مناسبة طلاب نظام الثانوية العامة بيـنما يتساوي مع هذا السبب لدي طلاب نظام الخمس سنوات الإختيار الخاص بكون التعليم المفتوح فرصة لتحسين المستوي الوظيفي لأن منهم من يمارس العمل بالفعل ويرغب في تحـسين فرصـه في الترقـي بعـد الحـصول عـلي شهادة جامعية في التخصص الذي يعمل به. كما يظهر لدي طلاب هذا النظام أيضاً الـسبب الخـاص بالرغبـة في دراسة تخصص غير الذي حصل منه الطالب علي شهادته بخلاف طلاب نظام الثانوية العامة.

وعلي مستوي النوع تساوي لدي الطلاب الذكور السبب الخاص بالرغبة في الحصول علي وظيفة مناسبة مع الهدف الخاص بتحسين المستوي الوظيفي بينما في اختيارات الطالبات رغم الاتفاق مع الطلبة الذكور في الرغبة في الحصول علي وطيفة مناسبة إلا أن السبب الخاصة بالرغبة في دراسة تخصص اخر غير الذي حصلت منه الطالبة علي الشهادة ظهر بصورة واضحة في اختياراتهن ثم وبنسب أقل ملائمة توقيت المحاضرات مع ظروف العمل رغم كونه في ترتيب متقدم لدي الطلاب الذكور حيث يرجح ارتباط نسبة أكبر منهم بأعمال أخري إلي جانب الدراسة.

ووفقاً للأعمار التي تم تقسيمها ضمن الاستمارة أقل من 20 عاماً أو من 20 إلي 30 عاماً ثم من 30 عام فأكثر أظهرت نتائج التحليل اتفاق الآراء من مختلف الأعمار علي السبب الأول والثاني (الرغبة في التعليم والمعرفة وتحسين المستوي الاجتماعي) - أيضاً كما في النتائج السابقة - وبنسب(51%) أقل من 20 سنة و(48%) الأعمار من 20 إلي 30 عام و(46.7%) أكثر من 30 عاماً للسبب الأول و(20%) أقل من 20 عاماً و32% من 20 إلي 30 عاماً و40% للأكثر من 30 عاماً.

ويلاحظ في إجابات الطلاب الأصغر سناً (أقل من 20 عاماً) ظهور السبب الخاص بعدم القدرة علي الالتحاق بالتعليم الخاص لارتفاع مصروفاته بنسبة (17%) وبنفس النسبة يظهر السبب الخاص بالرغبة في الحصول علي وظيفة مناسبة بينما في الأعمار المتوسطة من 20 إلي 30 عاماً يظهر السبب الخاص بالرغبة في الحصول علي وظيفة مناسبة (32%) ثم السبب الخاص بالرغبة في تحسين المستوي الوظيفي بينما في الأعمار أكبر من 30 عاماً تظهر الرغبة في تحسين المستوي الوظيفي (33.3%) من الآراء حيث يرجح في هذه المرحلة العمرية كون الطالب يمارس عملاً بالفعل إلي جوار التحاقه بالتعليم المفتوح ويرغب في تحسين مستواه الوظيفي.

ثم وبنسب أقل في الأعمار الأكبر من 30 عاماً تأتي الرغبة في دراسة تخصص آخر غير الذي درسه الطالب وحصل منه علي شهادة جامعية ثم ملائمة توقيت المحاضرات لظروف العمل.

اتجاهات طلاب التعليم المفتوح نحو الاستفادة من النظام:

حول استفادة الطلاب من الإلتحاق بنظام التعليم المفتوح كان الإختيار الأول هو الإجابة بنعم بنسبة (86.1%) من الآراء في مقابل (13.9%) ممن أجابوا بلا أي أن الأغلبية من الآراء في مصالح الاستفادة من هذا النظام وهو ما اتفق عليه أيضاً طلاب جامعة الإسكندرية والقاهرة بنسب متقاربة (81.7%) للأولي و(87.8%) للثانية وطلاب نظام الثانوية العامة ونظام الخمس سنوات (83.8%) و(89.4%) وأيضاً الطلاب الذكور والإناث بنسب متقاربة تزداد في إجابة الذكور لتكون 95% لمن أجابوا بنعم في مقابل (76.4%) من الطالبات الإناث.

وعن مدي استفادة طلاب التعليم المفتوح التي قسمت وفقاً لاستمارة البحث إلي ثلاثة درجات أولها الاستفادة إلي حد كبير ثم الاستفادة إلي حد ما وأخيراً "الاستفادة بدرجة منخفضة" فقد كانت إجابات طلاب التعليم المفتوح بوجه عام تميل إلي درجة متوسطة من الاستفادة عبر الاختيار الثاني وهو استفدت إلي حد ما بنسبة (54.5%) من الآراء عامة وعند النظر إلي إجابة هذا السؤال وفقاً لإختلاف الجامعات والنوع ونظم القبول وأعمار الطلاب نجد أن هناك اتفاق علي درجة الاستفادة المتوسطة من نظام التعليم المفتوح بينما اختلف تقدير الطلاب لدرجات الاستفادة الأخري ففي المرتبة الثانية أجمع طلاب التعليم المفتوح علي الاستفادة بحد كبير من برامجه علي مستوي الجامعات القاهرة والاسكندرية بنسبة (31.9%) للأولي و(22.2%) للثانية واتفق مع هذا الرأي طلاب نظام الخمس سنوات بنسبة 47.6% وعلي اختلاف النوع الطلاب (33.3%) والطالبات (23.8%) والأعمار من (20 إلي 30 عاماً) بنسبة (34.9%) والأكثر من 30 عاماً بنسبة (34.6%) أيضاً.

إلا أنه يلاحظ اختلاف هذه الرؤية لدي طلاب نظام الثانوية العامة الذين يرون في المرتبة الثانية أن استفادتهم من التعليم المفتوح كانت بدرجة منخفضة (17.5%) في مقابل (15.8%) الذين يرجحون الاستفادة إلي حد كبير وتكرر الأمر في إجابات الطلاب في الأعمار أقل من 20 عاماً حيث كان إختيارهم الثاني هو الدرجة المنخفضة من الاستفادة بنسبة (21%) مقابل (16.7%) فقط في صالح الاستفادة الكبيرة وهذه نتيجة يمكن فهمها

في إطار توقعات هذه الفئة العمرية الأصغر من طلاب التعليم المفتوح التي يمكن أن تكون أكبر مما قدمه التعليم المفتوح كنظام لهم.

وقد تراوحت أسباب الاستفادة وعدم الاستفادة في إجابات طلاب التعليم المفتوح بين أكثر من سبب من ابرزها كسبب للاستفادة هو زيادة المعرفة والمعلومات في مجالات كثيرة وبنسبة (31.4%) وفي مرتبة تالية أن هناك معلومات افادتني في مجال عملي ومن أسباب عدم الاستفادة عدم كفاية وقت المحاضرات بنسبة (8.6%) ثم تساوت في النسبة إجابات مثل وجود اللغة الإنجليزية بتوسع وان مستوي الأساتذة منخفض، ظروف الحياة التي منعت الطالب من الاستفادة، عدم وجود تدريب في تخصصات عملية مثل الزراعة، عدم استفادة الطالب من المواد التي تدرس في الحياة العملية وهي إجابات تساوت نسبها في (2.9%) من إجابات طلاب التعليم المفتوح.

حول أهم سلبيات برامج التعليم المفتوح في الجامعة التي ينتمي إليها الطالب جاء ضعف مستوي الخريجين وعدم قدرتهم علي مواكبة سوق العمل علي رأس السلبيات التي حددها طلاب التعليم المفتوح وبنسبة (52.2%) من الآراء بما يعني وجود درجة من الإدراك لدي الطلاب في هذا النظام بضعف المستوي الدارسي في مواجهة الطلاب النظاميين وعدم القدرة علي المنافسة في سوق العمل إذا ما تمت المفاضلة بين خريجي التعليم المفتوح والخريجين الآخرين وهو إدراك تؤكده السلبية الثانية التي اختارها طلاب التعليم المفتوح وهي نظرة بعض أصحاب الأعمال لخريجي التعليم المفتوح علي أنهم خريجون من الدرجة الثانية وهي سلبية أكدتها نسبة (37.4%) من آراء الطلاب.

ثم توجهت السلبيات الأخري في نظر طلاب التعليم المفتوح إلي المشكلات العملية الدراسية نفسها حيث جاء في الترتيب الثالث (عدم الاستفادة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس وبنسبة (30.4%) من الآراء يلي ذلك (زيادة أعداد الطلاب وتكدس قاعات التدريس بهم) بنسبة (29.6%) من الآراء وهي مشكلة يشعر بها طلاب التعليم المفتوح وتؤثر في قدرتهم علي الاستيعاب والتحاور مع الأساتذة وطرح الأسئلة والاستفادة الحقيقية من المحاضرات.

ثم وبنسب متقاربة تحدث الطلاب عن جمود المناهج وغلبة طابع الحشو عليها وأيضاً قصر الفترة الزمنية المخصصة للفصل الدراسي وعدم ملائمتها مع جمود المناهج بنسب

بلغت (27.8%) من الآراء للأولي و(26.1%) للثانية علي التوالي ويتواكب مع ما سبق في رأي الطلاب ضعف كفاءة الإدارة وعدم قدرتها علي تلبية الاحتياجات سواء للطلاب أو الأساتذة من نقص الملخصات والأقراص المدمجة والتقصير في تلبية احتياجات الأساتذة والطلاب بنسبة (17.4%) من الآراء.

وفي النهاية جاءت مشكلة سوء معاملة بعض الأساتذة للطلاب بنسبة (15.7%) من الآراء.

ويلاحظ في إجابات طلاب التعليم المفتوح حول أبرز السلبيات أن ما يعتبر في نظرهم من أوائل السلبيات هي نظرة المجتمع وخاصة جهات العمل إلي خريجي التعليم المفتوح وهي نظرة تتهمهم بالضعف وعدم القدرة علي المنافسة بإعتبارهم خريجون من الدرجة الثانية.

وفي مرتبة تالية يأتي إدراك طلاب التعليم المفتوح لأبرز المشكلات التي تواجه العملية التعليمية ذاتها من نقص في المحاضرات وعدم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس وهي مشكلة تعود في الغالب إلي تكدس الأعداد وضيق وقت المحاضرات إلي جانب كتب دراسية مقررة لا يمكن الخروج عنها تتغير كل خمس سنوات وهي دورة التأليف في التعليم المفتوح وتتكرر نماذج الامتحانات نظراً لأنها تعقد علي فترات متقاربة وتتعدد بذلك النماذج المطلوبة للامتحانات من الأساتذة.

كما ذكر الطلاب سلبيات أخري بنسب أقل منها زيادة المصاريف وتأخر ساعات المحاضرات بالإضافة إلي عدم منح فرصة لطالب التعليم المفتوح لاستكمال الدراسات العليا في التخصص الذي حصل منه علي البكالوريوس هذا إلي جانب الإحتياج إلي التدريب العملي في كليات وتخصصات تحتاج إلي ذلك وهي علي وجه التحديد كلية الزراعة كما ذكرها الطلاب.

ويختلف ترتيب الطلاب للسلبيات بين جامعتي القاهرة والاسكندرية حيث تعتبر نظرة أصحاب الأعمال لخريجي التعليم المفتوح علي أنهم درجة ثانية هي السلبية الأولي لدي طلاب جامعة القاهرة بينما اهتم طلاب جامعة الاسكندرية إلي جانب ذلك بمشكلات تعليمية مثل عدم الاستفادة بالوسائل التكنولوجية في التدريس وجمود المناهج وغلبة طابع الحشو عليها وغير ذلك من مشكلات التدريس التي تقاربت درجات إهتمام الطلاب بها بين الجامعتين.

- كما تقارب تقدير طلاب الثانوية العامة لسلبيات التعليم المفتوح مع تقديرات طلاب نظام الخمس سنوات لها مع اختلاف طفيف في ترتيب الأولويات فبعد الاختيار الأول الخاص بطبيعة النظر إلي طلاب التعليم المفتوح. جاءت أولويات السلبيات لدي طلاب نظام الثانوية العامة متمثلة في زيادة أعداد الطلاب وتكدس قاعات التدريس بهم وهي مشكلة لا يعاني منها نظام الخمس سنوات بنفس الدرجة بينما تمثلت أولويات نظام الخمس سنوات في عدم الاستفادة بتكنولوجيا التدريس وقصر فترة الفصل الدراسي.

و كانت أولويات الطلاب الذكور تتجه نحو عدم الاستفادة بالوسائل التكنولوجية وجمود المناهج وقصر الفترة الزمنية بينما اتجهت أولويات الطالبات نحو مشكلة التكدس فيما اتفقن مع الطلاب في جمود المناهج وعدم الاستفادة بالتكنولوجيا.

وبينما اهتم الطلاب في الفئة العمرية الأقل (أقل من 20 عاماً) بمشكلة التكدس (وهم في الأغلب من نظام الثانوية العامة التي تعاني من تلك المشكلة) اهتم طلاب الفئات العمرية الأكبر (من 20 إلي 30) بنظرة أصحاب الأعمال لخريجي التعليم المفتوح علي أنهم درجة ثانية واهتم الطلاب من السن فوق الـ 30 عاماً بمشكلة المناهج وغلبة طابع الحشو عليها في المقام الأول وهي مرحلة عمرية عادة ما يكون الطالب فيها يعمل بالفعل ويسعي لتحسين مستواه الوظيفي من خلال شهادة التعليم المفتوح ولذلك لا تعنيه بداية نظرية صاحب العمل للخريج فهم ليسوا من الخريجين الجدد .

وحول السمات التي تميز برامج التعليم المفتوح بالنسبة لطلابه كان الإختيار الأول هو الخاص بمواعيد المحاضرات كونها مناسبة للطلاب والطالبات وخصوصاً العاملين وكبار السن وهي إحدي الأسباب التي ذكرها الطلاب للإلتحاق بنظام التعليم المفتوح بنسبة (73%) من آراء الطلاب بوجه عام بينما رفض الطلاب عبارة تتحدث عن الإدارة وتصفها "بالمتعاونة التي تقدم العديد من التسهيلات" بنسبة (56.5%) وهو ما يعني غلبة الاتجاه السلبي علي رؤية طلاب التعليم المفتوح لدور الإدارة ورفضهم لوصفها بالمتعاونة بنسبة أكبر من الرؤية الايجابية لدورها.

ثم وبنسب أقل تغلب الاتجاه الإيجابي علي جانب الرفض في رؤية الطلاب لعبارات مثل يسر وسهولة المناهج والقدرة علي استيعابها مقارنة بالمناهج النظامية بنسبة (64.3%)

للموافقة في مقابل نسبة رفض بلغت (35.7%) وكون الامتحانات ملائمة ومناسبة للمستوي العام بنسبة (57.4%) موافقة في مقابل رفض بنسبة (42.6%).

ثم المصروفات الدراسية كونها جيد ومعقولة مقارنة بمصروفات الجامعات الخاصة بنسبة موافقة بلغت (56.5%) في مقابل معارضة بلغت (43.5%).

وعلي مستوي الجامعات (القاهرة والإسكندرية) جاءت اتجاهات طلاب جامعة القاهرة (التعليم المفتوح) في معظمها إيجابية نحو العبارات التي تتحدث عن المناهج والامتحانات ومناسبة مواعيد المحاضرات والمصروفات وحتي كون الإدارة متعاونة في مقابل نسب رفض تقل عن نسب الموافقة.

إلا أن نسب الرفض في جامعة الإسكندرية هي التي غلبت علي نسب قبول بعض العبارات بما يعني وجود اتجاه سلبي معارض للعبارات أولها يتحدث عن الإدارة حيث يرفض طلاب جامعة الإسكندرية وصفها بالمتعاونة التي تقدم التسهيلات بنسبة (78.8%) للرفض مقابل (21.2%) فقط للقبول.

كما يرفض طلاب جامعة الإسكندرية العبارة الخاصة بمناسبة المصروفات الدراسية مقارنة بمصروفات الجامعات الخاصة وبنسبة معارضة بلغت (60.6%) في مقابل (39.4%) للقبول.

كما يعارض الطلاب الذكور أيضاً العبارة الخاصة بتعاون الإدارة وبنسبة (63.3%) للرفض مقابل (36.7%) للقبول وكذلك الطالبات يتساوي اتجاههن الإيجابي نحو الإدارة مع الاتجاه السلبي نحوها بنسبة (50%).

ويتضح الاتجاه السلبي أيضاً نحو الإدارة لدي الطلاب صغار السن (الفئة العمرية أقل من 20 عاماً) والأعمار من (20 إلي 30 عاماً) حيث تزيد نسبة المعارضة لديهم علي نسبة قبول العبارة التي تصف الإدارة بالتعاون وتقديم التسهيلات وكذلك الحال لدي طلاب الثانوية العامة والخمس سنوات في اتجاههم السلبي نحو الإدارة بما يدعو لإعادة النظر في عمل الإدارة المسئولة عن شئون الأساتذة والطلاب في نظام التعليم المفتوح .

وفقاً لما تظهره النتيجة السابقة اتفق طلاب التعليم المفتوح علي إختلاف الجامعات ونظم القبول والنوع والفئات العمرية بدرجة كبيرة علي رفض وصف الإدارة بالتعاون وتقديم التسهيلات.

اتجاهات طلاب التعليم المفتوح نحو عناصر العملية التعليمية:

أولاً: الاتجاهات نحو المناهج والمقررات:

تحدد اتجاه طلاب التعليم المفتوح من المقررات الدراسية من خلال الموافقة أو المعارضة علي بعض العبارات التي تحدثت عن المقررات الدراسية التي يدرسها طلاب هذا النظام بواقع عبارتين إيجابيتين وعبارتين سلبيتين.

ولقد أظهرت الدراسة اتجاهات سلبية لطلاب التعليم المفتوح بشكل عام نحو المقررات التي يدرسونها عبر الموافقة علي عبارات تصف المقررات أنه يغلب عليها طابع الحشو وبنسبة موافقة بلغت (66.1%) من آراء العينة في مقابل نسبة معارضة بلغت (33.9%) وأن المقررات التي يدرسها الطلاب تفتقر إلي الجانب العملي بشكل أساسي بنسبة موافقة بلغت (66.1%) أيضاً كما رفضت العبارة الإيجابية التي تصف المقررات بأنها تفيد الطالب في سوق العمل وكانت نسبة الرافضين (50.4%) من الآراء تقترب من نسبة الموافقين وكانت العبارة الإيجابية الوحيدة التي وافق عليها ما يزيد قليلاً عن نصف عدد الطلاب هي التي تتحدث عن المقررات بإعتبارها تساعد الطلاب في تطوير قدراتهم.

وعلي مستوي الجامعات أيضاً (القاهرة والإسكندرية) تظهر الاتجاهات السلبية نحو مقررات التعليم المفتوح وهو الأمر الذي تظهره موافقة طلاب الجامعتين علي عبارات تصف المناهج بالحشو وبنسبة بلغت (65.9%) من طلاب القاهرة و(66.7%) من طلاب الإسكندرية وافتقاد المقررات للجانب العملي بشكل أساسي وبنسبة موافقة (68.3%) في القاهرة و(60.6%) في الإسكندرية كما ظخرت الاتجاهات الإيجابية لطلاب جامعة القاهرة نحو عبارات تصف المقررات بالمساعدة في تطوير قدرات الطالب وتفيد الطلاب في سوق العمل وهو أمر عارضه آراء طلاب جامعة الإسكندرية بنسبة (57.6%) من الآراء.

ووفقاً للنوع وافق الطلاب (الذكور) و(الإناث) علي وصف المقررات بغلبة طابع الحشو عليها وافتقادها للجانب العملي بشكل أساسي وكان إتفاق الطالبات الإناث أكبر علي ذلك وبنسبة موافقة بلغت (69.1%) و(72%) للعبارة الأولي والثانية علي التوالي بينما رفضت الطالبات وصف المقررات التي تدرس بأنها تفيد في سوق العمل وبنسبة (55%) من الآراء.

بينما كانت آراء الطلاب في نظامي الثانوية العامة والخمس سنوات تشير أيضاً إلي اتجاهاً سلبياً لدي الطلاب نحو ما يدرسونه من مقررات وهو الأمر الذي ظهر من خلال موافقة الطلاب من النظامين علي وصف المقررات بالإفتقاد إلي الجانب العملي بنسبة (66.2%) و(66%) من الآراء وغلبة طابع الحشو عليها وبنسبة (60%) من طلاب نظام الثانوية العامة و(74.5%) من طلبة نظام الخمس سنوات وتساوت نسب الموافقة مع نسب المعارضة لدي طلاب الثانوية العامة علي العبارات الإيجابية مثل كون المقررات التي يدرسها الطالب تساعد في تطوير قدراته وأنها تفيد في سوق العمل.

كما تقاربت نسب الموافقة والمعارضة في آراء طلاب الخمس سنوات علي العبارة الإيجابية التي تتحدث عن فائدة المقررات التي يدرسها الطلاب في سوق العمل.

وكشفت نتائج الدراسة عن وضوح اتجاهات الطلاب في فئات الأعمار (أقل من 20 عاماً) و(أكثر من 30 عاماً) نحو المقررات التي تدرس في التعليم المفتوح حيث رفض الطلاب في هاتين الفئتين العبارات التي تحمل معاني إيجابية مثل فائدة المقررات لسوق العمل أو لتطوير القدرات. وموافقتهم علي عبارات تصف المقررات بغلبة طابع الحشو والافتقاد إلي الجانب العملي وهو ما يحمل توجهاً سلبياً واضحاً من طلاب تلك الأعمار (الأصغر والأكبر) نحو المناهج بينما في الفئة العمرية المتوسطة من (20 إلي 30 عاماً) كانت اتجاهات الطلاب أكثر إيجابية نحو المناهج مع موافقتهم علي عبارات تصف المقررات بكونها تساعد في تطوير القدرات وتفيد في سوق العمل.

ثانياً: استخدام الأقراص المدمجة:

وفي سؤال حول استخدام طلاب التعليم المفتوح للأقراص المدمجة التي تحمل تسجيلاً للمناهج المقررة (حيث يُطلب من أساتذة المواد تسجيلها بالصوت والصورة مقسمة إلي عدد من

المحاضرات يتم طبعها علي أقراص مدمجة يوفرها التعليم المفتوح للطلاب كوسائل مساعدة في الدراسة التي تعتمد في أساسها علي التعليم الذاتي من خلال الكتب المقررة والملخصات والأقراص المدمجة وعدد من المحاضرات تمثل لقاءات أسبوعية مع أساتذة المواد . أظهرت نتائج البحث أن النسبة الأكبر من طلاب التعليم المفتوح بوجه عام لا يعتمدون علي الأقراص المدمجة وبنسبة (74.8%) من الآراء في مقابل (25.2%) فقط ممن يستخدمونها وهي نتيجة ظهرت أيضاً في آراء الطلاب علي إختلاف الجامعات ونظم القبول والفئات العمرية والنوع حيث كانت نسبة الطلاب الذين لا يعتمدون علي الأقراص المدمجة في جامعتي القاهرة والإسكندرية (68.3%) للأولي و(90.9%) في الثانية و(75%) من الذكور و(74.5%) من الإناث و(77.9%) من نظام الثانوية العامة و(70.2%) في نظام الخمس سنوات ونسبة (77.1%) في الأعمار أقل من 20 عاماً و(80%) في الأعمار من 20 إلي 30 عاماً ونسبة (63.3%) في الأعمار أكبر من 30 عاماً.

بينما كان السبب الأول لعدم الاعتماد عليها هو الاعتماد علي المحاضرات والملخصات والتقارير الخارجية بنسبة (52.3%) من آراء الطلاب يلي ذلك السبب الخاص بعدم جاذبيتها ونمطيتها بإجمالي (24.4%) من الآراء فهي في النهاية إعادة للمحاضرات بشكل نمطي ويتم تصويرها مرة واحدة كل خمس سنوات مع تجديد الكتاب المقرر علي الطلاب يلي ذلك في رؤية الطلاب كونها غير متوفرة أساساً (المسئول عن توفيرها للطلاب مركز التعليم المفتوح). ثم يتساوي في رؤية الطلاب سببين الأول خاص بكونها أكثر أفادة للطلاب غير المنتظمين (تعتبر إعادة للمحاضرات) لا يحتاج إليها من يحضر هذه المحاضرات بالإضافة إلي أن استخدامها ليس متاح لمن ليس لديه حاسب آلي وبنسبة (12.8%) من الآراء ثم بنسبة أقل ذكر الطلاب أسباب أخري منها عدم إهتمام إدارة التعليم المفتوح بتوفيرها قبل الامتحانات أو أنها غير كاملة وليست متوفرة بشكل مجاني.

ولم يختلف ترتيب هذه الأسباب لدي الطلاب لعدم استخدام الأقراص المدمجة بإختلاف الجامعات والنظام (الثانوية العامة والخمس سنوات أو بإختلاف النوع والفئات العمرية وفي ذلك ما يشبه الإجماع علي ترتيب هذه الأسباب التي حددها الطلاب لعدم استخدامهم للأقراص المدمجة.

ثالثاً: الاتجاهات نحو علاقة الطلاب بالأساتذة:

وحول موقف طلاب التعليم المفتوح من الأساتذة ورؤيتهم للعلاقة بينهم وبين الطلبة تضمنت استمارة البحث عبارتين إيجابيتان نحو الأساتذة وثلاثة من العبارات السلبية. وقد أظهرت النتائج نسب عالية من الموافقة علي عبارة إيجابية تتحدث عن معاملة الأساتذة للطلاب بكل احترام وافق الطلاب بنسبة (70%) علي ذلك كما وافق الطلاب علي العبارة الإيجابية الثانية (أساتذتي يمثلون لي قدوة علمية وإنسانية بنسبة (57.4%) موافقة. كما جاء اتجاه طلاب التعليم المفتوح إيجابياً نحو الأساتذة بوجه عام في معارضتهم لعبارات مثل (أساتذتي يعاملوني بطريقة سيئة ويتهموني بالفشل بنسبة (65.2%) معارض وأن الأساتذة يصادرون آرائي ولا يناقشوني فيما أدرسه (55.7%) وكانت آراء الطلاب في غير صالح الأساتذة بموافقتهم علي عبارة تتحدث عن عدم إهتمام الأساتذة بتطوير مهارات الطالب العلمية وهو أمر يرتبط بمشكلة الأعداد الكبيرة في التعليم المفتوح وغياب التدريس العملي في معظم المناهج الدراسية.

ويلاحظ من التحليل الإحصائي للنتائج أن النسب بين الموافقة والمعارضة للعبارات ليست كبيرة وأن ترجيح العبارات أو رفضها يتحدد بفروق إحصائية قليلة نسبياً بما يعني تقارب أعداد الموافقين والمعارضين كما توضح الجداول الإحصائية إلا أن إجمالي الموافقة علي العبارات الإيجابية ورفض العبارات السلبية يكشف عن وجود اتجاه إيجابي من الطلاب نحو الأساتذة في العديد من الأمور وأبرزها علاقة الاحترام بين الطالب والأستاذ التي يقر بها الطلاب أنفسهم في معاملة الأساتذة لهم ويستثني من النتيجة السابقة إحساس الطلاب بعدم إهتمام الأساتذة بهم في جانب تطوير المهارات العلمية وهو أمر له ما يبرره في ضوء مشكلة التكدس وضيق الوقت وغياب الجانب العملي.

ويصدق التحليل السابق عند الحديث عن آراء الطلاب طبقاً لإختلاف نظم القبول والنوع بين الطلاب الذكور والإناث بالإضافة إلي الفئات العمرية المختلفة حيث يوافق الطلاب علي العبارات الايجابية التي تتحدث عن احترام الأساتذة للطلبة وكونهم يمثلون قدوة علمية وإنسانية ويعارضون بنسب مختلفة عبارات تتهم الأساتذة بالتعامل السيئ مع الطلاب وإتهامهم بالفشل أو مصادرتهم لآراء الطلاب وعدم مناقشتهم فيما يدرسونه إلا أنهم أيضاً يتفقون علي (الموافقة علي عبارة واحدة تتحدث عن عدم إهتمام الأساتذة بتطوير مهارات الطالب العملية.

وعلي مستوي الجامعات يظهر في آراء طلاب جامعة الإسكندرية (علي عكس النتائج السابقة) موافقة للطلاب علي عبارات تتهم الأساتذة بالمعاملة السيئة للطلاب واتهامهم بالفشل بنسبة موافقة بلغت (63.6%) علي العبارة ومعارضة لعبارة تصف الأساتذة بأنهم قدوة علمية وإنسانية بنسبة (54%) معارضة بخلاف آراء طلاب جامعة القاهرة حيث يعارض الطلاب اتهام الأساتذة بالمعاملة السيئة للطلاب بنسبة كبيرة (76.8%) في مقابل موافقة قليلة علي ذلك بنسبة (23.2%) كما تظهر بيانات الجداول التحليلية.

علاقة طلاب التعليم المفتوح بالصحافة المصرية (القومية والحزبية والخاصة):

وفقاً لتحليل علاقة طلاب التعليم المفتوح بالصحافة وتفضيلاتهم للصحف وقارئيتهم لها بالإضافة إلي تقييمهم للصفحات التي تغطي قضايا التعليم فيها أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

1- يقرأ طلاب التعليم المفتوح الصحف بدرجات مداومة مختلفة كان أعلاها أحياناً بنسبة (60%) من الآراء ودائماً بنسبة (21.7%) من الآراء يقترب معها من لا يقرأون الصحف نهائياً بنسبة (18.3%) من عينة الدراسة. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة متوسطة بين السن وقراءة الصحف لصالح فئات السن الأعلي في مقابل الأعمار أقل من 20 عاماً.

2- كانت أعلي نسبة قارئية من قبل طلاب التعليم المفتوح للصحف الحكومية بنسبة (51%) من العينة تليها الصحف الخاصة ويقرأها (48%) من الطلاب ثم وبنسبة قليلة يقرأ طلاب التعليم المفتوح الصحف الحزبية (13.8%) من الطلاب.

3- أظهرت النتائج أن جريدة (الأهرام) هي الأعلي في القارئية لدي طلاب التعليم المفتوح من الصحف الحكومية الأخري بنسبة (39%) من آراء العينة تليها صحف حكومية أخري بنسب أقل هي الأخبار (27.8%) ثم الجمهورية (16.7%) تليها المساء بنسبة (11.1%) وفي النهاية روزاليوسف بنسبة (5.6%) من الطلاب.

4- من الصحف الحزبية يقرأ طلاب التعليم المفتوح الوفد بنسبة (3.5%) من الآراء.

5- كانت صحيفة (المصري اليوم) الخاصة علي رأس الصحف الخاصة التي يقرأها طلاب التعليم المفتوح بنسبة (66.7%) من الآراء يليها (اليوم السابع) بنسبة (16.7%) ثم تتساوي قارئية الطلاب لصحيفتي (الدستور والشروق) الخاصتين بنسبة (8.3%).

6- يقرأ طلاب التعليم المفتوح الصفحات الخاصة بالتعليم بدرجة متوسطة (أحياناً) بنسبة (54.3%) ثم كانت الأقلية فقط هم من يداومون علي قراءة تلك الصفحات (17%) ثم من لا يقرأها أبداً وهم (28.7%) من الطلاب.

7- أظهرت نتائج الدراسة أن صفحتي التعليم في جريدتي الأهرام والأخبار الحكوميتين هما الأكثر إنقرائية من قبل طلاب التعليم المفتوح بنسبة (29.9%) لكل منها ثم صفحة التعليم في جريدة الجمهورية الحكومية أيضاً بنسبة (16.4%) من الآراء يلي ذلك وبنسب منخفضة صفحة التعليم في صحيفة الدستور الخاصة (7.5%) ثم في صحيفة الأسبوع الخاصةوبنسبة (6%) من آراء الطلاب.

8- تراوحت آراء طلاب التعليم المفتوح في تقييم معالجات الصحف لقضايا التعليم الجامعي في تلك الصحف بين (الجيدة والسيئة) وبنسبة (35.8%) لكلا الرأيين ثم تأكد الاتجاه السلبي لدي الطلاب حول تلك المعالجات بالإختيار (سيئة جداً) لوصف معالجات الصحف لقضايا الجامعات وبنسبة (11.9%) من الآراء ثم كانت نسب التقييم الأفضل بأنها ممتازة أو جيدة جداً بنسبتي (9%) و(7.5%) علي التوالي.

9- كان علي رأس الأسباب التي حددها الطلاب لتقييمهم الإيجابي لصفحات التعليم في الصحافة كونها تناقش قضايا التعليم المختلفة وتقدم حلولاً إيجابية لمشكلات التعليم بنسبة (20%) لكلا السببين. يلي ذلك السبب الخاص بتقديم تلك الصفحات لتفسيرات وتحليلات ممتعة (17.1%) من الآراء ثم وفي النهاية كشف الفساد في هذا المجال الحيوي ووجود كتاب متميزين علي صفحاتها بنسبة (14.3%) من آراء الطلاب.

10- وعلي رأس أسباب التقييم السلبي للطلاب تجاه صفحات التعليم في الصحف المختلفة إفتقاد تلك الصفحات لتقديم حلول لمشكلات التعليم بنسبة بلغت (43.8%) من آراء الطلاب. ثم وبنفس النسبة حدد طلاب التعليم المفتوح السبب الخاص بصغر مساحة صفحات التعليم (صغيرة جداً) ووصفها البعض بأنها عبارة عن إعلانات في صورة أخبار بنسبة (21.9%) من الآراء ثم بنسبة تتقارب مع السابقة جاء السبب الخاص بكون صفحات التعليم تقدم أخباراً دون تفسير أو تحليل بنسبة (21.7%) من آراء الطلاب وفي النهاية تحدث الطلاب عن سلبيات منها أنها تقدم حلولاً لم يعمل بها أو ينظر إليها بالمرة وأنها تنشر وجهة نظر المؤسسة الأكاديمية دون أن تهتم برأي طلابها.

تحديات الواقع ورؤية مستقبلية[1]

[1] د. هناء فاروق (جامعة القاهرة)

شهد التعليم الجامعي في مصر عدة تطورات وتغيرات، ارتبط بعضها بالتغيرات الدولية والعالمية المتعلقة بالعولمة وتأثير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبعضها ارتبط بتغيرات مجتمعية ارتبطت بطبيعة النظام السياسي الذي سيطر علي البلاد فترة طويلة امتدت نحو ثلاثين عاماً، وتغيرات مجتمعية متعلقة بصورة التعليم الجامعي والجامعة لدي الرأي العام وأخري اقتصادية تتعلق بانفصال الجامعة عن المجتمع وهو ما ترتب عليه تخريج جيش من العاطلين في إطار بطالة حقيقية ومقنعة، بما جعل التعليم الجامعي مجرد وسيلة للحصول علي شهادة فحسب وبعيدة عن كافة مشكلات المجتمع، ولا يرتبط بتنمية المجتمع والنهوض به في كافة المجالات.

ومن خلال دراسة الوضع الراهن وتحدياته، وباستخدام التحليل المرتبط بعوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis) أمكن التوصل إلي عدة تحديات ونقاط ضعف يمثل فيما يلي:

أبرز المشكلات والقضايا الجامعية:

- تراجع ترتيبها العالمي وخروجها من عدة تصفيات عالمية وتراجعها وتراجع مستوي خريجيها وابتعادها عن معايير الجودة التنافسية التي كانت تجعل منها منارة للعلم اقليمياً ودولياً.

- زيادة أعداد المقبولين من الطلاب دون وجود سياسة تحكم هذه العملية نتيجة لنظم القبول بها، وقصور عملية الانتقاء، مما ترتب عليها ترهلها كمياً بأعداد كبيرة جداً، وضغط علي أجهزتها وبنيتها الأساسية بما جعل هذا الكم بلا فعالية، وأدي بالتالي – في ضوء غياب معايير تقييم عادلة وموضوعية – إلي معدلات نجاح لا تعبر عن تميز علمي وانما تعبر عن خلل في نظام التقييم ولذلك يصبح أيضاً خطراً ساهم في تشويه صورة الجامعة.

- ويرتبط بما سبق عدم وجود خطة تحدد احتياجات المجتمع وسوق العمل من الطلاب والمهارات المطلوبة منهم، مما يجعل قدر قليل للغاية و القادر علي الاستمرار في سوق العمل وإيجاد فرصة به بينما ينظم الآخرون إلي طابور البطالة أو العمل في مهن لا علاقة لها بشهادتهم الجامعية.

- ويرتبط بما سبق وجود كم كبير من الأبحاث بدون جدوي مجتمعية، بما يحصرها في نطاق الأبحاث النظرية لا التطبيقية ومن ثم يعرقل الاستفادة منها وتنمية المجتمع بفضلها، ويرتبط بذلك عدم وجود سياسة رشيدة وغياب خطط تعيين الباحثين، أو قبول طلاب الدراسات العليا في الكثير من الكليات، إذ أدت المعايير المطاطية وغير الانتقائية والمرتبطة برؤية الوكلاء المسئولين إلي كارثة حولت الدراسات العليا إلي وسيلة لتحقيق الربح ومن ثم زيادة أعداد الحاصلين علي الماجستير والدكتوراه، بما سيؤثر مستقبلاً علي صورة حاملي هذه الشهادات ويجعلهم كما بلا فعالية أو جدوي ينعكس علي المجتمع.

- قيود علي الحرية المتاحة للنشاط الطلابي، وتأزم علاقة الطلاب بالإدارة في ظل غياب الاستقلال الجامعي، وإعطاء بعض الأحزاب (الوطني سابقاً) ميزة مقابل منع الطلاب من النشاط السياسي أو التعبير عنه.

- المشكلات الاقتصادية وغياب خطط للتمويل الذاتي وعشوائية بعض هذه الخطط، مما حدا بالجامعة إلي فتح الباب للتعليم المفتوح وقبول أعداد كبيرة به بدون وجود خطة أو صرامة في معايير القبول، بما جعل من هذا النظام (المفتوح) باباً خلفياً للالتحاق بدون أسس أو كفاءة وانعكس علي مستوي الخريجين وغابت الرؤية عن كيفية الاستفادة من هذه الأعداد الضخمة للغاية (40 ألف في تجارة مثلاً)؛ وهو ما يمثل عبئاً لا يناظر جودة تعليمية ومن ثم يتحول الأمر إلي كارثة علي المجتمع بانضمام جيش كبير من حاملي شهادات لا يستحقها ثلاثة أرباعهم.

- ويرتبط بما سبق ورغبة الجامعة في تحقيق الأرباح، في ظل غياب خطط تنظم وتعظم التمويل الذاتي بصورة علمية، إنشاء الجامعة لعدة شُعب باللغات الأجنبية (الإنجليزية تحديداً ثم الفرنسية) لا علاقة لها بمعايير دولية أو اتفاقيات مشاركة علمية، وأصبح المعيار فيها تحقيق أرباح، بما أخل كثيراً بمستوي الأداء فيها واختيار القائمين عليها بل وأسس الالتحاق بها (من الطلاب) وإجادتهم اللغة وما يؤكد ذلك زيادة الملتحقين بها، بصورة كبيرة وبدون الحد الأدني المطلوب، بما يجعلها أيضاً تمثل كارثة علي صورة الجامعة، إذ أن هذه الشعب الأجنبية بدلاً من أن تنافس الجامعات الأجنبية الموجودة أصبحت مجرد باباً خلفياً رخيصاً للحصول علي شهادة معتمدة بتكلفة أقل وبمستوي أضعف مما جعل خريجيها

يلتحقون بزملائهم في التعليم المجاني. كما أدت هذه الشعب أيضاً إلي الإخلال بالتكافؤ بين الطلاب والإخلال بمجانية التعليم الجامعي.

- ويرتبط بما سبق عدم الجدية في اختبارات القبول والالتحاق بها سواء في الأقسام المجانية أو الشُعب الأجنبية أو التعليم المفتوح بما أدي إلي تناقص مصداقيتها لدي المتعاملين معها في كافة المجالات ولدي الرأي العام وعالمياً أيضاً من خلال خروجها من التصنيفات العالمية لعدم مراعاتها معايير الجودة في القبول أو الحصول علي الشهادة وغياب معايير التقييم العلمية.

تتمثل أبرز إيجابيات الجامعة والتي مازال بالإمكان الاستفادة منها وتعظيم ذلك فيما يلي:

نظرة النسبة الكبيرة من الطلاب إلي الجامعة بصورة إيجابية ويرغبون بشدة في الاستفادة منها.

احترام المجتمع للتعليم الجامعي واعتبار الحاصلين علي شهادة من المتميزين وأصحاب الكفاءة.

العلاقة الطيبة والإنسانية بين الطلاب والأساتذة والتي تسيطر بصورة خاصة في التعليم الجامعي الحكومي (وإن شابه بعض أوجه القصور).

ضعف وتهالك وقلة إمكانيات المعامل والبنية التحتية العلمية بما يعول دون تحقيق الاستفادة منها، بصورة كافية، ويحولها إلي شكل بلا قيمة حقيقية خاصة مع تزايد أعداد الطلاب وتكالبهم عليها في ظل سياسات قبول غير علمية. ويرتبط بما سبق غياب التدريب العلمي والتركيز علي التحصيل القائم علي التلقين والحفظ لا التحليل والرؤية النقدية؛ بما يقلص الاستفادة من الإمكانيات العقلية والمهارية للطلاب.

تأخر وضع البحث العلمي في الجامعي وضعف الاتفاق عليه من ميزانيتها، وارتكانه علي التقليد للغرب (من قبل بعض الباحثين) بما أثر علي مخرجاته وابتعاد الجامعة عن المجتمع وانفصالها عن احتياجاته وتنميته. وعدم وجود خطط بحثية تنموية ترتط باحتياجات المجتمع وعدم الاهتمام بتطوير البحث العلمي بما يواكب المتطلبات العالمية التي تعرضها المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية أيضاً (وهي نقطة ضعف يمكن تحويلها إلي نقطة قوة إذا تم الاستفادة من العدد الكبير من الطلاب الملتحقين بالجامعة من خلال وضع سياسة وتوجههم وتربطهم بالاحتياجات التنموية للمجتمع.

عدم وجود معايير واضحة وعادلة وعلمية لقبول الطلاب في الجامعة والكليات المختلفة، باستثناء معيار المجموع وهو ما ينبغي التفكير في تطويره بالحاق بعض الأسس والمعايير اللازمة للاستفادة من الملتحقين، خاصة وأن التعليم الثانوي ذاته يعاني الكثير من المشكلات والتي تجعل منه أداة غير صالحة للحكم علي القدرات الفعلية للطلاب (إذ يركز نظام الثانوية العامة علي الخطط والتلقين للحصول علي المجموع).

قبول أعداد رهيبة من الطلاب دون وجود خطط مسبقة لتوزيعهم وفقاً لاحتياجات المجتمع وسوق العمل فضاً عن تكدسهم في بعض الكليات وقلتهم في كليات أخري وعدم التوازن في توزيعهم بين الكليات العملية والنظرية.

يرتبط بما سبق عدم مواكبة الكثير من المقررات عن العصر واحتياجاته ومتطلباته وكثرة الحشو به، وفرضه علي الطلاب في كثير من الكليات.

ويرتبط بما سبق عدم الاستفادة من التكنولوجيا في التدريس والاعتماد علي المحاضرة والتلقين، وغياب التعليم القائم علي التفاعل والتفكير الناقد.

ويرتبط بما سبق ؟؟؟؟ له ضعف مستوي الخريجين، وتزداد المشكلة في الجامعات الخاصة ضعف الخدمات التي تُقدم للطلاب خاصة الصحية والاجتماعية والمساعدات المالية.

عدم الاهتمام بتدريب الطلاب ميدانياً في المؤسسات الخارجية التي يتوقع أن يعمل بها الخريجون.

ضعف تمويل الأنشطة الطلابية.

غياب الاهتمام بفئات ضعيفة من الطلاب مثل المغتربين والمتعثرين والوافدين، وعدم وجود برامج خاصة لفئات متميزة (المتفوقون).

ساعد تغير النظام والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير علي بث مزيد من التفاؤل بإمكانية التغيير في كافة المجالات والاهتمام بالتعليم عامة والجامعي بصفة خاصة، لاسيما مع تمكين الشباب وتوجيه الاهتمام إلي قطاعات مختلفة مثل العلم والباحثين وتطوير البحث العلمي.

إدخال فكـر الجـودة إلي الجامعـة والـسعي للحـصول عـلي الاعـتماد المرتكـز عـلي التغيـير الموضـوعي والحقيقي لتطوير المناهج والتعليم لا التغيير الشكلي (وبشرط أن يـستمر هـذا الأمـر عـلي النحـو المتعلـق بالمضمون والتغيير الجوهري لا الشكلي).

التطوير التكنولوجي الواعد وهو ما ينبئ بتغيير النظم العلمية والإدارية، وإمكانية الاستفادة من هـذه التغييرات في التعليم عن بعد والتوسع في التعليم الالكتروني.

تشجيع الطلاب علي التعليم الذاتي، وخاصة في ظل تطور أوعية المعلومات ووجود المكتبات الرقمية.

الاستعانة بالخبرات المتخصصة والعاليـة التـدريب مهنيـاً وأكاديميـاً في الـداخل والخـارج لرفـع مـستوي التدريب.

وجود التكنولوجيا والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة، كفيل بتغيير النظام الإداري بالجامعة والنظام التعليمي وطرق التعليم والتعلم، وهو ما يـساعد عـلي اتاحـة الفـرص التعليميـة لفئـات جديدة في المجتمع، كما تفتح الباب أمام التحاق الطلاب من مختلف الجامعات العالمية والإقليمية.

ونفس هذه التكنولوجيا تحتسب كنقطة ضعف إذا ما استمر الوضع علي ما هو عليـه ولم تـتم الاسـتفادة مـن كل الامكانيات المتاحة، وهو ما يقوض دورها ويجعلها مجرد كم بلا جودة أو فعالية.

وقد أكدت الدراسات أن الاتجاه إلي التعلـيم الالكـتروني والتعلـيم عـن بعـد **E-learning** سـيكون هـو صاحب السيادة والتفوق في المستقبل.

عدم وجود فلسفة ورؤية استراتيجية تحكم النظرة للتعليم الجامعي في مصر، وتحدد أهدافـه وغاياتـه والمجالات التي ينبغي الاهتمام بها والفرص التـي يتيحهـا... الـخ، وعلاقـة هـذه الرؤيـة بالرؤيـة المجتمعيـة الأشمل. فمشكلة فساد ورهل نظام التعليم السائد وعـدم إصـلاحه أكـبر تهديـد لأن الإصـلاح شرط أسـاسي للانطلاق بهذه المنظومة إلي المعايير الدولية والمنافسة الخفية علي كافة المستويات وفي كافة المجالات.

عدم الاهتمام بالتعليم كجزء من منظومة مجتمعية، وغيابه عن منظمة الإصلاح المجتمع لفترات طويلة ران عليه فيها الجمود والتأخر والسطحية والتخلف عن مواكبه العصر وتطوراته؛ وعن احتياجات المجتمع ومتطالباته، مما كرس الانفصال بين الجامعة والمجتمع.

عدم الاهتمام باحتياجات الشباب وغيابهم عن خط اهتمام وقائمة أولويات صانع القرار ما انعكس في إهمالهم وعدم الاهتمام بتأهيلهم وتدريبهم، واغفال احتياجاتهم، ومن ثم أصبح التعليم الجامعي مجرد واجهة اجتماعية فحسب دون أي مردود مهني أو مادي أو مجتمعي.

مشكلة تتعلق بصورة المرأة في المجتمع وتعليمها وعملها في ضوء صعود بعض التيارات السياسية التي تنتقص من دور المرأة وأهميته للمجتمع، مما يشكل تهديداً خطيراً إذا عرفنا أن العدد الأكبر من الملتحقين بالجامعة من الفتيات يشكلن أغلبية في بعض الكليات، كما أن نسبة أعضاء هيئة التدريس من السيدات كبيرة مقارنة بالرجال.

استمرار تجاهل الدولة للبحث العلمي وأهميته ودوره في الارتقاء بالمجتمع وتنميته والنهوض به، وهو ما يظهر جلياً في ضعف الانفاق علي البحث العلمي، فضلاً عن ذلك نجد قصور رؤية صانع القرار الذي يهتم بالانفاق علي مشروعات جزئية أو خاصة بمجالات علمية بعينها دون الاهتمام بتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

انتشار الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية التي تهدد الجامعات الحكومية بما توفره من امكانيات وفرص متميزة للتعليم والتدريب والتأهيل المني وكذلك فرص العمل، مما يهدد أوضاع الحكومية ويقتضي بالتعيين ؟؟؟؟؟ شاملاً في كافة مفردات العملية التعليمية بها لتواكب وتنافس في ظل منافسة غير متكافئة نظراً لضعف امكانياتها المادية مقارنة بهذه الجامعات الأخري.

أساليب تقويم الطلاب السائدة حالياً وتركيز الاختبارات علي قياس الحفظ فقط وتراجع مقاييس فهم الطلاب وحسن استيعابهم.

سيناريوهات المستقبل:

وفي ضوء هذه التحديات تقدم الدراسة تحليلاً لأوضاع التعليم الجامعي (خاصة فيما يتعلق بالطلاب) والتحديات التي تواجههم وذلك لوضع عدداً من السيناريوهات التي تطرح

آليات للنهوض بالجامعة والحفاظ علي دورها العلمـي والبحثـي والمجتمعـي والتعليمـي ومكانتهـا في الداخل والخارج.

وقد تم طرح عدة أفكار ورؤي مختلفة تعكس توجهات ومنطلقات فكرية وتقدمها تتمثل في:

فريق يري ضرورة تطوير وإصلاح الأوضاع الموجودة بالجامعة، ويتعلق من عدة مرتكـزات أهمهـا دور الجامعـة في المجتمـع ودورهـا في تقـديم خـدمات تعليميـة مهمـة والأنـشطة المجتمعيـة التـي تقـوم بهـا وأنشطتها البحثية.

فريق يري ضرورة أحداث تغييرات جذرية إدارياً وتنظيمياً وعلمياً وبحثياً.. وترتبط رؤيتـه بتغيـير نمـط إدارة الجامعة ودعم استقلاليتها في مواجهة النظام، وضرورة اعتمادها.

عـلي الإدارة الاقتـصادية العلميـة والتحـول إلي التمويـل الخـارجي والاكتفـاء الـذاتي لـدعم اسـتقلالية الجامعة.

كما يرتبط هذا السيناريو بالديمقراطيـة وممارسـتها داخـل أروقـة الجامعـات ودعـم نظـم الانتخابـات واختيار القيادات الجامعية علي أسس من الكفاءة العلمية والإدارية معاً.

كما يرتبط فكـر هـذا الفريـق بـالتحول في عمليـات التعلـيم والاسـتجابة للتغـيرات المرتبطـة بالـشباب وأفكارهم واتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أنفسهم والتعليم ذي الاتجاهين.

ويمكن صياغة السيناريوهات الأساسية التي طرحت بالنسبة للجامعة والتعليم الجامعي فيما يلي:

اولا: سيناريو التحول:

ويستند هذا السيناريو إلي وجود عدة شواهد تتمثل في:

1- تغير النظام السياسي في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 والأحداث التي شـهدتها الجامعـة مـن دعـوات لتغيير العمداء الذين ارتبطوا بالنظام السابق وقاموا بدور كبـير في دعمـه ودعـم أركانـه (خـصوصاً الحـزب الوطني) في السيطرة علي الحياة السياسية.

2- الاتجاه إلي دمقرطة المؤسسة الجامعية من خلال انتخابات القيادات الجامعية.

3- الاتجاه إلي تعديل القوانين والتشريعات واللوائح المرتبطة بالمجتمع الجامعي والنظام التعليمي به والنشاط الطلابي.

4- إدماج برامج الجودة والاهتمام بها والسعي لاكتساب معاييرها العالمية بما يضمن للجامعات الحكومية فرصاً للمنافسة علي الساحة المحلية والاقليمية والدولية.

5- الاهتمام بترتيب الجامعة وتصنيفها علي المستوي العالمي، وخاصة من خلال الاتجاه إلي الاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته، وربطه بالمعايير الدولية، وبالصناعة والقطاعات الحيوية في المجتمع.

ويرتبط هذا السيناريو بمتطلبات أساسية لازمة فيما يتعلق بعدة أمور ويتمثل في:

توفير استقلال الجامعة تنظيمياً وقانونياً وإدارياً وبحثياً.

إتباع معايير انتقائية صارمة في اختيار الطلاب علي أساس تغيير نظام الثانوية العامة وإتباع أسلوب التشعيب فيها بما يؤهل الملتحقين للحصول علي حد معين من التخصص؛ وبالتالي شروطاً صارمة لمن يرغب في الالتحاق بالجامعة، مع عدم التقيد بالموقع الجغرافي، فعند التحاق الطلاب تكون هناك لجنة مركزية مهمتها التعرف علي رغبات الطلاب وتحديد أبرز 6 جامعات يمكن للطالب الالتحاق بها ثم يتم اختياره حسب الأعداد المقررة لكل كلية وكل قسم.

ويرتبط بهذا السيناريو تفعيل التعاون لا التنافس بين الجامعات المصرية باعتبارها شبكة يمكن نقل الطلاب فيما بينها ومتابعة الطلاب لدروسهم علي المستوي المحلي والاقليمي والدولي (في ظل تحدي العولمة) بما يضمن تفاعل المحلية مع العولمة ومتطلباتها ومقتضياتها خاصة في المجالات الهندسية والطبية والفيزيائية... ويتم الحفاظ علي الهوية المحلية والخصوصية الثقافية من خلال الاهتمام بالعلوم الإنسانة والعلوم الاجتماعية.

ويتطلب السيناريو أيضاً إدارة جديدة تضمن تفعيل العلاقة مع السوق والمجتمع واحتياجاته والصناعة، والحصول علي مصادر جديدة للتمويل وتنمية الموارد الذاتية بصورة تنافسية والرقابة والمحاسبة.

إعلاء قيمة الجامعة وسمعتها علي الساحة الدولية والإقليمية (وهو ما يتم قياسه بعدد الملتحقين بها من طلاب وعرب وأجانب).

الاتجاه إلي زيادة إيفاد وابتعاث الطلاب إلي الخارج في منح دراسية وتبادل ثقافي بما يعزز دور الجامعة علي كافة الأصعدة.

ثانيا: سيناريو الإصلاح:

شروطه ومتطلباته:

وضع فلسفة عصرية تتناسب مع احتياجات المجتمع والتغيير الذي حدث فيه بقيام ثورة 25 يناير.

ادماج تكنولوجيا التعليم والمعلومات في العملية التعليمية بما يحقق أقصي استفادة منها.

تطوير المناهج الدراسية.

تطوير الإدارة الجامعية.

تطوير نظم القبول بالجامعة مع الإبقاء علي شرط المجموع لضمان تكافؤ الفرص.

تطوير فلسفة وعملية اختيار وتعيين المعيدين.

تطوير عملية انتقاء طلاب الدراسات العليا وتفعيل الاختبارات الجادة والتي تساعد علي فرزهم بصورة علمية سليمة.

ويرتكز سيناريو الإصلاح علي عدة آليات ويتمثل في:

تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم، لتقديم نموذج جديد قائم علي التعلم الذاتي والتفاعلي واتاحة الفرصة للعديد من الأفراد للالتحاق بالجامعة وتطوير مضمون المناهج وتقديمه في صورة متميزة.

تحول الجامعة إلي مؤسسة بحثية مجتمعية لا تعليمية فحسب تقوم بتقديم بحوثاً ترتبط بمشكلاتت المجتمع ومن ثم تطرح حلولاً مناسباً بما يساهم في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من جانب، وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع من جانب آخر.

ضرورة وضع خطط تحدد خطـوات العمـل لمواجهـة المـستقبل وتحدياتـه ومواكبـة العـصر وتطوراتـه السريعة وتوفير الأجهزة اللازمة (من معامل ومواد ومستلزمات تجريريبية وغيرها...) وتوفير معايير للحكـم عـلي الجـودة بهـا مـع إنـشاء قواعـد البيانـات ووحـدات للتنـسيق الإداري فـضلاً عـن الاهـتمام بالتأهيـل والتدريب المستمر.

ضرورة تدعيم العمل الجماعي وإعداد فرق عمل جماعيـة مـن الطـلاب والأسـاتذة لمناقـشة مـشكلات الجامعة والمجتمع ووضع تصورات ومقترحات لحلولها بما يدعم الفكر الناقد والإبداع ويساعد عـلي ابتكـار حلول غير تعليمية.

الاستفادة من التكنولوجيا في تحسين الخدمات التعليمية.

تدريب الاداريين علي استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها.

ثالثا: سيناريو مرجعي:

ينطلق من ركيزة أساسية وهي أن أوضاع الجامعة ستمثل امتداداً منطقياً للوضـع الحـالي الـراهن ولـن يحدث أي تغيرات أو تحولات جذرية في مسارها. ومن ثُمَّ ستستمر الأوضاع علي النحو التالي:

استمرار غياب الرؤية التنموية المرتبطة بالمجتمع ونهضته.

توفير التكنولوجيا من حيث الكـم والتواجـد المـادي دون تحقيـق اسـتفادة منهـا أو تفعيـل برمجيـات محلية وثقافية خاصة وغياب الاستفادة منها في الإبداع والتغيير والابتكار.

استمرار الزيادة في قبول عدد الطلاب وزيادة عدد الخريجين مع زيادة نسبة العجـز عـن قبـولهم في سـوق العمل مما يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة عما هي عليه بزيادة ومتوالية هندسية.

استمرار السياسات الإدارية التقليدية مع تكـريس شـديد للمركزيـة والهيراركيـة في العمـل مـما يعـوق الإبـداع والتطور من جهة ويكرس الروتين الذي يعوق العلم والبحث العلمي من جهة أخري.

استمرار الاعتماد علي مصادر التمويـل الرسـمية وعـدم القـدرة عـلي وضـع سياسـات ماليـة ذاتيـة لتـدعم الاستقلال الجامعي بما يترجم بصورة سلبية تنعكس علي جميع مفردات العملية التعليمية بدءاً بالإدارة والأستاذ الجامعي ومروراً بالمستلزمات والمعامل والتكنولوجيا وانتهاء بالطالب.

ترهل المناهج الدراسية واستمرار انفصالها عـن ملاحقـة التطـورات العالميـة وابتعادهـا عـن متطلبـات سوق العمل وتركيزها علي الجوانب النظرية لا التطبيقية.

الاستمرار في تدهور الخدمات الطلابية.

الاسـتمرار في تقلـيص الأنـشطة الطلابيـة وارتكـازه بـشكل أسـاسي عـلي الجوانـب الخفيفـة والترفيهيـة وابتعاده تماماً عن الشئون السياسية.

الاستمرار في تدهور العلاقة بين الأستاذ والطالـب بمـا يـؤدي إلي انهيـار في منظومـة القـيم الحاكمـة في الوسط الجامعي. خاصة في ضوء استمرار انتشار الدروس الخصوصية وتدني النظرة للأستاذ من قبل شريحـة كبيرة من الطلاب، وهو ما كرس فجوة هائلة بين الأستاذ والطالب من جهة والطالـب ومجتمعـه مـن جهـة أخري.

ويرتبط بما سبق استمرار تكريس الرؤية السلبية للتعليم الجامعي وارتباطها بصورة أساسـية بالـشهادة كمكمل مجتمعي والحصول علي شهادة مفرغة من محتواها. وهو ما يدعم استمرار انفصال الجامعـة عـن المجتمع.

نظرة بعض التيارات السياسية السليمة للتعليم الجامعي، وخاصة وجـود المـرأة والفتـاة في إطـاره مـما يهدد التعليم الجامعي ومستقبله في مصر في ضوء وجود تصريحات متباينة تتعـارض مـع الرؤيـة المنفتحـة والمقدرة للتعليم الجامعي.

النتائج العامة للدراسة

الامبيريقية والميدانية

اتجاهات الصحافة المصرية إزاء قضايا التعليم الجامعي (رؤية مقارنة)

أسفرت الدراسة الأولي التي قام بإجرائها فريق من الباحثين بقسم الصحافة – جامعة القاهرة وتناولت اتجاهات الصحافة المصرية (القومية والحزبية والخاصة) إزاء قضايا التعليم الجامعي وأزمة البحث العلمي في الجامعات المصرية عن مجموعة من النتائج نوجز أبرزها علي النحو التالي:

أولاً: تفاوت اهتمام الصحف المصرية بقضايا التعليم الجامعي ومشكلاته وبدا هذا الاهتمام متنوعاً في أساليبه ومعالجاته ومصادره فضلاً عن المساحة المخصصة لهذه القضايا. وقد توزع هذا الاهتمام داخل مختلف صفحات كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة سواء عبر الأخبار والتقارير التي تغطي الأنشطة التعليمية وتحركات المسئولين عن التعليم الجامعي والأنشطة الطلابية وأخبار التنسيق والقبول بالجامعات أو عبر صفحات الرأي والتحقيقات علاوة علي تخصيص صفحات للتعليم الجامعي في بعض الصحف القومية (شباب وتعليم في الأهرام) وفي الصحف الخاصة صفحة (الجامعات في الدستور الأسبوعي).

وتفصيلاً لذلك لوحظ ما يلي:

بالنسبة للصحف القومية: أتسمت المعالجات التي قدمها الخطاب الصحفي للأهرام عن قضايا التعليم الجامعي بالعمق في الشرح والتحليل والتفسير وقد برز ذلك بوضوح في تحديد أسباب أزمة التعليم الجامعي وطرح حلول خصوصا في الأهرام فيما اختلف الأمر بالنسبة لكل من صحيفتي الأخبار وأخبار اليوم حيث اكتفت كل منهما بطرح المشكلات ونادراً ما كانت تطرح حلولاً. وقد يعزي ذلك إلي محدودية المساحة المخصصة للقضايا الجامعية وغلبة الطابع الخبري في تناولها.

أما بالنسبة للصحف الحزبية: فقد اشتركت كل من الأهالي والوفد في الاهتمام بطرح القضايا الجامعية مثل تدهور المنظومة الجامعية والنشاط الطلابي والتدخلات الأمنية في الجامعة وأزمة البحث العلمي وخصخصة التعليم وبيع أصول جامعة الإسكندرية ولكن لوحظ انفراد الوفد بقضايا الجامعات الخاصة وتطوير جامعة الأزهر والجامعات الإقليمية فيما انفردت الأهالي بقضيتي الجودة والاعتماد والانحياز الديني. وقد تميزت معالجات الأهالي بطرح حلول بديلة لعل أبرزها

تبني مشروع جماعة 9 مارس كاستراتيجية بديلة لتطوير التعليم الجامعي فيما اكتفي خطاب الوفد بالحديث عن إصلاح التعليم الجامعي من خلال تجارب الدول الأخري.

كما انفرد خطاب الأهالي بالتأكيد علي ضرورة تحقيق استقلال الجامعات في إطار حدوث تحول ديمقراطي حاسم في مصر وركز علي ابراز الدور الأمني وتدخلاته في إهدار حقوق الطلاب والأساتذة وباعتباره أحد الأسباب الرئيسية في تدهور المنظومة التعليمية بالجامعات. وانفرد خطاب الوفد بطرح الاقتراح الخاص بضرورة تخلي الأساتذة عن انتمائهم السياسية ومصالحهم الشخصية وأهمية اتفاقهم علي وضع علاج للمشكلات الجامعية ينأي بها عن الرؤي السياسية المنحازة.

وبالنسبة للصحف الخاصة: احتلت الدستور الترتيب الأول في اهتمامها بقضايا التعليم الجامعي وتلتها المصري اليوم وجاءت الأسبوع في الترتيب الأخير ويرجع ذلك إلي موسمية اهتمامها بالقضايا الجامعية وارتباطها بأحداث معينة يتم تسليط الضوء عليها. وقد تنوعت الأشكال التحريرية التي قدمت من خلالها الصحف الخاصة قضايا التعليم الجامعي. إذ ركزت المصري اليوم والدستور اليومي علي الأشكال الخبرية وجاءت مواد الرأي قليلة للغاية ومن خلال اسهامات بعض كتابها. فيما ركزت الدستور الأسبوعي والأسبوع علي التحقيقات والمقالات وقد تعددت الموضوعات الجامعية التي تناولتها الصحف الخاصة وتراوحت ما بين تدهور العملية التعليمية والبحث العلمي ودور الأمن داخل الجامعة والأنشطة والانتخابات واللائحة الطلابية والجودة والتعليم المتميز والمظاهرات التي عمت الجامعات المصرية واحالة العديد من الطلاب إلي مجالس التأديب وارتفاع أسعار المصروفات الجامعية. وقد أرجعت الصحف الخاصة أسباب تدهور العملية التعليمية إلي قصور المقررات التعليمية وانفصالها عن احتياجات سوق العمل وفشلها في تنمية مهارات الطلاب فضلاً عن اعتمادها علي التلقين مما جعل الجامعات تتحول إلي وسيلة لمنح الشهادات عديمة الجدوي.

ثانياً: قضية مجانية التعليم: حظيت قضية مجانية التعليم الجامعي باهتمام كبير في خطاب الأهرام سواء عبر صفحة التعليم المتخصصة أو صفحة قضايا وآراء في الوقت الذي غابت عن صحيفة الأخبار. وقد ارتبط الخطاب الأهرامي عن مجانية التعليم بالحديث عن جودة التعليم كما غلب عليه الاتجاه المعارض للسياسات الحكومية والرسمية إذ ابتعد عن

انتهاج منطق التبرير للسياسات الحكومية والرسمية إذ ابتعد عن انتهاج منطق التبرير للسياسات الحكومية التي غالباً ما تعتمد عليه الصحف القومية لتجميل وجه النظام. وقد تناولت الصحف الحزبية (الاهالي والوفد) قضية مجانية التعليم في إطار معالجتها لمشروع القانون الجديد للجامعات ومحاولات الدولة الالتفاف علي مجانية التعليم وتحويل الجامعات إلي مؤسسات اقتصادية تخضع لاملاءات أجنبية ولنفوذ رجال الأعمال والمستثمرين. أما الصحف الخاصة (المصري اليوم – الدستور – الأسبوع) فلم تركز علي قضية مجانية الجامعي بشكل منفرد بل تناولتها في سياق زيادة المصروفات التي بلغت 30 ضعف في الدراسات العليا وحرص وزير التعليم علي تنفيذ مخطط البنك الدولي ورجال الأعمال للسيطرة علي الجامعات وإعادة هيكلة التعليم الجامعي بما يخدم مصالح السوق العالمية والمحلية.

ثالثاً: قضية أزمة البحث العلمي: في إطار الحديث عن أزمة البحث العلمي في مصر أجمعت كل من الأهرام والأخبار والأهالي والوفد ومصر اليوم والدستور والأسبوع علي طرح أبعاد الأزمة التي يمر بها البحث العلمي في الجامعات كما اتفقت اتجاهات الكتاب في هذه الصحف علي ارجاع مسئولية تدهور البحث العلمي إلي السياسات الحكومية ومسئولية الدولة عما وصل إليه حال البحث العلمي من تردي ومسئوليتها كذلك في النهوض به إلي جانب مسئولية الباحثين والعلماء. وقد انفرد خطاب الأهالي بالتركيز علي تسابق الجامعات في خدمة السوق الرأسمالية علي حساب المصالح الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري بالإضافة إلي تدخل المؤسسات الدينية غير المبرر في أحوال البحث العلمي فضلاً عن عدم توفر الأجهزة والمعامل والمكتبات الحديثة الأمر الذي أدي إلي تفشي عمليات النقل الحرفي من الانترنت وانتشار البحوث النمطية.

كما انفردت الوفد بالتركيز علي أسباب أخري مثل سيادة المحسوبية والوساطة والتساهل في منح الدرجات العلمية بالإضافة إلي انفصال البحث العلمي في الجامعات عن قطاع الصناعة وطرحت كل منهما (الوفد والأهالي) بعض الحلول لقضية تدهور أوضاع البحث العلمي إذ ركزت الأهالي علي ضرورة اهتمام الأساتذة باختيار البحوث ذات الصلة بالإشكاليات المجتمعية والإنمائية مع إجراء مراجعة دقيقة للدوريات العلمية واستبعاد التجاري منها ودعت الوفد إلي ضرورة الاستعانة بعلماء مصر في الخارج وانشاء مراكز بحثية في كل محافظة.

رابعاً: البعد الأمني: في خطاب الصحف القومية (الأهرام – الأخبار) غاب الاهتمام بالبعد الأمني وتأثيره السلبي علي مجمل الحياة الجامعية سواء العملية التعليمية أو اختيار القيادات الجامعية أو الأنشطة الطلابية. ورغم غلبة الطابع الاخباري علي تغطية الصحف الحزبية والخاصة للأحداث التي صاحبت الانتخابات الطلابية من انتهاكات أمنية واعتداءات علي الطلاب المرشحين والمحسوبين علي المعارضة إلا أن الأهرام والأخبار حرصت علي ابراز صورة إيجابية للمسئولين في الجامعات وحرصهم علي الأداء الديموقراطي أثناء انتخابات الطلاب كما تم استبعاد البعد الأمني في تشخيص الصحف القومية للأسباب التي تؤدي إلي انسحاب الطلاب من المشاركة في الانتخابات وسائر الأنشطة الطلابية. هذا فيما قدمت الصحف الحزبية خصوصاً الوفد تغطية إخبارية متواصلة وشاملة للانتهاكات الأمنية في جامعات المنصورة والفيوم وطنطا وعين شمس وحلوان والقاهرة والمنوفية وانفردت الأهالي بمتابعة موقف جماعة 9 مارس لاستقلال الجامعات. وقد اتفقت أطروحات كل من الوفد والأهالي علي الدور السلبي للقيادات الجامعية من رؤساء جامعات وعمداء ومكاتب إدارات الشباب الذين حولوا الجامعات أثناء الانتخابات إلي أدوات مبايعة للحزب الوطني. وانفردت الأهالي بنشر وجهة نظر رئيس جامعة عين شمس للرد علي ما أثير حول اعتداء الأمن والبلطجية علي الطلاب. وقد تماثلت الصحيفتان (الوفد والأهالي) في أدائه ومعارضة التدخل الأمني في شئون الجامعات وركزت الأهالي علي التحذير من خطورة هذا التدخل الأمني علي كل من العملية التعليمية والأنشطة الطلابية واستقلال الجامعات ككل.

كما نبهت إلي ضرورة ابعاد الأمن عن الأنشطة الطلابية ودعت إلي إجراء انتخابات طلابية جديدة. وفي إطار معالجة الصحف الخاصة (المصري اليوم والأسبوع والدستور) للتدخلات الأمنية في شئون الجامعات ركز الخطاب الصحفي علي الأمن ودوره في اختيار القيادات الجامعية مما يجعل الاختيار يتم علي أيدي أطراف ليس لهم علاقة بالعملية التعليمية وإنما في يد أصغر مخبر في أمن الدولة. كما أفاضت في إبراز دور الأمن في انتشار العنف والبلطجة داخل الجامعات.

خامساً: الأنشطة الطلابية: لوحظ أن الأنشطة الطلابية في الجامعات تحتل ذيل قائمة اهتمامات الصحف القومية (الأهرام والأخبار) إذ تبنت التوجهات الرسمية واسقطت عن عمد البعد الأمني وتأثيره السلبي علي الأنشطة الطلابية إلا أن الخطاب الصحفي لكلا

الصحيفتين لم يخلو من مناقشة بعض الاشكاليات المرتبطة بالأنشطة الطلابية في ضوء شبح ميليشيات الأزهر ومصادمات البلطجية مع الطلاب في جامعة عين شمس. هذا فيما أصبحت كل من الأهالي والوفد بالأنشطة الطلابية خصوصاً لائحة 2007 المعروفة باسم لائحة هلال وابرزت الصحيفتان التشابه الكبير بين اللائحة الجديدة واللائحة السابقة 1979 مؤكدين أنها تستهدف تكريس السلطة الأمنية والإدارية وتسعي إلي الغاء دور الأحزاب والأنشطة السياسية وتكريس انفراد الحزب الوطني الحاكم بالحركة الطلابية من خلال تزوير الانتخابات الطلابية. وقد انفردت الأهالي بالتأكيد علي أن الخطر الأمني المفروض علي الأنشطة الطلابية سوف يترك الجامعة نهباً للتطرف ورواد التكفير والطائفية هذا وقد طرحت الأهالي لائحة اتحاد الشباب التقدمي كبديل للائحة الحكومية كما نشرت الوفد لائحتين بديلتين اشتملا علي لائحة نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ولائحة نادي جامعة الأزهر. واتفقت الصحف الخاصة (المصري اليوم والدستور والأسبوع) مع الصحف الحزبية في إدانة اللائحة الطلابية الجديدة لاعتبارها تمثل قيداً علي الأنشطة الطلابية يفوق اللائحة السابقة (1979) وانها تستهدف إحكام القبضة الأمنية علي الجامعات وستؤدي حتماً إلي قمع كافة الأنشطة السياسية للطلاب في الجامعات.

سادساً: المصادر: اختلفت المصادر التي اعتمدت عليها كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة في معالجة قضايا التعليم الجامعي. إذ اعتمدت الصحف القومية علي المصادر الرسمية وان كان خطاب الأهرام قد تميز بالمرجعيات المتخصصة خصوصاً في تشخيص أزمة البحث العلمي وأبعادها وحلولها فيما استند الخطاب الأخبار في معظمه إلي الخبرة الشخصية لمحرر باب أخبار الجامعات وتنوعت المصادر في كل من الصحف الحزبية والخاصة. إذ انتقلت من رصد الأحداث والوقائع الجامعية إلي استطلاع اتجاهات الأساتذة والخبراء والطلاب وحرصت الصحف الحزبية علي طرح بدائل وحلول للأزمات التي يعاني منها التعليم الجامعي.

ومما يجدر ذكره أن الرؤية الرسمية سيطرت علي خطاب الأخبار وأخبار اليوم فيما حاولت الأهرام أن تحقق نوعاً من التوازن بين الطرح الرسمي والرؤي المتخصصة . وتبنت الصحف الحزبية رؤي متوازنة جمعت بين المصادر الرسمية والمصادر الطلابية وآراء الأساتذة فيما عدا الأهالي التي تبنت رؤية جماعة 9 مارس كذلك الصحف الخاصة

استعانت بالمصادر الرسمية من مسئولين وقيادات جامعية وأساتذة ونواب مجلس الشعب بالإضافة إلي الطلاب خصوصاً في الموضوعات المتعلقة بالتدخلات الأمنية.

سابعاً: أعضاء هيئة التدريس: أجمعت الصحف القومية والحزبية والخاصة علي رصد وإدانة الواقع الإداري والاقتصادي والعلمي المتدهور لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية وابرزوا الانعكاس السلبي لهذه الأزمة علي الأداء التعليمي والعائد التنموي للتعليم الجامعي إلا أنهم اختلفوا في تفسير أسباب هذه الأزمة. فقد ركزت الوفد علي التأثير السلبي للانتماء السياسي للأساتذة علي أدوارهم الجامعية وغياب المعايير العلمية في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وأشارت الأهالي إلي تأثير الحزب الوطني ودوره في استقطاب الأساتذة وتنمية تطلعاتهم لنيل مناصب سيادية حكومية علي حساب رسالتهم الجامعية كما ركزت في تحليلها للأسباب علي عدم احترام حقوق الأساتذة في اختيار قياداتهم بالانتخاب الحر وأيضاً إجبار الأساتذة علي تطبيق الأساليب الأمريكية في العملية التعليمية دون مراعاة لخصوصية الواقع الاجتماعي والثقافي في مصر.

وأتفقت كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة علي ضرورة اصلاح الأوضاع المالية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات كأساس لإصلاح معظم المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية والبحث العلمي في الجامعات وانفردت الصحف الخاصة بمتابعة العلاقة بين رؤساء الجامعات مع الأساتذة والطلاب وركزت علي القرارات الإدارية المتعسفة مع الطلاب خصوصاً مع المنتمين للإخوان المسلمين ورفض عودتهم للجامعة رغم حصولهم علي أحكام قضائية واستعادهم من المدن الجامعية وتحويلهم إلي مجالس تأديب.

كذلك أشارت الصحف الخاصة إلي انتشار ظاهرة الأستاذ الجامعي المتميز وتدهور المستوي العلمي لمعظم الأساتذة وتنافس الأساتذة من أجل الحصول علي الأموال والمناصب وقيام بعض الأساتذة باعطاء دروس خصوصية نظراً لتردي أوضاعهم الاقتصادية. كما ابرزت أوجه الفساد العديدة التي استشرت داخل الجامعات وارتبطت بتعيين أبناء الأساتذة وأقارب القيادات الجمعية والتسيب والاستسهال في منح الدرجات العلمية لمن لا يستحقونها. وافاضت الصحف الخاصة في تناول المواقف السلبية للأساتذة إزاء الانتهاكات الأمنية

وممارسات الفساد الإداري والعلمـي داخـل الجامعـات حتـي أصـبحت الواسـطة والمحـسوبية هـي مرتبـة الشرف الحقيقية في معظم الجامعات.

ثامناً: الجامعات الاقليمية: لم تنل الجامعات الاقليمية حقها من الاهتمام من جانـب الـصحف القوميـة والحزبية والخاصة إلا في إطار رصد المتفاوت لبعض أشكال الفساد والتسيب والسرقات العلمية والمخالفات الإدارية والمالية والتعسف مع الحركة الطلابية والتواطؤ مع الأمن ضد الأسـاتذة والطـلاب. ولكـن الاسـتثناء الوحيد يتمثل في طرح قضية بيع أصول جامعة الاسكندرية التي أولتها الصحف الحزبيـة (الأهـالي والوفـد) اهتماماً ملحوظاً حيث عرضت الأهالي الأسباب التي سـاقها رئـيس جامعـة الاسـكندرية كـما ابـرزت الوفـد والأهالي الأسباب الحقيقية لبيع أصـول الجامعـة لـصالح قطـاع رجـال الأعـمال والمـستثمـرين وغيـاب دور الدولة في حماية المؤسسات العلمية التي بنيت من أموال الـشعب المـصري. وتبنـت الأهـالي الحلـول التـي قدمتها جماعة 9 مارس والتي تتمثل في ضرورة الغاء قرار نقل جامعـة الاسـكندرية خـارج المدينـة وإعـلان الحكومة عن خطة عاجلة باعتمادات كافية لصيانة مباني الجامعة ومستشفياتها.

تاسعاً: التعليم الجامعي الخاص والأجنبي: اهتم الخطاب الصحفي لكل من الأهرام والأخبار بقضية التعلـيم الجامعي الخاص وغلب الاتجاه المرتبط بالتوجهات الرسمية علي نمط هذا الخطاب إلا بعـض الاسـتثناءات التـي تميزت بها صحيفة الأخبار في باب أخبار الجامعات ولكن غابت الكثير من الاشكاليات المتعلقة بالتعليم الجامعي الخاص خصوصاً فروع الجامعات الأجنبية وتأثيرها السلبي علي الهويـة الوطنيـة واللغـة القوميـة. وقـد اتفقـت الصحف الحزبية علي معارضة موقف الدولة من خصخصة التعليم العالي علي أساس انه يندرج ضمن الخدمات العامة التي تمثل الركيزة الأساسية لأي تنمية بشرية واعتبرت أن إنشاء كليات خاصة متميزة لا تزيـد عـن كونهـا حجة للالتفاف علي مجانية التعليم وإهدار مبدأ تكافؤ الفرص واستجابة لاملاءات المؤسسات الاقتصادية الدولية وانفردت الوفد بتقديم رؤية الأطراف المؤيدة لخصخصة التعليم كما اتفقت الصحيفتان (الوفد والأهالي) علي أن الحل الحقيقي لأزمة التعليم الجامعي يكمن في توجيه الموارد المالية لإصلاح الجامعات بـدلاً مـن إنـشاء كليـات للتعليم المتميز لصالح أبناء الموسرين علي حساب حق الفقراء في التعليم الجامعي.

واعتبرت الوفد أن انتشار الجامعات الخاصة أصبح سبباً لانتشار ما يعرف بالسياحة التعليمية بمعني إقبال الطلاب العرب علي الجامعات الخاصة المصرية نظراً لانخفاض تكاليفها خصوصاً في ظل تنافس بعض الجامعات الخاصة في مصر مثل الجامعة البريطانية والآداب الحديثة والمستقبل علي منح شهادات دولية. وركزت الأهالي علي قضية إلغاء تكليف المعيدة المسيحية واعتبرتها مخالفة فاضحة للدستور وإذكاء للتعصب الديني مما سيدفع بعض الموهوبين للهجرة خارج مصر. هذا وقد أضفت بعض الصحف الخاصة (المصري اليوم والدستور) دوراً إيجابياً للجامعات الخاصة نظراً لإدخالها طرق جديدة في التعليم الجامعي مثل النمذجة وأساليب مبتكرة للنشاط الطلابي مثل حفلات البروم وما تحويه من موسيقي ورقص ومسابقات علي عكس حفلات التخرج في الجامعات الحكومية التي تمتلئ برامجها بخطب المسئولين الرسميين مما ينفر الطلاب منها. وركزت هذه الصحف (المصري اليوم والدستور) علي الجامعة الأمريكية باعتبارها نموذجاً للجامعات الأجنبية بسبب مشاركتها الإيجابية في الأنشطة المجتمعية ومنح الطلاب حرية ممارسة الأنشطة السياسية ومنح الطالبات حرية ارتداء النقاب. ولكن ذلك لم يحل دون انتقاد الصحف الخاصة للجامعات الخاصة المصرية باعتبارها مكان لبيع الشهادات للطلاب.

أما قضية جودة التعليم فقد انفردت الأهالي بتناولها حيث أكدت أن تطبيق الجودة بمعاييرها الحالية ليس في صالح التعليم الجامعي بسبب فرضها علي الجامعات في إطار الغرض الذي قدمته بعض المؤسسات الدولية دون الحرص علي تشخيص المشكلات الحقيقية للتعليم الجامعي ومحاول إيجاد حلول لهذه المشكلات يتلاءم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل من الطلاب والأساتذة. كما أكدت الأهالي أن الاصرار علي تطبيق الجودة لن يستفيد منه سوي شله من الأساتذة الموالين للحزب الوطني. وطرحت الأهالي رؤيتها في أن الحل الحقيقي يكمن في ضرورة البدء بإصلاح البنية البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتوفير الماكينات والمعامل بدلاً من تبديد الميزانية علي شعارات ومهرجانات الجودة.

عاشراً: الأطر والاستراتيجيات: تنوعت الأطر التي استخدمتها كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة في طرح مختلف قضايا التعليم الجامعي خلال عام 2007 كما اختلفت استراتيجيات المعالجة باختلاف الصحف وتوجهاتها. وإذا كانت الصحف القومية قد اكتفت برصد وتشخيص أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي ولم تبلور حلولاً أو بدائل

للأوضاع الجامعية الراهنة كذلك فعلـت الـصحف الخاصـة التـي اكتفـت بعـرض المـشاكل وتوصـيفها بأسلوب ساخر ورصد النتائج المترتبة عليها دون أن تطرح فكراً بديلاً أو حلولاً مجديـة. وانفـردت الـصحف الحزبية بطرح حلول ورؤي بديلة لمعظم القضايا الجامعية التي تصدت لمعالجتها خصوصاً صـحيفة الأهـالي التي اتفقت مع رؤية جماعة 9 مارس لاستقلال الجامعات وأضافت بعض الحلول الأخـري. وقـد لـوحظ أن جريدة الأسبوع قد أضافت بعداً تآمرياً في عرضها للأحداث والقرارات الحكوميـة الخاصـة بالجامعـات دون اللجوء إلي التفنيد والنقد الموضوعي فضلاً عن عدم طرح حلول وبدائل.

هذا وقد برز كل من إطار المصلحة والمسئولية والمكسب والخسارة بصورة أساسية مع بعـض التفـاوت في خطاب الصحف القومية (الأهرام والأخبار) عن قضايا التعليم الجـامعي فـيما ركـزت الـصحف الحزبيـة علي إطاري المسئولية والضحية ثم إطار الصراع وسيطر علي الصحف الخاصـة إطـار الـصراع مرتبطـاً بإطـار الضحية وانفردت بعض الصحف الخاصة بإطار التآمر. وهناك اجماع من جانب جميـع الـصحف المدروسـة علي أن الضحية هـم الطـلاب والبحـث العلمـي وأن المـسئولية تقـع عـلي الدولـة ومؤسـساتها والقيـادات الجامعية وأن الصراع يدور أساساً بين الطلاب والأمن.

اتجاهات الصحفيين نحو قضايا التعليم الجامعي (نتائج الدراسة الميدانية 2011)

يمكن بلورة النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة "العلاقة بين الصحافة والجامعة" من خلال استعراض المحاور الأساسية لها علي النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالقضايا التي أثارتها الصحف فيما يخص الجامعة والتعليم الجامعي.. رأي الصحفيون أن الأحداث الموسمية تؤثر علي نوعية القضايا المطروحة، بل إنها يمكن أن تقوم بترحيل إهتمام الجريدة بقضية معينة لمتابعة فعالية جامعية، خاصة أن أحداث الجامعة متلاحقة ومتتابعة.

لكن هذه المتابعة لم تمنع أن تكون هناك قضايا أساسية أبرزها الصحف منها علي سبيل المثال، مشاكل البحث العلمي وارتباطه بالواقع وعدم الإستفادة منه في تنمية المجتمع، وتطوير التعليم الجامعي بما يتفق ومتطلبات السوق، حيث تخرج الجامعات خريجين لا مكان لهم في سوق العمل، مستوي الخدمات داخل الجامعة ومستوي أستاذ الجامعة مادياً وعلمياً، قضية الكتاب الجامعي ودعمه ونظام الامتحانات وأساليب التقييم داخل المنظومة التعليمية الجامعية، الأنشطة الجامعية وأنشطة اتحادات الطلاب والانتخابات وعلاقة الجامعة بالسياسة.

تطرقت معالجات الصحفيين في صحف العينة علي إختلاف إتجاهاتها إلي قضايا غير تقليدية في الشأن الجامعي مثل قضايا النقاب وأزمة منع المنقبات من دخول الجامعة ومنعهن من دخول الإمتحانات، ربط الجودة بالأداء التعليمي، الحرس الجامعي ومدي سيطرته علي الجامعة، ودور الأمن في الجامعة ومدي قانونية ذلك، قضايا التعليم المفتوح وتأثيرها علي سوق العمل، الجامعات الخاصة ومشاكلها ووضعيتها ضمن منظومة العمل الجامعي العام.

ثانياً: بالنسبة لأجندة القضايا لدي الصحف أشار الصحفيون إلي أن أجندة قضايا التعليم الجامعي تستند في الأساس إلي المتطلبات المهنية المتعلقة بإحتياجات الطلاب، واحتياجات الأسرة المصرية في التعرف علي ما يتعلق بسير العملية التعليمية وما يواجهها من مشكلات، وهذه الأجندة في الغالب تتم وفقاً للأحداث الجارية ومحددات السياسة التحريرية

للجريدة، ويكون من الطبيعي في هذا الإطار ان تضطر الجريدة علي تأجيل طرح بعض قضايا المهمة في العمل الجامعي وذلك تحت وطأة الأحداث الطارئة.

ولفت الصحفيون النظر إلي أن مسئولي ملف التعليم علي إختلاف توجهاتهم يحرصون علي وضع أجندة أسبوعية للأحداث والقضايا المقرر رصدها ومتابعتها وفقاً لمحددات السياسة التحريرية، هذا فيما يتعلق بالأحداث التي تحظي بالمتابعات الإخبارية العاجلة، أما فيما يتعلق بقضايا التعليم ومشكلاتها، وهي في الغالب من وجهة نظر القائمين بالإتصال مشكلات مزمنة ولا جديد فيها، فإن الأجندة هنا تخضع لإهتمامات المحررين من ناحية ووصولهم علي آراء أو مستندات جديدة تخص قضية من القضايا الجامعية، وكذلك لتوجه الجريدة التي يمكن أن تفتح قضية بعينها فيما يخص التعليم الجامعي لمصالح محددة أو تقاطعات معينة، وفي هذه الحالة فإن المحرر يكون منفذاً فقط لتوجه الجريدة.

ثالثا: حدد الصحفيون المبحوثين مصادرهم في معالجات قضايا الجامعة في القيادات الجامعية علي إختلاف مستوياتها بداية من رئيس الجامعة وحتي الموظفين الصغار والعمال، والأساتذة، والطلاب، علي أساس أنهم يشكلون القوة البشرية الفاعلة والمنتجة في الجامعة، فهم إما صناع أخبار أو شهود عليها أو متلقين لها.

ولفت المبحوثون النظر إلي أن هناك تنظيم معين يتبعونه في الإعتماد علي المصادر، فإذا كانت التغطية تقليدية لأنشطة الجامعة المختلفة، فإنهم يتعاملون مع المصادر الرسمية من القيادات، بل يلتزمون في الغالب بالنشرات التي ترسلها إدارة العلاقات العامة، لكن الأمر يختلف في حالة ما إذا كانت هناك قضية جدلية في الجامعة، ففي هذه الحالة يتم الإعتماد علي مصادر متنوعة، وقد تكون مختلفة في الإتجاه والموقف مع قيادات الجامعة.

يطلق المبحوثون علي هذا النوع من المصادر أنها مصادر الدرجة الثانية، لكنهم في حقيقة الحال يمكن أن يكونوا مصادر غير رسمية في مقابل المصادر غير الرسمية، لأن مصادر الدرجة الثانية يمكن إعتبارها القيادات الوسيطة في الجامعة.

وأضاف المبحوثون مصدراً آخر يحصلون منه علي معلوماتهم وهو شبكة الإنترنت، خاصة أن كل جامعة لها موقع علي الشبكة وكذلك لكل كلية موقعها الخاص بها، وتهتم الجامعات والكليات المختلفة أن تنشر أخبارها علي مواقعها وتقوم بتجديد النشرن فيصبح من

السهل علي الصحفيين الحصول علي المعلومات من خلال الإنترنت بدلاً من الإنتقال إلي مقار الجامعات والكليات، وهو ما يوفر لهم الوقت والجهد.

وإذا كانت مواقع الجامعات والكليات الرسمية توفر مصدراً آمناً للمعلومات، حيث أن الجامعة هي التي تضع هذه الأخبار علي موقعها، فإن مواقع الإنترنت الأخري ومدونات الإنترنت تعد مصدراً للصحفيين، لكن البعض يري أنها ليست مصادر آمنة، حيث تخضع للهوي الشخصي، ولذلك لا يمكن الإطمئنان إليها كمصدر من مصادر المعلومات.

رابعاً: إما إيجابيات وسلبيات العملل الجامعي من وجهة نظر الصحفيين فتتمثل من ناحية الإيجابيات في أن حركة البحث العلمي في الجامعات جادة ومخلصة كما أن هناك توجيه للطلاب لإنجاز بحوث عملية طبقاً لمناهج البحث العلمي، وهو ما يساهم في إعداد كوادر بعقليات منظمة ومنهجية يمكن أن تفيد سوق العمل، وكذلك إنخفاض تكلفة التعليم الجامعي، نظام تعيين المعيدين الذي رغم ملاحظات الكثيرين عليه إلا أنه يتم بلا واسطة كما يحدث في بقية الوظائف الأخري، وكذلك دخول الحاسب الآلي في التعليم الجامعي بمختلف مراحله وأنواعه، وأيضاً دخول نظام الجودة إلي الكليات وتقييم أعضاء التدريس والإمتحانات ومستوي التعليم بشكل عام.

أما سلبيات العمل الجامعي فتتمثل في نظام الترم الذي أبرز مساوئ النظام التعليمي بشكل عام، كما أنه حرم الطلاب من ممارسة الأنشطة الفنية والثقافية لأنه يستهلك الوقت الأكبر من العام الدراسي، عدم الإهتمام بالحضور والغياب وهو ما يجعل عدم الإلتزام السمة الأساسية لاداء الطلاب، وجود أيام إجازات كثيرة خلال الأسبوع تصل إلي ثلاثة أيام، وهو ما يجعل العملية التعليمية بأكملها رخوة ولا جدية فيها، وقد يكون ذلك بسبب تكدس الطلاب وزيادة أعدادهم بما يجعل المدرجات غير قادرة علي إستيعابهم، لكن في النهاية يمكن التصدي لهذه المشكلة بأشكال أخري، وليس من خلال أيام الإجازات الكثيرة.

يضاف إلي هذه السلبيات أيضاً ضعف مستوي المعامل وإنخفاض مستوي التدريبات العملية التي يتلقاها الطلاب أثناء دراستهم، وإنخفاض جودة التعليم بشكل عام، وكذلك العدد الهائل من الخريجين، الذين يحصلون علي الشاهدة الجامعية دون أن تكون لديهم الكفاءة اللازمة ليدخلوا بها علي سوق العمل.

ويحدد المبحوثون أيضاً من سلبيات العمل الجامعي إنشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة والتعليم المفتوح، وهو ما أثر علي مستوي أداءهم العام، وتحول أستاذ الجامعة إلي ما يشبه الموظف الذي يتأكل وقته، دون أن تكون لديه فرصة ليطور نفسه أو يقدم بحثاً علمياً فيه إبداع أو ابتكار.

المناهج الدراسية التي يتلقاها الطلاب إعتبرها المبحوثون عقبة أمام تطور العمل الجامعي، فإعتماد الطلاب علي كتاب واحد يحول دون أن يقوم الطلاب بالإطلاع علي المراجع التي يمكن أن تكون أكثر فائدة من كتاب الأستاذ الذي يعد فيه الغالب علي عجالة دون عمق.

خامساً: أما عن دور الصحافة في إيجاد حول للمشكلات التي تعترض العمل الجامعي فقد انقسم الصحفيون إلي فريقين، الفريق الأول وينتمي علي الصحف الحكومية ويعتبر أو للصحافة دوراً مهما في حل المشكلات التي تعترض العمل الجامعي، خاصة أنها تلقي الضوء علي ما قد يشوب العملية التعليمية من قصور، ولأن هناك ثقة لدي المسئولين في الصحف الحكومية وأن ما تنشره من نقد لا يأتي من باب المعارضة، ولكن من باب المصلحة العامة فإن المسئولين يستجيبون علي الفور لما ينشر في الصحف الحكومية.

أما القائمون بالإتصال في الصحف المعارضة والخاصة التي تحسب طبقاً للذهنية العامة للمسئولين علي أنها تعارض نظام الحكم، وأن كل ما تنشره ليس هدفه الصالح العام بقدر ما هو محاولة لهدم كل إنجاز يحدث علي أرض مصر، فيرون أن المسئولين يتعاملون بريبة شديدة مع كل ما تنشره هذه الصحف، ولذلك لا يستجيبون في معظم الأحيان للنقد الذي تقدمه صحفهم للقصور في الحياة الجامعية.

وإذا استجابت القيادات الجامعية لما تنشره الصحف الخاصة والمعارضة، فإن ذلك يأتي في الغالب بسبب توثيق ما ينشر والتأكيد عليه بالمستندات التي لا يستطيع المسئولون في الجامعة أن يتجاهلونها، أي أن إستجابة القيادات الجامعية لما تنشره الصحف المعارضة والخاصة يأتي إجباراً لا إقتناعاً.

ورغم هذا التباين إلا ان القائمين بالإتصال يرون في الصحافة أداة تنوير وتحذير، وان القيادات الجامعية إذا ما تعاملت مع ما تنشره الصحف علي أنه للصالح العام، فغنها يمكن أن تتغلب علي كثير من المشكلات التي تعترض العمل الجامعي، خاصة أنها مشكلات

أشبه ما تكون بالأمراض المزمنة، فهي متكررة ولا جديد فيها، والحلول لها تطرح كل عام، ولا تحتاج إلا الإستجابة لها فقط.

وحتي يكتمل للصحافة دورها التنويري والتحذيري فإن هناك إقتراحات محددة أبداها المبحوثون لتطوير أداءهم المهني ومنها:

1- التركيز علي رصد آراء متلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب ونشر احتياجاتهم ومطالبهم لتطوير الأداء المهني للجريدة عند معالجة قضايا التعليم الجامعي بالإضافة علي التركيز علي الموضوعية والحياد في التناول.

2- تشكيل روابط لمحرري التعليم للإتفاق علي محددات أساسية عند معالجة قضايا التعليم، بالإضافة إلي إهتمام كليات وأقسام الإعلام بتحليل ما تنشره الصحف حول قضايا التعليم الجامعي.

3- عقد لقاءات تجمع محرري التعليم في الصحف وأطراف العملية التعليمية للتعرف علي رؤيتهم في معالجات الصحف لقضايا التعليم، كما تسمح هذه اللقاءات بعرض الصحفيين للمشكلات المهنية التي تواجههم والتي تتسبب فيها تعنت المصادر التي تحجب عنهم المعلومات.

سادساً: إقتراحات الصحفيين لتطوير الجامعة:

من واقع إجابات المبحوثين يمكن بلورة إقتراح الصحفيين لتطوير الجامعة وحل المشكلات التي تعترض العمل الجامعي في الآتي:

1- دراسة إحتياجات ومتطلبات سوق العمل وتجهيز الخريجين لسد هذه الإحتياجات.

2- عودة الإختبارات الشخصية إلي الكليات كشرط للقبول، وذلك لإختيار طلاب لديهم الإستعداد للدراسة التي سيبدأونها في كلياتهم.

3- إلغاء نظام مكتب التنسيق لأنه يجعل من المساواة بين الطلاب كمية وليست كيفية.

4- إعادة النظر في الأنشطة التي تمارس داخل الجامعة، بحيث يتم التوزان بين الأنشطة الترفيهية والأنشطة التي تعلي من روح الإبتكار والإبداع لدي الطلاب، مثل الفرق المسرحية والرحلات العلمية والنوادي السياسية.

5- تخفيض ميزانية الإنفاق علي المناسبات والإحتفالات في الجامعات، وتعزيز ميزانية البحث العلمي، وتوجيه هذه المصروفات علي ما يكون من شأنه تجويد العملية التعليمية.

6- ضرورة إلزام الطلاب بالحضور ومتابعة ذلك من قبل إدارات الكليات، لأن الإلتزام في النهاية آلية أساسية في إعداد الطلاب العلمي.

7- تطوير المعامل الجامعية وتحديثها بحيث تكون مواكبة للتطور الذي يحدث في سوق العمل، بدلاً من كونها معامل شكلية فقط.

8- استخدام التليفزيون في التعليم الجامعي وتدريس المناهج من خلال أفلام وثائقية وتسجيلية تحت رعاية الجامعات وبتمويل منها.

9- رفع مستوي أستاذ الجامعة إقتصادياً، وذلك حتي يتفرغ للعملية التعليمية بدلاً من أن ينفق وقته في اكثر من جامعة أو في أعمال بعيدة عن العمل الجامعي وهو ما يؤثر علي أداءه سواء في التدريس أو في البحث العملي.

10- تخفيف وطأة الأمن وسيطرته علي الجامعة، وذلك ليس لأسباب سياسية ولكن لأسباب تتعلق بدور الأمن في إختيار القيادات الجامعية، وهو إختيار يتم طبقاً للولاء وليس للكفاءة، فيكون للأمن تصعيد قيادات ليست علي الكفاءة المطلوبة لتطوير العملية التعليمية.

من خلال إيجابات المبحوثين يتصح الآتي:

أولاً: المتابعات الإخبارية هي الغالبة علي المعالجات المهنية لقضايا التعليم الجامعي، وهو أمر قد يكون طبيعياً خاصة مع الصحف اليومية، لكن الأمر لا يختلف في الصحف الأسبوعية نموذج لها في العينة أخبار اليوم والعدد الأسبوعي من جريدة الدستور، فالقضايا التي تطرقها الجرائد الأسبوعية في النهاية لا تختلف كثيراً عن المعالجات اليومية، علي الأقل من ناحية العمق وطرح الرؤي المختلفة في القضايا الجامعية.

ثانياً: هناك تباين في إعتماد الصحفيين علي المصادر، فبينما تعتمد الصحف الحكومية علي منظومة التصريحات الرسمية للمسئولين والقيادات في الجامعة، فإن الصحف الحزبية والخاصة تعتمد علي منظومة التصريحات الشعبية في الجامعة للأساتذة من خارج دائرة القيادات الجامعية، وهو ما يثير حالة من البلبلة، حيث تأتي التصريحات متناقضة ومتضاربة حول الحدث الواحد.

ثالثاً: هناك فارق كبير بين الدور الذي يقوم به مندوب الصحيفة في الجامعة أو محرر شئون الجامعات، وبين القيادات الوسيطة والعليا في الصحف، وهو ما يستدعي أن يتم دراسة كل منهم علي حده، فبينما يقوم المندوب أو المحرر بجمع الأخبار، فإن القيادات العليا والوسيطة هي التي تكون معنية بنشرها أو حجبها، ولكل من الفئتين معاييرها، وهنا لابد من مقارنة معايير لكل منهما لمعرفة التطابق والتناقض فيما بينها.

رابعاً: لم يركز المبحوثون علي إدارات العلاقات العامة في الجامعات كمصادر للمعلومات، رغم أن للعاملين في هذه الإدارات دور أساسي في علاقة الصحفيين بالجامعات، بل إن أصول كثيراً من المشكلات التي تقع يكون اساسها في هذه الإدارات خاصة أن العاملين فيها لا يكونون متخصصين بما يكفي للتعامل مع الصحفيين، وهو ما يستدعي دراسة العاملين في إدارات العلاقات العامة بالجامعة من ناحية، ودراسة علاقة الصحفيين بهم من جهة أخري. (قامت مجموعة البحث بإستطلاع آراء العاملين في إدارات العلاقات العامة حول العلاقة بين الصحافة والجامعة.

خامساً: يقع الصحفيون أسري للصور الذهنية وهم يتحدثون عن المشكلات التي تحدث في الجامعة فيرددون ما تعارف عليه الجميع، أو ما يتسرب إلي الوعي الجمعي من خلال الأعمال الدرامية التي تتقاطع مع العمل الجامعي، ولذلك ظهرت مشكلات من نوعية تزوير بعض الأساتذة لنتائج الإمتحانات، والدورس الخصوصية في الكليات العملية، والواسطة في التعيينات والترقيات، وسرقة الأبحاث العلمية.

وهو ما يستدعي مقارنة نتائج الدراسة التحليلية للقضايا التي عرضت لها الصحف، لمعرفة مدي تطابق ما يقوله الصحفيون عن الحياة الجامعية وما يقدمونه بالفعل عن هذه القضايا.

سادسا: يقع الصحفيون أسري للأحداث فهي التي تحركهم، ولا يسعون في الأغلب الأعم إلي تحديد أجندة قضايا خاصة بهم تعبر عن توجهاتهم وتعكس سياساتهم التحريرية، وهو ما يستدعي مناقشة الأمر علي مستوي تطوير أداء الصحفيين، وتدريبهم علي كيفية المزاوجة بين المتابعات الخبرية وإثارة القضايا الجامعية الملحة علي الرأي العام.

سابعاً: يعتمد الصحفيون علي مصادر بعينها ولا يسعون لتوسيع دائرة هذه المصادر ولا لتغييرها، وهو ما يضفي نوعاً من النمطية علي المعالجات الصحفية، كما أنها مع مرور الوقت تصبح تقليدية إلي حد بعيد، لأنها في النهاية تخرج من معين واحد.

ثامناً: يعاني الصحفيون الذين يعملون في تغطية شئون الجامعات مثل غيرهم من الصحفيين من مشكلة تداول المعلومات، وتظهر هذه المشكلة بشكل أوضح مع الصحف الخاصة والحزبية، حيث تحجب عنهم المعلومات عمداً، ولا تتعاون معهم المصادر الرسمية داخل الجامعة.

اتجاهات أعضاء هيئات التدريس والطلاب نحو قضايا التعليم الجامعي (نتائج الدراسة الميدانية 2011)

تأتي هذه الدراسة في مرحلتها الثانية لتطرح إشكاليات العلاقة بين الجامعة والمجتمع كما يراها أعضاء هيئات التدريس والطلاب بالجامعات المصرية فضلاً عن طرح العديد من القضايا التي تمس أعضاء هيئات التدريس والطلاب في علاقتهم بالجامعة والصحافة.

وقد وقع الاختيار علي (7 جامعات) لإجراء هذه الدراسة الميدانية علي عينة من أعضاء هيئات التدريس والطلاب بها وهي جامعات (القاهرة – عين شمس – حلوان – الإسكندرية – أسيوط – سوهاج بالإضافة إلي جامعة 6 أكتوبر) كما تنوعت الكليات داخل هذه الجامعات بين كليات ذات طبيعة نظرية وأخري ذات طبيعة عملية وذلك لتقديم صورة بانورامية عن أوضاع هيئات التدريس والطلاب واشكالياتهم داخل الكليات المختلفة في التخصص.

وقد أجريت الدراسة علي 408 مفردة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المختارة و984 من الطلاب تم اختيارهم وفقاً للتمثيل النسبي من واقع العدد الأصلي كما تنوعت الدرجات العلمية للعينة بين معيد حتي الأستاذ غير المتفرغ، كذلك تنوعت الفئات العمرية لهؤلاء المبحوثين.

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في:

أولاً: اتجاهات الأساتذة:

1- كشفت نتائج الدراسة عن تراجع قارئية الصحف بين مفردات العينة من أعضاء هيئات التدريس، حيث ظهر أن (36.5%) منهم ينتظمون في قراءة الصحف المصرية بينما النسبة الأكبر (52.4%) تقرأ بشكل غير منتظم فضلاً عن وجود (11.1%) لا يقرأون الصحف، في هذا الإطار أشار مفردات العينة إلي أن الوسائل الإلكترونية الحديثة صارت تستحوذ علي اهتمامهم أكثر من وسائل الإعلام التقليدية.

كما أشار الأساتذة (51.2%) منهم إلي أنهم لا يقرأون صفحات التعليم في الصحف المصرية وذلك لسطحية المعالجات المقدمة فيها، وعدم تنوع مصادر المعلومات بها ومحدودية الرؤي التي تقدمها، وإن كان هناك (64.2%) منهم يرون أن للصحافة دور مهم في خدمة التعليم الجامعي وقضاياه وتتمثل معالجة هذا الدور في توعية الرأي العام بخطورة وأهمية دور الجامعة كقاطرة للتنمية في المجتمع، وكذلك التوعية بمشكلات التعليم وفضح الضغوط التي تمارس علي الجامعة من الداخل والخارج فضلاً عن دور الصحافة في توصيل مشكلات وتطلعات ورؤي أعضاء هيئات التدريس للمسئولين وصناع القرار.

2- أما أهم المشكلات التي يري المبحوثون أنها تواجه التعليم الجامعي في مصر يأتي في مقدمتها ضعف ميزانية البحث العلمي وضعف الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس هذا إلي جانب غياب السياسات البحثية، وعدم كفاءة وكفاية البنية التحتية في الجامعات، وسلبيات نظم القبول وتكدس الطلاب بالإضافة إلي جمود القوانين واللوائح التي تنظم العمل الجامعي وكذلك جمود المقررات.

وفي ضوء هذه الاشكاليات تأتي يري الأساتذة أن سبل الإصلاح تتمثل في ضرورة زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي، وإعداد كادر مالي جديد لأعضاء هيئات التدريس وربط التعليم باحتياجات السوق وتأمين الحريات الأكاديمية.

3- يري المبحوثون من الأساتذة أن أهم أسباب أزمة البحث العلمي في مصر هي غياب السياسات البحثية وضعف المخصصات المالية وغلبة الطابع البيروقراطي علي البحث العلمي كما يتفق المبحوثون علي أن أهم سبل إصلاح منظومة البحث العلمي في مصر تتمثل في زيادة المخصصات المالية الخاصة بالبحث العلمي مع الاستعانة بخبرات ونجاحات علماء مصر في الخارج وتفعيل دور المراكز العلمية والبحثية داخل الجامعات مع ارتباط البحوث بالاشكاليات المجتمعية والتنموية.

4- فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه الأنشطة الطلابية من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس يأتي في المقدمة غياب الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات بالإضافة إلي اختفاء النشاط الحزبي وعزوف الطلاب أنفسهم عن المشاركة لشعورهم بعدم جدوي ذلك.

5- طرح في إطار قضية استقلال الجامعات وضمان الحريات الأكاديمية تشير نتائج الدراسة إلي تأكيد المبحوثين علي أن ضمان حق الأساتذة في انتخاب القيادات هو الضمانة الأولي لتحقيق استقلال الجامعات، فضلاً عن ضرورة استقلال الموازنة الخاصة بالجامعات واستقلال الهياكل الإدارية، وإصدار لائحة طلابية جديدة.

6- وتكشف نتاج الدراسة عن حالة من عدم الرضا بين المبحوثين عما وصلت إليه أوضاع هيئات التدريس بالجامعات المصرية سواء علي المستوي المهني أو العلمي أو الاقتصادي حيث يري المبحوثون أن هناك عدة أسباب تقف وراء هذا التدهور في مقدمتها تدني العائد الاقتصادي لأعضاء هيئات التدريس، وغياب المعايير العلمية في تقييم الأداء والسلبية المنتشرة في صفوف الاساتذة.

في الإطار نفسه يشير المبحوثون إلي خطورة الآثار المترتبة علي انخفاض الكادر الاقتصادي لأعضاء هيئات التدريس علي تدني مستوي العملية التعليمية، حيث يرون أن ذلك يؤدي إلي هجرة الكفاءات الجامعية، وانخفاض معدل الرضا الوظيفي والاهتمام بالبرامج المدفوعة علي حساب البرامج المجانية.

7- أما فيما يتعلق بجودة التعليم وموضوعية تقييم الأداء داخل الجامعة فإن نتائج الدراسة تكشف عن حالة من عدم الرضا بين أعضاء هيئات التدريس عن واقع ومستوي جودة التعليم الجامعي المصري بشكل عام يزداد هذا الإحساس في الجامعات الإقليمية كما يتصاعد في المستويات العمرية الشابة.

في هذا الإطار يري المبحوثون أن هذا التدهور في مستوي التعليم الجامعي وجودته مستمر منذ سنوات طويلة وقد ازداد سوءاً في السنوات العشر الأخيرة مع التوسع في قبول أعداد كبيرة من الطلاب ويقترح الأساتذة ضرورة التوسع في البنية الأساسية للجامعات الحكومية الأمر الذي يمكن استيعاب هذه الزيادة.

ثانياً: اتجاهات الطلاب:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن ثلاث أرباع العينة (87.2%) كانت لديهم تصورات مسبقة عن التعليم الجامعي والجامعة عامة، وقد غلب علي هذه التصورات الإيجابية لدي (73.3%) بينما كانت سلبية لدي الربع الباقي (26.7%).

وكان للاعلام ، بوسائله المختلفة الدور الرئيسي في تكوين هذه الصوره، وهو ما يؤكد أهمية وسائل الإعلام عامة ودورها الكبير في نشر صور ذهنية وتصورات إيجابية عن الجامعة والتعليم الجامعي، ومن ثمّ فهي تمثل الأدوات الرئيسية – بعد الأهل والأقارب – لتشكيل تصورات الرأي العام من الطلاب وذويهم أيضاً. ثم جاءت شبكة الانترنت بنسبة (8%). لتؤكد أيضاً تعاضد الوسائل التقليدية والجديدة حول التعليم باعتباره قضية مركزية تهم العديد من النخب والعامة لما لها من دور استراتيجي في الحياة، كما أن الكثيرين يتصفحون صفحات التعليم الالكترونية علي مواقع الصحف مما يسمح باتساع دائرة المتأثرين بالتصورات الإعلامية علي اختلافها، وهو ما يؤكد حساسية دور هذه الوسائل وخطورتها.

وتمثلت هذه التصورات الإيجابية في أهمية الجامعة كأداة للارتقاء بالمستوي الثقافي والعلمي لطلابها ووسيلة للارتقاء بالوضع الاجتماعي وكذلك لتوفير فرص عمل أفضل والمساعدة علي خدمة المجتمع والنهوض به. أما التصورات السلبية لدي الطلاب عن الجامعة فقد تمثلت في عدم جدوي الدراسة الجامعية بسبب عدم ارتباطها بسوق العمل، وإنها مجرد أداة فقط للحصول علي شهادة تعطي قيمة مظهرية وشكلية للفرد في المجتمع، كما ظهر وعي الطلاب وإدراكهم لسلبية نظام الفصل الدراسي (التيرم)، وقصر الفترة الزمنية

الخاصة به مما يؤدي إلي عدم الاستفادة منه، فضلاً عن تجاوزات الأمن وحرمانهم من ممارسة النشاط والتقييد لتحركاتهم، كذلك عدم التزام الأساتذة

2- علاقة الطلاب بوسائل الإعلام والصحف التي تعالج قضايا التعليم واتجاهاتهم نحو المعالجة:

أكدت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة لا تتابع القضايا التعليمية في الصحف بنسبة (51.2%) مقابل (48.8%) تتابع هذه القضايا، وقد جاءت جريدة المصري اليوم في الترتيب الأول ثم جريدة الأهرام فالجمهورية فالوفد والأخبار ، واليوم السابع ، فالدستور.

وأكد الطلاب أن أسباب تميز هذه الصحف متعددة، وجاء علي رأسها كشفها للفساد في المجال التعليمي وأوجه القصور المختلفة ، ولأنها تساعدهم علي فهم واقع التعليم ومشكلاته في مصر ، ولأنها تناقش القضايا التعليمية المختلفةوتطرح لها حلولاً واقعية كما يشارك فيها كتّاب متميزون بالكتابة والتعليق والتحليل.

كما أكد الطلاب علي وجود عدة عوامل أدت إلي عدم تميز المعالجة الإعلامية لقضايا التعليم الجامعي خصوصاً معالجات الصحف التي لا تقدم حلولاً لقضايا التعليم، كما أنها تعتمد علي مصادر رسمية يتكرر ظهورها بصفة دائمة في التغطية ويلي ذلك من موسمية المعالجة ووجود بعضها كإعلانات في صورة تحريرية، وأخيراً لأن بعض الصحف تخصص مساحات صغيرة لقضايا التعليم.

3- رؤية الطلاب لمشكلات التعليم الجامعي وأسبابها:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أبرز أسباب مشكلات التعليم الجامعي كما يراها الطلاب عدم وجود خطة استراتيجية لوضع أولويات المشكلات وعلاجها بصورة فعالة وفي توقيت محدد، علاوة علي وجود جماعات مصالح تحول دون الإصلاح الجامعي لأنها تستفيد من بقاء الأوضاع علي ما هي عليه بدون تغيير، وضعف الميزانية وعدم توافر الأموال اللازمة للتطوير والإصلاح . كما يري الطلاب أن قضايا التعليم يتم التعامل معها بشكل جزئي ومبتور عن السياق المجتمعي الأشمل كما أنها لا تنال حقها من المعالجة الإعلامية والسياسية إلا عندما تثور وبشكل موسمي في بدايات العام الدراسي فحسب ، وأسباب أخري تتمثل في اقتصار الإصلاح علي الشعارات والمقولات النظرية بدلاً من العمل، ووجود فساد مرتبط بنهب الميزانيات المخصصة للتعليم والبحث العلمي واستسلام الكثيرون للأمر الواقع وعدم الرغبة في تحقيق تغيير حقيقي ووجود الواسطة والمحسوبية... فضلاً عن غياب الرغبة الحقيقية لدي المسئولين لتحقيق

الإصلاح، وفساد الإدارة الجامعية وغياب الجودة وعدم الاهتمام بالبحث العلمي والـروتين في التعامـل مـع هذه المشكلات والبطء في اتخاذ القرارات نحوها، فضلاً عن حب الظهور والمناصب والحرص عليها علي حـساب المسئوليات.

ويري الطلاب أنهم يتحملون المسئولية عن مشكلات التعليم الجامعي لأنهم يختارون الكليات بالدرجة الأولي طبقاً لمجموعهم وليس وفقاً لميولهم واستعدادهم العقلي كما أنهـم يـسعون للحـصول عـلي شـهادة فحـسب دون الاهـتمام بتطـوير مهـاراتهم الحقيقيـة في تخـصص مـن التخصـصات ، كـما أنهـم ينـشغلون بالامتحانات والواجبات الدراسية بعيداً عن الأنشطة خاصة في ظـل قـصر فـترة الفـصل الـدراسي وعـزوفهم نتيجة لذلك عن المـشاركة في الأنـشطة الطلابيـة المختلفـة ، واعتبـارهم الجامعـة مكانـاً لجمـع المعلومـات فحسب دون اهتمام بالمهارات العقلية وتنميتها، كما أنهم يصمتون ويسكتون عن كافة التجاوزات وأشكال الفساد المختلفة، مما يجعلهم شركاء في المسئولية.

4- تقييم الأنشطة الطلابية:

أكد (56.9%) من الطلاب علي أهمية الأنشطة الطلابية باعتبارها مكملة للعملية التعليمية بينما رفض (43.1%) منهم هذا الطرح مؤكدين أنهم لا يعتبرونها كذلك لعدة أسباب وعلي رأسـها أنهـا تـستغرق وقتـاً طويلاً علي حساب المذاكرة ولأنها لا تلبـي الاحتياجـات الفعليـة للطـلاب ولأن اختيـار القـائمين عليهـا يـتم بطريقة غير ديمقراطية ولعدم وجود خطط لإدراجها ضمن المنظومـة التعليميـة وعـدم اهـتمام الإدارة بهـا ومن ثم عدم توفير التمويل اللازم لها ولأنها أنشطة موسمية وغير مـستمرة خاصـة في الـصيف ولان بعـض الأهل يرفضون المشاركة فيها.

وعــن أبــرز المعوقــات التــي تعــاني منهــا الأنــشطة الطلابيــة في الجامعــة، أكــد الطــلاب عــلي وجــود العديــد منهــا وان أكـبر هــذه المــشكلات عــدم إقبــال الطــلاب عــلي ممارســة هــذه الأنــشطة لأســباب علميــة وشخــصية وحظــر النــشاط الــسياسي داخــل الجامعــة ومــصادرة الحريــات بكافــة أشــكالها بهــا واختفــاء النــشاط الحــزبي داخــل الجامعــة بمــا يــضعف الــوعي الــسياسي لــدي الطــلاب ، ومعوقــات أخــري تتمثــل في ســلبية الطــلاب إزاء الأنــشطة واعتبارهــا هــدراً للوقت والمال، وانشغالهم بالدراسة والتحصيل خاصة في ضـوء تكـدس المنـاهج الدراسـية، وافتقـار الطـلاب

للقدرة علي الإبداع، وضعف التمويل اللازم للأنشطة، وعدم الرغبة في التطوير والتغيير، وتغليب المصالح الخاصة والشخصية علي حساب المصالح العامة.

5- اتفق طلاب الجامعات الحكومية والخاصة علي وجود منظومة من الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي وهي:

- عدم كفاءة الإدارة الجامعية وعدم قدرتها علي تلبية احتياجات الطلاب والأساتذة. وجمود طرق وأساليب التدريس المتبعة بها.عدم استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وعدم ملائمة نظام الفصل الدراسي وقِصر المدة الزمنية الخاصة بها.عدم وجود مجانية في التعليم الجامعي.عدم إمكانية تحقيق الجودة في ظل المقررات الحالية. وجود تمييز طبقي بين الطلاب في الجامعة.عدم ارتباط المقررات الجامعية بسوق العمل. عدم وجود تدريب يتناسب مع متطلبات التخصص. دور الأمن تأثيره علي الأنشطة وان ظهر ذلك بصورة كبيرة في الجامعات الحكومية مقارنة بالخاصة، التقييم السلبي للمعالجة الصحفية من حيث كونها مبتورة وجزئية وتثار بشكل موسمي.

وظهرت فروق بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بـ:

تكدس الطلاب في قاعات الدراسة، وجود جمود في المناهج وعدم ارتباطها بالجانب العملي وسوق العمل، عدم توفير الجامعة لفرص تدريب بالمؤسسات المجتمعية بما يتناسب مع احتياجات التخصص والدراسة، عدم الشعور بالرضا نحو الخدمات الطلابية المقدمة ، اعتماد طرق التدريس علي عن التلقين، عدم وجود خبراء يشرفون علي التدريب العملي، عدم استخدام الأساتذة معاييراً عادلة لتقييم الطلاب، ظهرت الفروق أيضاً بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالنشاط الطلابي، والذي اعتبره الطلاب مجرد ديكور شكلي، كما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات فيما يتعلق باتجاه الطلاب نحو الأمن الجامعي ودوره، ويرتبط بما سبق الدعوة إلي إلغاء القيود الأمنية المفروضة علي النشاط الطلابي،عدم حرص الطلاب علي المشاركة في الأنشطة الجامعية التي تسهم في خدمة المجتمع.

الخاتمـــــة[1]

مستقبل التعليم الجامعي

رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي

---

[1] أ.د/ عواطف عبد الرحمن

تتويجاً لما أسفرت عنه الدراسة الامبيريقية والميدانية عن اتجاهات الصحافة والصحفيين والجمهور الجامعي والإداريين خلال (حقبة الألفية الأولي) إزاء قضايا التعليم الجامعي خلال حقبة الألفية الأولي. وفي ضوء النتائج التي تم رصدها وتحليلها وتفسيرها في إطار السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تتميز به كلا المنظومتين الصحفية والجامعية كان من الضروري تصميم رؤية مستقبلية تشمل المحاور التالية:

1- العلاقة المتبادلة بين الصحافة والجامعات المصرية علي اختلافها (قومية وحزبية وخاصة).

2- استقلال الجامعات.

3- أزمة التعليم والبحث العلمي في الجامعات.

4- نحو سياسة تنظيمية وإدارية بديلة بالجامعات المصرية.

5- رؤية الطلاب والطالبات بالجامعات المصرية ويمثلون مختلف مراحل الجامعية في التعليم الجامعي النظامي والتعليم المفتوح للتحديات التي تواجه النشاط الطلابي والعملية التعليمية في الجامعات.

6- التعليم الجامعي الخاص.

7- نحو قانون جديد لتنظيم التعليم الجامعي.

وفي ضوء استعراضنا لأنماط الدراسات المستقبلية التي تشمل كل من النمط الحدسي والاستطلاعي والاستهدافي والنماذج الكلية. استقر الرأي علي اختيار النمط الاستهدافي الذي يسعي إلي إنجاز التغيير بصورة عمدية ولا يترك الظاهرة المدروسة لإيقاع التغير التقليدي الذي يتميز بالبطء والعشوائية بل يبدأ برسم الصورة المستقبلية المرغوبة في إطار ما يعرف بشجرة العائلة التي تضم كل فروع الظاهرة المدروسة. وينطلق التصور المستقبلي من معطيات الواقع الراهن للتعليم الجامعي الذي كشفت الدراسة عن ملامحه الأساسية سواء من ناحية القضايا والتحديات أو الحلول المقترحة من جانب الصحف والصحفيين والجمهور الجامعي ثم يحاول استشراف مستقبل العلاقة بين الصحافة والجامعات المصرية واضعاً في الاعتبار ما يمكن أن يطرأ علي هذه العلاقة من متغيرات إيجابية وسلبية في سياق المنظومة المجتمعية التي تتحكم في المسار العام آنياً ومستقبلياً لكل من الصحافة والجامعات المصرية

مع مراعاة المستجدات المتوقعة بالنسبة للسياسات الحكومية وتأثيرها علي مواقع وأدوار وسياسات التعليم الجامعي وتوجهات الصحافة والإعلام تجاه التعليم الجامعي وقضاياه علاوة علي تأثير المؤسسات الدولية وتوجهاتها وسياساتها إزاء التعليم الجامعي في مصر. وقد تم الاستعانة بمنهج الدراسات المستقبلية وما يتضمن من شروط ومحددات تتعلق بأنماط الدراسة المستقبلية والزمن المستقبلي والسيناريوهات المتوقعة في ضوء اختيارنا للنمط الاستهدافي المستقبلي لتغيير الوضع الراهن للجامعات المصرية خلال السنوات العشر القادمة.

وتفضيلاً لذلك يمكن طرح الرؤي المستقبلية البديلة علي النحو التالي:

أولاً: العلاقة المتبادلة بين الصحافة والصحفيين والجامعات:

تحتل الصحف القومية المرتبة الأولي الأكثر مقروئية لدي أساتذة الجامعات خصوصاً صحيفة الأهرام التي تقدم معالجات نقدية واستقصائية لقضايا التعليم الجامعي فيما تتشارك الصحف الخاصة مع الصحف القومية في الترتيب الأول لدي طلاب الجامعات خصوصاً المصري اليوم وتليها الأهرام والجمهورية. ويجمع كل من الأساتذة والطلاب علي أن الصحف الحزبية (الوفد والأهالي والعربي) تأتي في ذيل القائمة وتبلغ نسبةاهتمام الطلاب بمتابعة صفحات التعليم المتخصصة في الصحف المصرية القومية (64%) في حين تنخفض هذه النسبة إلي (8.8%) لدي الأساتذة مما يؤكد أن الصحف القومية مازالت تتمتع بمقرؤية أكبر من الصحف الخاصة والحزبية نظراً لاهتمامها بهذه الصفحات وثبات دورية صدورها ومواقع نشرها مقارنة بالصحف الأخري التي تعالج قضايا التعليم الجامعي بشكل موسمي. وتكمن أسباب متابعة الأساتذة والطلاب لهذه الصفحات بالتحديد في الدور الذي تقوم به هذه الصفحات في الكشف عن الفساد وأوجه القصور في الجامعات كما أنها تطرح بدائل وحلولاً إيجابية لمشكلات التعليم الجامعي وأزمة البحث العلمي وتتميز بوجود عدد كبير من الكتاب وخبراء التعليم المستنيرين مما يمنحها ثراء وعمقا في الأطروحات التي تقدمها. ويعرب أساتذة الجامعات عن إيمانهم بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في توصيل وجهات نظرهم إلي صناع القرار الجامعي وتوعية الرأي العام بأهمية وخطورة الدور والرسالة التي تقدم بها الجامعة كقاطرة للتقدم المجتمعي في كافة المجالات السياسية والعلمية والثقافية. ويطرحون عدة شروط لتحقيق هذا الهدف أهمها عدم ارتباط الصحفيين

بالتوجهات الرسمية وضرورة التزامهم بتنويع مصادر المعلومات وعرض القضايا الجامعية في سياقها المهني والمجتمعي دون تجزئ أو تشويه مع طرح حلول واقعية للمشكلات الجامعية بعيداً عن الشخصنة وضغوط الإعلانات والمجاملات والشللية. وعلي الجانب الآخر يجمع الصحفيون المتخصصون في شئون التعليم الجامعي علي أن المجتمع الجامعي متحفظ بطبعه وان أساتذة الجامعات لا يميلون إلي التعامل مع الإعلام ويرون أن ما يدور داخل أروقة وقاعات الجامعة لا يجب أن تتسرب إلي وسائل الإعلام خصوصاً الصحف كما يلتزم معظم الأساتذة الجامعيين الصمت إزاء القضايا الجامعية الخلافية تجنباً لحدوث مشاكل مع النظام الحاكم أو التعرض للانتقام من جهاز أمن الدولة. ورغم أن هذا الرأي كان سائداً قبل ثورة 25 يناير إلا انه لم يتغير كثيراً بعد حدوثها إذ لا يزال مستمراً إذ يرفض الأساتذة الإفصاح عن أسمائهم مقرونة بتصريحات معينة ويفضلون الاكتفاء بالإشارة إليهم كمصادر جامعية فقط دون تحديد لأسمائهم. ويري الصحفيون أن أهم التحديات التي تواجههم في علاقتهم بأساتذة الجامعات تتمثل في انعدام الشفافية وفقدان ثقة الأساتذة في قدرة الصحافة علي الإسهام في حل المشكلات الجامعية وذلك رغم حرص الصحفيين علي استمرار طرح القضايا والمشكلات الجامعية ولكن عدم استجابة المسئولين لمطالب الجامعيين وتجاهلهم لما يبرزه الصحفيون من ملفات التعليم الجامعي خصوصاً ما يتعلق بالفساد وأوجه الخلل المختلفة التي تعاني منها منظومة التعليم الجامعي. الأمر الذي أدي إلي خلق ما يمكن أن يطلق عليه أزمة ثقة ومصداقية بين الصحفيين والأساتذة ويستثني من ذلك القيادات الجامعية الرسمية الذين يحرصون علي تزويد الصحفيين (من خلال إدارات العلاقات العامة بالجامعات) بالإنجازات وأخبار الاجتماعات والاحتفالات الرسمية ويتجاهلون الإشارة إلي المشكلات أو القصورات التي يعاني منها التعليم الجامعي. وتشير الدراسة الميدانية إلي عدم اهتمام الصحفيين بالطلاب كمصادر للمعلومات الجامعية باعتبارهم ليسوا شركاء في صنع السياسات الجامعية بل هم متلقون لها إلا أن الطلاب يحتلون موقعاً بارزاً في التغطيات الصحفية التي تتناول الأنشطة الطلابية والوقفات الاحتجاجية والمظاهرات والاعتصامات التي تصاعدت وتيرتها في الجامعات المصرية بعد ثورة 25 يناير ونادراً ما يولي الصحفيون اهتماماً بالأجهزة الإدارية في الجامعات المصرية ويعزي ذلك إلي امتناع الإداريين عن التواصل مع الصحفيين التزاماً بالقيود البيروقراطية التي تحظر عليهم الإدلاء بتصريحات أو الإفصاح عن مواقفهم من المشكلات والقضايا الجامعية.

إذا كان الهدف المستقبلي يسعي إلي تصحيح العلاقة بين الصحفيين والجمهور الجامعي بل وتفعيلها في نطاق الممارسة سعياً للإسهام في استنهاض المنظومة الجامعية واستعادة دورها في صنع التقدم العلمي والإبداع الفكري والثقافي وخدمة المجتمع في إطار ذلك يطرح النمط الاستهدافي المستقبلي السيناريو التالي.

هناك مسئولية مشتركة يقتسمها كل من الصحفيين من ناحية والجمهور الجامعي من ناحية أخري بالنسبة للجمهور الجامعي تبرز ضرورة التحرر من موروث الخوف والحذر المتمكن من العقلية الجامعية بصورة عامة وتعزي أساساً إلي هيمنة الجهاز الأمني علي مجمل مفردات المنظومة الجامعية علي مدي سنوات طويلة تلك الهيمنة التي تتجاوز الحدود القانونية والموضوعية للدور الأمني.

وهذا يلقي المسئولية الأساسية علي عائق أساتذة الجامعات لتحرير أنفسهم من القيود الأمنية والاقتصادية التي تحاصر أدائهم وضمائرهم وتحرمهم من حقوقهم الأصيلة في التواصل مع المؤسسات المجتمعية وفي صدارتها وسائل الإعلام وهنا يأتي دور الصحفيين ومسئولياتهم لتصحيح العلاقة بينهم وبين الجمهور الجامعي وتتحدد مسئولية الصحفيين في تنقية الأجواء التي تحجم تفاعلهم مع الجمهور الجامعي وتنعكس بالسلب علي أدائهم الإعلامي فهناك مسئولية لتنويع مصادرهم الجامعية وعدم الاقتصار علي التعامل مع إدارات العلاقات العامة بالجامعات والقيادات الجامعية واهمالهم للقيادات الوسيطة والجمهور العام من الأساتذة والطلاب والإداريين والقطاعات الجامعية غير الرسمية مع ضرورة الحرص علي الالتزام بالنزاهة والأمانة الصحفية ومقاومة كافة أشكال الإغراءات والمجاملات والشللية وإبراز الحقائق المسكوت عنها والتي اسفرت عن تفشي الفساد والخوف لدي الجمهور الجامعي علاوة علي انتشار الكثير من أشكال الفساد العلمي والمهني والاقتصادي الذي بدأ يغزو الجامعات وينتشر في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة أدت إلي إهدار منظومة القيم الأخلاقية والمهنية علي الضفتين الجامعية والصحفية.

في إطار المسئولية المشتركة من جانب الصحفيين والجمهور الجامعي تبرز ضرورة التوصل إلي إعداد ميثاق شرف ينظم العلاقة بين هذين الطرفين وينبثق من المشاركة في إعداد وتنظيم حلقات نقاشية تضم ممثلين عن أساتذة الجامعات وطلابها وإدارييها مع الصحفيين المتخصصين

في التعليم الجامعي علي أن يتم ذلك تحت إشراف نوادي أعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابيـة المنتخبـة بالجامعات المصرية بالاشتراك مع نقابة الصحفيين.

ثانياً: استقلال الجامعات:

ان ما يبدو وكأنه مسألة بديهية وشرط أساسي لبناء منظومة علمية منتجة وأعني به احـترام اسـتقلالية الجامعات وحرياتها الأكاديمية يشكل في الواقع تحدياً كبيراً يواجه الجامعات المصرية. فإذا كان من المتوقـع عدم تخلي النخب الحاكمة عن سيطرتها القوية علي مؤسسات التعليم الجامعي التي تشكل الخزان الأكـبر لقوي الحركة الاجتماعية والفكرية في مجتمعنا ومصدر الديناميكية السياسية فإن السبب الرئيسي للسيطرة الحكومية علي الجامعات يرجع إلي كونها الممول الأول لمنظومة التعليم الجامعي لـذلك فهـي تـستطيع ان تتحكم من خلال هذا التمويل بصورة مباشرة في كافة الشئون الجامعيـة. ورغـم أن الخطـاب الرسـمي قـد دأب منذ السبعينيات علي تأكيد استقلال الجامعات مالياً بمعني حق كل جامعة في ان تضع لنفسها ما تراه من لوائح، وأكاديمياً بمعني حـق كـل جامعـة في أن تنـشئ مـن الكليـات والتخصـصات ومـا تـشاء في إطـار احتياجات المجتمع إلا أن الجامعات لا تزال بعيدة عـن الاسـتقلال الحقيقـي فالدولـة بحكـم إنفاقهـا عـلي الجامعة تسيطر علي مجمل الشئون الجامعية من خلال المجلس الأعلي للجامعات ووزير التعليم العـالي إذ تتولي تعيين القيادات الجامعية رؤساء الجامعات ونوابهم وأمناء الجامعات. ويتولي رؤساء الجامعات تعيـن العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام بشرط موافقة السلطات الأمنية.

ويـــشار في هـــذا الـــصدد إلي أن الجامعـــات المـــصرية ظلـــت تحـــتفظ باســـتقلالها الـــذاتي حتــي أزمــة مــارس 1954 حيــث أنهــت ثــورة يوليــو اســتقلال الجامعــة بادئــة بحملــة التطهــير ثــم بتغيـير قـانون الجامعـات في 1958 ونـسفت بـذلك كـل جوانـب الاسـتقلال الجـامعي. ومنـذ ذلـك الحـين أصـبحت الجامعـات المـصرية تابعـة للـسيطرة الـسياسية وملحقـة بهـا وقـد كـان لكـل جامعـة قبـل ثـورة يوليـو قـانون مـستقل بهـا يـنظم شـئونها الإداريـة والأكاديميـة كـما تـوافرت لهـا قـوانين مـستقلة أخــري تــنظم شروط توظيــف أعــضاء هيئــات التــدريس ومــا يــرتبط بهــا مــن قــضايا وكــان يقـوم بالعمليـة التنـسيقية بـين هـذه الجامعـات (القـاهرة – عـين شـمس – الإسـكندرية) المجلـس

الاستشاري للجامعات الـذي أنـشئ بالقـانون رقـم 496 لعـام 1950 بيـد أن اسـتقلال الجامعـات أخـذ يتناقص مع القوانين اللاحقة التي أحكمت رباط المركزية بدعوي التنـسيق. ففـي عـام 1954 صـدر قـانون موحد رقم 508 لإعادة تنظيم الجامعات المصرية وتبع ذلـك حـل المجلـس الاسـتـشاري للجامعـات وإنـشاء المجلس الأعلي للجامعات وفي عام 1958 صدر قانون رقم 184 بشأن تنظيم الجامعات ونص عـلي أن وزيـر التربية والتعليم هو الرئيس الأعلي للجامعات بحكم منـصبه وفي عـام 1961 أنـشئت وزارة التعلـيم العـالي وبعدها بعـامين عُـدل قـانون تنظـيم الجامعـات بحيـث أصـبح وزيـر التعلـيم العـالي هـو الـرئيس الأعـلي للجامعات ومنذ ذلك الوقت برزت إشكالية استقلال الجامعة ودورها في تطوير المجتمـع مـن ناحيـة وبـين كونها أداة لضمان السيطرة الفكرية والسياسية علي الجامعات أسـاتذة وطلابـاً وتوظيفهـا لخدمـة أهـداف النظام الحاكم. وقد تفاقمت هذه الإشكالية منذ السبعينيات من القرن العـشرين بتزايـد سـلطة المؤسـسة الأمنية داخل الجامعات.

وهنا قد يحق لنا أن نستلهم الخـبرة التاريخيـة الخاصـة بـالتعليم الجـامعي في مـصر بـالرجوع إلي أول قـانون لتنظـيم الجامعـة المـصرية الـذي صـدر عـام 1927 وعـدل في عـامي 1933 و1935 ويـنص عـلي أن الجامعة (تدير أموالها بنفسها) ويقوم علي إدارتهـا مـدير الجامعـة (يـدير الجامعـة ويمثلهـا أمـام الجهـات الأخري) ومجلس إدارة الجامعة يختص بالجوانب المالية والانشائية) ومجلس الجامعـة (يخـتص بالجوانـب العلمية والإدارية). ويلاحظ أن ذلك القانون قد راعي التوازن في المسئولية بين المعينـين مـن قبـل الـسلطة السياسية والمنتخبين فبينما يعين مدير الجامعة بمرسوم فإن وكيل الجامعة كان ينتخب من مجلـسها الـذي يتكون في أغلبه من أعضاء منتخبين من مجالس الكليات.

وتشير الدراسة الراهنة إلي اهتمام أساتذة الجامعات بقضية استقلال الجامعات باعتبارها شرطاً أساسـياً لتصحيح منظومة التعليم الجامعي وكانوا يربطون بين تبعية الحـرس الجـامعي لـوزارة الداخليـة ودوره في الانتقاص من استقلال الجامعات قبل صدور الحكم القضائي ببطلان وجود هـذا الحـرس واسـتبداله بحـرس مدني وقد تغيرت رؤية الأساتذة بعد قيام ثورة 25 يناير وتنفيذ الحكـم القـضائي إذ أصـبحوا يؤكـدون عـلي ضرورة تحديد مهام الحرس المدني وحصرها في حفظ النظـام وحمايـة المنـشآت وعـدم التـدخل في الـشئون العلمية.

الرؤية المستقبلية:

يطرح الأساتذة عدة ضمانات لتحقيق استقلال الجامعات يمكن الاستناد إليها كشروط لتفعيل المسار المستقبلي وتتمحور حول ما يلي:

1- ضمان حق الأساتذة في انتخاب القيادات الجامعية:

وقد تحقق هذا الشرط بعد قيام ثورة 25 يناير استجابة للضغوط التي قام بها الطلاب والأساتذة لتغيير القيادات الجامعية المعينة وإقرار مبدأ الانتخاب من خلال تفعيل المبادئ الديموقراطية التي نادت بها ثورة 25 يناير. ولا شك أن هذه التجربة بإيجابياتها وسلبياتها تعد نقلة نوعية في تاريخ الجامعات المصرية كما أنها تعتبر الخطوة الأولي في طريق التغيير. إلا أنها كشفت عن بعض السلبيات التي تشير إلي تغلغل قيم الشللية والمجاملات وغياب الوعي بالمصالح الجامعية إلا أن ذلك لم يحل دون نجاح التجربة وإقرار مبدأ انتخاب القيادات الجامعية.

2- استقلال الموازنة الخاصة بالجامعات:

وهنا تثار بعض التساؤلات التي تدور حول كيفية تحقيق التوازن بين مبدأ الإدارة المستقلة للجامعات مع اعتمادها علي التمويل الحكومي الذي يصل إلي 75% من مجمل الميزانيات الجامعية وما هي الحقوق التي تترتب علي هذا التمويل؟ وهل من ضمنها حق الحكومة الإشراف المباشر علي الشئون التعليمية والبحثية للجامعات؟ وهل يحق لوزير التعليم العالي أن يصدر توجيهاته للجامعات حتي بشأن قرارات مجالسها؟ وهل يكفي أن نستبعد التدخل الحكومي والأمني كي تصبح الجامعات مستقلة تماماً؟ وكيف تدار مثل هذه المؤسسات الأكاديمية الضخمة من داخلها؟ هذه هي التحديات الحقيقية التي تواجه تحقيق الاستقلال الجامعي.

3- ضمان عدم التدخل الأمني والسياسي في الشئون الجامعية:

ويستلزم هذا الشرط ضرورة إلغاء وإزالة كافة القيود والمعوقات التي تصادر الحريات الأكاديمية للأساتذة وحق الطلاب في حرية التعبير والتي تحول دون اقبالهم علي ممارسة الأنشطة السياسية والثقافية بسبب تدخلات الإدارة الجامعية والأمن في الانتخابات الطلابية وسائر الأنشطة الطلابية. والواقع أن هيمنة الجهاز الأمني علي مجمل مفردات المنظومة

الجامعية علي مدي سنوات طويلة وتصاعد دورهم واعتدائهم علي الحقوق الأكاديمية والمهنية لأساتذة الجامعات وطلابها أسفر عن إنتشار بل ترسخ الممارسات الفجة المعادية والمتناقضة مع تراث الجامعة واستقلالها من ناحية وإهدار النصوص القانونية التي تنظم الشئون الجامعية من ناحية أخري الأمر الذي أدي إلي تقزيم دور الجامعات في ظل الحرص السلطوي علي تدجينها وترويجها لصالح السياسات الحكومية وأدي بالتالي إلي تحويل الأساتذة إلي موظفين تكنوقراط علي حساب دورهم التربوي والعلمي. ورغم نجاح القوي الطليعية في الجامعات المصرية في اقصاء الحرس الجامعي التابع لوزارة الداخلية واستبداله بحرس مدني تفعيلاً للمادة 217 من قانون تنظيم الجامعات إلا أن استمرار العقلية الأمنية في إدارة شئون الجامعة لا يزال سائداً ويحتاج اقتلاع هذا الميراث الأمني البغيض إلي جهود متواصلة تستهدف استعادة روح الثقة والطمأنينة لدي الجمهور الجامعي في إطار خلق مناخ جامعي جديد يختلف عما هو سائد في الجامعات المصرية منذ حركة تطهير الجامعة التي قامت بها القيادة السياسية لثورة يوليو عام 1954. وهنا يبرز دور أساتذة الجامعات وطلابها في الإصرار علي المشاركة الفعالة في انتخاب قياداتهم والالتزام بالدفاع عن حقوقهم الأكاديمية والمهنية واستلهام القوانين والأعراف الجامعية والسعي الجاد لتهيئة البيئة الجامعية للممارسة الديمقراطية الحقيقية. ولا شك أن تحرير الجمهور الجامعي وعلي الأخص الاساتذة من تركه الخوف والحذر لن يتحقق بصورة واقعية إلا إذا تحررت الجامعات من التدخلات السياسية والأمنية.

ثالثاً: أزمة التعليم والبحث العلمي في الجامعات:

إذا كانت العملية التعليمية تمثل الجناح الرئيسي لأدوار ووظائف الجامعة فإن البحث العلمي يمثل جناحها الثاني المكمل وتتجسد مهمات البحث العلمي في مختلف مستويات التنظيم الجامعي حيث يوجد نائب لرئيس الجامعة مختص في مجال البحوث والدراسات العليا وكذلك يوجد وكيل للعميد للبحوث والدراسات العليا علي مستوي الكلية. وقد يكون من الصعوبة رصد وتقييم النشاط البحثي في الجامعات المصرية إلا أن الاستقراء العام يكشف عن تفاوت ملحوظ بين الجامعات سواء في نوع أو كم البحوث التي تجري في مختلف التخصصات العلمية. ومما

يجدر ذكره أن البحث العلمي في مصر يعتمد علي التمويل الحكومي حيث تتحمل الدولة 85% من هذا التمويل. وكان من المتوقع مع تبني سياسة الاقتصاد الحر وخصخصة المشروعات الوطنية أن يتزايد إسهام القطاع الخاص ودور رجال الأعمال والمستثمرين في تمويل مشروعات البحث العلمي خصوصا في قطاع التعليم العالي والجامعي ولكن ذلك لم يحدث. علماً بأن نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات لا يزيد عن 17% من مجمل الإنفاق الحكومي علي البحث العلمي في مختلف قطاعات الخدمات والإنتاج.

وتشير الدراسات القليلة التي تناولت قضايا البحث العلمي في مصر إلي تفاقم أزمة البحث العلمي في الجامعات بسبب ضآلة الميزانية المخصصة للبحوث فضلاً عن ان معظم رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقية الأساتذة غير موجهه لخدمة الأهداف التنموية في المجتمع. إذ أن أغلب الأنشطة البحثية تستهدف تحقيق منافع فردية مثل الحصول علي درجة أكاديمية أو الترقية إلي وظيفة علمية أعلي. كما أن معظم نواب رؤساء الجامعات للبحوث والدراسات العليا يركزون علي الدراسات العليا ولا يمنحون البحوث الاهتمام المفترض ولا يسعون لتشجيع البحوث الجماعية بين الأقسام والكليات المتناظرة مستندين إلي الحجة التقليدية التي تتمثل في ضآلة الميزانيات.

ورغم ضآلة الميزانيات الجامعية المخصصة للبحث العلمي إلا أن الجزء الأكبر منها يذهب للبحوث التطبيقية في كليات الطب والهندسة والزراعة ولا تنال البحوث الأساسية والبحوث الاجتماعية والإنسانية سوي الفتات وإذا حدث ذلك بالفعل فإنه يندر أن تتم المتابعة والتقويم بالكيفية الواجبة.

هذا وقد ترتب علي شيوع أساليب التعليم التلقينية السائدة في الجامعات المصرية انتشار البحوث النمطية التقليدية التي تعيد إنتاج المعرفة ولا تحرص علي تطويرها بالاستفادة من المستجدات العالمية في مجال المعلومات وتكنولوجيا المعرفة ولذلك يجمع العديد من الباحثين المهتمين بالتعليم الجامعي علي إرجاع تدهور مستوي خريجي الجامعات المصرية إلي الخلل الواضح في العملية التعليمية.

فالنجاح في الجامعة اصبح شبه أوتوماتيكي، إذ تضخمت قواعد الرفع والرأفة والنقل للفرقة الأعلي لطلاب راسبين في بعض المقررات، حتي أصبح رفع الدرجات جزءاً من حقوق

الطلاب. في المقابل تم إدخال نظام الفصلين الدراسيين مع الاحتفاظ بتنظيم معقد ومكلف للامتحانات يؤدي لأن تنحسر أسابيع الدراسة لحوالي عشرة أسابيع في كل فصل دراسي، مما لا يتيح للطالب الوقت لهضم المقررات والعمل الجاد لينجح بمجهوده هو. كل هذه الإجراءات جاءت "بقرارات سياسية" أو نتيجة "لقرارات سياسية"، نظام الفصلين الدراسيين: قرار سياسي، زيادة أعداد المقبولين عن القدرة الإستيعابية للكليات: قرار سياسي، وتجنباً لتكدس الطلاب: يصدر بعض رؤساء الجامعات قرارات بقواعد الرفع والنقل حتي لو خالفت هذه القواعد منطق التخصص، فينقل الطالب الراسب في مواد أساسية لفرقة أعلي مع أن استيعابه لمواد الفرقة الأعلي قد يكون مستحيلاً دون النجاح في تلك المواد الأساسية. ورؤساء الجامعات (المعينون والمنتجبون)، رغم كونهم أساتذة جامعيين، إلا أنهم يتبعون التعليمات السياسية التي تصدر لهم علي حساب منطق العلم والتخصص.

أيضاً يستحيل في النظام الحالي تعديل المناهج بشكل مستمر، إذ يتطلب أي تعديل في اللوائح الداخلية للدراسة في الكليات أن يوافق عليها المجلس الأعلي للجامعات ووزير التعيلم العالي.

بالمثل تتبع الجامعات طموحات الساسة في البحث العلمي، ويظهر هذا لو تابعنا المشاريع التي تحظي باهتمام إعلامي والمشاريع التي تجابه بهجوم أو تحاط بالصمت. ولعلنا نتذكر الحملة التي صاحبت فوز "أحمد زويل" بجائزة نوبل، ومشاريع إنشاء "جامعة تكنولوجية" تحت رعايته، ثم ما تمخضت عنه هذه الحملة من تلاسن بين أحمد زويل وأحد المسئولين، كما نتذكر ما ملأت به وسائل الإعلام أسماعنا حول "ثورة الجينات" و"الهندسة الوراثية"، فماذا أنتجنا من كل ذلك؟ وحملة أخري مازالت مستمرة عن "تصدير البرمجيات"، بينما لا نري دوراً للدولة في رعاية شباب الباحثين في علوم الرياضيات والحاسب وأيضاً البحوث الاجتماعية والتاريخية. والواقع أن تدخل الاعتبارات السياسية والأمنية في تعيين المعيدين وفي توظيف موارد الجامعة في المشاريع البحثية المختلفة علاوة علي انعدام الديمقراطية والشفافية في الإدارة الجامعية قد أدي إلي فقدان الجامعيين لأي سلطة جماعية علي اتخاذ القرارات بشأن البحث العلمي الذي أصبح مرهوناً بالعلاقات الشخصية أو بالنوايا الحسنة لبعض المسئولين.

رؤية الأساتذة:

تشير الدراسة إلي سيطرة العامل الاقتصادي علي فكر ورؤي أساتذة الجامعات إذ يركزون علي مشكلتين أساسيتين تواجهان التعليم الجامعي في مصر هما ضعف ميزانيات البحث العلمي وضعف الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس ثم يأتي بعد ذلك غياب الاستراتيجية البحثية للجامعات وعدم كفاية البنية التحتية للجامعات من معامل ومدرجات ومكتبات عصرية أما المشكلات الناتجة عن سلبيات نظم القبول وتكدس الطلاب وجمود المقررات التعليمية وجمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل الجامعي فتأتي في ذيل قائمة المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي من وجهة نظر الأساتذة.

وعند محاولة تفسير أسباب سيطرة هذه الرؤية لدي هؤلاء الأساتذة يتضح لنا أن العامل الاقتصادي وتداعياته السلبية علي البحث العلمي والعملية التعليمية والتي تمثل محاولات الالتفاف حول هذه المشكلات وطرح أساليب ترقيعية لحلها مثل التعليم المفتوح وارساء شعب أجنبية مدفوعة داخل الجامعات الحكومية وعدم السعي لمواجهتها بمناقشة الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي وعدم كفايتها لتغطية المتطلبات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي. وهنا تكمن مشكلة احتكار القيادات الجامعية والأجهزة الإدارية للمنظومة الاقتصادية للجامعات وعدم التزام وإيمان هذه القيادات بقائمة أولويات تحدد أوجه الاتفاق علاوة علي ضرورة طرح الميزانية وبنود الإنفاق علي مجالس الأقسام والكليات والاتحادات الطلابية المنتخبة أي الالتزام بالشفافية. كما كشفت الدراسة أن الأزمات الجامعية لا تكمن أسبابها في قصور الموارد الاقتصادية فحسب بل أيضاً في كيفية استخدامها وتوظيفها بالأساليب المشروعة والمتسقة مع طبيعة التعليم الجامعي ومستلزماته ولكن سوء توظيف وإدارة هذه الموارد وعدم مواجهة الأزمة بل والالتفاف حولها والاستعانة بأساليب تتعارض وتتنافي مع جوهر رسالة الجامعة وأدوارها العلمية مثل اللجوء إلي إنشاء التعليم المفتوح والشعب الأجنبية المدفوعة لتوفير موارد إضافية لسد العجز في الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس وعدم السعي لتعديل هذا الكادر وعدم تخصيص جزء من هذه الموارد للنهوض بالبحث العلمي الأمر الذي أدي إلي تدهور المنظومة الجامعية علمياً وأخلاقياً وبقاء واستمرار استفحال الازمات الخاصة بالجوانب التعليمية والبحث العلمي وإنتشار الفساد

المالي والعلمي داخل الجامعات. ويقودنا ذلك إلي الامساك بجوهر الأزمات الجامعيـة والـذي يكمـن في سوء إدارة القيادات الجامعية للجوانب الاقتصادية والإدارية مما كـان لـه انعكاسـه الـسلبي عـلي وظـائف الجامعة وأدوارها في التعليم والبحث العلمي.

وإذا كان الهدف المستقبلي يسعي إلي تغيير هذا الواقع فإن شروط تفعيل الـسيناريو الاسـتهدافي تتركـز في ضرورة تغيير السياسات الراهنة للجامعات (علمياً ومالياً وإدارياً) وتفعيلها مـن خـلال قيـادات جامعيـة منتخبة تطرح برامج للتغيير وتلتزم بقواعد قانونية صـارمة يـنص عليهـا قـانون تنظـيم الجامعـات الجديـد وتتصدر هذه القواعد الالتزام بالـشفافية وطـرح الميزانيـات عـلي الجمهـور الجـامعي (الأسـاتذة والطـلاب والإداريين) علي أن تخضع هذه القيادات للمحاسبة ليس فقط من جانب الأجهزة الرقابية الرسـمية ولكـن أيضاً من جانب الجمهور الجامعي. والمقصود بالقيادات الجامعية رؤساء الأقسام وعمداء الكليـات ورؤسـاء الجامعات مع ضرورة التزام هذه القيادات بأعداد استراتيجية تعليمية وبحثية تبدأ مـن الأقـسام والكليـات علي أن يتم عرضها ومناقشتها وإقرارها من خلال حلقات نقاشـية ونـدوات علميـة متخصـصة مـع مراعـاة متابعتها بصورة دورية.

رابعاً: نحو سياسة تنظيمية وإدارية بديلة بالجامعات المصرية:

تـشير الدراسـة إلي قـصور القـوانين واللـوائح المنظمـة للعمـل الجـامعي مـما أسـفر عـن قـصور الهياكـل التنظيميـة والإداريـة وظهـور فجـوة أدائيـة بـين واقـع الأنظمـة الإداريـة وشروط تحقيـق الهـدف المـستقبلي الخاص باستقلال الجامعـات علميـاً وماليـاً وإداريـاً. وإذا كانـت الإدارة الجامعيـة تعـد الركيـزة الأساسـية التـي يتوقـف – مـدي نجـاح وتقـدم الجامعـات في القيـام بمـسئولياتها وأدوارهـا التعليميـة والبحثيـة عـلي كفـاءة التنظيم الإداري وقدرته علي مواجهة التحديات التي تحاصر منظومة العمـل الجـامعي. وهنـاك أنمـاط إداريـة متعددة تتراوح ما بـين الإدارة الأسـاليب التـي تحـول الجهـاز الإداري إلي جهـاز تنفيـذي يخـدم أهـداف الإدارة العليا دون النظر إلي أهداف المؤسسة الجامعية فيما تعتمد الإدارة بالأهداف علي تقسيم الهـدف الاسـتراتيجي إلي عدة أهداف يقوم بتنفيذها العمداء ورؤساء الأقسام وتنحصر مهـام الإدارة الجامعيـة في تـوفير بيئـة ملائمـة للتعليم والبحث العلمـي والأنـشطة الطلابيـة داخـل الجامعـات المـصرية. وفي ضـوء المعوقـات العديـدة التـي

تعاني منها نظم الإدارة الجامعية تبرز شروط تفعيل المسار المستقبلي التي تستلزم إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية من خلال:

1- تبني نموذج لامركزية المسئولية الإدارية الذي يعتبر القسم الوحدة الإدارية الأساسية ويمنح الأقسام الأكاديمية قدراً أكبر من السلطة في صنع القرارات المالية والإدارية مع مراعاة تحقيق التوازن بين الجوانب الإدارية والعلمية في مجالس الاقسام والكليات والجامعات من خلال تخصيص مجلس للشئون العلمية والفنية وآخر للشئون المالية والإدارية علي أن يتم التنسيق الدائم بينهما مع تفويض مجالس الكليات والأقسام سلطات وصلاحيات كاملة لإدارتهما معا.

2- تطوير الأسلوب الإداري في الجامعات المصرية كي ينتقل من الأوضاع الراهنة التي تتأرجح بين الإدارة بالأساليب والأهداف إلي أسلوب الإدارة بالرؤية المشتركة الذي يتضمن مزايا كل من الإدارة المرئية والتفاعلية مع تعميق مفهوم المشاركة وتوسيع قاعدة العمل الجماعي.

3- تحقيق الاستقلال الإداري والمالي للجامعات من خلال تحرير الجامعة من تدخل الأجهزة الرقابية والقواعد المالية المطبقة في أجهزة الدولة الأخري ومنح مجالس الجامعات سلطات تحل محل سلطات وزارة المالية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في الشئون الخاصة بهما داخل الجامعات.

4- السعي لتحسين العلاقات السائدة بين الإداريين والأكاديميين من خلال تنظيم ندوات توعية للإداريين لفهم طبيعة عمل الأكاديميين وتنظيم لقاءات دورية لتحقيق التوافق اللازم.

خامساً: الحركة الطلابية في الجامعات:

تتميز الحركة الطلابية في الجامعات المصرية بتاريخ وطني مرموق حيث شارك منذ ميلاد الجامعة الأهلية 1908 جموع الطلاب الجامعيين في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية والتغيير الاجتماعي. فقد كان الطلاب في مقدمة الطلائع الثورية في ثورة 1919 وانتقاضة الطلبة عام 1935 والانتفاضة الكبري للطلبة والعمال عام 1946 كما تصدروا صفوف الفدائيين في الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في قناة السويس عام 1951 وسجلوا مسيرة ذاخرة بالبطولات والشهداء. وهناك مفارقة تستحق التأمل تتمثل في

التباين الملحوظ بين موقف القيادة السياسية الناصرية التي وافقت عام 1968 علي إصدار اللائحة الطلابيـة التي تتيح للطلاب حق العمل السياسي وذلك عقب المظاهرات التي قام بها طلاب الجامعات احتجاجاً علي الأحكام الصادرة بشان من تسببوا في نكسة يونيو 1967 فيما انعكس الوضع عقب العبـور العظـيم بـإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم مشاركة الطـلاب في مظـاهرات ينـاير 1977 احتجاجـاً عـلي غـلاء الأسـعار في الانتفاضة الشعبية التي أطلق عليها السادات (انتفاضة الحراميـة) وكـان عقـابهم صـدور اللائحـة الطلابيـة الحالية عام 1979 والتي استهدفت حرمان الطلاب وتجريدهم من حقوقهم في العمـل الـسياسي ووضـعهم تحت وصاية الأساتذة ورقابة الأمن وأصبح النشاط السياسي والثقافي الجاد محظوراً في الجامعات منذ ذلـك الوقت. وتركت الساحات الجامعية لنشاط الجماعات الإسلامية وكان المحـصلة ظهـور أجيـال مـن الـشباب الجامعي التائه المفتقر للوعي والانتماء والذي يتطلع إلي فرصة الهجرة من الوطن بأي وسـيلة. ولا شـك أن التدخلات السياسية والأمنية التي تستهدف تعقيم النشاط الطلابي ومحاصرة حرية التعبير داخل الجامعات قد أدت إلي انحسار النشاط الطلابي وعزوف الطلاب عن المـشاركة في الانتخابـات التـي تحـسم في الغالـب لصالح الطلاب المنتمين للحزب الحاكم ومن ثم أصبحت الجامعـات بـلا روح وطلابهـا يـدورون وراء جمـع الملخصات ونماذج الامتحان بحثاً عن نجاح دون فكر.

وتشير نتائج الدراسة إلي أن الطلاب يركزون علي عدة أسباب للأزمات الجامعية يتـصدرها عـدم وجـود استراتيجية جامعية لتحديد أولويات المـشكلات وعلاجهـا بـصورة فعالـة وفي توقيـت ملائـم والتعامـل مـع المشكلات الجامعية بصورة جزئية مبتورة عن السياق المجتمعي وأيضاً وجود جماعات مـصالح تحـول دون تحقيق الإصلاح الجامعي وتستفيد من بقاء الأوضاع المتدهورة ويأتي ضعف الميزانيـات الجامعيـة في مرتبـة تالية مع ربطها بالفساد المالي والإداري في الجامعات فضلاً عن الأسلوب الذي تتعامل به وسائل الإعلام مـع قضايا التعليم الجامعي والذي يتسم بالطابع الموسمي وعدم الاقتراب من الأسباب الحقيقية للأزمات وعدم طرح الحلول الملائمة للمشكلات الجامعية.

كـــما يركـــز الطـــلاب عـــلي أزمـــة القبـــول بالجامعـــات وعـــدم اختيـــارهم للكليـــات وفقاً لميولهم واستعدادهم العقلي بل طبقـاً لمجمـوعهم فـضلاً عـن قـصور العمليـة التعليميـة وانـشغالهم بالامتحانات العقيمـة وعـدم تـأهيلهم لـسوق العمـل مـما يـؤثر سـلباً عـلي طموحـاتهم ويفـرغ الـشهادة

الجامعية من محتواها المعرفي والعملي. ورغم عدم اعتراف أساتذة الجامعات بمسئولياتهم إزاء التدهور الذي لحق بالتعليم الجامعي بسبب سكوتهم عن التجاوزات وإهدار حقوقهم المهنية والأكاديمية والاقتصادية إلا أن الطلاب كانوا أكثر جرأة وشجاعة في الاعتراف بأنهم شركاء في المسئولية وان كانوا مؤمنين بعدم قدرتهم علي الإسهام في حل هذه المشكلات إلا بقدر ما يتاح لهم في إطار الحركة الطلابية وأنشطتها.

وهنا يبرز الهدف المستقبلي الذي ينطلق من اعتبار الأنشطة الطلابية مكملة للعملية التعليمية ويشترط لتفعيل هذا السيناريو الاستهدافي ضرورة تغيير اللوائح المنظمة للأنشطة الطلابية بما يسمح لهم بانتخاب قياداتهم بعيداً عن سطوة الأمن والقيادات الجامعية وإطلاق حرية التعبير والتظاهر السلمي وتنمية الوعي الحقوقي والسياسي والثقافي لدي جموع الطلاب الجامعيين فضلاً عن مشاركتهم في انتخاب القيادات الجامعية من خلال الاتحادات الطلابية المنتخبة.

سادساً: التعليم الجامعي الخاص:

ظل التعليم الجامعي في مصر يعتمد علي التمويل الحكومي بصورة شبه حصرية حتي التسعينيات من القرن الماضي. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي الاستثناء لوقت طويل منذ إنشائها عام 1919. وفي عام 1992 صدر قانون جديد رقم 101 للترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة. وفي عام 1996 فتحت أربع جامعات جديدة أعقبها خمس جامعات أخري عام 2000 ثم مجموعة من ست جامعات في عام 2006. وتقع معظم تلك الجامعات في القاهرة أو علي أطرافها. وتحظي هذه الجامعات الخاصة بإعفاء ضريبي وتعتمد في تمويلها علي الرسوم التي يدفعها الطلاب وتتراوح سنوياً ما بين 30-40 ألف جنيهاً مصرياً. كما تعتمد علي أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من الجامعات الحكومية. ويمثل الطلاب بالقطاع الجامعي الخاص حوالي (20%) من العدد الإجمالي للطلاب المقيدين في قطاع التعليم العالي في مصر ويتركز معظم هؤلاء الطلاب في المعاهد العليا. أما القيد بالجامعات الخاصة فلا يزال هامشياً إذ لا يزيد عن (3%) من إجمالي عدد طلاب الجامعات.

وإذا كان لا يسمح للجامعات الحكومية من الناحية النظرية بأن تتقاضي رسوم دراسية من الطلاب كما تنص علي ذلك المادة رقم 17 من الدستور التي تؤكد تحديداً علي مجانية

التعليم في جميع المستويات. إلا أن العقدين الآخيرين شهدا أنواع متعددة من البرامج التعليمية المميزة والمدفوعة وقد تصدرتها الشعب الخاصة التي يدرس فيها الطلاب باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ويتم القيد في هذه البرامج علي أساس تنافسي نظراً لقيمتها الملحوظة في الفرص المتاحة في سوق العمل. وقد تم ذلك تنفيذاً لنصائح وتوجيهات البنك الدولي التي ركزت علي ضرورة تقاسم التكاليف أو استعادتها Cost recovery فيما يتعلق بالخدمات وخصوصاً التعليم. ويبلغ عدد البرامج المميزة 50 برنامجاً توجد في كليات الهندسة والزراعة والتجارة والحقوق والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية. وتحظي ثلاث جامعات هي عين شمس، القاهرة والإسكندرية بنحو نصف هذه البرامج.

وفي إطار هذه السياسة تم إنشاء التعليم المفتوح في عام 1990 في جامعتي القاهرة والاسكندرية ثم تلاهما بعد ذلك جامعتا عين شمس وأسيوط. ولا يعتمد تطبيق نظام التعليم المفتوح في مصر علي الشراكة المجتمعية حيث تنعدم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية أو الخدمية سواء في التخطيط لبرامج الدراسة أو في تحمل بعض تكلفتها. كما أن التعليم المفتوح المطبق في مصر لا يراعي في إعداد محتوي مقرراته الخبرات السابقة لدي الدارسين. ويعتمد التقويم فيه علي الامتحانات التحريرية. وإذا كانت الدراسات التي أجريت عن التعليم المفتوح وأبرزها الدراسة التي أعدها المجلس الأعلي للجامعات عام 2000 بمناسبة مرور عشر سنوات علي هذه التجربة قد كشفت عن أن الجانب الإيجابي الوحيد لها ينحصر في تخفيف بعض الأعباء التي تتحملها خزانة الدولة بسبب تحمل الدراسين في نظام التعليم المفتوح لنفقات تعليمهم إلا أن السلبيات متعددة ويتعلق أبرزها بغياب فلسفة وأهداف ومبررات وجود التعليم المفتوح مما يحتم ضرورة اختلافه عن التعليم الجامعي التقليدي سواء في تنظيمه الإداري أو بنيته الأكاديمية وبرامجه وأساليب التقويم ومن ثم نظم اعتماد شهاداته. إذ لا ينبغي أن يكون هذا التعليم المفتوح باباً خلفياً للجامعات الحكومية بحيث يلتحق به ذوي التقديرات المنخفضة في الثانوية العامة أو من تحول ظروفهم الاقتصادية دون الالتحاق بالتعليم الجامعي كما أنه ليس من المقبول أن يعتمد التعليم المفتوح علي الإمكانات المادية أو البشرية للجامعات الحكومية. وقد توصلت الدراسة الميدانية التي أجراها فريق البحث الحالي عن نظام التعليم المفتوح بكل من جامعة القاهرة والإسكندرية وأسيوط إلي نتائج متشابهة إلي حد التطابق مع النتائج سالفة الذكر إذ رصدت

آراء كل من الأساتذة والطلبة حيث أكد (60%) من الأساتذة أن التعليم المفتوح يعد نوعاً من التجارة وبيع الشهادات ولكن معظمهم يرفضون إلغائه خصوصاً أساتذة الزراعة والحقوق والإعلام والآداب ودار العلوم مبررين ذلك بان العائد المادي الذي يتقاضونه من التعليم المفتوح يمثل الأسلوب الوحيد المتاح لهم لتعويض ضآلة المرتبات التي انحدرت إلي مستوي غير مقبول. ويري الأساتذة أن أهم سلبيات التعليم المفتوح تنحصر في تكدس الطلاب وعدم كفاية المحاضرات لتغطية المقررات الدراسية وتدني مستوي الطلاب الدارسين وتكرار الامتحانات ونمطيتها. كما أعربوا عن عدم رضائهم عن نظام قبول الحاصلين علي الثانوية العامة الذي يساوي بين أصحاب المجاميع المرتفعة من الطلاب النظاميين وبين طلاب التعليم المفتوح ذوي المجاميع المنخفضة.

أما طلاب التعليم المفتوح فقد كشفوا عن أسباب التحاقهم بهذا النظام التعليمي وتنحصر في رغبتهم في تحسين مستواهم الاجتماعي والوظيفي وعدم قدرتهم الاقتصادية للالتحاق بالتعليم الجامعي الخاص لارتفاع مصروفاته. ويري الطلاب أن أهم سلبيات التعليم المفتوح تدور حول جمود المقررات وغلبة طابع الحشو عليها وقصر الفترة الزمنية وضعف مستوي الخريجين وعدم قدرتهم علي مواكبة احتياجات سوق العمل فضلاً عن تدني نظرة بعض رجال الأعمال لخريجي التعليم المفتوح إذ يعتبرونهم خريجين من الدرجة الثانية. كما يشير الطلاب إلي ضعف كفاءة الإدارة وعدم الاستفادة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس واستناداً إلي المعطيات التي رصدتها الدراسة وتضمنت آراء أساتذة وطلاب التعليم المفتوح عن إيجابياته وسلبيات هذا النظام يمكن طرح السيناريو المستقبلي الاستهدافي التالي.

الرؤية المستقبلية:

أن تبني نظام وبرامج التعليم الخاص في الجامعات المصرية يستلزم إجراء مسح شامل للتعليم الجامعي الحكومي والخاص سعياً لتحديد احتياجاته واختيار المجالات الملائمة التي يمكن للقطاع الخاص المشاركة فيها. وبناء علي النتائج التي يسفر عنها هذا المسح يتوجب علي المسئولين عن التعليم الجامعي الخاص تحديد احتياجات المجتمع من القوي البشرية في التخصصات العلمية المختلفة والتخطيط لمواجهتها مع مراعاة تعديلها بصورة دورية في ضوء

ما يطرأ من مستجدات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية. وفي إطار تفعيل هذه الخطوة تبرز ضرورة وضع خريطة للتخصصات التي تحتاجها الدولة بشرط ان تتـوافر الإمكانـات الماديـة والبـشرية مـن هيئة تدريس متفرغة وتجهيزات تكنولوجية ومعلوماتية وعلي أن يتم ذلك في سياق أشـمل يتـضمن وضـع استراتيجية قومية للتعليم الجامعي (الحكومي والخاص) يشارك في إعـدادها وتحقيـق أهـدافها المؤسـسات الجامعية الحكومية والخاصة ويسهم في تمويلها وإدارتها القطاعان الحكومي والخاص بما يحقق التوأمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل مع مراعاة الالتزام بألا يكون الهدف الربحـي في مقدمـة أولويـات التعلـيم الجامعي الخاص وأن يتاح للجامعات الحكومية الكبري مثل القـاهرة وعـين شـمس والإسـكندرية وأسـيوط والمنصورة الإسهام في إنشاء جامعات أهلية غير هادفـة للـربح مـن خـلال المـشاركة مـع الدولـة والمجتمـع المدني.

وإذا كانت الدراسـة الميدانيـة قـد أبـرزت تمـسك الأسـاتذة بالإبقـاء عـلي نظـام التعلـيم المفتـوح رغـم السلبيات العديدة التي تتراوح بين تدني مستوي الدارسين وعدم توفر الإمكانـات التعليميـة اللازمـة وقـصر الفترة الزمنية علاوة علي تأكيد معظمهم بان التعليم المفتوح لا يعدو عن كونه باباً خلفياً لمـنح الـشهادات للدارسين وتعويض ضآلة المرتبات للأساتذة وسعياً فإن تعديل وتطوير هذا النمط التعليمي يمكـن أن يأخـذ المسارات البديلة علي النحو التالي:

1- إعادة النظر في فلسفة وأهداف التعليم الخـاص وفي قلبـه التعلـيم المفتـوح. وهـل يـستهدف هـذا النظام التعليمي الملحق بالجامعات الحكومية طرح صيغ ونماذج تعليميـة تختلـف عـن التعلـيم الجـامعي التقليدي في تنظيمه الإداري وبنيته الأكاديمية وبرامجه وأساليب التدريس وتقويم أداء الدارسـين ومـن ثـم أيضاً في نظم اعتماد شهاداته. أم أنه يستهدف تخفيف بعض الأعباء التي تقـع عـلي خزانـة الدولـة بـسبب تحمل الدارسين (في نظام التعليم المفتوح) لتكاليف تعليمهم وبالتالي يخلق حلـولاً جانبيـة مؤقتـة لمـشكلة الكادر المالي لأعضاء هيئات التدريس وحرصاً عـلي تفـرغهم لتطـوير وإثـراء البحـث العلمـي وسـعياً لعـدم تشتيت جهودهم من أجـل تـوفير متطلبـات الحيـاة الكريمـة لهـم وحمايـة للحقـوق المهنيـة والإقتـصادية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية ويمكن تخصيص كوادر أكاديميـة مـستقلة للتعلـيم المفتـوح بعد تحويله إلي جامعات أهلية تابعـة للجامعـات الحكوميـة الكـبري. وهنـا يجـدر بالجامعـات الحكوميـة أن تبــادر بــإعلان اســتقلال التعلــيم المفتــوح وجعلــه نــواه لجامعــات أهليــة غــير هادفــة

للربح تخضع لسياسات علمية وإدارية مستقلة وتسعي لتوفير تخصصات غير نمطية تسد الفراغات في التعليم الجامعي الحكومي وتلبي احتياجات التنمية وسوق العمل ولا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعي الحكومي توفيرها.

2- إجراء تعديلات جذرية في الكادر المالي الحالي لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ضماناً لتفرغهم وتكريس جهدهم للنهوض بالعملية التعليمية والبحثية في تخصصاتهم.

3- التأكيد علي أهمية مراجعة ميزانيات التعليم المفتوح لضمان وتفعيل النزاهة والعدالة في تخصيص وانفاق الموارد المالية بصورة تكفل تحقيق الأهداف العلمية والمجتمعية للتعليم المفتوح ومراعاة إقرار حق الجمهور الأكاديمي والطلابي في الإطلاع علي هذه الميزانيات ومساءلة ومحاسبة القائمين عليها.

4- وضع ضوابط علمية وأخلاقية تضمن تقديم خدمات تعليمية جادة ومتطورة للدارسين بالتعليم المفتوح بما يكفل رفع مستوي الكفاءة والمهارات الفنية التي يتطلبها سوق العمل مع التشديد علي عدم تكرار محتوي مقررات نظام التعليم الجامعي التقليدي.

سابعاً: نحو قانون جديد لتنظيم الجامعات:

صدر القانون الحالي لتنظيم الجامعات تحت رقم 49 عام 1972 أي منذ أربعين عاماً وهي فترة طويلة طرأت خلالها العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية مما جعل أحكام القانون تبدو خارج الزمن الذي نعيشه وحينما صدر هذا القانون ومن قبلة القانون رقم 84 لعام 1958 في شأن تنظيم الجامعات لم يكن ينهض بالتعليم العالي والبحث العلمي سوي الجامعات الحكومية وبعض المعاهد العليا الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي.

وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت علي المجتمع المصري والسماح للجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ثبت قصور كل من القانون رقم 49 لعام 1972 الذي يحكم التعليم الجامعي الحكومي والقانون رقم 101 لعام 1992 الذي بحكم الجامعات الخاصة وكذلك القانون رقم 52 لعام 1970 الذي ينظم المعاهد العليا الخاصة عن مواجهة العديد من المشكلات والسلبيات التي أفرزتها

التجربة والواقع العملي لتطبيق تلك القوانين. فقد أكدت التجربة أن مخرجات التعليم الجامعي المـصري في الإطار المتاح حالياً لا تسهم في تحقيق الأهداف العلمية والطموحات المجتمعية ولا تتوافق مع المعـايير الدوليـة كما أنها لا تكسب خريجيها قدرة تنافسية تمكنهم مـن القيـام بمـسئولياتهم التاريخيـة في التنميـة ودفـع عجلـة التقدم في مصرز ويعزي ذلك التراجع إلي عدة أسباب تتمثل في افتقـار التعلـيم الجـامعي إلي وجـود اسـتراتيجية معلنة وواضحة تتفق عليها جميع المؤسسات المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة) يـضاف إلي ذلك مركزية اتخاذ القـرار في إدارة المؤسـسات الجامعيـة مـما أدي إلي عـدم توزيـع المـسئوليات عـلي كافـة المستويات وتغييب المشاركة من جانب الجمهور الجامعي (الأساتذة – الطلاب – الإداريين) كذلك لا يتم تقيـيم الأداء المؤسسي في الجامعات بمعايير موضوعية واضحة مما أدي إلي انتشار ثقافة الـشللية والشخـصنة والمـصالح الفردية وغياب مفاهيم المساءلة والمحاسبة. علاوة علي جمود النظم المالية والإدارية داخل الجامعات مما أعاق تطور العملية التعليمية والبحث العلمي. وفي ضوء ما سبق تبرز مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في القانون الجديد يتصدرها أولاً: استمرارا رعاية الدولة للمؤسسات الجامعية الحكوميـة مـما يحـتم ضرورة زيـادة موازنة التعليم العالي بحيث ترتبط ميزانية الجامعات الحكومية بإعداد الطلاب الملتحقين بها مع مراعاة تصحيح العلاقة مع أعضاء هيئات التدريس مـن الناحيـة المهنيـة الاقتـصادية في إطـار ضـمان الاسـتقلال المـالي والإداري للجامعات. ويستلزم ذلك النص في القـانون الجديـد عـلي دور وزارة التعلـيم العـالي كمراقـب ومـنظم للخدمـة التعليمية وليس كمقدم للخدمة بعد أن أتضح التنـاقص بـين دور الـوزير كـرئيس للمجلـس الأعـلي للجامعـات وبين تفعيل مبدأ اللامركزية واسـتقلالية الجامعـات في اتخـاذ قراراتهـا. ومـن هنـا يجـب التأكيـد عـلي تفعيـل مبدأ اللامركزية في المجالس الجامعية المختلفـة بحيـث تـصبح قـرارات كـل مجلـس ملزمـة في المـستوي الـذي يخصه لأن النص علي أن قـرارات أي مجلـس جـامعي ملزمـه للمجـالس الأدني منـه ينفـي مـبرر وجـود هـذه المجـالس بـل يـدعم فكـر المركزيـة الـذي لا يـزال سـائداً منـذ صـدور قـانون تنظـيم الجامعـات الحـالي. ولا شك أن التوسع في عدد الجامعات وتوجه الجامعات الحكومية إلي إنـشاء جامعـات أهليـة غـير هادفـة للـربح متعددة في مختلف محافظات مصر سـوف يـدعم مبـدأ اللامركزيـة في التخطـيط والتنفيـذ لمؤسـسات التعلـيم الجـامعي. كـما تـبرز الـضرورة إلي الـنص في القـانون الجديـد عـلي تعـديل اختـصاصات المجلـس الأعـلي للجامعــات بحيــث يقتــصر دوره عــلي التنــسيق بــين الجامعــات كــذلك الــنص عــلي إعــادة النظــر في

أسلوب تشكيل هذا المجلس بحيث يضم رؤساء الجامعات المنتخبين ويضاف إلي أعضائه بعض الشخصيات التي تتمتع بسمعة علمية عالمية. وفي إطار تشخيصنا لمشكلات التعليم الجامعي في مصر تبرز عدة محاور رئيسية نري ضرورة تضمينها في القانون الجديد للجامعات وسوف نطرحها في صورة تساؤلات وذلك علي النحو التالي:

1- المحور الأول هو التنظيم العام للتعليم العالي، فخلال تطور التعليم العالي في مصر ظهرت نظم عديدة للتعليم العالي، فهناك جامعة الأزهر – أقدم مؤسسات التعليم العالي في مصر – والتي تقدم تعليماً جامعياً لخريجي المدارس والمعاهد الأزهرية، وهناك الجامعات الحكومية التي ولدت من رحم الجامعة المصرية لكنها عانت من عدة تشوهات نتيجة السياسات الحكومية في الفترة الماضية، وهناك الجامعات الخاصة، والمعاهد الحكومية والخاصة، وما أصبح يسمي بال "أكاديميات". هنا يجب وضع تنظيم عام يحكم كل تلك المؤسسات. ما هي الجوانب التي يمكن فيها توحيد الإطار التنظيمي الحاكم لهذه الأنواع أو خلق أساس جديد للتنوع التعليمي في التعليم العالي؟ يدخل أيضاً في هذا المحور مسألة علاقة الدولة بمؤسسات التعليم العالي. وتثار أسئلة حول مفهوم استقلال مؤسسات التعليم العالي المختلفة وحدود هذا الاستقلال.

2- المحور الثاني تمويل التعليم العالي وعلاقة المؤسسات الجامعية بالممولين، ويندرج تحت هذا المحور التساؤلات حول مصادر التمويل وعلاقة الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية وحقوق الممولين في الرقابة علي المؤسسات التي يمولونها، كما يثير أيضاً مسألة الشفافية المالية في مؤسسات التعليم العالي.

3- المحور الثالث هو إدارة الجامعات، ولابد أن نعالج هذا المحور موضوع الإدارة الديمقراطية للمؤسسات العلمية، ولعل السؤال المركزي يكون: ما الحدود المفروض وضعها بين التخصص الأكاديمي والديمقراطية الإدارية؟ ويدخل في ذلك مسألة صلاحيات المجالس الجامعية وصاحيات شاغلي المناصب الإدارية وتراتب السلطات.

4- المحور الرابع يتعلق بحقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس، فيجب تحديد مفاهيم الحرية الأكاديمية والحقوق الوظيفية والمساءلة، وعلاقة هذه الجوانب بعضها ببعض.

5- المحور الخامس يركز علي كيفية تقنين نظم إدارة البحث العلمي، ويندرج هنا مسألة إدارة المشاريع والمراكز العلمية.

6- المحور السادس والأخير الذي نطرحه هو الحقوق التعليمية للطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

رؤية مستقبلية أخري لقضايا التعليم الجامعي في مصر:(*)

إنطلاقاً لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج تم تفسيرها في السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنظومة التعليمية في مصر وإنطلاقاً أيضاً من واقع الحوار المجتمعي المتعدد الأطراف الذي يدور حول الرؤي المستقبلية لتطوير منظومة التعليم العالي وتحديثها وإعادة هيكلتها وضمان جودة أدائها وتنظيم القدرة التنافسية لخريجيها كان من الضروري تصميم رؤية مستقبلية لهذه الدراسة تنطلق من تحليل واقع الجامعات المصرية وأبرز التحديات التي تتهددها والاحتمالات التي يطرحها هذا الواقع وذلك من خلال تحليل رؤي عينة من النخبة الأكاديمية وعينة من الطلاب في الجامعات واضعين في الاعتبار أي متغيرات سياسية أو اقتصادية إيجابية أو سلبية ممكن أن تطرأ علي تلك القضايا.

وفي ضوء الاستعانة بمنهج الدراسات المسقبلية وما يتضمنه من شروط ومحددات تتعلق بأنماط الدراسة المستقبلية والزمن المستقبلي والسيناريوهات المتوقعة وبالتالي يمكن طرح رؤية مستقبلية أخري تستند إلي النمط الاستطلاعي الذي يعتمد علي عدة سيناريوهات وبدائل مع توضيح المسارات التي يمكن أن تحقق الرؤية المستقبلية.

وبالتالي كان لابد من إتباع الشروط المنهجية للدراسات المستقبلية والتي تركز علي:

- الشمول والنظرة الكلية للأمور.

- مراعاة التعقد عبر تفادي الإفراط في التبسيط.

(*) إعداد: د. عزة عبد العزيز.

- القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة والتعرف علي الاتجاهات الأخري الراهنة والقراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم.

وبالنظر إلي أهمية عامل الزمن كعنصر مشترك بين فكر التعقد والاستشراف وانطلاقاً من أهمية البعد الزمني للظاهرة والذي يعد أحد الشروط الجوهرية للدراسات المستقبلية فقد تم تحديد الفترة الزمنية من 2011-2020 وهو المستقبل المتوسط المدي.

وبالتالي يمكن لنا طرح عدة سيناريوهات من واقع المعطيات والاتجاهات العامة القائمة والمتعلقة بالمنظومة التعليمية الجامعية بالإضافة إلي ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث والتغيرات المحتملة أو الممكنة بعد ثورة 25 يناير وبالتاي تطورات المستقبل وهي كما يلي:

السيناريو الأول:

وهو سيناريو مرجعي يري بقاء الأوضاع علي ما هي عليه وبعد امتداداً منطقياً للأوضاع الحالية في الجامعات، من تدهور في التعليم الجامعي بدءاً من الأوضاع المترتبة لأعضاء هيئة التدريس خاصة في الجانب الاقتصادي وانتهاء بالمناهج المليئة بالحشو والتلقين مروراً بالعقم في القوانين والتشريعات المنظمة للجامعات، فرغم انتخاب القيادات الجامعية وفقاً للضغوط الشعبية وخاصة شباب الثورة وحركة 9 مارس إلا أن هذه الانتخابات لم تسفر عن تغيير حقيقي بل أعادت انتخاب نفس الشخصيات التي تنتمي إلي النظام البائد وبنفس العقلية التقليدية غير القابلة للتجديد وهذا السيناريو قائم علي صعوبة توقع حدوث تغيرات خلال الثلاث سنوات الأولي تؤثر في هيكليه النظام التعليمي في مصر من حيث بنيته ووظائفه حتي بعد التغيرات المفاجئة التي أعقبت ثورة 25 يناير من إسقاط رأس السلطة وحل مجلسي الشعب والشوري وتعاقب وتغيير ثلاث حكومات ثم إجراء انتخابات وصعود التيارات الإسلامية بأغلبية، إلا أنه من غير المتوقع أن يتبع هذا التغيير تغيراً في الاستراتيجيات والسياسات التعليمية بما يفضي إلي تبني إصلاحات جورية في المنظومة التعليمية الجامعية في مصر كهدل للسلطة الساسية المنتخبة 2012 وحتي بفرض تبني الإصلاحات الجوهرية كهدف خلال تلك الفترة فإن ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات لن يترك آثاره علي أرض الواقع خلال الفترة الزمنية الأولي خاصة وأن الدولة تعاني من فساد منتشر في كافة

المجالات ومن شروط تفعيل هذا السيناريو، الانغماس في الإصلاحات السياسية من قبل البرلمان الجديد مع الانشغال بقضايا العدالة الاجتماعية وتغيير الدستور إلي جانب قضايا أخري ملحة طالبت بها الثورة ومطلوب من البرلمان الجديد تحقيقها.

السيناريو الثاني:

يتناول إدراج بعض الإصلاحات في منظومة التعليم الجامعي في إطار التحولات الإسلامية الشاملة في الدولة المصرية والتي أنتجت برلماناً منتخباً بأغلبية للتيارات الإسلامية، وينطلق هذا السيناريو من تبني الأيديولوجية الإسلامية التي ترفع شعار (الإسلام هو الحل) في كافة مؤسسات المجتمع بما فيها التعليم وتتضمن مجموعة من الشروط المبدئية منها الاتجاه إلي التأكيد علي مبدأ المسئولية الاجتماعية للجامعات وبالتالي تبنيها دوراً تنموياً أكبر يرتبط بخطة النهوض والنمو مع إعادة النظر في بعض القوانين المنظمة للجامعات والاتجاه نحو رفع الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس من خلال تحسين طفيف لأوضاعهم الاقتصادية مع تحول عن رؤية سيطرة الحكومة علي الجامعات.

وستتم هذه الإصلاحات بخطوات بطيئة، فبرنامج حزب الحرية والعدالة الحاصل علي أغلبية مقاعد البرلمان يخلو من تناول القضايا التعليمية في مصر بشكل عام فالقضايا العاجلة كما يراها الحزب هي: إصلاح المنظومة الأمنية، معالجة الوضع الاقتصادي، ومكافحة الفساد بالإضافة إلي قضايا الحريات والإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإن كان هناك احتمال إدراج التعليم ضمن الاهتمام بالتنمية الشاملة.

ومن شروط تفعيل هذا السيناريو، استمرار الضغوط الداخلية الدافعة إلي إصلاح المنظومة التعليمية من قبل أعضاء هيئة التدريس من خلال القنوات الشرعية مثل نوادي أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلي تصعيد ما تتبناه حركة 9 مارس بحيث يؤثر هذا الضغط علي السلطة التنفيذية باتخاذ مواقف إصطلاحية جذرية في التعليم الجامعي.

السيناريو الثالث:

يفترض تغيير الأمور إلي الأسوأ، والتضييق علي هامش الحريات داخل الحرم الجامعي خاصة إذا تحول حكم الدولة إلي حكم إسلامي علي رأسه السلفيين أو الأخوان وبالتالي سيزداد التضييق علي هامش الحرية الفكرية داخل الحرم الجامعي، مع فرض مزيد من الرقابة والتضييق علي الأستاذ الجامعي والطالب خاصة من ينتمون إلي تيارات فكرية ليبرالية أو اشتراكية أو ثورية والتضييق أكثر في مضمون ما يدرس أو ما يمارس من أنشطة.

وتفعيل هذا السيناريو يتم من خلال انتخاب رئيس جمهورية ينتمي إلي أي من التيارين السلفي أو الأخوان، مما يجعل الحكم الإسلامي داخل البرلمان أو خارجه هو سمة الدولة المصرية وبالتالي سيكون هناك تحولات جذرية نحو هذا الاتجاه في كافة مؤسسات المجتمع بما فيها الجامعة حيث سيكون اختيار أو انتخاب القيادات الجامعية والطلابية علي أساس الانتماء للإسلام السياسي بالإضافة إلي حظر احتمال مزاولة الحريات الفكرية المعارضة للدين من واقع رؤيتهم داخل الحرم الجامعي، التضييق علي الحريات الشخصية سواء لأعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، مع عدم إغفال تنقيح المناهج الدراسية وحذف كل فكر يتعارض مع الدين، إي جانب حظر التعرض داخل المحاضرات إلي قضايا تمس الدين مع حظر ممارسة الطالبات لبعض الأنشطة الطلابية بالإضافة إلي فصل الطلبة عن الطالبات داخل القاعات الدراسية وأيضاً خارجها ومع كل هذه الإجراءات سيكون هناك تحسن طفيف في مستوي أجور أعضاء هيئة التدريس، وتخفيف الأعباء المالية علي الطلاب، وتوجيه بعض الاهتمام للإصلاحات الإدارية مع الاهتمام بالبحث العلمي.

السيناريو الرابع:

يفترض المزيد من تفعيل تجربة الديمقراطية الكاملة التي تتيح كل الفرص لكافة القوي بالتالي المزيد من الحرية الأكاديمية، حيث يطرح هذا السيناريو إمكانية حدوث إنفراجه كبيرة وحقيقية تتخطي المعطيات الحالية علي الساحة السياسية في مصر وبالتالي حدوث تغيير حقيقي في تجربة الديمقراطية الجامعية من خلال الأخذ بنظام الانتخابات الحقيقية في كافة المناصب الجامعية من رئيس جامعة وحتي رئيس قسم، مع إحداث تطورات ملحوظة علي أوضاع هيئة التدريس، والتركيز علي دعم البحث العلمي بشكل كبير ورصد ميزانيات ملائمة له تتواءم مع التطورات العالمية مع تغير النظم والتشريعات واللوائح الجامعية. وتوقعت الدراسة عدم التطبيق السريع لهذا السيناريو الذي قد يتحقق بنهاية الفترة المقترحة.

ومن شروط تفعيل هذا السيناريو توجه الدولة نحو مزيد من الحرية والديمقراطية في ظل تعددية القوي السياسية داخل البرلمان واستمرار القوي الثورية في ضغوطها الدافعة إلي الإصلاح وتأثير ذلك علي الأوضاع في الجامعة ويتحقق هذا من خلال إلغاء القيود المفروضة علي القيادات الجامعية، مع إطلاق حق الحرية الفكرية داخل الحرم الجامعي وتوسيع حق الطلاب في ممارسة حقوقهم السياسية والفكرية وانتمائهم الحزبي وبالتالي سيحدث تغيرات تؤثر في هيكلية النظام التعليمي الجامعي بشكل عام وبنيته ووظائفه من تحسين لأوضاع هيئة التدريس وإعادة النظر في مضمون ما يدرس بحيث يتواءم مع التطورات العالمية مع تنمية الجوانب الابتكارية، التركيز علي البحث العلمي ودعمه وفتح المجال للبحوث المشتركة مع إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات علي الأنشطة البحثية والأكاديمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. عينة الدراسة من أساتذة الجامعات المصرية.
2. عينة الدراسة من الصحفيين بالصحف المصرية.
3. عينة الدراسة من طلاب الجامعات المصرية.

ثانيا: المراجع:

أ- رسائل علمية:

بحوث غير منشورة:

1. إبراهيم الدسوقي عوض الله: تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، ماجستير، (معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2007).
2. إبراهيم المسلمي، صحافة الحزب الوطني، 1900-1953، دكتوراه غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1985).
3. أسامة محمود قرني عبد ربه: التخطيط لوحده جامعية متخصصة في خدمة المجتمع بمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة في مكتبة كلية التربية، (جامعة القاهرة فرع بني سويف، بني سويف، 1999).
4. أميرة محمد العباسي، موقف الصحافة الحزبية تجاه أهم القضايا السياسية والإجتماعية بمصر، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1979).
5. إيمان توفيق صيام: "الجامعة المفتوحة، نظام لتطوير التعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية التربية بدمياط، 1995).
6. رباب السيد عبد العزيز: تقييم دور قناة التعليم العالي في خدمة العملية التعليمية: دراسة ميدانية علي عينة من الأساتذة والطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام،

جامعة القاهرة، 2005).

7. زينب عبد النبي أحمد محمد: دور جامعة قناة السويس في خدمة المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس، القاهرة، 1996).
8. سناء جلال عبد الرحمن: صحافة الأحرار الدستوريين، 1922-1951، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991).
9. سهير اسكندر: موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية في الفترة من 1946-1954، دكتوراه غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1995).
10. سهير اسكندر: جريدة المصري وموقفها من القضايا الوطنية 1936-1946، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1982).
11. السيد بهنسي حسن ، العلاقات العامة في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام، 1986).
12. شادية عبد الحليم متولي: تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي – دراسة ميدانية، (معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2001).
13. شاكر محمد فتحي: دراسة مقارنة لبعض مشكلات إدارة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1984).
14. عبد الناصر محمد رشاد: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقتها باستقلالها، ملخص بحث للحصول علي درجة الدكتوراه الفلسفة في التربية، (جامعة عين شمس: كلية التربية، 2004)
15. عزة عوض بدر: مجلة الثقافة، 1939-1952، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1990).
16. ماجدة عبد المرضي: موقف الصحافة المصرية من قضايا التعليم في الفترة من 1923-1951، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2003).
17. محمد سعد إبراهيم: أمين الرافعي صحفياً ودوره في الحركة الوطنية، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1983).
18. محمد سكران إمبابي: الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم العالي في مصر، دكتوراه (كلية التربية، جامعة عين شمس، 1983).
19. محمد سمير السيد حسانين: التعليم العالي المصري تقويمه واتجاهات مستقبله، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 1972).
20. محمد شفيق زكي: هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للعمل بالخارج – دوافعها وآثارها، دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1982).
21. محمد طه حنفي: مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية، (كلية التربية، جامعة عين شمس، 1991).

22. مرفت صالح ناصف: "دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد في التعليم العالي في ضوء بعض التجارب العالمية، (إنجليزا والولايات المتحدة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1984).

23. ميرفت صالح ناصف: أشكال التجديد في التعليم العالي في مصر في ضوء بعض التجارب العلمية، ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة عين شمس، 1984).

24. نازك فرج حبيب، صحافة مصر الفتاة 1936-1953، ماجستيرغير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1979).

25. نجوي حسين خليل: القضايا الإجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتي قيام ثورة يوليو 1952، دكتوراه غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986).

26. نجوي كامل، محمود عزمي الصحفي، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1981).

27. نجوي يوسف إبراهيم: "تخطيط التعليم الجامعي المفتوح في مصر"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، 1995).

28. هادية نصار، فكري أباظة صحفياً، ماجستير غير منشورة، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1985).

29. وفاء أحمد أبو زيد: دور الجامعة في تنمية المجتمع – دراسة حالة لجامعة القاهرة، دكتوراه غير منشورة، (معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2005).

30. يوسف سيد محمود: "دور الجامعة في تنمية القيم المرتبطة بالعلم لدي طلابها، دكتوراه غير منشورة، (معهد البحوث والدراسات التربوية جامعة القاهرة، 1988).

بحوث منشورة:

1. أحمد ربيع عبد الحميد: "دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع . دراسة مطبقة علي جامعة المنصورة"، مجلة التربية، العدد 58، كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة، 1996.

2. تيسير عبد الجابر: دور التعليم عن بعد في تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، بحث منشور ضمن أعمال الندوة التي نظمها منتدي الفكر العربي بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة عن التعليم عن بعد، عمان: 1987) ص ص77-101.

3. رفعت عارف الضبع: صورة الأستاذ الجامعي في الصحافة العربية: دراسة ميدانية في ضوء نظرية الغرس الثقافي، بحث منشور في المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الثالث، والرابع ابريل – سبتمبر، 2010.

4. سوسن عبد الحميد مرسي: "تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 15، فرع جامعة الأزهر للبنات، القاهرة، 1998.

5. شاكر محمد فتحي أحمد: الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، صيغ التنمية المهنية نموذجا، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "المواءمة يبن مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، (6-10 ديسمبر 2009م – بيروت)

6. عبد الدايم عبد الله: "التعليم العالي وتحديات اليوم والغد"، لتلخص وضع التعليم العالي، وتطلعاته إلي غد أفضل، حيث تعرض الباحث في دراسته هذه إلي أعمال المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الذي نظمته اليونسكو في باريس، في الفترة ما بين 9:5 أكتوبر 1998.

7. عبد العليم محمد عبود: "قياس اتجاهات الدارسين وأعضاء هيئة التدريس نحو برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة" حلقة نقاش حول التعليم المفتوح من 29-31 أكتوبر، (جامعة القاهرة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، 1994).

8. علي عجوة، دور العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1986.

9. عمر السباخي: محنة الجامعات المصرية (2010)

10. عنتر لطفي محمد، فاطمة عبد القادر حسن: "دور الجامعة في خدمة المجتمع. دراسة تطبيقية علي بعض كليات جامعة الإسكندرية"، مجلة التربية والتنمية، السنة الرابعة، العدد العاشر، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1996.

11. المجالس القومية المتخصصة: سلسلة دراسات مصر حتي عام 2000، الدراسة رقم (6): هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر، (القاهرة، 1980).

12. محمد عبد الفتاح شاهين، التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمرحلة لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004.
13. محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر. دراسة مقارنة، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي" الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل" في الفترة من 10/31 – 1995/11/2، القاهرة، جامعة عين شمس، 1995.
14. مراد صالح زيدان: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي "رؤية المستقتبل" 22-24 مايو 1999، ج1
15. مراد صالح مراد: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي من 22 إلي 24 مايو 1999، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر 1999.
16. نجده إبراهيم سليمان: رؤية مستقبلية لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي في مصر، دراسة مقدمة في المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة عين شمس، 1998.
17. نجده إبراهيم سليمان: رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والإلتحاق وتحقيق جودة التعليم العالي في مصر، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي 22-24 مايو، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999.
18. وليد المعاني: التعليم العالي في الأردن – رؤية مستقبلية، ورقة مقدمة لمؤتمر رؤية مستقبلية للتعليم في الأردن، عمان، 2002.

ب- كتب عربية:

1. أحمد الكواز: السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
2. أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، (القاهرة: عالم الكتب، 2005).
3. البنك الدولي: "التعليم العالي في الدول النامية: المخاطر والوعود"، 2000.
4. حسن شحاته: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001).
5. خورام خان: التعليم العالي في باكستان نحو برنامج للإصلاح، 2002.
6. داليا فوزي، منة عصام: لمحة حول مشكلات التعليم الجامعي في مصر، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز استطلاعات الرأي العام، مجلس الوزراء).
7. راشد القصبي: استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العربية، (مجلد 9، عدد 28. 2003).

8. سلامة عبد العظيم حسين: الإعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2005.
9. سليمان بن صالح حمد الخربوش: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس (المدينة المنورة: جامعة طيبة، د. ت)
10. عبد الفتاح جلال: جودة مؤسسات التعليم العالي وفاعليتها، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 1993، ص ص173-204".
11. عبد المطلب السيد إسماعيل: ضوابط جودة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة لجامعة قناة السويس، 2005.
12. علي عبد القادر علي: أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
13. فرانك فيشر وآخرون: استخدام الإنترنت في تطوير التعليم الجامعي، جامعة ميونخ، ألمانيا، 2002.
14. المجالس القومية المتخصصة: أوضاع التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة 27، القاهرة، المجالس القومية، 2000.
15. محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، (القاهرة: عالم الكتب، 2002).
16. مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، 2010
17. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، القاهرة، 2005.
18. اليونسكو: الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي في المعلومات والإتصالات علي جودة التعليم العالي، ورقة مقدمة في الإجتماع السنوي، بانكوك، 2003.
19. اليونسكو: دور التعليم الخاص في ضمان جودة العملية التعليمية، باريس 2003.

جـ- مقالات منشورة:

1. أيمن هلال محمود منسي، مأخذ هذا النظام، جريدة الأهرام، عدد 28 يوليو 2011.
2. السعيد مصطفي السيد، كلمة مدير جامعة القاهرة في الاحتفال بالعيد الخمسين للجامعة، وثائق للجامعة.
3. عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة: مشكلات البحث العلمي في العالم العربي،

4. عواطف عبد الرحمن، استقلال الجامعات بين الوهم والحقيقة، الأهرام، 13 أغسطس 2011م.
5. لبيب السباعي: جودة التعليم الجامعي مسئولية من؟، جريدة الأهرام، بتاريخ 12 ابريل 2010م.
6. لبيب السباعي: حاجة تقطع القلب، باب كلمات جريئة، جريدة الأهرام، 2008/5/28، ص29.
7. المجالس القومية المتخصصة، مشروع إصلاح جذري للتعليم في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد 243، نوفمبر 1992.
8. محمود سلام محمد الهايشه، التعليم والاتجاهات المعاهد، الحوار المتمدن، العدد 3152، 2010/10/12م.
9. مغاوري شحاته دياب: أساتذة الجامعة وتطور التعليم الجامعي، مقال، جريدة أخبار اليوم، 2007/1/17، ص15.
10. وثائق الجامعة، مجلة المصور، تاريخ الجامعة المصرية، عدد 1951/2/16
11. تاريخ الجامعة، المصور 1953/11/2
12. تاريخ الجامعة، روزاليوسف بتاريخ 1956/10/22م
13. تاريخ الجامعة، هيئة التدريس، آخر ساعة عدد 1958/3/18.
14. تاريخ الجامعة، المساء، 1959/9/19
15. عواطف عبد الرحمن، أزمة القيادات الجامعية، رؤية بديلة، الأهرام 2011/9/4

جـ- كتب أجنبية:

1. Dr. Jeroen de Kloet, International Institute of Infonomics, 2002.
2. Frank Fischer, Pamela Troendle & Heinze Mandl, University of Munich, Germany, 2002.
3. Institute of Physics, Professional Development: How to Do It, (London: Training and Professional Development Department, 2004)

د- مواقع الانترنت:

1. http://www.cu.edu.eg/Arabic/General infor/history.defult
2. www.supreme council of universities/Egypt/copyright 2009.
3. موقع المجلس الأعلي للجامعات Scuc Suprme council of universities ،2009.
4. موقع الويكبيديا جامعة القاهرة ar.wikipedia.org/wiki/

الفهرس

استكمالاً للدراسة الأولى التى صدرت عن الصحافة والجامعات يطرح هذا الكتاب رؤية علمية متكاملة أمبيريقية وميدانية عن اتجاهات الصحفيين والجمهور الجامعى والبدائل التى يطرحوها لمواجهة التحديات التى تحاصر الجامعات وتؤثر فى مسيرة وتقدم التعليم الجامعى فى مصر لقد أجريت الدراسة الميدانية فى 11 جامعة مصرية وشملت 2500 مبحوثاً من الأساتذة والطلاب والإداريين خلال عامى 2011-2010.



وتعد هذه الدراسة نموذجاً متميزاً فى العمل الجامعى الأكاديمى إذ شارك فى إنجازها نخبة من الأساتذة والباحثين فى الإعلام والاجتماع والتربية فى مختلف الجامعات المصرية. كما ننفرد هذه الدراسة يطرح رؤية مستقبلية لتطوير منظومة التعليم الجامعى علمياً ومالياً وإدارياً وتحديث البرامج التعليمية والبحثية وضمان جودة الأداء وتنظيم القدرة التنافسية للخريجين وتفعيل مبدأ اللامركزية فى جميع المجالس الجامعية وإرساء الضمانات الكفيلة بحماية الحريات والأكاديمية والحقوق المادية والمهنية للأساتذة وتفعيل اللوائح المنظمة للأنشطة الطلابية وإطلاق حرية التعبير والتظاهر السلمى والتأكيد على ضرورة استمرار رعاية الدولة للتعليم الجامعى مع التوسع فى إنشاء وجامعات أهلية غير هادفة للربح.





60 شارع القصر العينى 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
Email: alarabi5@link.net

تصميم الغلاف: محمد سيد